وزارة التعليم العا و البحث العلمي

جامعة ا زائر

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

ـصص حضري

رسالة مقدمة لنيل شهادة ا اجست علم الاجتماع ا ضري ت

عنوان:

"تجارة الذهب غير الرسمّية في أسواق الدلالة العاصمية"
دراسة حالة للسوق غير الرسمّي لواد كنيس-حي العناصر-

من إعداد الطالب:

درويش مد

ت إشراف الأستاذة:

الدكتورة أوصديق فاطمة

السنة ا امعية: 2007/2006

التشكرات

الشكر عزّ وجل، على أنه وفق إ از هذا العمل من بدايته إ نهايته

وعرفانا م با ساعدات ال تلقيتها، أتقدم زيل الشكر والتقدير

إ كل الذين سا وا وشاركوا برأيهم وعلمهم وجهدهم

وتشجيعهم ح يتم هذا العمل، وأخص بالذكر:

الأستاذة ا شرفة " أوصديق فاطمة " وال اعت تا وذج مثا

لكل طالبة مثابرة، ّبة للبحث العلمي

الأستاذ ا ترم والقدير الفاضل " معتوق ال "، والذي أعت ه ا ثل الأعلى للطلبة، على خلقه وتربيته،

وحسن تعامله مع الطلبة، وكذلك على مساعداته وتوجيهاته العلمية وا نهجية، وكذلك على صب ه

معي خلال القيام بهذه الرسالة ا تواضعة

الأستاذ " خليفة بوزبرة " على مساعداته ا بارة وإرشاداته النظرية وا نهجية القيّمة

إ الأستاذة الأخت " حنيفي ة " على نصائحها ا بارة وعلى إرشاداتها ا نهجية القيّمة، وعلى أيضا

مساعداتها إجرائي للبحث ا يدا

وإ كل الأساتذة صص علم الاجتماع ا ضري

وأخ ا إ كل ا بحوث الذين ساعدو إ از هذا العمل الصعب وا تواضع، ونسأل ا عز وجل

أن ازي كل الذين وقفوا معي ح يتم هذا العمل

وأرجو من ا تعا أن يوفقنا دمة العلم روحا وجسدا

الإهداء

أهدي عملي ا تواضع هذا إ :

أولا: إ أخي وخا العزيز، حس وزوجته وابنتيه، الذي كان له الفضل ا ادي وا عنوي مس

ا امعية كلها، وسبب احا وتفوقا كلها

ثانيا: إ أمي الثانية وجد فاطمة الزهراء

ثالثا: الوالدين العزيزين أمدّ ا وأطال عمر ا

وكما لا تفوت الفرصة أن أتقدم بإهدائي هذا إ :

خا الكب سليمان وزوجته وأولاده الستة

إ خا ا غترب عبد القادر بإ لترا

إ خا الأصغر مد بش وزوجته وابناه الاثنان

وإ كل عائلة درويش بغرب البلاد

وإ كل عائلة مسوس بوسط وغرب البلاد

وإ أخي وصديقي وزميلي " فريش سفيان " الذي عشت معه أحلى

وأحلك أيامي ا امعية الدراسية

وأخ ا إ كل الأصدقاء والزملاء الذين درسوا مع درويش مد

سواء التدرج أو فيما بعد التدرج

وإ كل من أحبّ و ب درويش مد

الفهرس

الفصل الثاني: الفقر والبطالة

الفصل الفرعي الأول: الفقر

الفصل الفرعي الثاني: البطالة

الفصل الثالث: أنساق شبكة العلاقات واللاتوظيف جهاز المراقبة الأمنية للدولة والتهرب الجبائي أو الضريبي

الباب الثالث: الجانب الميداني

الفصل الأول: تحليل الفرضية الأولى

الفصل الثاني: تحليل الفرضية الثانية

الفصل الثالث: تحليل الفرضية الثالثة

فهـرس الجـداول

فهـرس الأشكـال

مقدمة:

تكاد تتركز معظم الدراسات الحضرية الحديثة حول الوزن والدور المركزي الذي تحتله الفئات الاجتماعية التي تعيش على هامش تقسيم العمل المنظم في البنية الطبقية لمجتمع المدينة، وقد جاء الطرح المهم لهذه القضية في الدراسة التي أعدّها كايت هارت Kait Hart عن دور هذه الفئات في التنمية الحضرية، ودعوته إلى ضرورة دراسة الجوانب الرسمية وغير الرسمية في الحياة المدنية، على غرار ما يفعل علماء الاجتماع الصناعي الذين يعيرون اهتماما كبيرا لبنائي التنظيم " الرسمي-غير الرسمي ".

ولقد فطن علماء الاجتماع والاقتصاد منذ السبعينات إلى أهمية الأنشطة الحضرية غير الرسمية في استيعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل والمساهمة في عملية التنمية الحضرية من ناحية وتصور النظريات الحضرية على فهم حركة الواقع الاجتماعي من ناحية أخرى.

وفي خضم هذه المراجعة النقدية للنظرية السائدة، ظهرت نظرية القطاع الحضري غير الرسمي والتي أصبحت في السنوات الأخيرة تشغل حيزا كبيرا في المناقشات العلمية والأبحاث الإمبريقية والسياسات الحضرية، نظرا لما تنطوي عليه من أبعاد إيديولوجية ومنهجية ونظرية تساهم في تبسيط الواقع الحضري من خلال تجزئته على قطاعين، أحدهما يكتسي الطابع الرسمي والآخر يكتسي الطابع غير الرسمي، فضلا عن نظرتها لما هو تقليدي على أنه جزء لا يتجزأ من ثقافة الأمة وهويتها، ودافع قوي لعملية التنمية الحضرية.

والجدير بالإشارة في هذا الصدد، إلى أن الفئات الاجتماعية التي تعيش في أحضان هذا القطاع تتزايد بوتيرة عالية في مختلف مدن البلدان النامية، ومنها الجزائر التي تشغل فيها هذه الفئات مساحات ومناطق واسعة ضمن الخريطة الطبقية، وهناك شواهد عديدة تشير إلى اتساع نطاق المهن غير الرسمية وتغلغلها في كافة قطاعات الاقتصاد

الحضري، ومن هذه الزاوية، فإن دراستنا لواد كنيس-حي العناصر " حالة مدينة الجزائر العاصمة " هي محاولة لتشخيص أوضاعها الواقعية في ضوء تحليل علاقتها مع الأنماط الإنتاجية الأخرى وتحديد موقعها في مجموعة العلاقات، في نطاق الكل وبين مختلف العناصر من جهة، وما يحتويه هذا السوق الضخم الموازي من قيمة وسلع ذات كمية معتبرة عالية جدا، حيث تقدر بالأطنان حسب جريدة الخبر: " سوق الذهب في الجزائر، 15 طنا من الذهب مجهولة المصدر متداولة في السوق الموازية الجزائرية"[1]، وهذا من جهة ثانية. وهذا هو الأهم على الأرجح، لأن السوق أصبح محل استقطاب شريحة كبيرة من المجتمع العاصمي بوجه الخصوص نظرا لخصوصية وقيمة هذه التجارة التي تبقى غير شرعية من الناحية القانونية وفي وجهة نظر الجهات الرسمية، كوزارة التجارة، وزارة المالية، وزارة التشغيل والتضامن الوطني.

ولهذا فقد أدرجنا في بحثنا هذا، المتمثل في إعداد رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، (3) ثلاثة أبواب رئيسية:

الباب الأول: والذي خصّصناه للجانب المنهجي من الرسالة حيث يتضمن:

- أهمية الموضوع.
- أهداف الموضوع.
- صعوبات الموضوع.
- الإشكالية.
- الفرضيات.
- المفاهيم.

أما **الباب الثاني:** فقد خصّص للجانب النظري، حيث يحتوي هذا الباب على ثلاثة فصول رئيسية وهي:

[1] جريدة الخبر، العدد 4369، ص 01.

♦ **الفصل الأول:** وقد عالجنا فيه السوق غير الرسمي، وهذا الفصل بدوره يتضمن على ثلاثة مباحث أيضا وهي:

المبحث الأول: الذي يتعلق بتعاريف السوق وأنواعه وتعاريفه.

المبحث الثاني: المتعلق بالأنشطة الحضرية غير الرسمية في المقاربة النظرية.

المبحث الثالث: الإشكالية السوسيولوجية للسوق غير الرسمي في الجزائر.

♦ أما **الفصل الثاني:** فقد قمنا بتقسيمه إلى فصلين فرعيين هما:

الفصل الفرعي الأول: الفقر. وهذا بدوره يتضمن أيضا مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: ماهية الفقر.

المبحث الثاني: الفقر ومؤشراته.

أما **الفصل الفرعي الثاني:** البطالة. وهذا أيضا بدوره يتضمن مبحثين رئيسيين هما:

المبحث الأول: ماهية البطالة.

المبحث الثاني: البطالة ومؤشراتها.

♦ وأخيرا **الفصل الثالث** فقد عالجنا فيه ثلاثة مباحث رئيسية وهي:

المبحث الأول: أنساق شبكة العلاقات الاجتماعية.

المبحث الثاني: اللاتوظيف جهاز المراقبة الأمنية للدولة.

المبحث الثالث: التهرّب الجبائي أو الضريبي.

وأخيرا **الباب الثالث:** خصّص للبحث الميداني، ويحتوي هذا الباب على ثلاثة فصول رئيسية وهي:

♦ **الفصل الأول:** المخصّص لتحليل جداول الفرضية الأولى واستنتاج جزئي أول.

♦ **الفصل الثاني:** المخصّص لتحليل جداول الفرضية الثانية مع استنتاج جزئي ثاني.

♦ **الفصل الثالث:** المخصّص لتحليل جداول الفرضية الثالثة مع استنتاج جزئي ثالث.

وأخيرا استنتاج عام، وخاتمة عامّة للرسالة.

الباب الأول

الجانب المنهجي

أهمية الموضوع:

إن اختياري لهذا الموضوع المدروس، كان على أسس علمية وذاتية في نفس الوقت، أهمها:

- ◊ لم يسبق للبحوث العلمية السوسيولوجية، الاقتصادية التطرق لهذا الموضوع بالتحديد، مع أن هناك دراسات عالجت ظاهرة الأسواق غير الرسمية، لكنها لم تدرس سوق الدلالة للذهب.
- ◊ تبين لنا بالملاحظة البسيطة استفحال هذه الظاهرة بشكل ملفت للانتباه، حيث أن السلعة المتداولة في هذا السوق غير الرسمي للذهب، وما يتضمنه من خصوصية مادية وكمية تتطلب ضمانات معينة وهذا ما يفتقده السوق غير الرسمي عموما، ماعدا الخاص بالذهب.
- ◊ فمن خلال شبكة الملاحظة التي قمت بها، تحمست كثيرا لهذا الموضوع، وما جعلني أغوص في غمار هذا السوق هو كوني أنتمي إلى عائلة صائغين وبائعين للمجوهرات.
- ◊ هو أنني قد عالجت هذه الظاهرة في مذكرة نهاية الليسانس ولرغبة أكثر مني وددت أن أغوص أكثر في خبايا هذه الظاهرة العجيبة والمتشعّبة.

أهداف الموضوع:

تتدرج أهداف موضوع الدراسة حول النقاط التالية:

- ◊ كون هذا الموضوع يدخل في التحولات التجارية الاقتصادية ورغبة الجهات الرسمية في المحاربة لهذه الأسواق غير الرسمية.
- ◊ كون هذه الأسواق غير الشرعية تمس بالاقتصاد الوطني من الناحية السلبية.

◊ كون هذه الأسواق أصبحت قطبا اقتصاديا مواجها ومجابها ضد الاقتصاد الرسمي للدولة وما جعله يهدده، مما اضطرت الدولة إلى محاربته عن طريق وسائل منها: خلق أسواق جوارية.

◊ كون هذه الأسواق تمثل مصدر رزق وعيش الطبقات المحرومة أو الفئات الدنيا من المجتمع الجزائري.

◊ نسقية وطبيعة النظام التي تميز الأسواق غير الشرعية، فإنها تخضع لنسق هيرارشي متميز كمثلها في السوق الشرعي أو الرسمي.

◊ كون هذه الأسواق غير الشرعية تهدد الكيان الاقتصادي حيث أصبحت السوق غير الشرعية تعتبر البناء التحتي والمهيمن والمحدد للسوق الشرعي.

◊ كون القطاع غير الشرعي أصبح حديث وموضوع الساعة من طرف الدولة الجزائرية وبداية حملاتها في المحاربة لهذه الأسواق غير الشرعية من بداية جانفي 2005، وخاصة "سوق الذهب" الذي شهد تغيرات جذرية مسّت كل القطر الجزائري من حيث المراقبة والحجز وضبط من جديد حيثيات وميكانيزمات بيع الذهب في المحلات، حيث شهدت تجارة الذهب الرسمية تطهيرا على مستوى كل القنوات التي كانت على رأس تسويق الذهب، بداية بجلب مفتشيات خاصة لضبط المزوّرين والمهرّبين وحتى المتسوّقين لهذه المادة الثمينة.

◊ لم يشهد سوق الذهب الموازي استقرارا منذ بداية الحملات التطهيرية على حسب الدولة ونيتها في محاربة هذه الأسواق غير الشرعية في بداية 2005.

◊ ضيق وتذمر الباعة غير الرسميين في السوق غير الرسمي لواد كنيس-حي العناصر من رغبة الدولة ونيتها في القضاء والمحاربة على سوق الدلالات بواد كنيس.

◊ نقص على مستوى الدخل لصالح الباعة غير الرسميين وتدنّي فعالية العمل لديهم جرّاء التغيرات الاقتصادية الجديدة الرّامية للقضاء على الأسواق غير الشرعية.

◊ تدنّي مردودية العمل بالسوق غير الشرعي للذهب بواد كنيس من خلال التغيرات الاقتصادية من طرف الدولة المذكورة آنفا.

◊ تذمر وضيق أيضا التجار الرسميين من هذه التغيرات الاقتصادية الجديدة، لأن السوق الموازية للذهب تعتبر مجال ترويج سلعهم غير المتوفرة، هروبا من ثقل وأعباء الجباية الضريبية.

◊ كون الدولة أصبحت مهتمة كثيرا بسوق الذهب سواء الرسمي أو غير الرسمي، ولذلك نجد قوانين ردعية وزاجرة في حق التجار الرسميين وذلك بسحب السلعة التي تكون مغشوشة في الدمغ، مع الحجز وفرض غرامة مالية باهظة وتعجيزية والغلق الفوري والحجز الكلي والنهائي للباعة غير الرسميين، وبذلك القضاء على رأس مالهم المكتسب أو مع السلع التي هي في الحقيقة ملك التجار الرسميين، وهؤلاء الباعة ما هم إلا بائعين بالفائدة الممنوحة والمتفق عليها مع مزوديهم بالسلعة من طرف التجار الرسميين وبذلك خسارة كل شيء لديهم.

◊ كون الدولة حرمت بيع الذهب المستورد حتى في المحلات الرسمية إلا عن طريق الاعتماد لتجار كبار معتمدين من طرف المؤسسة الوطنية للذهب (AGENOR) التي سرّحت لبعض التجار الكبار والذين يتكونون من طرف 6 أشخاص في العاصمة أن يستوردوا الذهب لكن بالاعتماد على الفاتورة وكمية السلعة المباعة.

◊ كون المؤسسة الوطنية للذهب (AGENOR) أدخلت تعديلات طارئة من حيث مراقبة العيار، وخصّصت لهذا الأمر فرقا تفتيشية خاصة على مستوى القطر الجزائري وهذا من أجل ضبط وتقييد تجارة بيع الذهب لصالح أشخاص معتمدين من طرف الدولة فقط، حيث هؤلاء الأشخاص هم تجار كبار متكوّنون من 6 ستة أشخاص لديهم أيادي عالية وسلطة عظيمة في الدولة، وهؤلاء بطبيعة الحال حائزون على العيار أو الدمغ الحقيقي، ولا يسمح لأيّ تاجر بيع المجوهرات، شراء سلعة متوفرة إلا عند هؤلاء الأشخاص العظماء الستة في الجزائر العاصمة.

صعوبات البحث:

لكل بحث صعوبات وعراقيل تواجه الباحث أثناء إنجازه لبحثه، وبما أننا قد تطرقنا إلى موضوع تحوم حوله الكثير من التساؤلات، فإننا واجهنا عدّة صعوبات من بينها:

◈ الصعوبة الكبيرة في جلب واقتناء المعلومات، بحيث أننا واجهنا في بادئ الأمر، صعوبة التعامل مع هؤلاء التجار حيث أن حقيقة عملهم تتطلب منهم الحرص والحذر من مراقبة رجال الرقابة الأمنية، ومع مرور الوقت وعن طريق محاولات عديدة، استطعنا كسب ثقة بعضهم، فربطنا معهم علاقات مميّزة وهم الذين أقنعوا أصدقاءهم بالوثوق بنا، ومن ثم استطعنا جلب المعلومات التي نحتاجها في بحثنا عن طريقهم.

◈ الصعوبة الكبيرة في اقتناء المعلومات أحيانا من عند هؤلاء التجار، خاصة وأننا قد تعرضنا لبعض السلوكات غير اللائقة من عند بعض الشباب الطالح (كلمات صبيانية وسوقية). وأيضا خوفنا الكبير من الوقوع في يد الرقابة الأمنية عند حدوث المداهمة البوليسية من أجل تطويق هؤلاء الباعة غير الرسميين.

◈ عدم تعاون المؤسسات الإدارية معنا، وبعد شقاء وعناء كبيرين لجأنا إلى عامل المحسوبية من أجل أخذ ما يلزمننا وما يليق به بحثنا.

الإشكالية:

تعدّ مشكلة البطالة الحضرية unemployment واحدة من أبرز المشاكل التي صاحبت عملية النمو الحضري غير المخطط والتصنيع البطيء، وثمة أدلة وافية توحي بتزايد معدلاتها من جهة، وتعاظم دور القطاع الحضري غير الرسمي في استيعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل الحضري من جهة أخرى.

ولقد شكّل هذا القطاع ركيزة الحوار الأكاديمي منذ بداية التسعينات، نظرا لاستخدامه من طرف العديد من الباحثين كأداة نظرية ومنهجية لفهم حركة الواقع الاجتماعي، وقبوله التشريع من طرف بعض الأنظمة السياسية، باعتباره الوسيلة العملية لتطبيق إستراتيجية تنموية تعتمد على العمل الكثيف، وترشيد الاقتصاد "الهامشي".

بأن هذا التحول في المواقف النظرية والسياسية تجاه الأنشطة التي كانت توصف بـ " الهامشية الطفيلية la marginalité parasitaire "، يجعلها من الظواهر الجديرة بالدراسة والبحث في سياق التنظير الجديد ومجتمع انتقل من تشكيلة اجتماعية إشهارية إلى أخرى مستقلة، وعليه فإن موضوع هذه الدراسة يدور حول الأنشطة الحضرية غير الرسمية في المدينة الجزائرية The urban informal activities المعاصرة وخاصة " الجزائر العاصمة "، ويسعى لتشخيص أوضاعها الواقعية في ضوء الشواهد والمبررات التي يمدّ بها الواقع الاجتماعي الجزائري الذي تتراكب فيه وتتداخل أشكال متعددة للإنتاج، ويرتبط هذا التشخيص diagnostic بإعطاء صورة تحليلية لأوضاع ودور الفئات التي تشكل هذه الأنشطة الاقتصادية مصدر رزقها، خاصة إذا علمنا أنها -أي الفئات- قد أخذت في نمو محسوس في الحجم المطلق والوزن النسبي خلال الفترة بين عامي 1962-1979، في ظل تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات، الثورة الزراعية، واصلت تلك الفئات توسّعها بوتيرة عالية ابتداء من بداية الثمانينات بسبب

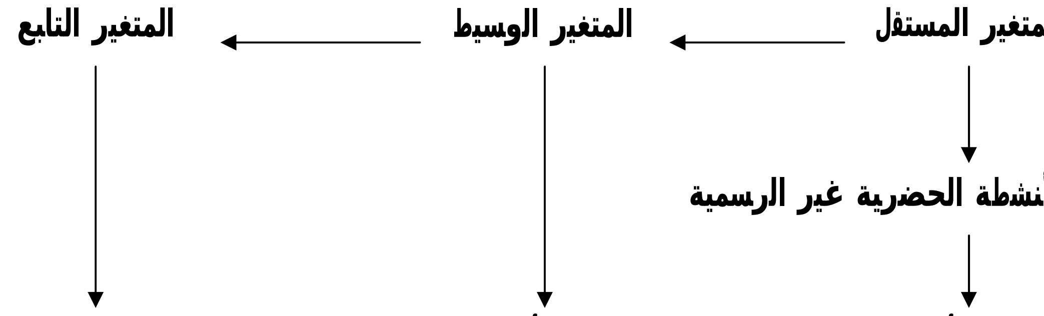
تناقص الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، التراجع عن سياسة الصناعات الثقيلة وبناء القرى الاشتراكية.

ونظرا لتعدد وتنوع الأنشطة الحضرية غير الرسمية التي " تمتهنها " هذه الفئات التي تعيش على هامش تقييم العمل اليومي، فقد تم التركيز على أكثرها ظهورا وأهمية في حياة مدينة الجزائر العاصمة التي تسود فيها عدة نشاطات اقتصادية، تتواجد معظمها داخل نطاق شبكة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية المنظمة، وترتبط ببنائها الاقتصادي.

وبناء على ذلك، فإن فكرة البحث الراهن ترتكز أساسا على الإجابة على سؤال ذي أهمية خاصة فيما يتعلق بنظرية علم الاجتماع في مجال التنمية الحضرية في البلدان النامية بصفة عامة، وفي المجتمع الجزائري كواحد من هذه المجتمعات بصفة خاصة، ويدور هذا التساؤل حول حقيقة الوضع الفعلي لهذه الأنشطة غير الرسمية ومدى استقلالها أو تبعيتها في التنمية الحضرية، على اعتبار أنها ليست أمرا معزولا عن مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد، بل هي من أبرز الأعراض التي تدل على تناقضات البناء الاجتماعي وعجزه في الاستجابة للزيادة السريعة في عدد المترشحين للعمل، وهذا مما ينعكس في تركيب سكان المدن الجزائرية، حيث يتكوّن جزء كبير منهم من ذوي الفعاليات غير الواضحة، إنها مؤشر ومنذر بالخطورة للوضعية الاقتصادية المقلقة التي يتطلب تغييرها أو تعديلها فضلا عن أنها مؤشر من مؤشرات البطالة أو العمالة الناقصة، و" مقياس من المقاييس العلمية لتحديد الوزن الفعلي لفئات القطاع الحضري غير الرسمي التي تشغل حيزا اجتماعيا كبيرا في البنية الطبقية للمدينة الجزائرية المعاصرة "[1]، ومن هذا المنطلق، تبدو متغيرات وأبعاد الدراسة على النحو التالي:

---

[1] Rahmani. Ch : **La croissance urbaine en Algérie**, OPU, 1982, pp 38-41.



1. الوسط الاجتماعي- الثقافي- الاقتصادي- السياسي- التنظيمي لهذه الأنشطة.

2. طبيعة العلاقات التي تربطها بالقطاع الرسمي.

3. المعوقات والضغوط التي تتعرض لها.

4. دورها في عملية التنمية الحضرية:

أ. استيعاب القادمين من الجدد إلى سوق العمل.

ب. توفير السلع والخدمات بأسعار منخفضة.

ج. التمهين.

د. الإنتاج.

إن تفاقم الأزمة الحضرية التي تعيشها مدينة الجزائر العاصمة بكل أبعادها قد أدى إلى توسع وانتشار هذه الأنشطة التي أصبحت منار اهتمام الدارسين من مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية، وخصوصا منذ ظهر مفهوم " القطاع الحضري غير الرسمي The urban informal sector " في كتابات كايت هارت Hart سنة 1971، ومنذ هذا التاريخ أصبحت الأنشطة الحضرية غير الرسمية تحتل أهمية كبرى في المناقشات النظرية والأبحاث الإمبريقية، نظرا للتأثير الكبير الذي أحدثه هارت في مسار الدراسات الحضرية، حيث وضع نموذجا لمصادر الدخل في مدن البلدان النامية، وقدّم تصورا نظريا ومنهجيا لدراسة ما أسماه بقطاعي المدينة " الرسمي- غير

الرسمي" وثنائية " تقليدي- حديث ". في حين أن الأولى تركز على تنظيم الأنشطة، بينما تهتم الثانية بالتنسيق التكنولوجي وتعير قليلا من العناية لبقية خصائص المؤسسة، وفضلا عن ذلك، يثير مفهوم " تقليدي " نوعا من الاستخفاف باعتباره نتاج ثقافة أجنبية تنظر إلى ما هو تقليدي على أنه معوق وضار nuisible لعملية التنمية بدلا من معالجته كجزء لا يتجزأ من ثقافة الأمة وهويتها، أما ثنائية " رسمي- غير رسمي " فتبدو محايدة ولا تقول شيئا أكثر من تسليمها بفكرة لا رسمية بعض الأنشطة الحضرية، علاوة على لا رسمية علاقاتها ببقية مكونات البناء الاجتماعي الحضري.

وفي هذا السياق ظهرت العديد من التيارات النظرية التي يمكن حصرها في تيارين أساسيين:

أولا: التيار الثنائي- الإصلاحي: الذي شاع استخدامه في مختلف المحاولات النظرية التي تنظر إلى المدينة على أنها نسق اجتماعي تتساند متغيراته وظيفيا، ويتكون من قطاعين يترابطان مع بعضهما البعض ولكل منهما ديناميكيته الخاصة وأبعاده ومتغيراته، أحدهما يمارس نشاطه بطريقة رسمية - محمية - نظامية والآخر يقوم بتأدية عمله بطريقة غير رسمية- غير محمية - غير منظمة، " وينظر أصحاب هذا التيار إلى الأنشطة الحضرية غير الرسمية على أنها تشكل نسقا اجتماعيا فرعيا يقوم بوظيفة أساسية في المجتمع، فهو أداة التغير الاقتصادي والاجتماعي، والحل الملائم لمشكلة البطالة في مدن البلدان النامية "[1].

والواقع، لقد ترجم هذا المدخل في صياغات وعبارات مختلفة، أكدت كلها قضيتين أساسيتين، الأولى، وهي أن البلدان النامية غير قادرة على استيعاب سكانها في قطاعاتها الرسمية، الأمر الذي يزيد من أهمية الأنشطة الحضرية غير الرسمية كنظام فرعي - ديناميكي، أما الثانية، فتشير إلى أن وجود هذه الأنشطة ووظيفتها على الممارسات النظامية للدولة.

---

[1] De Bernis.G.D : « **Deux stratégies pour le tiers-monde** », **Temps modernes**, vol 47, 1976, pp 83-91.

وضمن هذا المنظور، يعتقد أصحاب المدخل الثنائي -الإصلاحي- أن النمو Growth في قطاع الأنشطة غير الرسمية تطوري Evolutionary، والعلاقة بين القطاعين " الرسمي- غير الرسمي " هي علاقة مفيدة وغير خطرة Benign، ولقد دعاهم هذا الموقف إلى طرح جملة من الإجراءات السياسية تتعلق بضرورة تشجيع وتوسيع نطاق الأنشطة الحضرية غير الرسمية وتطوير الارتباطات بين هذين القطاعين.

وعلى الرغم من أن هذه النظرية تعتبر امتدادا للنظريات الثنائية التي انتشرت انتشارا واسع النطاق خلال الخمسينات، إلا أنها تعتبر في نفس الوقت تجديدا وابتكارا لها من حيث:

أولا- رفضها للاستخدامات الشائعة لبعض المفاهيم كالقطاع التقليدي، القطاع الهامشي، الحثالة، السلبية.

ثانيا- طرحها لبدائل نظرية ومنهجية: ثنائية " رسمي- غير رسمي Formal-Informal " بدلا من " تقليدي -حديث Traditional- Modern ".

ثالثا- إعطاء أنشطة القطاع الحضري غير الرسمي الدور القيادي في عملية التنمية الحضرية، نظرا لما تقوم به من دور إنتاجي- استيعابي- خدمي.

رابعا- نظرتها لما هو تقليدي على أنه جزء من الثقافة الوطنية ودافع -وليس معوقا- لعملية التنمية.

خامسا- التركيز على مسألة العمالة Employment بل من مشكلة البطالة Unemployment.

ثانيا: " أما أصحاب التيار الراديكالي فيستندون في دراستهم للأنشطة الحضرية غير الرسمية، استنادا أساسيا إلى التنظير الماركسي حول أساليب الإنتاج وتمفصلها

التبادلي، وإلى تحديد متصل Continuum للأنشطة الإنتاجية في مدن البلدان النامية والوصف الإمبريقي للترابطات المعقدة والعلاقات التابعة بين أنظمة الإنتاج والتوزيع"[1].

وفي هذا الصدد، يقرّ أصحاب هذا التيار أن الأنشطة الحضرية غير الرسمية تشكل نمطا إنتاجيا تابعا ومستقلا يتعايش مع أنماط اقتصادية متباينة، وستظل هذه الأنشطة على ما هي عليه، طالما أن الأبنية التبعية مازالت قائمة، ونظروا إلى العلاقة بين القطاعين الرسمي- غير الرسمي على أنها علاقة استغلالية، والنمو في القطاع الحضري غير الرسمي " انكماشي- لا تطوري ".[2]

ومع أننا نستطيع أن نلتمس في أعمال بعض الدارسين سواء من علماء الاجتماع أو الاقتصاد من اتفاق على مدى أهمية الدور الذي تلعبه هذه الأنشطة من الحياة الحضرية، إلا أننا نستطيع أن نلتمس أيضا مدى اختلافهم حول ما إذا كانت هذه الأنشطة ضرورية وتسهل عملية التحول نحو بناء المجتمع الاشتراكي، أم أنها تعوق هذه العملية وتدعم الأوضاع القائمة المرتبطة بالبنى الاجتماعية المتأخرة والمندرجة في إطار علاقات التبعية والسيطرة والخضوع، القائمة منذ أزمنة طويلة بين البلدان النامية والمتقدمة.

وإذا كان ذلك موقف الاتجاهات النظرية من ظاهرة الأنشطة الحضرية غير الرسمية، فإن المتتبع للدراسات الإمبريقية التي اهتمت بهذه الظاهرة، يلاحظ أن نتائجها جاءت تعبيرا صادقا عن طبيعة الإسهامات النظرية، فثمة دراسات حاولت تقديم تفسيرات إمبريقية لظاهرة طالما شكلت خلافا نظريا ومنهجيا، وهي كيف يتدبر الفقراء أمرهم حتى يستمروا في الوجود على هوامش الاقتصاد الحديث، وما هي الأنشطة التي تمتص أكثر طوفان الهجرة الريفية- الحضرية في غياب النمو الصناعي السريع، وتوصلات إلى نتائج ملفتة للانتباه، خاصة ما تعلق منها بالدور الإيجابي لقطاع الأنشطة

[1] Tokman.V.E: « An exploitation into the nature of informal-formal sector relationships », **world development**, vol 6, N°9-10, 1978, pp 1065-1067.

[2] Uzzel.J.D: **« Mixed strategies and the informal sector, three cases of reserve labor »**, **human organization**, vol 39, N° 1, pp 40-42.

الحضرية غير الرسمية، بنائه الداخلي، علاقته ببقية الأنماط الإنتاجية المختلفة. وهناك دراسات أخرى ذهبت أبعد من ذلك، حينما ركزت على علاقات الإنتاج والظروف المتدهورة للمنتج الصغير، وعلاقات التبعية وأشكال المعاصرة.

ورغم تزايد عدد الدراسات المهتمة بظاهرة الأنشطة الحضرية غير الرسمية، فإن المنافسة استمرت حول ما إذا كانت هذه الأنشطة تمثل أنماطا وأشكالا متأخرة يمكن القضاء عليها لا محالة بواسطة التنمية الرأسمالية، أم هل أنها تمثل مظاهر جديدة ودائمة نسبيا لاقتصاد عالمي آخذ في الظهور.

ورغم ما أثارته هذه الدراسات من قضايا كانت دراسات اقتصادية تعتمد اعتمادا كبيرا على الاستثمار كأداة أساسية، علاوة عن الاستخدامات المتفاوتة كالمناهج الإحصائية الوصفية- التاريخية.

أما فيما يتعلق بوضع هذه البحوث في الجزائر، فهي محل اهتمام، حيث جربت عدة دراسات حول نظامي الاقتصاد الحضري غير الرسمي عموما، وعلى السوق الحضري غير الرسمي خصوصا في الجزائر أهمها لكوستيناص Coutsinas تحت عنوان:

A propos des circuits de l’économie urbaine- Exemple Algérien.

" الأمر الذي يدل على أن الفئات " العمالية " التي تمارس الأنشطة الحضرية غير الرسمية لم تحظ بالاهتمام والوعي الكافيين لدلالتها، هناك انطباعات وبعض الإحصائيات التي لا تحيط إلا بقسم محدود منها "[1].

تليها عدة دراسات أجرتها مراكز بحوث علمية تمثل CREAD (مركز الأبحاث الاقتصادية الاجتماعية للتنمية)، وأيضا CNES (الصندوق الوطني الاقتصادي الاجتماعي)، وأيضا أجريت ملتقيات بحث علمية تحت قيادة باحثين جزائريين وأجانب

[1] Coutsinas.G : « **A propos des circuits de l’économie urbaine : un exemple Algérien** », **Revue tiers-monde**, vol 16, 1975, pp 73-78.

مثل:

(Cahier du GREMAMO, N° 17, 2002, quelle crise en Algérie ?) Par : André Prénant.

فمن هذا المنطلق، تحاول الدراسة الحالية إعطاء صورة أقرب ما تكون إلى الواقع عن هذه الأنشطة في شكل التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري والأفكار الشائعة عنها في الكتابات السوسيو-اقتصادية على مدار 18 سنة تقريبا.

ومما يضفي أهمية كبيرة على هذه الدراسة هو إجراؤها في سياق تاريخي خاص يتميز بفقدان الاقتصاد الجزائري لأهم خاصة تميزه وهي " الرسمية Légalité"، فضلا عن الضغوطات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، تناقص معدلات الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، زيادة البطالة وتضخم قطاع الأنشطة الحضرية غير الرسمية خاصة في المدن الكبرى: الجزائر العاصمة، عنابة، وهران.[1]

في هذا السياق، السوق غير الرسمي هو منظم من جديد اعتبارا وتوجيها نحو العديد من فروع نشاطات عديدة، فيجمع مرحلة كبيرة من طلاب العمل غير المقنع في السوق المهيكل الشرعي الذي هو عموما في أزمة حتى من جهة العمال المستعملين، والأجراء غير المثبتين، مساعدين ومعينين لعائلات وعمال في البيوت، دفع هذا الوضع المزري في تفكير هذه الشريحة من العمال الدائمين والمصرحين بهم إلى غزو السوق غير الشرعي.

لكنني ارتأيت في بحثي إلى أن أخصص مشروعي العلمي فيما يخص سوق الذهب غير الشرعي بالجزائر العاصمة، في سوق معروف ويقصده العديد من سكان العاصمة، وهو سوق الذهب غير الشرعي بواد كنيس في حي العناصر، حيث أن هذا السوق يمثل شريحة كبيرة من الفاعلين الاجتماعيين الاقتصاديين متكونين من العنصر

---

[1] إسماعيل قيرة: **الأنشطة الاقتصادية الحضرية غير الرسمية في المجتمع الجزائري بين الاستغلال والتبعية في سياق عملية التنمية الحضرية-** حالة مدينة سكيكدة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، سنة 1989، ص 18.

النسوي والعنصر الذكري، يعملون جنبا إلى جنب ويتعاونون فيما بينهم، حيث تم إحصاء " 96 سوق غير شرعي ببلديات العاصمة "[1].

فارتأيت أن أخصص بحثي في معالجة تنامي ظاهرة تجارة الذهب غير الشرعية في الأرصفة، هذا نظرا لأهمية السلعة المتداولة والتي تقدر حسبما جاء في يومية الخبر " سوق الذهب في الجزائر 15 طنا مجهولة المصدر متداولة في السوق الموازية "[2]، في مقابل ذلك أهمية المجال الذي يمارس فيه هذا النشاط غير الشرعي والذي يقع في مركز العاصمة، وهو سوق واد كنيس المعروف بسوق الدلالات بحي العناصر (رويسو)، رغم وجود أسواق أخرى لتجارة بيع الذهب في العاصمة، منها: سوق الدلالات بشارع أحمد بوزرينة، وسوق الدلالات في شارع حريشات، بالإضافة إلى سوق الأبيار المتواجد وراء مبنى البلدية، لكن يبقى واد كنيس السوق الأكثر نشاطا نظرا لأهميته من جهة، حيث يعود تاريخ بدايته إلى سنوات الثمانينات حسب آراء مستعملي هذا الأخير وبعض المخبرين والذين يصرحون سنة 1983 كسنة بداية نشاطهم، ومن جهة أخرى، كما أكد وكتب في مقال لعبد اللطيف بن أشنهو الوزير السابق للمالية سنة 1983 " **الطبقات المتوسطة، الأجيرة وغير الأجيرة، تزن ثقل كبير في نموذج الاستهلاك، بما أن مداخيلهم تنمو وتترك لهم إمكانية النفقات غير الضرورية**"[3] أي لادخار الأموال والنفقات غير الضرورية في شراء واقتناء المتطلبات الشرائية لهذه الطبقات من حيث احتياجاتهم المالية لشراء أشياء لها قيمة تخص أبناءهم في تزويدهم بالذهب من السوق غير الشرعي، وكما سمي هذا الأخير من طرف الوزير السابق للمالية السيد عبد اللطيف بن أشنهو بـ " السوق غير الشرعي للكماليات l'informel du luxe ".

---

[1] يومية الخبر، يوم 25 ديسمبر 2004، ص 01.

[2] يومية الخبر، العدد 4369، ص 01.

[3] André Prénant : **quelle crise en Algérie ?** Cahiers du GREMAMO, deuxième partie, quel rôle joue l'informel ? , N° 17, 2002, p 80.

" ومن جهة أخرى خصوصية موقعه الاستراتيجي وهذا حسب آراء مستعمليه أي الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين لهذا النشاط أي تجارة بيع الذهب غير الشرعية في السوق غير الشرعي للذهب بواد كنيس في حي العناصر "[1].

وهذا ما جعلني أطرح هذه التساؤلات:

- ✓ فمن هم ممارسي نشاط تجارة بيع الذهب على الرصيف ؟
- ✓ ما هي الدوافع والأسباب لممارسة نشاط تجارة بيع الذهب على الرصيف ؟
- ✓ ما مدى أهمية نشاط تجارة بيع الذهب على الرصيف بالنسبة للبائعين والزبائن؟
- ✓ ما هي مكانة نشاط تجارة بيع الذهب على الرصيف في الحياة الحضرية ؟

الفرضيات:

- ✓ إن لعاملي الفقر والبطالة دوافع وأسباب، كانت من وراء التحاق الفاعلين الاجتماعيين الحضريين في ممارسة نشاط تجارة بيع الذهب على الرصيف.
- ✓ يكتسي نشاط تجارة بيع الذهب على الرصيف محل الدراسة، أهمية بالغة نلمسها على مستوى كل من ممارسيه وزبائنهم.
- ✓ لدور أنساق شبكة العلاقات، واللاتوظيف جهاز المراقبة الأمنية، وللتهرب الجبائي من الضرائب عوامل في بروز وتنامي ممارسة نشاط تجارة بيع الذهب على الرصيف.

[1] درويش محمد، قريش سفيان، قيروان سليمة: **تجارة الذهب غير الشرعية في السوق غير الشرعي لواد كنيس في حي العناصر**، مذكرة نهاية الليسانس في علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر، قسم علم الاجتماع، السنة الجامعية 2004-2005، ص 02.

تحديد المفاهيم:

1/ القطاع غير الشرعي: يعود التعريف الأول للقطاع غير الرسمي الذي قبله مكتب العمل الدولي ودعمته منظمة العمل الدولية إلى سنة 1972، وقد تمت صياغته على أساس نتائج تحقيق أنجز في كينيا، استنادا إلى معايير كان قد حددها سنة 1972 (ح-كايت هارت) خبير مستقل ويعتبر كل نشاط غير رسمي إذا توفرت فيه على الأقل المعايير السبعة الآتية:

1. سهولة دخول السوق.

2. استعمال المواد المحلية.

3. الملكية العائلية للمؤسسة.

4. نشاطات على نطاق صغير.

5. التكنولوجيا ذات الكثافة العالية للعمل.

6. التكوين المكتسب خارج النظام المدرسي.

7. أسواق ذات المنافسة غير المنظمة.[1]

2/ النشاط غير الرسمي: حسب مكتب العمل الدولي، يعد النشاط غير الرسمي، نشاطا غير فلاحي يتميز بمعيار واحد أو عدة معايير:

1. نشاط غير مسجل في صندوق الضمان الاجتماعي ولدى مصالح الضرائب، وفي الإدارة العامة ولدى مصالح الإحصاء.

2. نشاطات تمارس بدون سجل تجاري.

3. نشاطات رئيسية أو ثانوية غير مصرح بها.

4. نشاطات غير قانونية.

5. نشاطات محظورة.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **السوق غير الرسمي: أوهام وحقائق**، الدورة العادية، جوان 2004، الجزائر، ص 42.

6. نشاطات متنقلة غير مرخص بها.

7. نشاطات لكسب العيش ليس لها تأثير على الوعاء الجبائي والاشتراكات الاجتماعية.

8. نشاطات مسيّرة وبشكل تقليدي.

9. نشاطات تتعلق بالقطاع غير الرسمي البحت.[1]

3/ **العامل غير الرسمي:** وهو عامل دائم أو مؤقت لا يستفيد من تشريع العمل ونتيجة لذلك لا يستفيد من الحماية، وقد يكون هذا العامل:

1. عاملا بالمنزل ينجز أعمالا يتقاضى عنها أجرا وغير مصرح بها.

2. عاملا مهمشا.

3. مساعدا عائليا.

4. متمرنا يتقاضى أجرة جزئية.

5. كل عامل يمارس نشاطا يعتبر غير رسمي.

6. كل عامل بمارس نشاطا رسميا غير مصرح به.

7. كل عامل مصرح به يمارس نشاطا غير رسمي خارج ساعات العمل (في المساء أو خلال أيام العطلة).

8. كل عامل يمارس خارج ساعات العمل، نشاطا ثانويا غير مصرح به (مرصص، دهان، ميكانيكي، بناء ...الخ).

9. المدرس الذي يقوم بدروس دعم غير رسمية ويتقاضى عنها أجرة.

10. الطبيب والممرض اللذان يقومان بفحوصات ويحقنان المرضى في مساكنهم أو في الهياكل العمومية والخاصة، ويتقاضيان عنها أجرة مباشرة من المرضى.

11. المتخصص الذي يؤدي أشغال استشارة.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مرجع سابق، ص 44.

12. غير العامل الذي يمارس أعمالا تكميلية ويصرح بأنه عاطل عن العمل.[1]

4/ الاقتصاد غير المراقب: صادقت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على مفهوم الاقتصاد غير المراقب، بإضافة نوع رابع إلى الأنواع الثلاثة التي كانت موجودة من قبل ويتمثل هذا النوع الرابع في إنتاج الأسر للاستعمال النهائي الخاص. إن الاقتصاد غير المراقب يعطي ثلاثة أنواع من الاقتصاد: غير القانوني، غير الرسمي، الخفي.[2]

5/ التجارة غير الرسمية: هي نشاط يضم ثلاثة عناصر للاقتصاد غير المراقب:

* **النشاطات غير الشرعية:** بيع المنتوجات الممنوعة، أو بيع المنتوجات المسموحة ولكن تقوم ببيعها وحدات غير مسموحة.

* **الاقتصاد الخفي:** التصريح الجزئي بالمبيعات وبرقم الأعمال، والبيع بدون فواتير.

* **النشاطات غير الرسمية لكسب العيش:** ويتعلق الأمر بالمحلات الصغيرة، العائلية والباعة المتنقلين.

ولتقويم إنتاج القطاع التجاري غير الرسمي، يفضل المحاسبون الوطنيون للتقويم استنادا إلى الموارد المتوفرة في الأسواق أو المقابلة للتجارة والمعبر عنها بالكميات وقيم السلع الموجودة في الأسواق.[3]

6/ تجارة الأرصفة: هذه التجارة المزاولة تسمح بجمع الزبائن والبائعين، بخلق علاقات اجتماعية، متبادلة فيما بينهم، هذا ما يجعل منه مجال معدل (منظم) منتج لنسق جديد.[4]

7/ تجار الأرصفة: هم أشخاص ينتمون لمختلف الفئات العمرية، فهذا اللاتجانس في العمر هو مطلوب في الخصائص أو المميزات الخصوصية التي يتصف بها تجار

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مرجع سابق، ص 44.
[2] نفس المرجع، ص 44.
[3] André Prénant : op.cit, p 80.
[4] Ibid, p 117.

الأرصفة. حتى أيضا بشروطهم المهنية، فهم فاعلون اجتماعيون ونشاطهم ليس منظم لا من طرف مؤسسات (شرعية-رسمية) ولا من طرف المنظمات المسيرة حسب قوانين العمل، فنشاطهم يعرف بعملية إعادة البيع لمختلف المنتوجات والسلع، مع استعمال الرصيف كمكان للعمل.[1]

8/ سوق الذهب غير الشرعي لواد كنيس في العناصر: كل شيء يبدو منظما كسوق رسمي، المكان مستمر النشاط، يتعلق الأمر هنا بواد كنيس، رصيف طويل مجاور للحديقة العمومية ولبنك التنمية المحلية (BDL) في شارع المعدومين، هذه الحديقة كمكان للبيع خاصة لتجمع أولئك البائعين والبائعات للذهب، فكل عامل لديه زاوية اعتيادية.[2]

9/ تجارة الذهب غير الشرعية في واد كنيس " الدلالات ": هذه التجارة المتداولة والمتميزة تسمح بجمع وازدواجية الجنس الذكر مع الأنثوي من أجل بيع الذهب المعروض لديهم للمارة المستهلكين، لهذه المادة الثمينة بخلق علاقات اجتماعية فيما بينهم، والذي يبدو منظم عاكس لنسق جديد.[3]

10/ الدلال أو الدلالة: هو الشخص الذي يمتلك سلعة معينة سواء تكون هذه السلعة ملك خاص أو تكون هذه السلعة ملك شخص آخر ممول رئيسي على شرط أن طريقة البيع تكون بالعمولة أي بالفائدة المتفق عليها.[4]

11/ تعريف الشبكة: شبكة العلاقات أو سلة العلاقات، وهي كما يعرّفها Barnes (1943-1954)، " أتصورها مجموعة من النقاط التي ترتبط ببعضها البعض متماسكة بخطوط، تلك النقاط، هي عبارة عن أفراد، وبعض الأحيان أفواج، والخطوط التي تشير إلى التفاعلات لديها فيما بينها علاقات (أي تلك النقاط)، طبعا إن تصور

---

[1] André Prénant, op.cit, p 118.
[2] Musette Belhouari Djamila : « **La vendeuse de bijoux tante Zohra, une vendeuse honorable», CREAD**, 12/2002, Alger, p 2.
[3] Ibid, p 3.
[4] Ibid, P 5.

الحياة الاجتماعية ككل تتيح شبكة من هذا النوع، وما يهمنا في هذا القسم من شبكة المجموعة التي تبقى خارج نطاق إنتاج الجماعات، وكذلك سلسلة من التفاعلات المنتمية إلى أنساق المجالية والتجارية والاقتصادية والصناعية بمعنى الكلمة.[1]

12/ تعريف الممثل التجاري أو الوسيط التجاري: وهو كما عرّفه Ulf Hannerz الممثل التجاري أو الوسيط التجاري، هو أي شخص يكون داخل الشبكة يغطي حقل خاص جدا من العلاقات بما أنه يميل على الأقل إلى فئتين من الأفراد، مؤكد فهو يستطيع الحفاظ على احتكار الاتصالات ما بين الأفراد.[2]

13/ كيفية عمل الممثل التجاري: هو كما يعرّفه Satish Saber Woll هو عبارة عن تاجر ثالث الذي ينتقل في دائرة زملائه لكي يأخذ الطلبات.[3]

14/ تعريف الفعل الاجتماعي: يعرّف الفعل الاجتماعي على أنه " تعبير مادي أو رمزي لإرادة فردية أو جماعية في وضعية اجتماعية معينة "[4].

ويعرّف أيضا الفعل الاجتماعي: " كمجموعة من الممارسات المتناسقة والمترابطة لجماعة ما من أجل الدفاع وحماية قيمها ومصالحها "[5].

15/ تعريف الفاعل الاجتماعي: يعرّف الفاعل الاجتماعي " على أنه كل فرد يحقق أفعالا اجتماعية، يلعب أدوارا ويشغل وظائف حسب أسبابه الخاصة من أجل تحقيق الأهداف الخاصة به "[6].

---

[1] Ulf Hannerz : **Explorer la ville**, E.D.S des minuits, Paris, France, 1983, pp 210-211.
[2] Ibid, p 241.
[3] Ibid, p 244.
[4] Alain Touraine : **Sociologie de l'action**, édition le seuil, Paris, France, 1965, p 412.
[5] Ibid, p 412.
[6] Ibid, p 413.

الدراسات السابقة في هذا الموضوع:

1. الأنشطة الاقتصادية الحضرية غير الرسمية في المجتمع الجزائري بين الاستقلال والتبعية في سياق عملية التنمية الحضرية- حالة مدينة سكيكدة، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، من إعداد: إسماعيل قيرة، سنة 1988-1989، جامعة القاهرة، مصر العربية.

2. تصورات الشباب الممارس للنشاطات اللارسمية: تكيف أم نفور لقيمة العمل؟ دراسة ميدانية لمجموعة من شباب العاصمة (لباب الواد). مذكرة لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع الصناعي، من إعداد الطالبة: روان مليكة، السنة الجامعية 1998-.1999

3. السوق الموازية وتدهور الدينار الجزائري. رسالة للحصول على درجة ماجستير في التسيير، من إعداد الطالب: عزي لخضر، السنة الجامعية 1992-.1993

4. تجارة الذهب غير الشرعية في السوق غير الشرعي لواد كنيس، حي العناصر. مذكرة لنيل شهادة الليسانس في علم الاجتماع الحضري، من إعداد الطلبة: درويش محمد، قريش سفيان، قيروان سليمة، السنة الجامعية 2004-2005.

الباب الثاني

الجانب النظري

الفصل الأول

السوق غير الرّسمي

المبحث الأول: تعاريف السـوق وأنواعه وقوانينه

تمهيد:

" اليوم لا مفر من كلمة السوق غير الرسمي، التي هي لحدّ الآن لم يوجد لها تعريف دقيق لا في السوسيولوجيا ولا في علم الاقتصاد، فمن المفيد أن نبين أن هذا السوق ليس رأسمالي حديث، لكنه يبقى غامضا لحدّ الساعة، بالنظر إلى تواجده في المدينة العصرية. أخذت هذه الكلمة شيئا فشيئا من الاهتمام في ظل التواجد الرأسمالي الحديث، لكن التكلم عنها اجتماعيا تعكس وجودها على أشخاص من كلا الجنسين ليسوا مندمجين أو غير مندمجين كلية في المدينة، لأنهم يعتبرون مهاجرين أو نازحين جدد، أو أن يكونوا سكان حضريين جدد أو قدماء.

فالكل يعيش في المدينة، والمثل الألماني يقول " هواء المدينة يجعل الأفراد أحرار ". فالسوق غير الرسمي يأخذ المعتقدات القديمة في ثنائيات متعددة (ريفي/ حضري)، (تقليدي/ حديث)، (غير رسمي/ رأسمالي) "[1].

[1] Catherine Coquery et autres : **Tiers-mondes, l'informel en question ?** éd : l'Harmattan, Paris, France, 1991, p 179.

البعد الأول: ماهية السـوق

" إذا كانت المؤسسة ركيزة من ركائز النظام الاقتصادي، فإن السوق هو الإطار العام الذي يتم من خلاله تحديد أثمان السلع والخدمات وعوامل الإنتاج في الحياة الاقتصادية. فأسعار السلع والخدمات وعوامل الإنتاج تتأثر كلها بشكل السوق، فالأسعار في السوق التي يسيطر عليها منتج واحد يتحكم في العرض الكلي تختلف عن الأسعار في السوق التي يوجد فيها عدد كبير من المنتجين كل منهم يعمل مستقلا عن الآخر ".[1]

1. المعنى اللغوي للسوق:

" السوق هو المكان الذي تؤمّن في إطاره اللقاءات بين البائعين والمشترين.

وقد اعتبر ماركس فيبر أن المؤسسات انتشرت مع نهاية الإمبراطورية الرومانية في الغرب، حيث قامت الإقطاعية وتوفرت الأموال بين أيدي فئات أوسع من الناس.

والسوق هو أيضا في التعبير الحديث، مجموعة التدابير والمؤسسات التي تسمح ببيع السلع والخدمات.

في المدينة العربية التقليدية تمثل الأسواق موقعا مفصليا بالغ الأهمية، إذ أن دورها يتعدى الاقتصاد ليطال أيضا السياسة والمعرفة "[2].

2. المعنى الاصطلاحي للسوق:

" السوق هو مجموعة من البائعين والمشترين لسلعة أو مورد معين وعلى اتصال وثيق فيما بينهم أو هو المكان الذي تلتقي فيه قرارات البائعين والمشترين بشأن تبادل سلعة أو مورد معين، فهناك سوق العمل وسوق رأس المال، كما أن هناك أسواق لتبادل المنتجات كالقمح والقطن. والأسواق قد تكون محلية أو إقليمية وقد تكون عالمية، فالسلعة

---

[1] محمد هشام خواجكية: **مبادئ الاقتصاد**، دار القلم، الكويت، الطبعة الأولى، 1977، ص 69.

[2] فريديريك معتوق: **معجم العلوم الاجتماعية (انجليزي، فرنسي، عربي)**، دار الأكاديميا للنشر، بيروت، لبنان، 1993-1998، ص-ص 223-224.

التي يكون سوقها محليا نجد أن الاتصال يكون بين المنتجين والمشترين المحليين فقط. وذلك بسبب إما ارتفاع تكاليف النقل أو بحكم العادة. أما السلع ذات الأسواق القومية فغالبا ما يتم الاتصال بين المنتجين والمشترين على المستوى القومي للبلد، أما في حالة الأسواق العالمية فغالبا ما يتم الاتصال بين المنتجين والمشترين لمادة معينة كالقمح أو القطن على نطاق العالم كله ".[1]

3. أنواع السوق:

أ. السوق الرسمي:

" يشمل السوق الرسمي المصرّح به جزئيا النشاطات المسجلة إداريا وغير المصرّح بها لدى مصالح الضرائب أو الضمان الاجتماعي، وهذه الفئة جدّ مهيمنة في القطاع الخاص، حيث تمثل نسبة الوظائف غير المصرّح بها لدى الضمان الاجتماعي 50% من إجمالي المستخدمين، حسب نتائج الدراسة التي أنجزها مكتب دراسات إكوتكنيكس ECOTECHNIX بطلب من البنك العالمي ".[2]

ب. السوق غير الرسمي:

في سنة 1993 تبنى مكتب العمل الدولي في إطار لوائح الندوة الدولية الخامسة عشرة لأخصائيي العمل تعريفا للسوق غير الرسمي. ويعرّف هذا الأخير بشكل عام "مجمل النشاطات الصغيرة المستقلة بواسطة عمال أجراء أو غير أجراء والتي تمارس خاصة بمستوى تنظيمي وتكنولوجي ضعيف، ويكمن هدفها الرئيسي في توفير مناصب شغل ومداخيل لأولئك الذين يعملون بها، وبما أن هذه النشاطات تمارس بدون الموافقة الرسمية للسلطات وهي لا تخضع لمراقبة الآليات الإدارية المكلفة بفرض احترام

[1] محمد هشام خواجكية: مرجع سابق، ص-ص 69-70.
[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مرجع سابق، ص 42.

التشريعات في مجال الضرائب والأجور الدنيا والأدوات المشابهة الأخرى المتعلقة بالقضايا الجبائية وظروف العمل، فهي مخفية "[1].

4. قوانين السوق:

أ. **الطلب:**

" يعرّف الطلب على سلعة ما بأنه الكميات التي يرغب ويقدر المستهلكون على شرائها لقاء كل سعر من مجموعة أسعار خلال فترة زمنية وعلى افتراضات ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب. فالطلب إذن يصوّر لنا بطريقة جدولية الإمكانيات المختلفة لرغبات المستهلكين من زاوية الأسعار أو الكميات التي يشتريها المستهلكون لقاء كل سعر من الأسعار ومن الممكن النظر إلى الطلب من زاوية الكميات، فبدلا من أن نتساءل عن الأسعار عن كمية البضاعة التي يمكن بيعها لقاء سعر معين يمكننا أن نتساءل عن الأسعار التي يمكن أن نحصل عليها لقاء الكميات المختلفة من البضاعة المطلوبة ".[2]

ب. العرض:

" العرض هو مضمون عن طريق مجموع المنتجين، الذين ينتجون المنتوج، والموزّعين هم الذين يضعونه لمصلحة المستهلك "[3].

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مرجع سابق، ص-ص 39-40.

[2] محمد هشام خواجكية: مرجع سابق، ص 71.

[3] Marie Camille Debourg et Joël Clavelin et Olivier Pavier : **Pratique du marketing**, 2éme édition du BERTI, Alger, Algérie, 2004, p 44.

البعد الثاني: أطروحة السوق الموازية

" تتناول هذه السوق جملة من الأطروحات أهمها:

1. حماية جانب العرض من طرف الدولة:

بفضل سياستها الاحتكارية وهذا ما أدى إلى أنها لم تستطع تلبية الطلب الاجتماعي مما أجبرها على الاستيراد من جديد وطلب قروض جديدة مع أن نظام الأسعار قد حرّف عن اتجاهاته في حين أن التباين والاختلال في الأرباح مثلا هو الذي يضبط الإنتاج والاستثمار والتوزيع في بلد كالمجر، فالإفراط في حماية العرض مع تذبذبات قنوات التوزيع يؤدي إلى طول الدارة التسويقية وبالتالي تدخّل المضاربين على هذا المدار لتحقيق الرّيوع، إن حماية العرض تقودنا إلى ظاهرتين:

1.أ. عرض موازي:

بسبب عدم كفاية العرض الرسمي نظرا لتدخل العديد من الوساطات، فظهور العرض الموازي معناه محاولة لتغطية طلب اجتماعي متزايد، أي ظهور سوق ثانية تكون أسعارها منخفضة، وتجلت هذه الظاهرة بعد اعتماد تجار الجملة، فقد أصبحت بعض المواد تسوق لديهم بأسعار أقل من أسعار المساحات الكبرى كالأروقة وخاصة مواد التجميل والنظافة والصيانة وقد استفادوا من تعدد الأسعار المدعمة، فالدولة على لسان وزير التجارة السيد مصطفى مقراوي الذي صرّح ليلة 12 فبراير 1994 للتلفزة الجزائرية، بأن لمادة الفرينة سعرين: الخباز يحصل على قنطار مقابل 210 دج بينما الصناعي يحصل على نفس الكمية مقابل 400 دج ونفس الكلام يقال على الحليب والسّكر، ففي هذه الحالة يصبح الصناعي زبونا لدى الخباز لأنه يتموّن منه بما يحتاجه من مادة الفرينة أي أن الخباز أصبح مساهما في العرض الموازي، ويقوم بالمضاربة في

هذه المادة، وهذا راجع لعدم وجود سياسة واضحة للأسعار والمنافسة، فالغني والفقير يدفعان نفس الثمن بالنسبة لنفس المنتوج المدعم "[1].

1.ب. طلب موازي:

" نظرا لتعدد شبكات التوزيع وطولها فإن الأفراد يطلبون السعر من القنوات الموازية في انتظار الإحلال عبر الأسواق الرسمية، هذا الطلب الموازي يؤدي إلى ظهور سوق ثابتة مع أسعار مرتفعة. وأحسن مثال هو مشكلة الدقيق والفرينة، فمجرد تأخر في تدفق هذه المادة خلال شهري جويلية وأوت 1993 جعل العرض قليلا وهو ما أدى إلى تقلبات في الوفرة بسبب غياب الثقة، فالمعروف أن السميد نادر على مستوى السوق الدولية لأنه مادة خاصة ببلدان البحر الأبيض المتوسط لأنها تصنع من القمح الصلب، فخلال عام 1993 وبداية عام 1994 كان هناك نقص لهذه المادة على مستوى السوق الدولية ولهذا ارتفعت الأسعار وهو ما يتطلب اجتماع لجنة الفلاحة على مستوى السوق الأوروبية المشتركة للنظر في تدفق كميات إضافية من القمح الصلب مع أن القمح الجزائري من أحسن النوعيات الدولية باعتراف المركز الدولي للقمح، لكن قد يكون غاب عن وزير التجارة أن المحاصيل من الحبوب الجزائرية بقيت مكدّسة في صنيعات تيارت وغليزان ووادي الزناتي وسطيف خلال موسمي 92/91 و93/92. فبماذا نفسر ذلك ؟ ومن المقارنات العجيبة أن مستويات الأسعار في الجزائر لا تقارن بالأسعار الدولية وهو ما أدى حسب رأيه إلى هذه الندرة وبالتالي المضاربة ".[2]

[1] عزي لخضر: **السوق الموازية وتدهور الدينار الجزائري**، رسالة قدمت لنيل شهادة الماجستير في فرع التسيير، جامعة الجزائر، سنة 1992-1993، ص-ص 162-163.
[2] نفس المرجع، ص 163.

المبحث الثاني: الأنشطة الحضرية غير الرسمية في المقاربة النظرية

البعد الأول: الانتشـار السريـع

رغم الاستخدام المبكّر لمفهوم الأنشطة الحضرية أو السوق غير الرسمي في الدوائر الإنتربولوجية خلال الستينات بمعنى مشابه تقريبا لاستخدامه الحالي في دراسات التنمية وسياسة العمالة، إلا أنه لم يدخل التراث الحضري في الجزائر إلا في أوائل السبعينات، الأمر الذي يتطلب طرح التساؤل التالي: لماذا هذا القرار الرسمي والانتشار السريع لهذا المفهوم، رغم أن الكتابات الأولى كانت تنطوي على أخطاء مفاهيمية وعدم تماسك، فضلا عن الغموض الذي يعتريها ؟ الإجابة عن مثل هذا التساؤل ترتبط بنقطتين، إحداهما تتعلق بطرح هذا في المكان المناسب وفي الوقت المناسب، أما الثانية فتتعلق بالفعالية التطبيقية له.[1]

ففي سبتمبر 1971، انعقد ملتقى في معهد دراسات التنمية بجامعة ساسكس SUSSEX عن البطالة الحضرية في إفريقيا، حضره باحثون متخصصون إلى جانب الخبراء العشرة الذين قاموا بالدراسة الشهيرة في إطار منظمة العمل الدولية حول المجتمع الكيني، وفي هذا الملتقى، قدّم هارت HART ورقة عن السوق الحضري غير الرسمي استنادا إلى البحث الذي أجراه بـ (أكرا ACCRA). كما قدّم ويكس WEEKS دراسة نقدية عن التراث المرتبط بالبطالة الحضرية مستخدما مفهوما جديدا أطلق عليه القطاع غير المعدّ AN ENUMERATED SECTOR وهو قريب في معناه من قطاع HART غير الرسمي. وعلى الرغم من تعرّض ورقتي هذين الباحثين لانتقادات عنيفة، إلا أن مناقشات الملتقى كانت نقطة العمل والانطلاق لمفهوم الأنشطة أو السوق غير الرسمي، فخلال سنة واحدة أقرّت منظمة العمل الاستخدام الرسمي في أول دراسة عن

[1] إسماعيل قيرة: مرجع سابق، ص-ص 16-17.

كينيا، وبعدئذ نوقشت هذه الدراسة في البرلمان الكيني، الأمر الذي أتاح لهذا المفهوم اقتحام الميدان السياسي.[1]

ومن ثم فصاعدا أصبح هذا المفهوم موجّها لدراسات منظمة العمل، ولاحقا أدخل في برامج البحث الحضري لتنظيمات دولية أخرى كالبنك العالمي WORLD BANK. ولقد ترتب عن هذا التحوّل في الدراسات الحضرية، تعدد اتجاهات البحث والمراجعة ذات الصلة الوثيقة بالمفهوم الجديد، كما نمت شبكة البحث العلمي الأكاديمي العالي والوصف السياسي لهذا المفهوم وتطبيقاته المختلفة، وضمن هذا المنظور يعتقد BROMLEY أن هذا المفهوم لو طرح في مكان مختلف ووقت مختلف لما كان له هذا الأثر. فأعمال موازية قدمت تقريبا في نفس الوقت من طرف WALLACE وWEEKS وضمّت بعض الأفكار المثيرة حول القطاع غير الرسمي أو السوق غير الرسمي لكن لم يكتب لها النجاح لعدم طرحها في الوقت والمكان المناسبين، فضلا عن أن هذه الأعمال نشرت في مجلات دورية غير معروفة كثيرا في أوروبا وأمريكا الشمالية، وهذا الموقف دفع BROMLEY إلى القول بأن القبول السريع والواسع النطاق لمفهوم القطاع الحضري غير الرسمي أو السوق غير الرسمي يعود ظهوره من خلال قنوات اتصال فعالة في الوقت المناسب إلى جانب إمكانية تطبيقية من الناحية السياسية التي تلائم المنظمات الدولية والحكومات الليبرالية انطلاقا من أن تدعيم هذا القطاع أو هذا السوق يعطي الإمكانية لمساعدة الفقراء دون أيّ تهديد للأغنياء[2]. وعليه يبدو واضحا أن السبب الرئيسي الذي يقف خلف اتساع نطاق مناقشة ثنائية رسمي-غير رسمي، يكمن في الإعلام الواسع، النشر، توزيع نتائج الأبحاث والاقتراحات السياسية عن طريق منظمة العمل الدولية والدور الكبير الذي لعبه معهد دراسات التنمية بـ SUSSEX كمركز لنشر الأفكار إلى جانب مداخل المناقشات السياسية حول السوق غير الرسمي والمناقشات

---

[1] إسماعيل قيرة: مرجع سابق، ص 18.

[2] إسماعيل قيرة وآخرون: **التصورات الاجتماعية ومعاناة الفئات الدنيا**، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة قسنطينة، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2004، ص 210.

السياسية لمواضيع أخرى خلال السبعينات كـ " إعادة التوزيع مع النمو "، " النظام الاقتصادي الحالي الجديد "، " الحاجات الأساسية "، " الأزمة الحضرية "، و" وصول أفقر للفقر "، كل هذه الموضوعات تقدم أرضية لصراع الإيديولوجيات، كما أن التفسيرات المقدّمة لعملية التنمية الحضرية وثنائية رسمي-غير رسمي هي ببساطة كما يعتقد BROMLEY[1]، مرحلة أخرى تتناولها المناقشات التي برزت بحدّة. وتدور هذه المناقشات بين الليبراليين والتطوريين الكلاسيكيين الجدد والراديكاليين والماركسيين الجدد، ويعود هذا التنوع في المواقف إلى غموض المفاهيم المستخدمة، الشيء الذي يتطلب تحديد نطاق كل منها، على اعتبار أن وجود واقع معقد، كثيرا ما يدعو إلى الالتزام بالتحديات الدقيقة لجوانبه المختلفة، وذلك تجنبا للتشويه المرتبط ببناء التصنيفات البسيطة والخاطئة من جهة، وفحص الافتراضات النظرية التي تشكل أساس المقولات المفاهمية لأيّة نظرية تتناول إحدى جوانبه كنظرية السوق غير الرسمي من جهة أخرى.

ومن المعلوم أيضا أن الاهتمام بوضع حدود المفاهيم وتعريفها قد يؤدي إلى بناء نماذج عقيمة تصبح فيها المشكلة الأصلية، لكن تناولها في سياق ما هو متوفر من تراث إلى جانب الواقع الاجتماعي-التاريخي يؤدي إلى تجاوز سطحية التناول ويكسبها نوعا من الوضوح والدقة.[2]

---

[1] إسماعيل قيرة وآخرون: **التصورات الاجتماعية ..**، مرجع سابق، ص 211.
[2] نفس المرجع، ص 212.

البعد الثاني: تحديداته المختلفة

1. تحديد الثنائية المحدثة لمفهوم الأنشطة الحضرية غير الرسمية:

في تفحصها للتراث المكتوب حول هذه الأنشطة، ميزت عالمة الاجتماع الشيلية RACZUNSKI ثلاثة تعاريف كل منها يرتبط بمجموعة من الافتراضات المختلفة. ففي تعريفها الأول: " تقرّ أن قطاع الأنشطة الحضرية غير الرسمية يتكوّن من الشريحة السوسيو-اقتصادية الأكثر حرمانا خصوصا في المناطق الحضرية، ويبدو أن فهم الحرمان فهما سوسيولوجيا حقيقيا ينبغي أن لا يتم في ضوء مجرد جملة من المؤشرات - - انخفاض الدخل، تردّي مستويات الاستهلاك وظروف العمل، صعوبة الوصول أو الحصول على ما يخوله النظام لأفراده- بل ينبغي أيضا تناوله من الناحية التاريخية لتحديد الميكانيزمات التي أفرزته، ولقد دفعها هذا الموقف إلى رفض المفهوم بمضمونه المشار إليه، على اعتبار أنه مجرد شكل جديد للتصنيفات السابقة، السكان التقليديون أو الهامشيون والنظريات الثنائية التي نالت شعبية كبيرة خلال الخمسينات. كما أنه لا يقدم أية نظرة متعمقة لأوضاع الفقراء، ولقد ارتبط رفضها لهذا البديل الذي يقصر الأنشطة غير الرسمية على الفقراء بنتائج البحث الإمبريقي التي أكدت تنوعها وتمايزها داخليا.[1]

أما النظرة الثانية للاقتصاد غير الرسمي كعنصر من سوق العمل المجزّأ، فقد تمحورت حول ذلك الجزء من السكان القادرين اقتصاديا والموجودين خارج سوق العمل المنظم، ورغم اعتماد الكثير من الكتاب على متغيرات للتمييز بين القطاعين كموقف الدولة، الحماية الاجتماعية، إلا أن منظمة العمل الدولية صاغت جملة من التمايزات لتوضيح حدود ونطاق كل قطاع، وهذه التمايزات هي:[2]

[1] إسماعيل قيرة: **الأنشطة الاقتصادية الحضرية..**، مرجع سابق، ص 20.

[2] David Turnham et autres : **Nouvelles approches du secteur informel**, éd : O.C.D.E, Paris, France, 1990, pp 58-59.

السوق الحضري غير الرسمي	السوق الحضري الرسمي
1. سهولة الدخول	**1.** صعوبة الدخول
2. الاعتماد على الموارد المحلية	**2.** الاعتماد على الموارد الأجنبية
3. ملكية العائلة للمشاريع	**3.** ملكية الشركات
4. تعمل مؤسساته على نطاق ضيق	**4.** تعمل على نطاق واسع
5. عمل مكثف وتكنولوجيا مكيفة	**5.** رأس المال مكثف، تكنولوجيا مستوردة
6. المهارات المكتسبة خارج نظام المدرسة الرسمي	**6.** تعتمد على المهارات العائلية والمعارف الفنية المحصل عليها في نطاق التعليم المنظم
7. تمارس نشاطها في أسواق غير منظمة وتنافسية	**7.** تعمل في ظل أسواق محمية (عن طريق التعريفات والحصص المقررة والتراخيص التجارية)

ولقد خطا SETHURMAN بعد ذلك خطوة إلى الأمام، حينما عرّف القطاع أو السوق غير الرسمي بأنه عبارة عن قطاع فرعي من الاقتصاد الحضري يشمل على الوحدات الاقتصادية أو المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات. وبالإضافة إلى ما سبق صاغ SETHURMAN مجموعة من المؤشرات استنادا إلى متغير " اللارسمية " مؤداها أنه يمكن أن تندرج أية وحدة أو مؤسسة في السوق غير الرسمي إذا اتصفت بصفة واحدة أو أكثر من الصفات أو الشروط التالية:[1]

1. الوحدات الصناعية.

2. البناء.

3. المواصلات.

4. التجارة.

5. الخدمات.

[1] إسماعيل قيرة: **الأنشطة الاقتصادية الحضرية..**، مرجع سابق، ص 20.

وترتبط هذه المناقشة بنقطة بالغة الأهمية، هي أن فكرة التمايزات تستبعد عددا كبيرا من الأفراد، فحتى لو أخذ بعين الاعتبار كل أنماط العمالة المشار إليها أعلاه، فإن التعاريف الإجرائية تهمل إنتاج القوت المباشر النشاط غير الرسمي المتمثل في قطع الأرض الصغيرة الموجودة بالمناطق الحضرية، وتربية الحيوانات والبناء الذاتي للمنازل، عمال الأجرة المقنعين، العمل المنزلي ...الخ. ومثل هذا يمكن أن يقال عن التعريف الذي ينظر إلى الاقتصاد غير الرسمي كمجموعة من المؤسسات الاقتصادية المستقلة، حيث أن الاعتماد على مجموعة من المحكات الكمية، الحجم، رأس المال المستثمر، التكنولوجيا، مستويات الإنتاجية في رسم الحدود بين الوحدات، يعتبر إجراءا تعسفيا لأنه يستند إلى أحكام قبلية، فليس من المؤكد أن مؤسسات السوق غير الرسمي أقل إنتاجية، كما أن متغير الحجم يهمل المهن الحرة في السوق غير الرسمي ...الخ.[1]

وضمن هذا المنظور يحاول البعض التركيز على مختلف علاقات الإنتاج في نطاق الوحدة الاقتصادية ووضع نموذج لتنميط كل قطاع على النحو التالي:[2]

القطاع الرسمي	القطاع غير الرسمي
1. العمل تعاقدي، الحقوق والواجبات محددة وواضحة	**1.** التعاقد شفوي
2. هرم تسلسلي للسلطة	**2.** غياب الهرم التسلسلي للسلطة
3. ظروف التأجير والطرد تخضع لإجراءات محددة	**3.** التأجير والطرد يخضع للقضايا الشفوية والترتيبات الغامضة
4. العمال محميون بواسطة تشريعات العمل	**4.** العمال غير محميين من ناحية ساعات العمل، الحد الأدنى للأجور، المرض، التقاعد
5. يدعم العمال وتتم ترقيتهم من طرف تنظيماتهم	**5.** ظروف العمل والواجبات تتغير باستمرار
6. التحديد الدقيق للأجر والزمن	**6.** مقدار الأجر والوقت الذي يبذل غالبا لا يمكن تحديده

[1] إسماعيل قيرة وآخرون: **التصورات الاجتماعية..**، مرجع سابق، ص-ص 216-217.
[2] David Turnham et autres : op.cit, p 72.

بدأ التركيز على علاقات الإنتاج يجعل الأهمية العلمية لمفهوم الأنشطة الحضرية غير الرسمية أمرا واقعا، على اعتبار أنها تشكل أساس فهم وظيفته بالنسبة للاقتصاد ككل، ومع ذلك يظل التعريف ناقصا من ناحيتين، الأولى وتتجلى -كما أشير سابقا - في إغفال أصناف من الأفراد والأنشطة التبادلية بين الأنشطة الحضرية (الرسمية وغير الرسمية). هذه النظرة لا تختلف في الواقع عن سابقاتها من حيث التركيز على خصائص القطاعين وبالتالي إدامة التصور الثنائي، ولهذا السبب فإن البحث الإمبريقي المرتكز على هذا المنظور لا يختلف كثيرا عن المرتكز على مدخل سوق العمل، فإن كان هدف هذا الأخير تحديد معدل قوة العمل المستوعبة في القطاع غير الرسمي، فإن هدف الأول هو تكميم ما ينتجه من سلع وخدمات.[1]

أولا: تنطوي النماذج التصنيفية لاقتصاد المدينة على عدة مغالطات ونقائص ولعل المثال اللافت للنظر في هذا السياق هو تصنيف الثنائية المحدثة الذي يختزل الاقتصاد في قطاعين أحدهما رسمي والآخر غير رسمي. يعتبر هذا التصنيف فجا وبسيطا لأنه يقسم كل الأنشطة الاقتصادية إلى صنفين فقط، في حين يبدو من الناحية العلمية أن تقسيمها إلى عدد أكبر من الأجزاء يمكّن الدارس من التحكم فيها إحصائيا والتعمق في فهمها. وإذن فالمدخل الأكثر جاذبية يكمن في تصنيف هذه الأنشطة وفق متصل CONTINUUM يجمع بين قطاعين متناقضين كي يتسنى لأي باحث التركيز على الأصناف الوسيطة وعمليات الانتقال على طول المتصل ككل.[2]

ثانيا: يبدو من الناحية المنطقية أن التقسيم الثنائي غير متماسك لعدة اعتبارات نجملها فيما يلي:

أ. إسناده إلى فرضية مؤداها أن العديد من المتغيرات المختلفة قد استخدمت لتصنيف نشاط اقتصادي معين إلى قطاع رسمي أو غير رسمي.

ب. إهماله للتحليل المتعدد العوامل.

---

[1] David Turnham et autres : op.cit, p 23.

[2] إسماعيل قيرة: **الأنشطة الاقتصادية الحضرية..**، مرجع سابق، ص 23.

ج. صعوبة تصنيف أنشطة اقتصادية معينة لانطوائها على بعض خصائص القطاعين. وتنعكس هذه الصعوبة في اختلاف الكتابات التي تعرّضت إلى هذه القضية اختلافا كبيرا حول المعايير التي تستخدم لتعريف أيّ من القطاعين والوزن النسبي لمختلف المحكّات.

ثالثا: يميل العديد من الباحثين المستخدمين للتصنيف الثنائي ومصطلحاته الفنية إلى افتراض مؤداه أن قطاعي المدينة هما قطاعان منفصلان ومستقلان، متناسين حالات التبدّل والمتغير بسبب تفاعلها المستمر.

رابعا: غالبا ما يعتقد خطأ أن سياسة واحدة يمكن تطبيقها على كل أنشطة السوق الحضري غير الرسمي الذي يتميز بين التشجيع والمساعدة أو الإهمال والمضايقة.[1]

خامسا: يعاني التحليل الثنائي من بعض المشكلات عند دراسة الأنشطة الحضرية غير الرسمية على مستوى المدينة فقط، ولقد ظهر ذلك جليا على وجه الخصوص في أعمال سميث SMITH، لويس LEWIS، مزيمدار MAZUMDAR وغيرهم، ففي أعمالهم يقصرون الأنشطة الحضرية غير الرسمية على المناطق الحضرية، ويستخدمون مصطلحات بديلة للتعبير عما يقابلها في البيئة الريفية، كالقطاع التقليدي، متناسين وجود مؤسسات وأوضاع متشابهة في كل من المناطق الريفية والحضرية.[2]

سادسا: فشلت أغلب الكتابات التي تعرف وتستخدم ثنائية " رسمي-غير رسمي " في توضيح المكونات الأخرى للبناء الحضري خاصة ما يتعلق منها بالجوانب السوسيو-ثقافية.

سابعا: انطلاقا من تعريف السوق غير الرسمي في ضوء نقص التدعيم الحكومي، التسجيل الناقص أو عدم التسجيل إطلاقا في الإحصائيات الرسمية، فإننا نتوقع أن التدعيم والاعتراف الحكومي يحول آليا المؤسسات غير الرسمية إلى مؤسسات رسمية، بسبب فقدانها لخصائصها " اللارسمية ".

---

[1] إسماعيل قيرة: **الأنشطة الاقتصادية الحضرية..**، مرجع سابق، ص 24.

[2] إسماعيل قيرة وآخرون: **التصورات الاجتماعية..**، مرجع سابق، ص 219.

ثامنا: هناك خلط واضح في استخدام ثنائية " رسمي-غير رسمي " صعوبة تطبيقها على العديد من الأفراد الذين يعملون في كلا القطاعين خلال مراحل مختلفة من حياتهم أو في بعض أوقات السنة أو الفراغ اليومي، كما أن بعض أفراد الأسرة قد يعملون في السوق غير الرسمي والبعض الآخر يعملون في القطاع الرسمي.[1]

تاسعا: هناك من يعتبر السوق الحضري غير الرسمي مرادفا لفقراء الحضر، لكن الواقع المعاش يوحي بغير ذلك، ليس كل الأفراد يعملون في السوق غير الرسمي فقراء، وليس كل الفقراء يعملون في هذا السوق.[2]

2. تحديد الماركسية لمفهوم الأنشطة الحضرية غير الرسمية:

إزاء عجز وفضل فكرة الثنائية في تشخيص مشكلات المدينة، وتحديد مفهوم الأنشطة الحضرية غير الرسمية، سلك علماء الاجتماع والاقتصاد والتنمية سبلا شتى لتعريف هذا المفهوم في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها البلدان النامية.

ولقد اتخذ هؤلاء العلماء من فكرة أسلوب الإنتاج نقطة بداية، حاولا بعدها الكشف عن الدور الفعال الذي تلعبه الأنشطة الحضرية غير الرسمية في التنمية، وأول ما يمكن تسجيله في هذا المجال ما ذهب إليه BRYANT من أن هذه الأنشطة عبارة عن شكل تنظيمي يوجد على هامش الاقتصاد الحضري. ويتميز هذا الشكل بسيادة العلاقات العائلية وبعدم رسمية وجوده وعلاقاته ببقية الأنماط الإنتاجية الأخرى.[3]

أما بريمان BREMAN فيعتقد هو الآخر أن هذه الأنشطة تشكل تنظيما إنتاجيا يعيش تحت رحمة أسلوب الإنتاج الرأسمالي، ويسجل التراث العلمي للمفهوم محاولة أخرى لتعريفه في ضوء البعد التاريخي، ويعتبر BOSE ممن أخذوا بهذا التصور، بحيث رد البناء الاقتصادي الحالي في مدن البلدان النامية إلى العلاقات غير المتكافئة بين

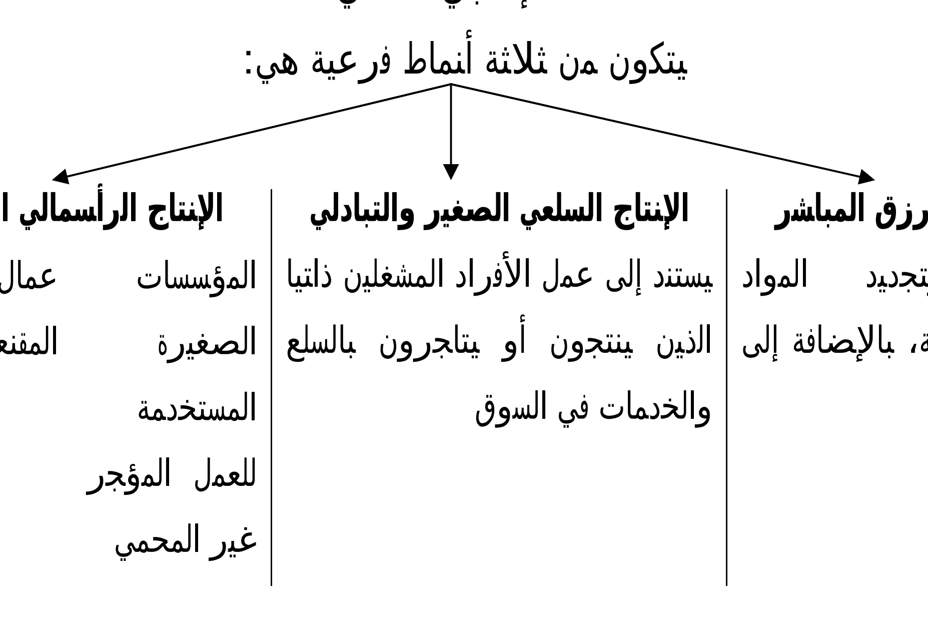
[1] إسماعيل قيرة وآخرون: **التصورات الاجتماعية..**، مرجع سابق، ص 220.
[2] نفس المرجع، ص 221.
[3] David Turnham et autres : op.cit, p 81.

المركز والهامش، ففي وصفه لطبيعة علاقة التبعية بين القطاعين ركز على البعد المكاني -مجال عملها المختلف- دون إغفال العلاقة التبادلية بينهما وهنا نجده يؤكد في تعريفه للأنشطة الحضرية غير الرسمية ثلاثة أبعاد أساسية هي: اللارسمية، الاختلاف المكاني، علاقات السيطرة والخضوع.

أما GERRY وLEBRUN فقد فضلا القطاع أو السوق الحضري غير الرسمي بأنه نمط إنتاجي هامشي FORM OF PRODUCTION على اعتبار أن مفهوم أسلوب الإنتاج MODE OF PRODUCTION يبدو حسب اعتقادهما غير ملائم طالما أنه يشكل وحدة كاملة على مستوى البنائيين الفوقي والتحتي.[1]

ومهما يكن من أمر الاختلاف بين الباحثين الماركسيين حول تعرف دقيق للسوق غير الرسمي الحضري، إلا أنهم حينما يستخدمون هذا المفهوم يقصدون الإشارة إلى شكل إنتاجي محدد يعيش على هامش الاقتصاد ويخضع للأسلوب الإنتاجي المسيطر.[2]

الشكل رقم (1): يبين نمط السوق الحضري غير الرسمي[3]



[1] Hugon Philipe : **Approches pour l'étude du secteur informel** (dans le contexte africain), le cas Africain, éd IDES, Paris, France, 1977, p 82.
[2] Ibid, p 83.
[3] إسماعيل قيرة: **الأنشطة الاقتصادية الحضرية..**، مرجع سابق، ص 27.

كل هذه الأنماط كانت سائدة في ظل رأسمالية القرن التاسع عشر، فالأول والثاني يكملان العمل المؤجر كوسيلة فعالة لحفظ قوة العمل شبه المكدحة SEMI PROLETARIANISED على قيد الحياة، أما الثالث فيماثل علاقات الإنتاج المسيطرة في القطاع الرأسمالي قبل بداية الصراعات الطبقية الكبرى، وتشريع العمل اللاحق، ومع ذلك فإن الجديد من هذه النظرة ليس فيها قدرة هذه الأنماط الإنتاجية على العيش في ظل الرأسمالية الحديثة وإنما في إعادة خلقها وإعادة تنظيمها بواسطة هذه الأخيرة، تشكل العلاقة بالقطاع المسيطر أساس حفظ وإعادة إقامة وترسيخ أنماط الإنتاج المتأخرة، ومن هنا يتضح أنه يمكن تصنيف الأنشطة التي وصفت أعلاه بأنها غير رسمية[1]. ليس بسبب تشابههما البنائي، لكن بسبب موقعها في علاقة وظيفية مشتركة بالاقتصاد الرأسمالي الحديث، وتتمثل هذه الوظيفة في استيعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل والتحقيق من وجهة نظر المصانع، مما قد يترتب عن عملية التكديح PROLETARIANSATION.[2]

3. التعريف الإجرائي:

يبدو مما سبق أن تعدد الاتجاهات المحددة لمفهوم الأنشطة الحضرية غير الرسمية قد زاد من عدد أطرافه وصعوبة حصرها إزاء الواقع الحضري الذي يشهد تحولات عميقة، دعت الدارسين إلى إعادة صياغة بعض المفاهيم المتداولة في الدراسات الحضرية، وابتكار أخرى للتعبير عن الجديد. ويعمل بعض الدارسين عند دراسة هذا المفهوم على إبراز حقيقة مؤداها أنه لا يمكن لهذا المفهوم أن يحرز على قيمته العلمية إلا إذا تبين تمثيله لجزء من الاقتصاد، وتمتعن بديناميكية التنموية الخاصة التي تجعله يساهم على نحو مستقل في التنمية الحضرية، ولا شك أن علماء الاجتماع الذين وصفوا المحاولات التي بذلت لتصنيف أسواق العمل أو المؤسسات الاقتصادية باللاتاريخية والعجز عن إدراك وفهم عملية تمفصل مختلف علاقات الإنتاج التي خلفت في آخر الأمر التقسيم الذي أصبح متداولا " رسمي-غير رسمي " قد أدركوا أن السوق غير الرسمي هو

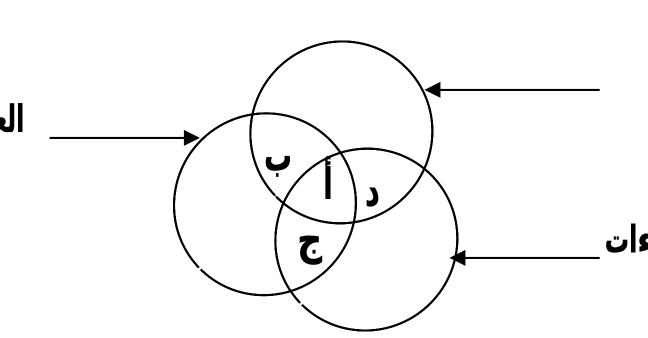
---

[1] إسماعيل قيرة: **الأنشطة الاقتصادية الحضرية..**، مرجع سابق، ص 28.
[2] نفس المرجع، ص 28.

قطاع غير متجانس يتضمن الأجزاء المعاد تنظيمها من الأنساق الإنتاجية الموجودة من قبل.[1]

وتأسيا عما سبق، ينظر الأستاذ الدكتور إسماعيل قيرة إلى قطاع وسوق الأنشطة الحضرية غير الرسمية على أنه يشكل نمطا إنتاجيا تابعا، يتكون من أنشطة متنوعة يحصل عن طريقها الكثير من أفراد المجتمع على عيشهم. فبالإضافة إلى وجودها خارج حدود الاقتصاد الوطني المعترف بها، لا تتمتع بأية حماية سواء من ناحية الدخل أو العمل، وعليه يكون تعريف الدراسة الإجرائي على النحو التالي[2]: " الأنشطة الحضرية غير الرسمية هي التي تعمل على نطاق ضيق، تستخدم العمل الكثيف ولا تخضع للقواعد البيروقراطية والروتين الإداري ". والشكل رقم (2) يوضح ذلك جليا.

الشكل رقم (2): يبين متغيرات تحديد الأنشطة غير الرسمية[3]



يوضح هذا الشكل المتغيرات التي تحدد وفقها أنشطة السوق الحضري غير الرسمي، وهذا يعني أن كافة الأنشطة التي يشير إليها التعريف تقع في المنطقة أ = عمل كثيف + نطاق ضيق + الوجود على هامش تقسيم العمل الرسمي. أما المنطقة ب فتضم هي الأخرى أنشطة قد يصنف بعضها في السوق غير الرسمي.

ب = نطاق ضيق + عمل كثيف + " رخصة "

---

[1] إسماعيل قيرة: **الأنشطة الاقتصادية الحضرية..**، مرجع سابق، ص 29.

[2] إسماعيل قيرة: **التصورات الاجتماعية..**، مرجع سابق، ص 224.

[3] Hugon Philipe : op.cit, p 84.

في حين نجد المنطقتين ج و د تضمان -بغض النظر عن الجريمة المنظمة- أنشطة في العموم في المرحلة الانتقالية، أي في طريقها " للخروج " من هذا السوق، على اعتبار أن:

ج = النطاق الواسع + العمل الكثيف + الوجود غير الرسمي

د = الوجود غير الرسمي + النطاق الضيق + رأس المال الكثيف

ترتيبا على ذلك، يبدو جليا مدى تعدد الأنشطة التي يمكن ضمها في نطاق السوق غير الرسمي. لكن تماشيا مع أهداف الدراسة فقد تم حصر الأنشطة التي تشملها الدراسة في المنطقة أ ولتوضيح هذا أكثر يمكن تصنيف فئات العمل غير الرسمي إلى ثلاثة أصناف بناء على متغير المهارة التي يتطلبها القطاع الصناعي.[1]

الشكل رقم (3): تحديد موقع السوق غير الرسمي والفئات العمالية التي يشملها[2]

يبدو من الشكل (3) المتكون من ثلاثة مثلثات متجاورة، تمثل الجيش الاحتياطي الصناعي، القطب الهامشي، القطاع الرسمي، أن الدائرة التي تمرّ بنقاط المثلثات تشكل السوق الحضري غير الرسمي، في حين يتضمن مثلث الجيش الاحتياطي الصناعي أولئك الأفراد الذين يستطيعون الحصول على عمل في القطاع الرسمي في حالة توسعه، وهذا

[1] Hugon Philipe : op.cit, p 85.
[2] David Turnham et autres : op.cit, p 82.

يتطلب، نظرا لوجود فائض عمل كبير، توافر بعض مهارات وتجارب هذا السوق التي تمكنهم من الحصول على العمل في المستقبل، ويتكون هذا الجيش من جماعتين فرعيتين، الأولى تضمها المنطقة (أ) وتتكون من الأفراد الذين يبحثون طول الوقت عن العمل، ويعيشون على الادخار والاقتراض من الأقرباء والأصدقاء، وطالما أنهم غير مشغلين على نحو منتج، فإنهم بطبيعة الحال لا يشكلون جزء من السوق غير الرسمي، ومن ثم أبعدوا من الدائرة الداخلية المشار إليها في الشكل (3).

أما الجماعة الثانية التي تشغل الحيز (ب) فتتكون من أولئك الأفراد الذين يستطيعون نظريا الحصول على عمل في القطاع الرسمي، إلا أنهم توقفوا عن البحث وانصرفوا للعمل في السوق غير الرسمي، كأجراء مؤقتين، إنهم يعتزمون على ترك السوق غير الرسمي حينما تصبح مناصب العمل متيسّرة في السوق الرسمي.[1]

وفيما يتعلق بمثلث الاقتصاد الهامشي فيتكون من أولئك الأفراد الذين ليس لهم مهارة أو تجربة القطاع الرسمي، الأمر الذي يجعل أملهم ضئيلا للحصول على عمل فيه، أما الحيز (د) من هذا المثلث فيتضمن أولئك العاملين في السوق غير الرسمي، والمعتمدين عليه كمصدر رزق، في حين يتضمن الحيز الثاني (هـ) من المثلث الحثالة في نطاق القطب الهامشي، فهم الأفراد الهامشيون فعلا وغير الناشطين في الإنتاج غير الرسمي كالتعساء والشحاذين ومن لفّ لفّهم. وإلى جانب هذا، يلاحظ من الشكل (3) أن مثلث السوق الرسمي يشتمل على العاملين في هذا السوق بانتظام (ف)، أما الحيز (ج) فيتكون من أولئك العمال الذين في القطاع الرسمي ويمارسون أنشطة غير رسمية لتحسين مداخيلهم.

وبدون الدخول في مناقشات تفصيلية تتعلق بتباين الدخول تبعا لتباين الجماعات ب، ج، د المشكلة للدائرة في الشكل (3)، وكذا المضامين المختلفة التي يعكسها هذا الشكل[2] " فإن السوق غير الرسمي يتكون من جزء من القطب الهامشي، الجيش

---

[1] David Turnham et autres : op.cit, p 83.
[2] Ibid, p 84.

الاحتياطي الصناعي والسوق الرسمي ب+ج+د ولتفادي أي خلط أو سوء فهم فقد شمل تعريف الدراسة ب+د فقط أي، النطاق الضيق + العمل الكثيف + الوجود على هامش تقسيم العمل الرسمي.[1]

البعد الثالث: الإشكالية السوسيولوجية للسـوق غير الرسمي

" عالم الشغل منهمك في بداية هذه الألفية، عبر كل مرحلة قلق التي تهدد أيضا قانون العمل مع الأزمة الخارقة التي أضحت هي أيضا تهدد كيان سوق الشغل الرسمي والتي عبر عنها بعض الباحثين المتخصصين في القطاع غير الرسمي كأمثال COLLINS ET RIFTER تحت اسم أو شعار " نهاية العمل " توضيحا على أنها أعطت ولادة لشكل جديد من العمل وقيمة أيضا جديدة للعمل على المستوى العالمي، فأكثر من مليار عامل هم مواجهين ومجابهين لمعضلات عويصة كالبطالة و/أو هشاشة العمل، بعد أن استفحلت هذه الظاهرة في بداية الثمانينات في الجزائر. فالسوق غير الرسمي من الآن فصاعدا يتبين أنه حقيقة مع الاقتصاديات الواجب تركيبها ومعادلتها وتنظيمها ".[2]

" فإن وجود ممارسات اجتماعية لا رسمية في سوق لا رسمي يسمح بتفسير ما عجزت عنه المحاسبة الوطنية وكذا المؤشرات الدولية للنمو الاقتصادي والاجتماعي عن تفسيره، ومماثلة للسوق غير الرسمي ببعض الممارسات التقليدية والتي تلفت الانتباه إلى الممارسات التي صارت تنشط في الخفاء، كاشفا بذلك موارد هامة كانت مهملة ومهمشة في السابق، فهي ممارسات تحتاج بكثرة إلى نوع من الإباحة منه إلى مساعدة الدولة،

---

[1] Hugon Philipe : op.cit, p 86.

[2] Revue économie et management : « **L'économie informelle en Algérie** », université Aboubakr belkaid, Tlemcen, faculté des sciences économiques et de gestion, N° 1, Mars 2002, p 33.

فالديناميكية من خلال مجال السوق غير الرسمي تعد كنوع من الدليل المناقض لعدم فعالية تسيير معين ".[1]

" فولادة السوق غير الرسمي من عدم التكافؤ بين الإستراتيجية المركزية العامة والاستراتيجيات الخاصة للفاعلين الاجتماعيين الهادفين إلى تعظيم فوائدهم في أقرب الآجال من خلال تسيير مختلف المشاريع والأموال ".[2]

إن تجربتنا كجامعيين في إطار السوق غير الرسمي، هي قبل كل اعتبار تجربة فكرية إذ حتى لو كانت لنا الفرصة للحصول على اتصالات من واقع هذه الظاهرة، فإننا لا نملك تجربة حقيقية " ميدانية فعلا " كمتخصصين أو كباحثين ميدانيين، وبالتالي فإن الدراسة التوثيقية في هذا الجانب تكون نوعا ما ناقصة، لأن هذا الموضوع الذي أعددنا أنفسنا لدراسته يخص كل الاقتصاد والمجتمع غير الرسمي، فتوجهنا بصفة خاصة في الجزائر " إذ لوحظ وجود مجموعات هامة مهمشة تريد أن (تعيش) والتي من خلال (عبقريتها) و(خفتها) و(عمق روح الإبداع) تمكنت من تكوين جماعة كما يقول R. LEDRUT (تفرض نفسها في ظل الاختلاف والتنوع لشكل معين من النشاط الاقتصادي)، فإن هذه الالتفاتة في هذا الجانب من البحث والتي تشكل أهم ما فيه، يكون إسهامنا فيها بمثابة دعوة إلى النظر المتمعن والملحّ في مجال، في قطاع، في سوق، في نشاط أو نشاطات في معظم الأحيان تكون متجاهلة ومهملة. فدعتنا أيضا إلى التفكير في موضوع بارز الأهمية والذي يعنى بالممارسات اللارسمية وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضا، بما أنها حاملة لقيم ومعايير خاصة بها، فهذه الممارسات قد جلبت اهتمام الباحثين منذ أكثر من عشرين سنة لما تتمتع به من خصائص ومميزات تجعل من السوق الباطني، الموازي، غير الرسمي في تحدي مستمر للاقتصاد الرسمي"[3].

[1] Henni (A) : « **Informel et sociétés en voie de développement** », in Actes du colloque international de Nouakchott du 8-11 décembre 1988, éd P.U.F, France, 1991, p 53.
[2] Henni (A) : op.cit, p 54.
[3] Ledrut (R): **La sociologie du chômage**, (éd) P.U.F, Paris, France, 1986, p 360.

1. عن السوق غير الرسمي:

يظهر السوق غير الرسمي كقطاع يضمن الارتقاء الاجتماعي من الحالة الأجرية إلى الحالة المقاولة و" كقطاع (ملجأ) . أما السوق الرسمي فيقدم صورة مغايرة، ويعتبر كمرحلة للارتقاء الاجتماعي كمؤجري القطاع الرسمي، والذين بإمكانهم لاحقا الاستقلال بنشاطهم في ظل هذا القطاع "[1].

" إن مجال تحديده وتعريفه يتوقف على الرغبة في أداء نشاط معين لصالح الآخرين، أو لجماعات معينة، رغبة تكون مصحوبة بنية الإفلات والهروب من الضغوطات الحالية والاجتماعية التي تفرضها الضرائب وكذا طبيعة العمل المؤجر.

وعلى هذا الأساس يكون العمل في السوق غير الرسمي عبارة عن: " نشاط مهني، وحيد أو ثانوي، يمارس في هامش أو خارج الشروط القانونية، النظامية والمتفق عليها في شكل سرّي "[2].

ومنه يتضح أن وجود أو تمتع العمال بمجال السوق غير الرسمي بثلاثة أنواع من النشاطات، وهي:

1. عمل المؤجرين غير المعلن عنه.
2. العمل الحر غير المعلن عنه.
3. مجموع النشاطات غير الأجرية.

وفي هذا الشأن يقدم الباحث، صاحب المقال، مثالا خاصا بالعمال الذين يمارسون وظائف ثانوية خفيفة غير معلن عنها، ويضيف قائلا بأن " العمل بالسوق السوداء هو عمل غير نمطي وغير قانوني، وهو أيضا صعب المحاربة، ذلك أن الناشط يعتبره كعمل قليل الربح، أو كمساعدة صداقوية أو جوارية، ولأنه من النادر جدا أن يزول الحاجز السوسيولوجي الذي يحميه "[3].

---

[1] B.I.T (rapport): « **Le dilemme du secteur informel** », conférence internationale du travail, 78^{éme} session, Paris, France, 1991, p 22.
[2] David Turnham et autres : op.cit, pp 46-47.
[3] Ibid, pp 26-27.

البعد الرابع: نشأة السـوق غير الرسمي وانتشاره في الجزائر

إن الانتقال الدائم وغير المتواصل نحو اقتصاد السوق وإزالة الاحتكار على التجارة الخارجية، وتفكيك القطاع العمومي المنتج والتقليص الحاد لاستثمارات الدولة، وتردّي الأوضاع الأمنية، تعد العوامل التي ساهمت في نمو السوق غير الرسمي نموا متزايدا، غير أن خصائص هذا القطاع وقياسه تبقى مهمة وجزئية بسبب نقص الدراسات والتحقيقات.[1]

1. تطور السوق غير الرسمي:

مرت نشأة السوق غير الرسمي وانتشاره في الجزائر، عموما، بثلاث مراحل:

أ. المرحلة الأولى (1962-1989):

شهدت هذه المرحلة ازدهارا في مجال توفير مناصب العمل وذلك بفضل الاستثمارات الضخمة، لاسيما تلك التي خصصت لقطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية. وسمحت هذه الحركية الاقتصادية بتخفيض نسبة البطالة بشكل معتبر، حيث انتقلت من 14% سنة 1958 إلى 33% سنة 1966، ورغم عدم التصريح به رسميا، فإن بروز السوق غير الرسمي هو نتيجة جمود الاقتصاد والسوق اللذين كانا مسيّرين تسييرا إداريا، وتقويم مفرط لسعر صرف الدينار مما ولد نقصا في المواد الاستهلاكية وظهور ممارسات سلبية. إن ما حفز على ظهور الطرابانDو، وتجارة الحقيبة أو (مهنة الدلالة) وكذا البيع تحت الطاولة والبيع المشروط، هو ظهور -خلال الثمانينات- طلب متزايد على السلع الاستهلاكية عجزت السوق الوطنية على تلبيته "[2].

---

[1] M.Saib Musette et Hammouda Nacereddine : **La mesure de l'emploi informel en Algérie**, Revue économie et management, « L'économie informel en Algérie », université Aboubakr belkaid, Tlemcen, N° 2, Mars 2002, P 33.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: لجنة علاقات العمل، مشروع تقرير حول **القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق**، الدورة العادية الرابعة والعشرون، جوان 2004، ص 71.

ب. المرحلة الثانية (1990-1997):

وتميزت هذه المرحلة منذ سنة 1986، بأزمة مالية واضطرابات سياسية واقتصادية، إلى جانب ثلاث برامج استقرار مع صندوق النقد الدولي في 1989-1991 و1994، والتي أفضت إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية في سنة 1994. تم تطبيق برنامج تعديل هيكلي قصد مواجهة الاختلالات الداخلية والخارجية مما أدى بصفة تدريجية إلى إقامة تنظيم جديد للاقتصاد من نوع ليبرالي عن طريق وضع آليات تشريعية وتنظيمية ستسمح بالانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- إعادة تنظيم القطاع المنتج العمومي (الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الفلاحة) وتقليص كبير للاستثمارات أدى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي.[1]
- ارتفاع عدد مؤسسات القطاع الخاص.
- تقاص سوق التشغيل وغياب التنظيم في سوق العمل.
- دخول الشباب البطالين في الطرابلندو والبازار والطرق الملتوية وتدبر الأمر.
- إقامة جهاز تشغيل الشباب منذ 1988 وتوسيعه بصفة غير محكمة وغير مراقبة وغير متابعة.
- زيادة ملحوظة لعدد النساء المشتغلات جزئيا (FPO)، وفي الأعمال بالمنزل (TD)، التي لا تخضع لأي نوع من أنواع التنظيم والمعايير.
- انتشار عمل الأطفال في المدن الصغيرة والقرى والمراكز الحضرية الكبرى، نتيجة لافتقار الأسر.
- التشغيل غير المستقر للأشخاص المسنين والعمال الدائمين و/أو المسرّحين من طرف القطاعات المنظمة العمومية والخاصة، إثر تقليص العمال والتقاعد المسبق والذهاب الإداري لأسباب اقتصادية.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص 72.

- الإيديولوجية الرجعية التي تتبنى حرية التجارة خارج القانون ومنع الضريبة الجبائية والجمركية.
- الحالة الأمنية التي ساعدت على انتشار القطاع أو السوق غير الرسمي.

وخلال هذه الفترة، عرفت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية تطورا سلبيا.[1]

ج. المرحلة الثالثة (1998-2003):

وتتميز بما يلي:

- استقرار الاقتصاد الكلي باسترجاع التوازنات الداخلية والخارجية، وتم تحقيق هذه التوازنات بفضل النتائج المحققة من خلال برنامج الاستقرار والنمو الكبير لحجم الصادرات من المحروقات.
- معدل نمو اقتصادي سنوي يفوق نسبة النمو الديموغرافي، تزايد الناتج الخام بنسبة 3,1% بين 1995 و2000.

وتطورت هذه الزيادة في الناتج الداخلي الخام في كل سنة كما يلي:

1998	1999	2000	2001	2002	2003
5,1	3,2	2,4	2,1	4,1	6,8

- استقرار نسبة البطالة في حدود 29% ومالت هذه النسبة إلى الانخفاض في نهاية الفترة لتصل إلى 24% في سنة 2003. وهذا يعد جزئيا نتيجة لأثر تزايد ميزانية الاستثمار لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وللمخطط الوطني للتنمية الريفية والفلاحية، ولبرامج تشغيل الشباب لاسيما ابتداء من سنة 2002.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص 73.

- تحكم في التضخم الذي انتقل من 6,3% بين 1995 و2000 إلى 2,6% من 1999 إلى 2003.
- تحكم وتحسن في مداخيل الأسرة واستهلاكها وهذا نتيجة رفع الأجور والمعاشات والمنح وانعكاسات النمو.
- عرف الدخل المتوفر لدى الأسر ارتفاعا بالقيمة الحقيقية قدره 20% في الفترة المتراوحة بين 1995 و2000، ونسبة 15% بين 2000 و2002، وبالتالي، تحسنت المداخيل نتيجة لتزايد المداخيل الفلاحية وارتفاع مداخيل الأجراء.
- تحسين نفقات الاستهلاك لكل فرد في الأسرة قدر بنسبة 4,4% وفقا للتحقيق الخاص باستهلاك الأسر لسنة 2000، و4,8% في سنتي 2003/2002، وقد رافق هذا التحسن تقلص الفوارق المتعلقة بنفقات الاستهلاك.
- تزايد منح موارد الميزانية المخصصة للقطاعات الاجتماعية. وفي هذا السياق، تم تنظيم السوق غير الرسمي من جديد وتعزز وتوجه نحو فروع نشاطات عديدة، فهو يمتص جزء من طلبات التشغيل التي لم يلبّها القطاع المنظم الذي يتخبّط معظمه في أزمة، وهكذا ارتفعت ارتفاعا محسوسا حصة العمال المشغلين، والأجراء المؤقتين، والمساعدين العائليين، والمتدربين والعمال في المنزل، وذلك على حساب الأجراء الدائمين المصرّح بهم.

ويبدو هذا التطور في نظام التشغيل متناقضا بالنسبة للسياسة الجديدة للدولة، التي تشجع التشغيل الذاتي من خلال تحفيز المتعاملين الخواص على الاستثمار والتمويل الجزئي للمؤسسات المصغرة وتقديم القروض المصغرة والأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة، في إطار برامج تشغيل الشباب، وبالإضافة إلى ذلك، فإن تأطير هذه البرامج من طرف السلطات العمومية يساهم بشكل غير مباشر في تنظيم القطاع أو السوق غير الرسمي ويكرّس تقليص التشغيل غير الرسمي في النشاطات المسجلة.

وهكذا، إذا كان السوق غير الرسمي بمثابة صمام الأمان لمواجهة الأزمة الحادة لسوق العمل التي تميزت بتسريحات اقتصادية وتقلص طلب العمل في القطاع العمومي، بينما استمرت اليد العاملة من بعض جوانب القطاع الخاص. إن السوق غير الرسمي قد ازدهر في فترة التنظيم الرسمي لاحتكار الدولة على التجارة الخارجية، فإن انتشاره وتوسّعه تحققا في فترة انفتاح الاقتصاد الوطني وفي مأمن من بعض جوانب القطاع الخاص.[1]

وقد وفّر السوق غير الرسمي مناصب شغل ومداخيل لبطالين ولأسر لم تتمكن الشبكة الاجتماعية وبرامج التشغيل المؤقت من التكفل بهم بسبب قيود الميزانية التي فرضتها المؤسسات الدولية في إطار برامج الاستقرار الاقتصادي الكلي والتعديل الهيكلي.

غير أنه نظرا لضعف النمو الاقتصادي حتى سنة 1997 الناجم عن ركود الاستثمارات، فإن السوق غير الرسمي اتخذ ميلا فأصبح يشكل بحكم أهميته وتنافره عائقا أمام الإنتاج الوطني المنظم وأمام ترقية الاستثمارات وسياسة التشغيل.[2]

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص-ص 74-76.

[2] M. Saib Musette et Hammouda Nacereddine : op.cit, p 38.

الفصل الثاني

الفقر والبطالة

الفصل الفرعي الأول

الفــقـر

المبحث الأول: ماهية الفقـر

البعد الأول: تعاريف الفقر

المعنى اللغوي للفقر الاجتماعي:

يقصد بهذا المعنى عدم المساواة الاجتماعية والمركز الذي يحتله الفقير كما يحدده نسق القيم الاجتماعية السائد في المجتمع.[1]

المعنى الاصطلاحي للفقر:

" عرّف تونسند (Townsend) الفقر بما يلي: الأفراد والعائلات والمجموعات من السكان، التي يمكن أن يطلق عليها أنها فقيرة عندما تعاني من نقص الموارد للحصول على أنواع من التغذية، والمشاركة في الأنشطة، والحصول على الظروف الملائمة من الحياة والاحتياجات الأساسية اللازمة للاستهلاك للأفراد والمجتمعات اللاتي ترتبط بها معيشتهم "[2].

المعنى السوسيولوجي للفقر:

" ينعكس التمييز في بعض التحليلات السوسيولوجية التي استندت في تعريفها للفقر إلى بعض المؤشرات الكمية أو الكيفية.

فهناك من عرّفه في ضوء عيش الكفاف على أنه: يتمثل في المؤشرات التالية: نقص الدخل، تدني الحاجات المطلوبة اجتماعيا، أو الحرمان النسبي (النقص في بعض موارد العيش مثل الغذاء، ظروف المعيشة، أسباب الراحة المتعارف عليها ...الخ) "[3].

---

[1] أحمد بدوي زكي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (انجليزي، فرنسي، عربي)**، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، بيروت، لبنان، 1986، ص 322.

[2] إبراهيم توهامي وآخرون: **العولمة والاقتصاد غير الرسمي**، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، دار الهدى للنشر، عين مليلة، الجزائر، 2004، ص 123.

[3] أندو ويليستر: **مدخل لسوسيولوجية التنمية**، ترجمة: حمدي حميد يوسف، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، 1986، ص 26.

" وهناك من عرّفه على أنه إحباط وظيفي للبناء الاجتماعي أو ظاهرة معتلة ترتبط في غالب الأحيان بالمناطق المختلفة بالمدينة، ولقد شكلت هذه المناطق محور اهتمام الدارسين من ناحية النسق القيمي لسكانها وأنماط سلوكهم وأوضاعهم الطبقية في ضوء المؤشرات الديموغرافية (تركيب السكان)، الاقتصادية (الدخل)، والاجتماعية الثقافية (التنشئة الاجتماعية) أو من ناحية القضايا العامة التي تهم هذه المناطق "[1].

المعنى الاقتصادي للفقر:

" يتركز مفهوم الفقر الاقتصادي على المؤشرات التالية: الدخل المنخفض، عدد السعرات الحرارية المستهلكة، اختيار خط الفقر، ومن الطبيعي أن يقودهم هذا التصور إلى تعريف الفقراء على أنهم فئات اجتماعية ذات دخول منخفضة، على أن هذا المفهوم الاقتصادي للفقر يركز كثيرا على الفقر المطلق والفقر النسبي "[2].

المعنى السوسيو-اقتصادي للفقر:

لا يكاد ينفصل التصور السوسيو-اقتصادي لمفهوم الفقر الحضري عن الاستخدامات الحديثة، فالأستاذ الدكتور عبد الباسط عبد المعطي عرّف الفقر " على أنه حالة بنائية، ملازمة لأسلوب إنتاجي من طابعه وجود التمايزات الخاصة التي تأتي من الملكية الخاصة والتمييز بين أنماط العمل إلى يدوي عقلي، وتحديد الأمور بناء على ذلك، ويفسر الفقر بما يستتبع ذلك من تناقض في العلاقات الإنتاجية والتوزيعية المرتبطة باستغلال طبقة لبقية الطبقات التي لا تملك والتي تكون مجبرة على بيع عملها الذي تتحكم فيه الطبقات التي تحوز وسائل الإنتاج في المجتمع "[3].

المعنى السياسي للفقر:

" يميل بعض الاستراتيجيين وصنّاع القرار إلى ربط مفهوم الفقر بالتجريد من القوة من حيث النقص النسبي في المتاح للفقراء من الموارد اللاّزمة لتحصيل الرزق

[1] محمود الكردي: **التحضر: دراسة اجتماعية**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1986، ص-ص 226 -228.
[2] إسماعيل قيرة وآخرون: **التصورات الاجتماعية ومعاناة الفئات الدنيا**، مرجع سابق، ص 194.
[3] عبد الباسط عبد المعطي: **توزيع الفقر في القرية المصرية**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، مصر، 1979، ص 20.

أو نفقات المعيشة، وعدم وجود جدول أعمال سياسي واضح وصوت مسموع للفقراء، إلى جانب شعورهم الداخلي بانعدام أهميتهم وخضوعهم السلبي للسلطة "[1].

المعنى السيكولوجي للفقر:

" يمثل هذا المعنى لبعض علماء الأخلاق الذين يقرّون صراحة أن الفقراء لا يمكنهم إلا لوم أنفسهم، بسبب تفضيلهم للحياة السهلة على العمل الجاد واستهتارهم وفشلهم في التخطيط لمواجهة الأيام الصعبة المقبلة. ويرتبط مفهوم الفقر بالمعنى السيكولوجي على أنه يمثل الوضع المتدني لعدد من المؤشرات السيكولوجية، كالتوكل على ا ، العدم، الحرمان، الفقر الكادح، استحقاق العون، الفقر المكتوب أو المختار، القدر الشرياني، انخفاض مستوى المعيشة، انتشار الأمية، كثرة النسل، القدريّة والاستسلام ...الخ "[2].

قياس الفقر:

حددت أورشانسكي (Orshansky) منحنى الزاوية لقياس العلاقة بين الدخل والأسرة، والنسبة المئوية المنصرفة على الضروريات اليومية اللازمة لشرائها وذلك كمقياس لمستوى الفقر، حيث أوضحت بأن الناس الذين هم في مستوى الفقر ينقصون 30% من ميزانية الأسرة على الغذاء، وتعتبر قياس الفقر على أساس شراء الاحتياجات الغذائية نقطة ضعف في هذا المقياس، حيث أن الاحتياجات الحياتية لا تقتصر على الغذاء فقط، فعلى سبيل المثال في كندا، حيث يرتفع مستوى الحياة، يتم إنفاق نسبة 62% من ميزانية الأسرة على الغذاء والملبس والمأوى.[3]

---

[1] عبد ا عبد الخالق: **التبعية والتبعية السياسية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1986، ص 40.

[2] ورسلي بيتر: **العوالم الثلاثة: الثقافة والتنمية العالمية**، ترجمة: صلاح الدين محمد سعد ا ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، 1987، ص 60.

[3] بيتي آل كوك: **فهم الفقر**، ترجمة: علي الدجوي، المكتبة الأكاديميا للنشر، بيروت، لبنان، 2000، ص 38.

التعديل الهيكلي وظهور الفقراء الجدد:

" يفسر عدد من العوامل الاقتصادية المباشرة لظهور نمط جديد من الفقراء الذين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة، ويرتبط استفحالها بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتدهور جرّاء التحولات الهيكلية وكذا عبء خدمات الدّيون، حيث تشكّل المديونية الخارجية عبئا ضخما، ففي عام 1998 كانت تقدر بـ 30 مليار دولار أي 65% من الناتج الداخلي الإجمالي، وقد سجلت نسبة خدمات الديون تقلبات من سنة إلى أخرى، وكانت هذه النسبة تقدر بـ 47% من قيمة الصادرات عام 1998 "[1].

" إن الالتزام بضمان تسديد خدمات الديون جعل الجزائر تستهلك الموارد المالية التي كان من المفروض أن توجّه للاستثمار واستهلاك المواد الأساسية، وتزامنت هذه العملية مع سياسة الخوصصة التي أدت إلى ظهور فقراء جدد ينتمون إلى الطبقة الوسطى، وهي ظاهرة غير معهودة أضفت على الفقر صفات جديدة في المجتمع الجزائري.

وتكشف المعلومات المستقاة لدى الأسر في بعض المناطق، أن معدلات الفقر تتراوح بين 43% إلى 93%، في حين قدّر البنك العالمي عام 1997 ما نسبته 14% من السكان يعيشون تحت عتبة الفقر الذي يقدّر بدولار واحد لليوم "[2].

" وتبين الدراسات المتوفرة حاليا ارتباطا وثيقا بين برنامج التعديل الهيكلي، الذي أفرز البطالة والفقر، فعلى ضوء دراسات حول اليد العاملة أجراها الديوان الوطني للإحصائيات كانت تقدّر البطالة بنسبة 27,8% وتقدر أرقام حديثة بنسبة 29% "[3].

" للإشارة فإن المقاربة السوسيولوجية للفقر في الجزائر تحدده وفق المعايير التالية: نقص الاستهلاك الغذائي من حيث الكم والكيف والتلبية المتوسطة للحاجات

[1] وزارة التضامن الوطني: **الندوة الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء**، الجزائر، أكتوبر 2002، ص 21.
[2] تقرير البنك العالمي: **النمو والشغل والحد من الفقر**، أكتوبر 1997، ص 11.
[3] وزارة التضامن الوطني، مرجع سابق، ص 13.

الاجتماعية الأساسية (الصحة، التعليم، السكن، اللباس، الغذاء ...الخ)، وبالتالي فهي مقاربة تستوعب الفقر في جوانبه المادية وغير المادية "[1].

وفي ضوء التحديد السابق، فقد أظهرت، أن تأثير العوامل الخارجية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وتمفصلها مع التبعية والدوائية والتكنولوجية الطبية وكذا التخلف البنيوي للاقتصاد الوطني، كلها عوامل أفرزت البطالة الدائمة وانخفاض القدرة الشرائية وانتشار الفقر بشكل واسع وشديد، واتساع الفوارق الاجتماعية وما صاحبها من ظهور برجوازية جديدة هيمنت على مصادر النفوذ والثروة.

" إن المرحلة الانتقالية التي يمرّ بها التعديل الهيكلي في الجزائر تتسم بالاتجاهات التالية:

- ✓ الاتجاهات السكانية الجديدة من خلال السلوك الإنجابي وآثار التحوّل الديموغرافي المشوّه.
- ✓ التحولات الصحية المشوّهة، حيث تستمر الأنماط المرضية المرتبطة بالفقر والتخلف وظهور أنماط جديدة (الأمراض الانتكاسية) خاصة بالمجتمعات المتقدمة"[2].

نظرية الفقر:

لقد اعتمد (Karl Marx) في كتابه الموسوم (رأس المال) نقد الاقتصاد السياسي على نظرية المستشار توماس مور Thomas More في كتابه الأتوبيا (Utopie) الذي وصف وضعية البائسين الذين تصيبهم القوانين الوحشية من جرّاء التشريع الدموي السفاح ضد الذين نزعت ملكيتهم ابتداء من نهاية القرن الخامس عشر، فأصبحوا فقراء وضحايا للقوانين التعسفية في حقهم، فيقول More: " وهكذا يحدث أن شخصا نهما جشعا لا يشبع، ونكبة حقيقية يصاب بها الوطن، يستطيع الاستيلاء على

---

[1] وهواه عياش: **التنمية والتحولات الصحية-الديموغرافية في الجزائر خلال فترة من 1830 إلى 2002**، رسالة قدمت لنيل درجة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، قسم علم الاجتماع، السنة الجامعية 2005-2006، ص 325.

[2] نفس المرجع، ص 325.

آلاف الأفدنة من الأراضي وذلك بإحاطتها بالأوتاد والسياجات، أو بتكدير ملاكيها بأعمال الجور والبغي مما يرغمهم على بيع جميع ما يملكون، وهم مجبرون بهذه الكيفية أو تلك، طوعا أم بالإكراه، على الفرار جميعا، الفقراء منهم، وبسطاء القلوب، الرجال والنساء، والأزواج، والأيتام، والأرامل، والأمهات مع رضائعهم وكل ما يملكن، أن لأولئك قليلا من الموارد، غير أن عددهم كبير، ذلك لأن الزراعة تحتاج إلى كثير من الأيدي العاملة.

أقول، إن عليهم أن يجرّوا خطاهم بعيدا عن منازلهم القديمة، دون أن يجدوا موضعا للراحة، وفي ظروف أخرى، كان يمكن أن يساعدهم بيع أثاثهم وأدواتهم المنزلية، مهما كانت أثمانها زهيدة، ولكنهم عندما يطرحون بغتة في الخلاء، يضطرون إلى بيعها بأثمان تافهة، وماذا يسعهم أن يفعلوا، بعد أن يكونوا قد هاموا هنا وهناك، وأنفقوا آخر فلس في حوزتهم، ماذا يسعهم أن يفعلوا غير السرقة، وعندئذ، يا إلهي ! ليس أمامهم إلا الشنق، وفقا لجميع الأشكال القانونية، أو المضي لممارسة الشحاذة ؟ وعندئذ يلقى بهم في السجون كالمتشردين، وذلك لأنهم يعيشون حياة متشردة ولا يمارسون عملا، هم الذين لا يرضى أحد من الناس تشغيلهم، مهما كانوا متحمسين لعرض أنفسهم، للقيام بأيّ نوع من أنواع الشغل "[1].

نظرية الفقر عند لويس (Lewis):

" ترتكز نظرية لويس على فكرة أساسية مؤداها أن الفقر يخلق ثقافة خاصة به ذات عناصر مشتركة بين الفقراء أينما وجدوا، ومن سمات هذه الثقافة أنها تخلق نفسها بنفسها، أي أن خصائصها تنتقل من جيل إلى الجيل التالي، وهي تمثل أسلوبا مستقلا في الحياة ذات خصائص مشتركة نصادفها أينما وجدت، ولكنها تمثل في نفس الوقت ثقافة فرعية داخل الإطار الثقافي الكبير الذي توجد فيه أينما كانت "[2].

---

[1] كارل ماركس: **رأس المال: نقد الاقتصاد السياسي**، ترجمة: محمد عيتاني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1978، ص-ص 1089-1090.

[2] محمد الجوهري وعلياء شكري: **علم الاجتماع الريفي والحضري**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1980، ص-ص 477-478.

البعد الثاني: تمثلات الفقراء لثقافة الفقر

" يكاد يتركز معظم الجدل الدائر في النظرية الحضرية المعاصرة حول واقع الفئات المدينية الدنيا التي تشغل مساحات ومناطق واسعة ضمن الخريطة الطبقية لمدن البلدان النامية المعاصرة، وتخضع لعلاقة " السيطرة - التبعية " غير المتكافئة، وتتعرض لشتى صور المحاصرة والتهميش، وقد كانت الأنتروبولوجيا الاجتماعية سبّاقة إلى تشخيص الواقع الفعلي للفقراء في البلدان النامية، ليس فقط من خلال دراسة المجتمعات الفلاحية، لكن أيضا من خلال تركيز جديد على العلاقات الاجتماعية في المجاورات الحضرية Neigh Boor hood المنخفضة الدخل، وفي إطار هذه المحاولات تبرز كتابات هالمن Hellman، لويس Lewis، مانجين Mangin، تارنر Turner، وماير Mayer، التي تؤكد في مجملها على محدودية وضيق نطاق الدراسات الحضرية المبكرة التي تناولت ظاهرة الفقر الحضري، ولذا يسهل الحديث عن محتوى هذه الدراسات الذي يدور في عمومه حول شبكة العلاقات الاجتماعية التي تربط فقراء الحضر واستيعاب المهاجرين الريفيين في البيئة الحضرية، والاعتماد على النفس في توفير الإسكان غير المخطط "[1].

ومن ناحية أخرى يشير Gerry إلى انحياز الأنتروبولوجيا نحو دراسة الثقافات غير الغربية والقيم التقليدية وتركيزها على علاقات الجماعات الصغيرة والعناصر والمكوّنات المحلية، ولقد أوضح Gerry بعد ذلك فشل هذه الدراسات في ربط مشاكل الفقر المحدودة (انحلال بناء الأسرة، القيم الأخلاقية، البطالة، المرض، الاقتراض ...الخ) بالظواهر الكلية الواسعة الانتشار، خصوصا تلك المرتبطة بالمشاكل الاقتصادية للعمالة والتراكم، ومن ثم يبدو جليا أن تجسّد الارتباط الواقعي لمظاهر الفقر الناجمة عن مشاكل العمالة ومظاهر العمالة المرتبطة بمشاكل الفقر، فقد تم من خلال الانتقال التدريجي فقط من مستوى الدراسات الميكروسكوبية لأكواخ مدن أمريكا اللاتينية إلى

[1] إسماعيل قيرة وآخرون: **التصورات الاجتماعية..**، مرجع سابق، ص 187.

مستوى التحليلات الماكروسكوبية للهامشية، ولكي يدل Gerry على ذلك أوضح على ما حققه الباحثون الأوائل أمثال: Moyhew، Marx، Both يشبه ما حققته مدرسة الهامشية، فالأولون حللوا ظاهرة الفقر في نطاق البروليتاريا الأوروبية التي كانت في طور التشكل خلال القرن الماضي. في حين حوّلت الثانية اهتمامات علم الاجتماع المعاصر من التناول الضيق النطاق والبحث الميكرو-إمبريقي لظاهرة الفقر إلى تناولها من منظور شمولي للإجابة على مشاكل الجماهير الفقيرة.[1]

" وبهذا الخصوص تشير الكثير من الدراسات الحديثة إلى ظهور بدائل نظرية جديدة تركز على توسع العمالة، إعادة توزيع الدخل والثروة، اتساع نطاق المشاركة والاعتماد على النفس، إلا أي القضاء على الفقر في سياق التحضر السريع الذي تعرفه أغلبية البلاد النامية، ولو أردنا التأريخ الدقيق لهذه البدائل قلنا أن الحوار الأكاديمي قد ازداد حولها ابتداء من سنة 1971، حينما ابتكر هارت Keït Hart مفهوما جديدا جذب اهتمام الدارسين أكثر من سواه، وكان له تأثير استثنائي، إذ أقدم أملا جديدا لوكالات دولية تصارع دون نجاح لتنمية العالم الثالث. ويرتبط الأمل باكتشاف الوزن الحقيقي لأنشطة جديدة تولّد دخلا يساعد الفقير على العيش دون أيّ تهديد للغني، علاوة عن اقتناعها بأن أثر سياسات التنمية لم ينفذ إلى الفئات الأكثر فقرا، الأمر الذي يتطلب تحديد جماعة القطاع الحضري غير الرسمي كجماعة مستهدفة، نظرا لما يحققه هذا الإجراء من تحولات كبيرة في الحياة الحضرية كترقية العمالة، تطوير الإنتاج، لتحقيق نوع من المساواة والتوزيع الملائم للموارد "[2].

[1] إسماعيل قيرة وآخرون: **التصورات الاجتماعية..**، مرجع سابق، ص 188.

[2] Frank.G : **Le développement du sous-développement**, éd Maspero, Paris, France, 1972, pp 76-77.

1. الرؤى المتعددة لظاهرة الفقر الحضري:

" أصبح التركيز على النظام الكلي تقليدا شاسعا في الدراسات الحضرية، كما أصبح تناول المناطق الحضرية يتم في سياق العلاقات مع المناطق الريفية والأنظمة الاقتصادية الوطنية والدولية، ورغم أن لمدن البلاد النامية خصائص مميزة تستأهل اهتماما خاصا، إلا أن هذه المدن لا توجد في عزلة عن بقية النظام بل ترتبط به في علاقات غير متكافئة "[1].

والملاحظ أن كثيرا من الدراسات التي عالجت موضوع الفقر على المستوى الفردي (كيف يتصرف الفقراء ليستمروا على قيد الحياة ؟) لم تهمل هي الأخرى دور العمليات التي تحدث على المستوى الوطني والعالمي ! على اعتبار أن هذه العمليات تشكل المحددات الأساسية للفقر في البلدان النامية التي طبقت في مجملها سياسات تنموية تركز على مسألة التحول نحو تقليد المستهلك في مجتمع الوفرة في البلدان المتطورة، ولقد ترتب عن هذا التوجه العديد من المشكلات المرتبطة بالبطالة، العمالة الناقصة والفقر، كما تغيرت النماذج النظرية التي حاولت تفسير هذه العمليات ونتائجها بالنسبة لتحضر البلدان النامية تغيرا كبيرا خلال العشريتين الماضيتين.[2]

وفي حدود هذا التصور العام للفقر يمكننا ضبط وإلقاء نظرة على الجهود النظرية التي بذلت لاكتشاف جوانبه وأبعاده، وبرغم تنوع وتعدد إسهامات الباحثين، إلا أنه من اليسير التمييز بين خمسة اتجاهات رئيسية هي:

أولا: ثقافة الفقر.

ثانيا: الهامشية.

ثالثا: المداخل الراديكالية.

رابعا: المداخل الانتروبولوجية.

خامسا: القطاع الحضري غير الرسمي.

[1] إسماعيل قيرة وآخرون: **التصورات الاجتماعية..**، مرجع سابق، ص 196.
[2] نفس المرجع، ص 196.

أ. ثقافة الفقر:

إن ثقافة الفقر ليست مجرد تكيف لمجموعة من الظروف الموضوعية للمجتمع الأوسع ... فما إن تظهر إلى الوجود حتى تميل إلى إدامة نفسها والانتقال من جيل إلى جيل بسبب تأثيرها على الأطفال، ومع مرور الوقت يصبح أطفال الأكواخ البالغين من العمر السادسة أو السابعة مستوعبين للقيم والمواقف الأساسية لثقافتهم الفرعية وغير معدّين نفسيا للاستفادة الكلية من الظروف المتغيرة أو الفرص التي تتاح لهم في حياتهم.[1]

ب. الهامشية:

" تكشف النظرة المدققة في تراث الدراسات الحضرية عن وجود اهتمام معين بدراسة الهامشية كظاهرة ملموسة وواقع اجتماعي واقتصادي وسياسي تاريخي، ويعكس هذا الاهتمام مختلف المحاولات التي بذلت لفهم عمليات التنمية غير المتكافئة والتبعية، ولقد قدم كتاب أمريكا اللاتينية محاولات في هذا الاتجاه، مكنت بعض الباحثين البلدان النامية بعد ذلك من تطوير مفهوم الهامشية الذي تمحور حول محاولة تقديم إجابة واضحة على ثلاثة أسئلة جاءت كرد فعل للانتشار الواسع النطاق لصياغة Lewis لمفهوم شمل كل الفقراء (الثقافة الفرعية للفقر)، من ناحية، وكتعبير ملطف لظاهرة الفقر والفقراء من ناحية أخرى، وهذه الأسئلة هي:

1. هل ترتبط الهامشية بفقراء أكواخ المدن ؟
2. هل يعكسون في تصرفاتهم خصائص الثقافة الفرعية للفقر ؟
3. هل يشكلون طبقة اجتماعية ؟

ولكي يجيب أصحاب هذا الاتجاه على هذه الأسئلة ذهبوا إلى أن دراسة الهامشية يجب أن تأخذ في اعتبارها العلاقة بين الهامشية والنظام الاجتماعي القائم التابع لدول

[1] Lioyd.P : **Slums of hops ? Shanty town of the third world**, Middlesex (eds), panguin books, London, England 1979, p 58.

المركز، وهنا نجد هذا الاتجاه يتخذ من المضمون المعطى للهامشية والتوجيه النظري نقطة بداية يحاول بعدها الكشف عن تجسداتها "[1].

" فالهامشية إذن هي حالة من الإقصاء والإبعاد بمعنى أن جماهير السكان في البلدان المتخلفة تصبح تدريجيا مبعدة عن فرص تحقيق دخل ملائم، سكن مناسب ...الخ. وهكذا يبدو واضحا أن الهامشية ترتبط بالأغلبية من السكان الذين يعيشون على هامش الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية ولا تستفيد من التنمية سواء من الناحية المادية أو المعنوية "[2].

ج. المداخل الراديكالية:

" تمتاز الأدبيات الماركسية التي تتناول قضايا التنمية والتخلف بالتعددية، وبغض النظر عن اختلافها في معالجة هذه القضايا، إلا أن الأدبيات الجديدة تركز بشكل أساسي على الدور المهم للاستغلال الطبقي داخل الدول المتخلفة وتأثيره الحاسم في خلق التخلف والتفاوتات الطبقية الصارخة التي تتجسد في ظاهرة الفقر والأحياء المتخلفة والظلم الاجتماعي بشتى صوره "[3].

وإذا كانت المعالجة الأكثر جدية حول الفقراء الحضريين هي تشخيص ماركس لهم كجزء من الجيش الاحتياطي[4]، فإن Lioyd يؤكد أن أغلبية الأكاديميين الذين عملوا مع الفئات الدنيا على أكواخ المدن قد يكونوا راديكاليين سياسيا لكنهم لا يشعرون بأن هناك إطارا تصوريا ماركسيا مناسبا لعرض معطياتهم، ومن ثم ليس هناك مدخل ماركسي واضح لدراسة مدن الأكواخ، خاصة وأن الماركسيين المهتمين بالعالم الثالث يميلون نحو المداخل البنائية لتوضيح التناقضات الموروثة في النظام الرأسمالي العالمي، فأنصار نظرية التبعية يفسرون استمرار فقر البلدان النامية وتخلفها في ضوء

---

[1] عبد الباسط عبد المعطي: مرجع سابق، ص 18.

[2] نفس المرجع، ص 19.

[3] عبد ا عبد الخالق: مرجع سابق، ص 35.

[4] مجيد ضياء الموسوي: **العولمة واقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 56.

التوسع والنهب الاستعماري والهيمنة الإمبريالية المعاصرة. في حين يؤكد أنصار مدرسة نمط الإنتاج بأن العوامل الداخلية تتركز على الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية التي تمارسها الدول الرأسمالية على الدول المتخلفة، ورغم تعدد وتعددية المدخل الراديكالي فإن الماركسية تظل تشكل المفتاح الحقيقي لفهم التطورات التي طرأت وتطرأ على مختلف التشكيلات، كما تساعد على التشخيص الحي لتداخل وتفاعل أنماط الإنتاج، وفهم الأوضاع الواقعية لفقراء المدن الذين يخضعون لميكانيزمات القهر والاستغلال التي تنطوي عليها الأبنية الاجتماعية.[1]

د. المداخل الأنتروبولوجية:

" اهتمت الأنتروبولوجية بدراسة الجماعات التي تعيش في البيئة الحضرية كجماعات الجيرة السكنية والجماعات الإثنية وجماعات العمل، وتعتبر مشكلة الفقر واحدة من بين المشكلات التي حظيت باهتمامها سواء من ناحية النسق القيمي ووصف سلوك الفقراء أو من ناحية تكيفهم وعلاقتهم بالبناء السوسيو-اقتصادي الحضري.

والجدير بالإشارة، في هذا الصدد إلى أن الأنتروبولوجية الحضرية قد اتخذت مسارات متعددة نحو فهم الواقع الحضري، فأنصار المدخل التقليدي يركزون على الهجرة، التكيف ودراسة الفلاحين المقيمين في المدينة، في حين يركز أنصار مدخل المشكلة الرئيسية على الأحياء المتخلفة، التدهور الحضري، الأقليات العرقية، أنماط السلوك الانحرافي ...الخ. ومن ناحية أخرى، مؤيدو المدخل التحليلي التقليدي أهمية للبناء الاجتماعي والنظرية الأنتروبولوجية "[2].

ونظرا لأهمية المداخل الأنتروبولوجية في بدء الاهتمام بظاهرة الفقر الحضري ومحاولة فهمها على المستويين المحدود والواسع، فقد ناقشت بعض طروحاتها في

---

[1] محمود عبد الفضيل: **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي**، دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة 1945-1985، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1988، ص 50.

[2] محمد حسن غامري: **الأنتروبولوجيا الحضرية مع دراسة عن التحضر في مدينة العين (أبو ظبي)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1983، ص-ص 12-21.

أماكن متفرقة من هذا الفصل، كما ناقشت آراء Cluckman، Mitchell، Epstein وغيرهم.

وقبل أن نختم حديثنا عن هذا الموضوع يجدر بنا أن نشير إلى ذلك التحول الذي حدث في مستوى المعالجة، ففي الفترة الممتدة بين الخمسينات ونهاية الستينات، كان علماء الاجتماع والأنتروبولوجيا يدرسون فقراء الحضر وصغار المنتجين كأعضاء في تشكيلة اقتصادية حضرية فعالة ذات مغزى، ولقد أطلق على هذه التشكيلات عدة مسميات أهمها: القطاع غير الرسمي The Informel Sector، الجماهير المهمشة Marginalized Mass، نمط للإنتاج الهامشي ...الخ "[1].

و. القطاع الحضري غير الرسمي:

" تعد مشكلة البطالة الحضرية واحدة من أبرز المشاكل التي صاحبت عملية النمو الحضري غير المخطط والتصنيع البطيء، وثمة أدلة وافية توحي بتزايد معدلاتها من جهة، وتعاظم دور القطاع غير الرسمي في استيعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل الحضري من جهة أخرى، ولقد تشكل هذا القطاع ركيزة الحوار الأكاديمي من بداية السبعينات، نظرا لاستخدامه من طرف العديد من الباحثين كأداة نظرية ومنهجية لفهم حركة الواقع الاجتماعي، وقبوله السريع من طرف بعض الأنظمة السياسية، باعتباره الوسيلة الوحيدة العملية لتطبيق إستراتيجية تنموية تعتمد على العمل الكثيف، وترشيد الاقتصاد الهامشي "[2].

[1] إسماعيل قيرة وآخرون: **التصورات الاجتماعية..**، مرجع سابق، ص-ص 209-210.
[2] إسماعيل قيرة: **الأنشطة الاقتصادية الحضرية..**، مرجع سابق، ص 6.

البعد الثالث: موقف الإسلام من مشكلة الفقر

أما موقف الإسلام من مشكلة الفقر فكان مختلفا كل الاختلاف عن ما سبق من أفكار، فلم يعتبر الفقر مشكلة الفرد وقدره الذي لا مفر منه، فليس في القرآن أية واحدة تمتدح الفقر وتمجده، وما ورد في القرآن الكريم والأحاديث النبوية في الحث على الزهد في الدنيا لا تعني تكريس الفقر وترسيخه والتسليم باستمراره وتحسين صورته. وقد وعد ا سبحانه وتعالى الأغنياء الذين يجاهدون في سبيل ا بأموالهم وأنفسهم بأن لهم الفوز العظيم، ووصفهم بأنهم المفلحون. وقد جعل الإسلام الغنى نعمة من عند ا يتفضل بها على عباده الأغنياء، " وأما بنعمة ربك فحدث " ويطالبهم بالإنفاق مما رزقهم، فالمال مال ا وأن الأغنياء مستخلفين فيه وأمناء عليه، ويقول سبحانه وتعالى " وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه"، ويقول جل شأنه " وآتوهم من مال ا الذي أتاكم " ويقول وهو أصدق القائلين " وأنفقوا مما رزقناكم "، ثم يطالبهم بتصريف المال وفقا لأوامره ونواهيه.

ولقد أقام الإسلام واقعا جديدا وجعل المجتمع يؤمن بأن الظروف السيئة التي كان الناس يعيشونها قبل الإسلام يمكن تغييرها، فإذا كان الفقر ابتلاء للمحتاجين فإن مقاومته والتحرر من آثاره امتحان للأغنياء، وصدق إيمانهم. واستطاع الإسلام أن يضع نظاما متماسكا ومتكاملا يحقق التوازن بين تأكيد الذات والاعتماد على النفس وبين مسؤولية المجتمع، بين حق الملكية الفردية وبين العدل والمساواة، بين المنافسة وبين الأمن الاجتماعي. ولما كان الإسلام ينص على القيمة العليا للإنسان ويعترف بحقه في الحرية، والعدالة والمساواة فليس غريبا أن يؤكد على ضمان حقوق الإنسان الأساسية ويوفر لكل من يعيش في المجتمع الإسلامي حتى ولو كان من أهل الذمة، مقومات الحياة الضرورية، وحرص على توفير ذلك بالوسائل الآتية:[1]

[1] محمود حسن: **مقدمة الخدمة الاجتماعية**، دار السلاسل للمنشورات، الكويت، بدون سنة، ص 102.

1. الدعوة إلى الاعتماد على النفس:

ينظر الإسلام إلى العمل باعتباره قيمة أخلاقية، ويفرض على كل شخص قادر على إعالة نفسه وأسرته عن طريق العمل، وقد أمر به في مواطن عدة من القرآن الكريم، قال تعالى " هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه " ويقول جل شأنه " هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها ". والإسلام يفتح أبواب العمل أمام كل إنسان، في الصيد، والرعي، والزراعة، والتجارة وممارسة الحرف المختلفة، ويترك لكل فرد أن يختار العمل الذي يناسب استعداداته وميوله وقدراته، ولا يمنعه من القيام بأي عمل إلا إذا كان فيه ضرر له أو للجماعة.

ويرفع الإسلام من قيمة العمل ويجعله ضربا من الجهاد وفي الآية الكريمة يقول سبحانه وتعالى " وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل ا وآخرون يقاتلون في سبيل ا "، ويقول الرسول صلوات ا وسلامه عليه في الحث على الزراعة والغرس " ما من مسلم يغرس غرسا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له صدقة "، ويدعو عليه الصلاة والسلام إلى ممارسة الصناعات والحرف " ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده ". وكل عمل شريف يقدره الإسلام ويعلي من شأنه ويقول الرسول الأمين " لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي بحزمة الحطب على ظهره فيبيعها فيكف ا بها وجهه، خير من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه ".

هكذا وجّه الإسلام الناس نحو العمل واعتبره الطريق الأمثل للكسب والاعتماد على النفس، وفي هذا تقدير للإنسان وقيمته والمحافظة على كرامته، وعليه أن يسعى أولا لتدبير معاشه ورزق ذويه، فإذا أصابه عجز أو وهن قامت الرعاية الاجتماعية بوظيفتها بما يكفل تقديم المعاشات لمن يستحقها فعلا.[1]

[1] محمود حسن: مرجع سابق، ص 103.

2. مسؤولية الأقارب:

حرص الإسلام على وحدة الأسرة وتماسكها وحث على رعاية الضعفاء، من أفرادها من الأرامل والأيتام والمسنين والمرضى والمعوقين، وأمر الأغنياء منهم بكفالة الفقير لما بينهم من روابط القرابة وصلة الرحم، يقول تعالى " إن ا يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى " ويقول المولى عز وجل " وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب ا "، ويجمع الفقهاء على أن الزوج ملزم بالإنفاق على زوجته، وأن الوالد يجبر على الإنفاق على أولاده الصغار، كما أن الابن ملزم بالإنفاق على أبويه، والقاعدة في الإسلام أن من له حق الإرث وجبت عليه النفقة.[1]

3. الزكاة:

وهي حق معلوم ثابت فرضه ا في أموال الأغنياء لفئات معينة حددها القرآن الكريم " إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل ا وابن السبيل فريضة من ا وا عليم حكيم " ويقول سبحانه وتعالى " خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ".

والزكاة مورد منظم تجبيه الدولة الإسلامية لصرف معاشات للمحتاجين باعتبارها حقوق مشروعة تصرف لهم إذا تأكد استحقاقهم لها، وهي ركن أساسي من أركان الإسلام الخمسة، وتمثل نسبة معينة في أموال الأغنياء وتفرض عليهم الحاصلات الزراعية، والماشية، وعروض التجارة التي يمتلكها كل مسلم حائز على النصاب الذي حددته الشريعة الإسلامية.

والفقراء الذين حددتهم الآية الكريمة هم الذين يعيشون على الكفاف ولا يمتلكون أكثر من قوت يومهم، أما المساكين فهم الذين لا يملكون شيئا، فهم أضعف حالا من الفقراء. أما فئة العاملين عليها فهم جباة الزكاة، والقائمين بتقسيمها وتوزيعها على مستحقيها، والمؤلفة قلوبهم هي الفئة التي رأى الإسلام تثبيت إيمانهم فجعل لهم نصيبا

[1] محمود حسن: مرجع سابق، ص 103.

من الزكاة خاصة السادة والزعماء الذين تخلت عنهم قبائلهم بسبب إسلامهم. أما فئة الرقاب فهم الأرقاء الذين يدفع لهم ما يحررون به أنفسهم، والغارمون هم الذين استنفذت الديون ثرواتهم، في سبيل ما يعطى للجماهير الذين يدافعون عن الإسلام، وفئة أبناء السبيل، فهم المسافرون الذين لا يملكون نفقة سفرهم.

وإلى جانب الحقوق الشرعية التي رتبها الإسلام على الأغنياء فريضة، فقد ترك الإسلام الباب مفتوحا لأعمال البرّ والصدقات الاختيارية، ويقول سبحانه وتعالى " ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب، ولكن البر من آمن با واليوم الآخر والملائكة والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة "، ويقول جل شأنه " إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا ا قرضا حسنا يضاعف لهم ولهم أجر كريم ".[1]

4. مسؤولية بيت المال:

في الحالات التي تعجز فيها موارد الزكاة عن مواجهة الاحتياجات الاستثنائية كالقحط وغيره من الكوارث الطبيعة التي تصيب أعدادا كبيرة من الناس تتدخل الحكومة الإسلامية عن طريق موارد بيت المال. فالناس جميعا شركاء في الانتفاع بريع أملاك الدولة من أموال الخراج، والمناجم، والفيء أي الغنائم، فبيت المال هو الملجأ الأخير لكل فقير محتاج ولن تنقطع به سبل الحياة مهما كانت الأسباب.

وفي ظل تعاليم السامية للإسلام نشأت أول دولة إسلامية في المدينة المنورة بعد أربعة عشر قرنا تقوم على طاعة ا ورسوله، وتحتكم إلى الشورى، وتأخذ بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتتمسك بالأخوة، والعدل، والحرية. ورأى الإسلام في المجتمع نسقا عضويا، إذا اشتكى منه جزء تأثرت باقي أجزائه بالخلل والاضطراب، ومن ثم فإن حقوق الرعاية الاجتماعية لا تمثل نظاما علاجيا بل تعبيرا عن إعادة توزيع الدخل لتدعيم حق الفرد في الحياة.

[1] محمود حسن: مرجع سابق، ص-ص 102-103.

وفي عهد عمر بن الخطاب أنشئ ديوان خاص للعطاء وتقديم المعاشات للمستحقين وفقا لقوائم دونت أسماؤهم بها. وفي المجتمعات العربية الإسلامية كانت هناك إدارات خاصة لهذا الغرض تمول عن طريق الزكاة وتنفرد بميزانية خاصة مستقلة عن أموال الدولة الإسلامية، وكذلك سار الولاة والأمراء والخلفاء في كافة أرجاء الدولة العربية على هذا المنهج وأبدوا اهتمامهم بالضعفاء وقرروا لهم المساعدات في ضوء احتياجاتهم وظروفهم الشخصية، فكان يخصص للكفيف والعاجز والمريض والمسن من يقوم برعايته، وكانت نفقتهم على بيت المال، إذا لم يكن له مال ولا قريب يعوله.[1]

5. نظام الوقف:

ومنذ العصور الإسلامية الأولى ظهر نظام إضافي للبر بالفقراء إلى جانب الزكاة والصدقات، وهو نظام الوقف، أي حبس العين عن تمليكها لأحد مع التصدق بالمنفعة. وقد كان كثير من المسلمين يقيمون المساجد في الأمصار ويوقفون جزء من أملاكهم فلا يباع، ولا يوهب، ولا يورث، وينفق ريعه أو إيراده في عمارة المسجد والصرف على القائمين بخدمته، وتقول آيات القرآن الكريم " إنما يعمر مساجد ا من آمن با واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش إلا ا فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين ". وقد أفتى أبو حنيفة بأنه تجوز الوصية للمساجد والتكايا (الملاجئ) والمارستانات (المستشفيات) والمدارس، وتصرف على عماراتها، وفقرائها، وسراجها وغير ذلك مما يلزم .. وتجوز لعمال البر والتصرف في وجوه الخير، ومنها بناء القناطر وبناء المساجد، وسراجها، وطلبة العلم، ونحو ذلك من الأعمال النافعة التي ليس فيها تحليل لأحد معين.

وقد تنافس المسلمون خلفاؤهم وأغنياؤهم في إقامة المساجد وألحقوا بها المدارس، والمغاسل، ومشارب المياه لشرب الناس، وأحواض شرب الدواب، والتكايا،

---

[1] محمود حسن: مرجع سابق، ص 105.

والنزل التي يأوي إليها المسافر الفقير بدابته ويتناول فيها الطعام دون مقابل، والمستشفيات بأنواعها المختلفة، والحمامات العامة. وقد بدأت الأوقاف هيئات أهلية يشرف عليها أشخاص يطلق عليهم " نظار الوقف "ويقومون بتنفيذ وصية الواقف وإدارة شؤون المؤسسات الاجتماعية والإشراف عليها، غير أن هؤلاء النظار انحرفوا عن وظيفتهم وكثيرا ما استولوا لأنفسهم على حقوق الفقراء وتدهورت حالة الأوقاف في كثير من المجتمعات الإسلامية مما أدى في النهاية إلى تدخل الدولة لإدارتها والعودة بها إلى الأغراض التي خصصت من أجلها.

وقد قامت الدولة في أنحاء الوطن العربي في القسطاط والقاهرة ودمشق وبغداد وغيرها من المدن العربية بتوفير كثير من مؤسسات الرعاية الاجتماعية مثل البيمارستانات لعلاج الأمراض المختلفة، وكان بها أقسام لعلاج مرضى العيون، والعظام، ومرضى العقول منذ الدولة الأموية ثم في عهد الطولونيين والإخشيديين في مصر وألحقت بها مدارس لتعليم مهنة الطب. وأنشأ الفاطميون دار الحكمة، والجامع الأزهر الذي أصبح جامعة يدرس فيه الفقه على المذاهب الأربعة وصرفت رواتب الأساتذة وطلاب العلم. وكان بعض السلاطين يخصصون معاشات لرجال الدين والأرامل والأيتام، وكانت التكايا من أهم مظاهر الإحسان، وكذلك المساجد التي كانت تلحق بها الكتاتيب لتعليم أبناء الفقراء بالمجان. وفي أول القرن التاسع الهجري كان بالقاهرة وحدها 53 تكية، وكان من بينها تكية المطلقات والمهجورات والأرامل يمكثن بها حتى يتزوجن أو يردهن أزواجهن.[1]

[1] محمود حسن: مرجع سابق، ص-ص 105-106.

المبحث الثاني: الفقـر ومـؤشراته

البعد الأول: الفقر والسوق الحضري غير الرسمي

نما السوق الحضري غير الرسمي بسرعة مع تزايد ندرة فرص العمالة النظامية، بحيث أصبح ملاذا للباحثين عن لقمة العيش والمهاجرين والفقراء الذين يتدبرون أمرهم حتى يستمروا في الوجود على هوامش الاقتصاد الحديث، ويستوعب هذا السوق 45% من إجمالي سكان الحضر في مصر، 43% من إجمالي العمالة الحضرية، هذه السنة الأخيرة تصل في المغرب إلى 56,9% وفي تونس 41,3%، وفي الجزائر 53,2%. أما أغلب المدن العربية فتتراوح طاقته الاستيعابية ما بين 20% و63% من جملة قوة العمل الحضرية، والأمر الجوهري هنا أن هذه الأرقام في تزايد مستمر، مقابل محدودية توسع السوق غير الرسمي وتجاوز عملية التحضر خطى التصنيع، وتضخم قطاع الخدمات وعدم تخطيط النمو الحضري.

وعلى هذا الأساس، يبدو جليا أن نسبة القوة العاملة المستوعبة في قطاع الأنشطة الحضرية غير الرسمية تنطوي على أهمية كبيرة من الناحية العددية. ومن ناحية الموقف النظري والإمبريقي في الدراسات الحضرية، فوجود أنشطة حضرية غير رسمية لا تتماشى مع توسع القطاع الحديث (القطاع الرسمي) يطرح مسألة الارتباط بالواقع المعاش وما به من مشكلات، كما يتيح الفرصة للدارسين كي يراجعوا نظرياتهم المستندة في الوقت الراهن إلى افتراض يقضي بوجود أنشطة حضرية محددة معلومة ومراقبة. ومن الطبيعي أن يثير هذا التحول الفكري جملة من التساؤلات حول بعض المسلمات الشائعة في الدراسات الحضرية الاجتماعية ويمكن أن نلمس هذا في التحليلات الإمبريقية التي مالت إلى إبراز قضيتين أساسيتين، الأولى تتعلق بالدور السوسيو-اقتصادي الذي تلعبه الأنشطة الحضرية غير الرسمية، والثانية، ترتبط بشتى صور الاستغلال الذي تتعرض له في سياق التنمية الحضرية التي غالبا ما يخصص لها

جانب كبير من الاستثمار لمواجهة المشكلات الحضرية كنمو الأحياء المتخلفة، نقص الإسكان، البطالة وقلة الخدمات التعليمية والترويحية وغيرها[1]، ولا تزال هذه القضايا محل حوار ونقاش لارتباطها بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في كل بلد.

وإذا كانت الشواهد المتوفرة تؤكد أن الغالبية العظمى من سكان البلدان العربية تعيش على هامش الاقتصاد، وأنه من المتوقع أن يستمر هذا التهميش في التزايد، فإن الموقف يصبح أكثر خطورة حينما نتأمل طبيعة الحلول التي تطرح الآن وهي حلول تتجاوز الصورة القائمة للواقع العربي، بما في ذلك القطاع الحضري غير الرسمي الذي حاولت العديد من الدراسات توصيفه وتشخيصه وتحديد علاقته ببقية الأنماط الإنتاجية المتعايشة في بيئة اجتماعية واحدة، ولقد توصلت هذه الدراسات إلى عدد من النتائج، أذكر منها ما يلي:[2]

1. تتكون قوة العمل في السوق غير الرسمي من الأطفال، الشباب، كبار السن، النساء، العمال الأقل مهارة، الأقل تعليما، والمهاجرين الجدد.

2. ترجع التمايزات الداخلية في هذه السوق إلى تفاعل ثلاثة متغيرات تؤدي إلى تفاوت الدخل، وهي: السن، الجنس والتعليم.

3. يمثل السوق غير الرسمي ميكانيزما لتفسير البدائل المتبقية للفئات التي تعيش على هامش تقسيم العمل الرسمي أو المنظم.

4. لا تقتصر أنشطة هذا السوق على قطاع أو قطاعين من قطاعات المدينة، وإنما توجد في كامل اقتصادها: الصناعة، التجارة، الخدمات، البناء.

5. الوظائف في السوق غير الرسمي هي ذات أهمية، من حيث كونها مصدرا لاكتساب الرزق وتحقيق التقدم الممكن لأسر الفئات الدنيا.

---

[1] إسماعيل قيرة: **أيّ مستقبل للفقراء في البلدان العربية** ؟، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، دار الهدى للنشر، عين مليلة، الجزائر، 2004، ص 24.

[2] نفس المرجع، ص 26.

6. ورغم سهولة الانخراط في ممارسة الأنشطة غير الرسمية، إلا أن هذه السهولة تتفاوت وفقا لطبيعة النشاط الاقتصادي (رأس المال، المهارة، التعليم).

7. تعتمد أنشطة السوق الحضري غير الرسمي على العمل العائلي والعلاقات غير الاقتصادية، فوجود سلسلة من شبكة العلاقات الاجتماعية المرتكزة على القرابة والجوار، تمثل بالنسبة للفرد المنخرط في هذا السوق البديل لنظام الحماية الاجتماعية.

8. يتمتع هذا السوق بقدرة على توفير العمل، والسلع، والخدمات للجماعات منخفضة الدخل، واستخدامه بعض عوامل الإنتاج مثل التكنولوجيا البسيطة المستعملة ورأس المال.

9. يتمتع السوق غير الرسمي بطاقة للنمو والتراكم والتأثير، فهو من ناحية يقوم بدور إنتاجي -استيعابي- خدمي، وهو من جهة أخرى قطاع تابع وخاضع للسوق الرسمي.

10. يعيش أفراده أوضاعا متدنية ومتقلبة، تجسّد أقصى ظروف الحرمان والقهر.

ومن ثمة دراسات كثيرة عنيت بواقع السوق الحضري غير الرسمي في المدينة العربية، ومن الأمثلة على هذه الدراسات، العمل الذي قدمه محمود عبد الفضيل بعنوان " عمالة القطاع غير الرسمي في مصر "، دراسة الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عن سوق العمل غير المنظم، دراسة نيهان Nihan وغوردان Gorden عن واقع السوق غير الرسمي في نواقشط، دراسة كوتزيناص Coutsinas عن السوق غير الرسمي في المجتمع الجزائري، دراسة الدكتور إسماعيل قيرة عن " الأنشطة الاقتصادية الحضرية غير الرسمية في المجتمع الجزائري بين الاستقلالية والتبعية في سياق عملية التنمية الحضرية " ...الخ. ورغم تأكيد هذه الدراسات على افتقار هذا القطاع للحماية الحكومية أو القانونية، ودوره في مجال العمالة والدخل والمساهمة في تكوين قوة عمل ماهرة دون أية تكلفة من طرف الحكومة، فقد حددت أوجه الاستغلال،

التي يرزح تحت وطأتها أفراد السوق غير الرسمي باعتبارهم قطيعا من الأفراد الضعفاء، فلا يسمع صوت لهم ولا يوجد مدافع عن مصالحهم، وتزيد خطورة أوضاعهم وشراسة الاستغلال الذي يقعون ضحايا له، بحرمانهم من الاستقرار فيما يؤدونه من أعمال غير الرسمية مثل الباعة على الرصيف.

وإزاء حالة البحث المتواصل عن لقمة العيش، فإن أفراد السوق الحضري غير الرسمي يقبلون أي وضع يكفل لهم تحقيق هذا الهدف ولو كان ظالما.

وهناك محاولات حديثة سعت إلى تفسير ما ينطوي عليه البناء الاجتماعي الحضري من قهر واستغلال، ولقد ركّزت هذه المحاولات على فئات السوق غير الرسمي في كثير من المدن العربية وتوصلت النتائج متقاربة تؤكد كلها معاناة هذه الفئات وانحدارها الاجتماعي، باعتبارها إفرازا لواقع اجتماعي معين، يسوده الظلم الاجتماعي والاستغلال واللامساواة، وفي هذا السياق أعطى بعض الباحثين أهمية كبيرة لدراسة وضع المرأة في المدن العربية، من خلال مساهمتها في أنشطة السوق الحضري غير الرسمي، ورغم اختلاف الأطر التصورية التي انطلق منها هؤلاء الباحثون وخصوصية المجتمعات التي تناولوها، فإنهم قد توصلوا إلى عدد من النتائج أذكر منها:[1]

1. تتعرض المرأة التي أجبرتها ظروف الحياة عن البحث على مصدر رزق خارج العمالة المؤجرة إلى الاحتقار والإهانة، لكونها تعيش تحت رحمة السماسرة، تجار الجملة والتجزئة وغيرهم، فهي لا تأمن على حياتها طالما أن النظام الاجتماعي، والانحراف بشتى صوره وأشكاله.

2. يركز عمل المرأة في الأنشطة الأقل تطورا، والتي تتطلب القليل من المال، وتعتبر امتدادا لواجباتها المنزلية كبيع المواد الجاهزة للأكل، وفي السنوات الأخيرة يلاحظ تزايد عدد النساء الممارسات للأنشطة غير الرسمية في الأسواق على الأرصفة.

[1] إسماعيل قيرة: مرجع سابق، ص 28.

3. يرتبط اقتصار عملها على الأنشطة الدنيا بالقيم المهيمنة، الفقر، ظلم الواقع، صعوبات السوق والتنقل ...الخ.

4. أجبرت الحياة الصعبة المرأة على التسول والجلوس في الشوارع مع أطفالها تستعطف المارة، إنها صورة عاكسة لطبيعة النظام الاجتماعي السائد.

إن هذا الوضع الذي تعيشه المرأة العربية وتدعمه الحواجز الاجتماعية وظلم الواقع الذي تئن تحت وطأته الغالبية العظمى من سكان المدن العربية الذين يعيشون على هوامش الاقتصاد، قد أدى إلى ظهور تيارين أساسيين: الأول، يركز على إحداث التغيرات في البناء الاجتماعي الحضري، بينما يتمحور الثاني حول مدخل أشمل وأوسع، وهو التخطيط الحضري.

وانطلاقا من أهمية عملية الشاملة وضرورة استمرارها لتلبية الاحتياطات المتزايدة للمجتمعات العربية، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار ذاك السوق الذي يعمل بطريقة غير رسمية، لأن تركه ينمو بهذه الصورة يؤدي إلى نتائج مروعة، فرغم دوره الإنتاجي-الاستيعابي-الخدمي إلا أن تشجيعه يعني خلق رأسمالية متخلفة وتابعة، وهذا يعني أن التشجيع لا يحل المشكلة بقدر ما يزيد في تعقيدها، على اعتبار أن القضاء على المرض يختلف اختلافا جذريا عن تهدئته وتسكينه، فتهميش أكثر من ربع القوة العاملة العربية، وتدعيم الازدواجية وتشجيع رأسمالية محلية متخلفة كلها عوامل كفيلة بتدعيم التخلف- التفاوت- التبعية، على غرار ما حدث في مجتمعات أمريكا اللاتينية، ويحدث اليوم في المجتمعات العربية.

وبناء على ما تقدم، فإن إدماج قوة العمل العربية التي تعيش على هامش تقسيم العمل غير الرسمي في سياق عملية التنمية الشاملة، يمثل مطلبا ضروريا لتحقيق التقدم والمساواة. وينطوي هذا المطلب على ضرورة مسّ النظام الاجتماعي ككل، وليس الجزء الأسفل من الهرم التسلسلي فقط، أي القطاع أو السوق الحضري غير الرسمي، وهذا يعني أن القضية لا تكمن هنا وإنما في الذين يتربعون على قمة هرم السلطة ولا يدركون مدى ما يعانيه الراقدون أسفله، فبناء التناقضات الاجتماعية والسياسية الرئيسية

دون حل، وامتلاء المجتمع بالتفاوتات الصارخة سيفضي لا محالة إلى مزيد من عدم الاستقرار ومزيد من تراكم التخاف والفقر.

إذن في هذه الفترة العاصفة التي نعيشها، ونحن نقبع في قاع النظام الدولي الجديد الذي يقوم على أطروحة مفادها أن المراكز الأساسية القائمة اليوم هي مراكز الغد، ومهمشي اليوم هم مهمشو الغد، أعتقد أن بقاءنا على هذا الحال بات مرهونا بمدى تغير الأوضاع الراهنة ومدى قدرتنا على دخول حلبة اكتساب المعرفة التكنولوجية والمنافسة الصناعية، دون تغييب حقيقة المخاطر التي تستهدف الوجود العربي حتى تكون بداية لمنطلق تواجه فيه الإرادة العربية بكل إصرار وحزم مخططات التفتيت والأمركة.

ومع ذلك، تظل قناعتنا راسخة بأن نهاية التاريخ وأمركته هو في واقع الأمر تحريض للشعوب المقهورة لإزالة الموت الأمريكي ودخول التاريخ، لأن التاريخ كما يصوره الخطيب " هو حركة للواقع مثلما هو حركة للفكر، والتاريخ والفكر، أو التاريخ والايديولوجيا هما الإنسان في وجوده، ولن يغلق التاريخ ولن ينتهي إلا بزوال الإنسان من هذه الأرض، أما المستقبل فيبقى دائما إمكانية مفتوحة قابلة للتشكيل وهذا ما يسوغ الأعمال والأفكار والأحلام الإنسانية قديما وحاضرا ومستقبلا "[1].

2. العولمة والفقر:

" من المفيد أن نستشهد بما قاله تلميذ آدم سميث، وهو السويسري الكونت سيجموند سيسموندي، بعد ثلاث زيارات قام بها لانجلترا بين الأعوام 1818 و1826، وقد كتب في عام 1826 متحدثا عن نظريات الليبرالية الاقتصادية، يقول (لقد أدت نظرياتهم في التطبيق، إلى زيادة الثروة المالية، ولكنها قللت من إشباع احتياجات الأفراد، إنها تعمل على زيادة الأغنياء غنى، وتجعل الفقراء أكثر فقرا، وأقل اعتمادا على أنفسهم، وأكثر بؤسا).

[1] إسماعيل قيرة وآخرون: مرجع سابق، ص 123.

وإذا كان نفس الخطاب يتردد الآن، بعد مرور قرن ونصف في البلدان الفقيرة، فإن السبب هو تماثل الأوضاع، وبالأكثر لأن نفس المنطق الاقتصادي هو الذي يسود المجتمعات، وهذا ما يجعل البحث عن بدائل أمرا مطلوبا في الوقت الراهن "[1].

بما أن الليبرالية الجديدة، هي مجرد مرحلة من الرأسمالية، فالمطلوب إذن هو بديل للرأسمالية ذاتها، وليس مجرد إصلاحات صغيرة، بدائل للرأسمالية الحقيقية وليس للنظريات الرأسمالية الليبرالية الجديدة، أو حتى الكلاسيكية الجديدة، بدائل للرأسمالية المتوحشة أو المتحضرة، الأمريكية أو الألمانية، إن ما يميز الليبرالية الجديدة هو عدم أخذ العلاقات الاجتماعية في الاعتبار، إذ يقال إن السوق ينظم من تلقاء ذاته جميع العمليات الاجتماعية -فاليد الخفية- تحقق التوازن العام بشرط ترك قوانين السوق بحرية (بوصفها القوانين الاقتصادية الطبيعية)، ويعتبر أن سياسات التكيف الهيكلي تحرر الاقتصاد، وتؤدي إلى الخوصصة، وإلى انفتاح الأسواق، وإزالة قيود قوانين العمل ...الخ.

ويجري كل هذا بافتراض أن هناك فراغا اجتماعيا، ودون أخذ الوزن النسبي للمجموعات الاجتماعية في الاعتبار، وبعد ذلك يستغرب البعض (أن الأغنياء يزدادون غنى بينما الفقراء يزدادون فقرا "[2].

3. الفقر في الجزائر:

" إن ضخامة البطالة الناتجة عن فقدان مناصب الشغل وندرة إنشاء مناصب العمل المهيكلة، قد زادت من جهة تدهور ظروف الحياة ونوعية المعيشة وأدت من جهة أخرى إلى إعادة ظهور ظاهرة الفقر وانتشارها لدى شرائح أخرى من السكان الذين كانوا يحظون بحماية الدولة في الماضي.

[1] إسماعيل قيرة وآخرون: مرجع سابق، ص 148.

[2] Houtart. (F) et Polet. (F), L'autre Davos : **Mondialisation des résistances et des luttes**, éd L'harmattan, Paris, France, 1999, p 128.

ويبدو أن انتشار الفقر حسب كل فئة اجتماعية مهنية قد مسّ البطالين بصفة عامة والعمال الموسميين وعمال الزراعة الدائمين وأولئك الذين يعملون في إطار عقود محددة المدة، ويمكن تشبيه الفقر بالعمل غير المستقر.

إن السكان الأكثر فقرا في أغلبيتهم من سكان الريف 68% ويزيد معدل أفراد الأسرة الأكثر فقرا عن 8 أشخاص، في حين أن المعدل الوطني لعدد أفراد الأسرة لا يتجاوز 6,6 أشخاص، حتى وإن كان معظم السكان الفقراء يوجدون في الريف، فإن الفقر قد ازداد في الوسط الحضري تلازما مع مستوى البطالة عند هذه الفئة.

إن تحديد الفقر على المستوى المكاني يشكل عاملا هاما في توضيح المفهوم وتنفيذ التدابير والإجراءات. وهكذا فإن نسبة 40% من الإيرادات الجبائية للجزائر تحصل في ولاية الجزائر ونسبة 10% تحصل من ولاية البليدة وتيزي وزو وبومرداس وتيبازة، وبعبارة أخرى فإن نسبة 50% من النشاطات الاقتصادية متمركزة في 5 ولايات.

وبالفعل تشكل البطالة المصدر الرئيسي للفقر، وهذا الارتباط بين البطالة والفقر يظهر عند الاستناد إلى المعطيات المتعلقة بنفقات الأسر وعدد البطالين الموجودين ضمن هذه الأسر، من خلال تحليل نتائج التحقيق الخاص باستهلاك الأسر الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات 2000 "[1].

[1] وزارة التضامن الوطني: مرجع سابق، ص 21.

البعد الثاني: تدني المستوى المعيشي للأسـر

ويظهر من ذلك ما يلي:

عند عتبة الفقر المدقع أو الغذائي، فإن الأسر التي تضم أكثر من 3 بطالين تمثل بشكل غريب أضعف نسبة للفقر، وفضلا عن ذلك، فإن الفروق في الانعكاس حسب عدد البطالين ضمن الأسر ليست هامة.[1]

" عند عتبة الفقر العام، فإن انعكاس الفقر يكون أقوى عند الأسر التي تتشكل من عدد كبير من الأشخاص البطالين -03 بطالين فما فوق.

وقد تدفع هذه المؤشرات إلى الاعتقاد أن عدد البطالين لا يؤثر بصفة مباشرة على الفقر المدقع وأن مداخيل الأسر التي تضم 3 بطالين فما فوق تساعدها بنسبة 97,25% على أن تكون بمنأى عن الفقر الغذائي المدقع. ويتجلى من ذلك أن نسبة 84,8% من الأشخاص المنتمين إلى أسر تضم 3 بطالين فأكثر يعيشون فوق عتبة الفقر العام.

وعند هذا المستوى من التحليل وفي غياب معلومات تكميلية حول ظروف المعيشة المصنفة فوق عتبة الفقر الحاد أو العام، يطرح تساؤلا حول مصدر مداخيل هذه الأسر.

وتأتي مداخيل القوت هذه من النشاط والمساعدة الاجتماعية العمومية (التعويضات عن النشاطات ذات المنفعة العامة والمنحة الجزافية للتضامن). ومن التضامن التقليدي وكذلك وبصفة خاصة من النشاطات الموازية العرضية وذات الدخل الضعيف (الوظائف المؤقتة، الموسمية، العقود محددة المدة والأجراء المؤقتون) "[2].

[1] الصندوق الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مرجع سابق، ص 86.
[2] نفس المرجع، ص 87.

توزيع حدود الفقر الغذائي والفقر العام حسب البطالين (سنة 2000)[1]

عدد البطالين	التأثير على عتبة الفقر الغذائي (%)	التوزيع حسب عتبة الفقر الغذائي (%)	التأثير على عتبة الفقر الغذائي (%)	التوزيع حسب عتبة الفقر الغذائي (%)
عدم وجود بطالين	2,87	50,80	10,15	46,04
بطال واحد	3,50	28,03	14,96	30,70
بطالان اثنان	3,57	14,37	13,22	13,61
3 بطالين فأكثر	2,75	6,80	15,23	9,65
المجموع	9,10	100	12,12	100

" وعلى صعيد آخر، يكشف هذا التحقيق أن مستوى استهلاك السكان قد تحسن واستنادا إلى نتائج هذا التحقيق فإن نفقات الأسر قد بلغت 1,531 مليار دج بما يعادل 49,928 دج لكل ساكن.

وقد بلغت هذه النفقات 720 دج سنة 19888 بما يعادل 8,87 دج لكل فرد، وهكذا فإن معدل النفقة لكل ساكن حسب السعر الثابت قد تضاعف بـ 5,6 مرات خلال 12 سنة.

إن نسبة استهلاك الأسر من خلال التحقيقات الخاصة بالاستهلاك لسنتي 1988 و2000 تسمح بتسجيل ما يلي:

* التغيرات في تخصيص نفقات الأسر: خصصت الأسر الجزائرية 44,6% من ميزانيتها للتغذية، في حين كانت هذه الحصة تقدر بنسبة 52,5% في سنة 1988 وهو الأمر الذي يؤكد تحسن مستوى معيشة الأسر.

* إن بنية نفقات الأسر خلال سنة 2000 تبين أن حصة النفقات المخصصة للسكن تشغل حيزا أكثر أهمية من تلك التي كانت مخصصة سنة 1988 "[2].

فانتقلت هذه النسبة من 7,7% في سنة 1988 إلى 13,6% سنة 2000.

[1] وزارة التضامن الوطني: مرجع سابق، ص 31.
[2] نفس المرجع، ص 32.

4. تقليص الفوارق:

كانت نسبة 20% من السكان الأكثر حرمانا تستهلك 6,5% من الاستهلاك الإجمالي خلال سنة 1988 وكانت نسبة 20% من السكان الأكثر ثراء تستهلك نسبة 47,2% وانتقلت هاتان النسبتان في سنة 2000 على التوالي إلى 7,8% وإلى 43,2% وتقلص الفارق بـ 5,3 نقاط في خلال 12 سنة.

ويعود تقليص الفوارق إلى تباطؤ وتيرة استهلاك الفئات الأكثر ثراء أكثر مما يعود إلى تحسين وتيرة استهلاك الفئات الأكثر حرمانا.

وبالفعل فإن حصة العشر العاشر (السكان الأكثر ثراء) في الاستهلاك الإجمالي عرفت في الفترة الممتدة من 1988 إلى 2000 تراجعا قدره 4 نقاط وخلال نفس فترة العشرين الأول والثاني (السكان الأكثر فقرا) تطورا بـ 12,6 نقطة فقط.

وعلى الصعيد الاجتماعي، يرى البعض أن القطاع غير الرسمي هو إجابة تلقائية لتقليص الفقر والفوارق الاجتماعية، حيث يسمح للفئات الأكثر حرمانا بالحصول على حد أدنى من موارد العيش، بالإضافة أنه شكل لإعادة توزيع المداخيل.[1]

" ويكمن السبب الرئيسي في فشل الاقتصاد الحديث في امتصاص العدد المتزايد لطالبي العمل، وتجدر الإشارة إلى أن إنشاء مناصب شغل جديدة في المدن، لم يكن بالقدر الكافي لمواجهة ظاهرة النزوح الريفي. ونتيجة لذلك، أصبح العديد من سكان الأرياف مهمشين، ومجبرين على القيام بنشاطات مختلفة، حتى وإن كانت غير شرعية، للحصول على دخل يسمح لهم بالعيش.

وعموما، عادة ما يكون الأشخاص العاملون في القطاع غير الرسمي فقراء، أو شباب أو أشخاص مسنون، ويعتبر ضعف الأجور وعدم استقرار الشغل عنصران أساسيان، وبالتالي، يجبرون على تقبل مداخيل غير كافية للتقليل من كلفة الإنتاج، ومنافسة القطاع الرسمي المزود بتكنولوجيات عالية.

[1] تقرير البنك العالمي: مرجع سابق، ص 33.

وبالمقابل، يرى البعض الآخر أن القطاع أو السوق غير الرسمي يساهم في إخفاء المشاكل المتنامية المرتبطة بالآفات الاجتماعية، بالسماح للفقراء المهمشين بالعيش، لأن الدولة عجزت عن القيام بمهامها في الاستجابة لاحتياجات السكان "[1].

" فضرورة اللجوء إلى القطاع غير الرسمي من طرف الفئات الكادحة والفقيرة بسبب تدني مستوى معيشتها، باعتبار هذا الأخير يمتص شريحة كبيرة من هذه الفئة المعوزّة ومرحلة من قلق وارتباكات كبيرة تعاني منها تلك الفئة غير المحظوظة، على حسب المختصين في العمل غير الرسمي الخاص الأهمية أو المسمى بـ **العمل الذاتي**، يعني الذي يمتلك ويحوز بخلق المؤسسات المستقلة غير الرسمية "[2]. " وإذا كان السوق غير الرسمي ليس الحل المطلق، لكن يسمح على العموم لفئة أكثر أهمية من السكان المعوزين التي تؤكد على بقائها رغم الظروف القاسية المحيطة بها في الاقتصاد غير الرسمي، يوجد بلا خلاف من طرف المتخصصين في هذا السوق غير الرسمي، دائرة عليا ودائرة سفلى، في هذا السوق غير الرسمي "[3].

" فالدائرة الثانية هي بديهية حتى أصبحت الأكثر رؤية منها عن الأولى، فهي تتكون من عدة خصائص منها: أتجرة أو تجارات الأرصفة، المصالح الهامشية منها الحراسة الأكثر أو أقل تلقائية، أو كما تسمى عند المتخصصين الخدمة المنزلية "[4].

" أما الحلقة الأولى كما نسميها أحيانا أو عادة السوق غير الرسمي القعود l'informel sédentaire وهو أكثر فضاء أو الأكثر فائدة غالبا من السوق غير الرسمي التحتي l'informel inférieur على حسب قول J. Charmes وP.COUTY وG. Winter سنة 1985 ويتمثل هذا السوق القعود أي في الدائرة الأولى من السوق غير الرسمي في: أعمال التسول، والدعارة الأكثر إعدادا ...الخ "[5].

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص-ص 88-89.

[2] Jean Michel Hoerner : **Le tiers-monde, entre la survie et l'informel**, (éd) l'Harmattan, Paris, France, 1995, p 129.

[3] Ibid, p 129.

[4] Ibid, p 130.

[5] Ibid, p 130.

ونجد أيضا أن الفقر وتدني المستوى المعيشي يؤديان حتما ولا محالة إلى ممارسة النشاط غير الرسمي مثلا كبيع المجوهرات في الأسواق غير الرسمية، أو كما تسمى عندنا في الجزائر بأسواق الدلالة، " فالباحثة الجزائرية في مركز البحث الاجتماعي الاقتصادي للتنمية CREAD قامت بمقابلة مع سيدة عجوز تدعى خالتي الزهرة ذات 66 سنة، ناشطة بسوق واد كنيس للذهب غير الرسمي. فالباحثة موزات بلهواري جميلة Musette-Belhouari Djamila كتبت تحت عنوان " الدخول إلى السوق : الفقر والتدني الاجتماعي " أن خالتي الزهرة دائما تمارس في السوق غير الرسمي عن الضرورة العمل الخاص بمهنة الدلالة (كان هذا منذ عشرين سنة منذ بدأت هذا العمل لكي أكّبر أولادي، وزوجي بطال، قبل عملي هذا عملت كخياطة في مؤسسة خاصة، لكن لم يكن لدي تقاعد، صاحب المؤسسة لم يصرّح بي كعاملة وهذا ما أدى بي إلى الخروج من تلك المؤسسة، أنا أتي إلى هنا لبيع المجوهرات على الرصيف). كان هذا على لسان خالتي الزهرة الدلالة في واد كنيس في حي العناصر "[1].

هذه الحزمة من العوامل ستبقي هذه السيدة المسنة في سوق الذهب غير الرسمي، لأن استغلال خالتي الزهرة في القطاع الخاص بالألبسة، ثم البطالة التي مست زوجها، إضافة إلى آثار القانون الخاص بالعائلة حول وضعية عدد حالات الطلاق من خلال المرحلة الممتدة من سنوات الثمانينات إلى التسعينات، فالبنت رجعت تحت سقف الوالدين مع الأبناء الصغار... بدون مساعدة مالية من طرف زوج البنت. " في الوقت الحالي أطفالي كبروا، ابنتي الاثنتين تزوجتا، لكن الثالثة تطلقت ومعها طفلين صغيرين، هي الآن تعيش معي ومع زوجي ذي 86 سنة، مع الأسف لا يستطيع العمل، أنا ملزمة بالعمل لكي أعيلهم، ابني لا يرسل إليّ النقود من الخارج، الآن يجب عليّ أن أعيل أبناء ابنتي الاثنين "[2].

[1] Musette Belhouari Djamila : exemple d'un récit de vie, **la vendeuse de bijoux tante Zohra**, « une travailleuse honorable », cahiers du CREAD, Alger, décembre 2002, p 02.
[2] Ibid, p 3.

البعد الثالث: ضعف الدخـل الشهـري

" وبناء على ذلك، يفترض العديد من الكتّاب الذين يؤكدون الدور التابع للقطاع غير الرسمي أنه يتمتع ببعض الاستقلالية عن بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، ومن ثم يحددون الميكانيزمات التي يتم ببعض ومن خلالها انتزاع فائض القيمة وتقييد طاقة التراكم، في النقاط التالية:

أ. وجود فائض القيمة في كلا القطاعين " الرسمي- غير الرسمي ".

ب. محدودية حصول القطاع غير الرسمي على المدخلات الحديثة ومنتجات الأسواق، فإن التقدم التقني لم يؤدي إلى ما كان متوقعا، بل أعقبه ارتفاع الأجور وليس انخفاض الأسعار "[1].

" وعلى الرغم من عدم قيام قوة العمل المستخدمة في القطاع غير الرسمي بدور الجيش الاحتياطي الصناعي بالنسبة للقطاع الرسمي، إلا أنها في الواقع تظل تلعبه في نطاق القطاع بتأثيرها على انخفاض الدخل إلى أقل من المستوى الذي كان من المفروض أن يسود في غياب وجود فائض قوة العمل. طورت هذه الفكرة من طرف كويجانو Quijano الذي يرى أن السكان الهامشيين يلعبون مثل هذا الدور بالنسبة للأجزاء الباقية في ظل الرأسمالية التنافسية، ومن ثم يؤثرون على الأجور في نطاقه ويخلقون فائض القيمة التي تحوّل إلى القطاع الرسمي من خلال الميكانيزمات المالية، ومع ذلك فقد فشل كويجانو Quijano في إدراك أن الطلب على منتجات القطاع غير الرسمي يكبح أيضا بسبب تبعية السوق وخضوعها "[2].

" ولقد أدى هذا الوضع منذ بداية الثمانينات إلى زيادة البطالة وانخفاض المبالغ والكبير في الأجور الحقيقية وأفرز شيئين متلازمين يتجلى أولهما في التحول نحو العمالة غير الرسمية وتكاثر الأنشطة الهامشية، والثاني يتعلق بما يترتب عن هذه القضية من إبطال للاتجاه الطويل المدى نحو العمالة الحقيقية. أشارت الدراسة إلى أن

[1] إسماعيل قيرة: **الأنشطة الاقتصادية ..**، مرجع سابق، ص 78.
[2] نفس المرجع، ص 94.

الأنشطة غير الرسمية ليست مقصورة على قطاع أو قطاعين، بل تمتد لتشمل كل القطاعات الاقتصادية الحضرية، فضلا أن الوظائف في هذا القطاع هي ذات أهمية لحياة واستمرار أسر الطبقة العاملة، وفضلا عما سبق، أشار الباحث إلى أن القطاع أو السوق غير الرسمي إلى جانب دوره الفعال في مجال العمالة والدخل، يساهم في تكوين قوة عمل ماهرة دون أيّة تكلفة من طرف الحكومة، وينتج سلعا وخدمات للشريحة الاجتماعية المنخفضة الدخل "[1].

" فهناك باعة الشوارع في مكسيكو ستي وسائقو عربات الريكشا في تالكوتا وسائقو عربات الجيب الصغيرة المتهالكة المستخدمة كحافلات في مانيلا، وجامعو القمامة في بوغوتا والحلاقون على جوانب الطرق في ديربان، وكلهم يعملون في الشوارع أو على قارعة الطريق ويشكلون الفئات المهنية الظاهرة بوضوح في الاقتصاد غير المنظم. فمعظم الأسر منخفضة الدخل لها موطئ قدم في السوق غير المنظم، ومع ازدياد الدخل القومي، يهبط نصيب ميزانيات الأسر المعيشية المنفق على الغذاء "[2].

" فحسب دراسة أجراها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، فإن 40% عينة تتكون من 6096 عامل ناشط في الأسواق غير الرسمية، فهؤلاء العمال يتقاضون شهريا 8000 دج أي الأجر القاعدي، وثلثين من عينة الدراسة لا تتجاوز تماما الأجر القاعدي، فهذه الوضعية غير المريحة من الاقتصادية دفعتهم إلى الانتقال إلى السوق غير الرسمي لتلبية متطلباتهم وإشباع حاجياتهم الضرورية، وهذا طبعا بسبب ضعف الدخل الشهري "[3]. وكما تقول الباحثة زوليخة بومعزة: " أصول اللاشرعي ناتجة عن الندرة المعيشية وضعف الدخل الأسري للأسر التي تعيش عند عتبة الفقر في بداية الثمانينات 1980 "[4].

---

[1] إسماعيل قيرة: **الأنشطة الاقتصادية ..**، مرجع سابق، ص-ص 100-101.

[2] مكتب العمل الدولي، الدورة 91، 2003، مؤتمر العمل الدولي، التقرير الأول (ألف)، الخلاص من الفقر، دار النشر السويسرية ILO، جنيف، 2003، ص-ص 32-35.

[3] André Prénant : op.cit, p 80.

[4] Ibid, p 81.

- تدني الراتب للعمال الأجراء.[1]
- أهمية العمل غير الرسمي ما دام هذا الأجير عامل بسيط.[2]

" يولد اللارسمي من عدم التكافؤ بين الإستراتيجية المركزية العامة والاستراتيجيات الخاصة للفاعلين الاجتماعيين الهادفين إلى تعظيم فوائدهم وفي أقرب الآجال من خلال تسيير مختلف المشاريع والأموال. فالعمل في الأسود هو نتاج تميز سوسيولوجي.

إن الاقتصاد الهامشي ليس بظاهرة جديدة في المجتمع، فقد بلغ مقادير هامة لا يمكن تجاهلها، ففي مجال الشغل نجده يمثل من 20 إلى 60% من السكان الناشطين في بلدان العالم الثالث بسبب ضعف دخلهم الشهري. وتعد هذه الزيادة في هذا المجال كنتيجة للتذبذبات والخلل الهام الذي جعلته الأزمة الاقتصادية يبلغ ذروته لاسيما على مستوى سوق السلع والخدمات، ولهذا يمكن استخلاص عامل مشترك يبرّر إلى حدّ ما وجود استمرارية هذا القطاع ويتمثل هذا العامل أساسا في:

1. الوضعية الاقتصادية المتدهورة:

إن وقوفنا على هذا القطب من الإشكال أو البرهان -إن صح القول- لا يقوم على إبراز ما هو مؤكد عليه والذي مؤداه أن العمل بالسوق السوداء يتطور بالموازاة مع الصعوبات الاقتصادية، التي تتخبط فيها البلاد، ولكن سنولي اهتمامنا نحو معرفة ما إذا كان هذا العامل مجرد وسيلة ظرفية لتفادي المشكلة أو على العكس تماما، أي أنه يمثل " سياسة تسيير حقيقية " لليد العاملة المنخفضة الدخل الشهري.

وإضافة إلى العامل الاقتصادي، هناك عامل آخر يساهم في تطوير حيز العمل بالسوق السوداء في بلدان العالم الثالث وهو:

2. مقدار مساهمة العوامل السوسيولوجية:

---

[1] André Prénant : op.cit, p 81.
[2] Ibid, p 82.

هو عنصر مفسّر في اتصال وثيق بالعامل الأول ولكن خاص باقتصاديات دول العالم الثالث... وبصورة موجزة وواضحة، هناك من السكان من لم يحصل أبدا على منصب عمل دائم ولا حتى على تعويضات لحرمانه منه إضافة إلى قلة دخله الشهري. في حين يكون هذا الأخير ملزما على تلبية وإشباع حاجياته الخاصة والعائلية، والمتغير هذا يحتل مكانة رئيسية في الهيكلة الاجتماعية والثقافية للمجتمع، وهذا الوضع يؤدي بالفرد إلى التقاط كل الفرص وترقب كل الإمكانيات (شرعية كانت أو غير شرعية أو غير قانونية) التي تقدّم إليه "[1].

" إضافة إلى هذا نجد أن ضعف الأجور وعدم كفايتها، حتى لسدّ الحاجيات الأولية للأجير ولعائلته، تدفع بالأجراء إلى استثمار قدراتهم وإمكانياتهم في نشاطات إضافية وهامشية لتلبية الحاجيات الذاتية والعامة. وبهذا يكون السوق غير الرسمي يمثل ملجأ والمخفف الاقتصادي والاجتماعي للمشاكل التي تعاني منها الأسر الفقيرة، المتوسطة وضعيفة الدخل "[2].

" فالمساهمة التطوعية في النشاطات غير الرسمية للعمال أو الناشطين الأجراء، تنتج من ورائها فائدة أكثر مما يجنيها في عمله الرسمي، ففي تفكيرهم حول وضعيتهم الحالية فكل العمال الناشطين أجابوا غالبا على أن:

1. يقدّرون بأن استطاعتهم الربح أكثر في السوق غير الرسمي من السوق الرسمي، وحددوا أن نشاطهم أكثر رفاهية وأكثر فائدة.

2. حتى ولو ربحوا أقل في السوق غير الرسمي على ما هو في السوق الرسمي، يجدون أن نشاطهم أكثر سمعة وأكثر تحددا، لأنهم غير خاضعين لتوقيت محدد، وأيضا يعملون في الهواء الطلق، ومع ذلك يستطيعون الثرثرة مع الأصدقاء ...الخ "[3].

---

[1] Henni (A): op.cit, pp 50-53.

[2] استنتاج من طرف الباحث خلال ملاحظته في شبكة الملاحظة المجراة في سوق الذهب غير الرسمي لواد كنيس، حي العناصر، (من 10 فبراير إلى 15 فبراير 2007).

[3] David Turnham et autres : op.cit, p 76.

الفصل الفرعي الثاني

البطـــالـــة

المبحث الأول: ماهية البطالة

البعد الأول: تعاريف البطالة

1. البطالة:

1.1. البطال:

لغويا: " هو الشخص العاطل عن العمل، بطل-بطالة، التعطل عن العمل وبطل الأجير، أي تعطل فهو بطال، أي حالة شخص راغب في العمل وقادر عليه، لا يجد عملا يتفق مع استعداداته، نظرا لحالة سوق العمل "[1].

تعريف المكتب الدولي للعمل (B.I.T): " من هو البطال ؟ إن التعريف الدولي للبطال حسب هذا المكتب، هو بدون شك، التعريف الكلاسيكي والمنهجي، فالبطال هو كل شخص:

- ✓ لا يملك عملا.
- ✓ قادر على العمل.
- ✓ يبحث عن عمل آخر.
- ✓ ويبحث فعليا عن شغل "[2].

إن تعريف البطال ينجم عن الإجابة على الأسئلة التالية:

س$_1$: هل الفرد يشتغل أم لا ؟

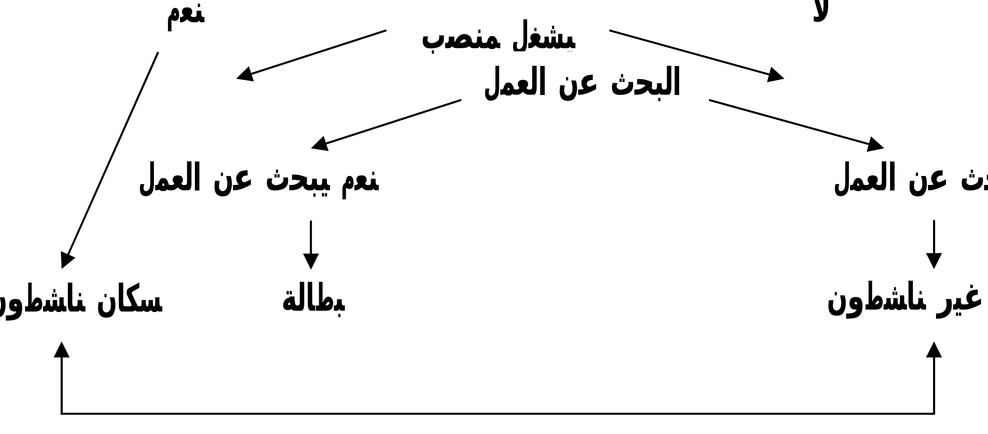
س$_2$: إذا كان الجواب بلا، فهل يبحث فعلا عن عمل أم لا ؟

ويمكن أن نمثل إجابتنا في الشكل الآتي:

---

[1] المنجد الأبجدي: دار الشروق، بيروت، 1982، ص 204.

[2] Bremond (J), Geledon (A) : **Dictionnaire économique et social**, (éd) Hatier, Paris, France, 1981, p 147.



2.1. البطالة:

" استلزام وجود وضعية " عدم الاشتغال " (شرط حالة) وكذا لزومية البحث عنه (شرط سلوكي) "[1].

1. مفهوم البطالة في علم الاجتماع:

هي كما يقول (ع. مهنا): " حالة خلو العامل مع قدرته عليه، بسبب خارج عن إرادته "[2].

وأيضا: " التعطل اللااختياري الذي يعود إلى نقص العمل "[3].

وبهذا يتبين أن البطالة والعطالة معنى مشترك هو " عدم العمل " ولكن يمكن أن نميز بين اللفظين من حيث أن البطالة تعني أشخاص لم يسبق لهم وأن دخلوا سوق العمل، أي أنهم لم يباشروا أي وظيفة، مع استكمالهم لشروط السن والقدرة الجسمانية والعقلانية على العمل، في حين نصنف الذين كانوا يعملون ثم توقفوا عن العمل في فئة العاطلين حيث أن المدلول اللغوي لمفهوم التعطل هو أن الفرد أو الآلة مثلا كانا في

---

[1] Freyssinet (J) : « **Le chômage** », (éd) La découverte, Paris, France, 1989, p 14.

[2] ع. مهنا: **البطالة والعمالة الكامنة**، دار الشرق، مصر، 1950، ص 20.

[3] نفس المرجع، ص 12.

حالة عمل ثم توقفا لأسباب مختلفة، وقد يتعطل العامل لأسباب المرض، حوادث العمل أو بسبب بعد مكان العمل عن مقر سكنه، إلى غيرها من الأسباب "[1].

ويجدر بنا الإشارة هنا أن تنوع أشكال وأنواع البطالة قد ساهم في تعقيد مفهوم البطالة وتنوعه، الشيء الذي استدعى تقديم مفهوم لها في خضم كل نوع من أنواعها، لهذا فإن أي مفهوم للبطالة لا يقدم سوى صورة أو تصورا أوليا وخاصا لها، ولا يكتمل مفهومه إلا بالإشارة إلى أنواع البطالة في كل نوع منها، وأصناف البطالين وكذا نقيض البطالة وهو " العمل ".

بعض المفاهيم الأساسية لمصطلح البطال:

" هو كل شخص كان يمارس سابقا مهنة موجودة مأجورة، ثم يجد نفسه دون عمل، فيبحث عن عمل، ويمكن اعتباره مستعدا بصورة طبيعية لأن يشغل مكانة معينة في الاقتصاد المنتج "[2].

" البطّالون هم الذين ليس لهم عمل، والذين هم في عداد السكان العاطلين، فالبطالون هم أفراد بلا عمل مأجور "[3].

من خلال ما تقدم نستخلص التعريف الآتي للبطال: " البطال كل فرد بلغ السن القانوني للعمل، وبقي بلا عمل وصرّح رسميا أنه يبحث عنه، أو قادرا على أدائه ومستعدا لمباشرته ".

كما نجد مثلا مع (R. Ledrut) تحديدا على النحو الآتي[4]:

" هو العامل الذي أوشكت مدة تعاقده أن تنتهي، أو أوقف تعاقده مؤقتا وأصبح بدون عمل ويبحث عن عمل بأجرة ".

---

[1] ع. مهنا: مرجع سابق، ص 24.

[2] (ج) فريدمان، (ب) نايل: **رسالة في سوسيولوجيا العمل**، ج1، ترجمة: بونارد عمانويل، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1985، ص 384.

[3] نفس المرجع، ص 410.

[4] Ledrut (R): op.cit, pp 365-369.

" ذاك الذي يعمل فصليا أو لمدة معينة من السنة (t)، ويبحث عن عمل مؤجر، حيث لم يسبق له العمل (كالمتقاعدين مثلا) ".

" الذي لم يعمل من قبل، والذي تهيأ مباشرة وظائف جديدة في المستقبل ".

" المتوقف عن العمل مؤقتا ولفترة غير محدودة بدون أجر "[1].

" وتشكل البطالة أهم أسباب فقر السكان وبصفة تلازمية مصدرا حقيقيا ومرنا للتشغيل غير الرسمي بسبب انعكاساته على مداخيل الأسر، ومن المهم الإشارة إلى أن نسبة البطالة سنة 1999 المقدّرة بـ 29,3% لها نفس الأثر مثل نسبة البطالة المسجلة سنة 1966 والمقدرة بـ 33% وينجم هذا المستوى ليس فقط من انخفاض عدد المناصب المحدثة بل أيضا من تسريح العمال، وترتب عن عمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية فقدان 600.000 منصب عمل، بين سنة 1990 وسنة 1998، ونصف هذا العدد تقريبا ناجم عن عمليات التسريح ".

" غير أنه منذ السنوات الأخيرة انخفض عدد البطالين بحوالي 250.000 فانتقل من 2,516 مليون في سنة 1999 إلى 2,264 مليون سنة 2003. وتطورت البطالة نحو الانخفاض بفضل دعم إطار الاقتصاد الكلي ونتائج المخطط الوطني لدعم الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية وتشجيع عمليات الاستثمار التي بادرت بها السلطات العمومية خاصة عبر الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وبفضل تحسين تنفيذ الأجهزة الأخرى لتشغيل الشباب "[2].

وهكذا، فإن تراجع مستوى البطالة سواء المطلقة أو بالقيمة النسبية، تم تسجيله خلال الفترة الممتدة بين 1999-2003، غير أن استمرار البنية (structure) الديموغرافية للبطالة ومدتها وتوزيعها الإقليمي تثير نفس الانشغالات التي تثير حجم البطالة لكن ضخامة القطاع غير الرسمي من الأهمية بما كان، بحيث تثير الغموض على قراءة

[1] وزارة التضامن والتشغيل الوطني: مرجع سابق، ص 73.

[2] نفس المرجع، ص 74.

مستوى البطالة ومستوى المداخيل، من جهة، كما أنها تساهم في إثارة الجدل حول تحليل ظاهرة الفقر من جهة أخرى.

ونجم عن ذلك تحسن في مستوى البطالة في سنة 2003 إذ بلغت نسبتها 25,9%، غير أن البطالة مازالت تحتفظ بنفس الخصائص منذ بضع سنوات.

" وتبقى البطالة مسيطرة في الوسط الحضري بنسبة 58,9% مقابل 41,1% في الوسط الريفي، وانخفضت نسبة البطالة عند النساء غير أنها تبقى تفوق نسبة البطالة عند الرجال إذ بلغت 25,4% (مقابل 23,4% لدى الرجال) في سنة 2003، وذلك بسبب اقتحام سوق العمل من لدن عدد متزايد من النساء بالنظر للتحسن الكبير لتمدرس البنات وتكوينهن.

النسبة الكبير للشباب العاطلين عن العمل: إن نسبة 47,9% من طالبي العمل تقل أعمارهم عن 25 سنة وحوالي 72,4% لم بلغوا سن 30 من عمرهم، ومن بين 1,332 مليون من البطالين في الوسط الحضري، فإن 59,1% تتراوح أعمارهم بين 20 و29 سنة.

صعوبات الإدماج المهني للشباب الناجمة عن النسبة الكبيرة لطالبي العمل لأول مرة التي تمثل 75% من العدد الإجمالي للبطالين "[1].

عدم تأهيل البطالين: ثلاثة أرباع البطالين غير مؤهلين وإن ازدادت نسبة البطالة في صفوف حاملي الشهادات، لقد بلغ عدد البطالين من حاملي الشهادات 160.000 سنة 2003، مقابل 80.000 سنة 1996، وقد تضاعف هذا العدد في خلال 8 سنوات.

لقد تفاقمت بطالة إعادة الإدماج والبطالة طويلة المدى لأن معظم العمال المسرحين لأسباب اقتصادية والذين تلقوا تعويضات من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة قد استنفذوا حقهم في التعويض ولم يعد إدماجهم كلية، وفي هذا الإطار اتخذت مبادرات للمساعدة والدعم من اجل العودة إلى العمل وإنشاء نشاطات ومراكز البحث

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مرجع سابق، ص 83.

عن التشغيل ومراكز المساعدة على العمل الحرّ ومساعدة المؤسسات التي تعاني صعوبات (CRE-CATI-AEL) ويبقى معدل البطالة مرتفعا: 25 شهرا.

وعلى صعيد آخر، فإن مناصب العمل محددة المدة تزيد في قلق الشباب خاصة وأن التأهيل لم يعد يضمن وظيفة قارة، ونفس الأمر ينطبق على أساليب ومعايير التوزيع والتوظيف في مناصب العمل بين مختلف الفئات الاجتماعية المهنية وبين مختلف التي تعتبر مصدرا لغضب الكثير من الشباب.

ويتسبب هذا الوضع في انتشار النشاطات غير الشرعية التي تجتاح جميع قطاعات النشاطات بأشكال مختلفة وخاصة قطاع التجارة.

وإن سيطرة النشاطات غير الرسمية في الجزائر، بالإضافة إلى أنها تحرم الدولة وصناديق الضمان الاجتماعي من إيرادات هامة، تهدد أيضا بزوال المؤسسات العمومية والخاصة المنظمة في قطاع الإنتاج. وفضلا عن الانعكاسات الاقتصادية للنشاطات فإن عواقبها لا تقل أهمية.

إن الترقية الاجتماعية الوهمية الناجمة عن النشاطات غير الرسمية الكبرى والمضاربة والرّيوع على حساب العمل والعلم تعتبر مصادر حرمان وغضب لدى المواطنين، وهي في طريقها إلى جعل وسيلة الإثراء هذه كنموذج بالنسبة للعديد من الشباب.

تطور عدد السكان القادرين على العمل البطالين ونسبة البطالة[1]

	1999	2000	2001	2002	2003
السكان القادرون على العمل	8589	8850	9073	9298	9540
مجموع مناصب العمل	6073	6240	6596	6890	7276
عدد السكان البطالين	2516	2610	2477	2408	2264
نسبة البطالة (%)	29,3	29,5	27,30	25,9	23,7

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مرجع سابق، ص 84.

البعد الثاني: علاقة البطالة بالسوق غير الرسمي

" لما ظهر هذا المجال في أوائل السبعينات، قـُبل -لكن عن كراهية- من قبل السلطات العمومية واعتبره كنظرة مستقبلية لتطور النشاطات الاقتصادية.

في تلك الآونة كان ينظر إلى السوق غير الرسمي كبديل للقطاع التقليدي، والذي حسب اعتباراتهم سيزول آجلا أم عاجلا تحت تأثير عجلة التقدم، حيث أن النظريات والسياسات التطورية الاقتصادية كانت تتوقع انحلال هذا السوق نتيجة العملية الكثيفة للتصنيع.

فالأزمات البترولية، الجفاف والمديونية ساهمت إلى حدّ كبير في الدول الإفريقية في تأزم الوضع، زد إلى ذلك تفاقم ظاهرة البطالة الحضرية، لهذا نجد أن التحول في هذه الدول (من مجتمع فقير يعاني الجوع والحرمان والتخلف إلى مجتمع نوعا ما متحضر) كان بواسطة هذه النشاطات الهامشية والتي تطورت بصورة مذهلة في هذه البلدان وأصبحت تقدّ/ فرصة عمل كبيرة للأفراد غير المشغلين "[1].

لهذا لا يمكن أن نتغاضى على الأكثر أو نتجاهل على الأقل اقتصادا من هذا النوع، في حين معرفة الدول لهذا السوق، قضية مرهونة بمسائل ذات طابع اجتماعي/سياسي، حيث التمثلات الخاصة بالجماعات الاجتماعية وتعددية القاعدة الاجتماعية للدولة والسلطات تعدّ في مرحلة بدائية من الصلابة والقوة، وبالتالي هناك تضاد أو تناقض واضح، من جهة قطاع موجود ويعمل بمردودية كبرى ودولة بقوانين ومخططات رسمية، من جهة أخرى، تمنع وجود هذا السوق غير الرسمي، ويمكن أن نلخص هذا التضاد في معرفة: " لماذا وكيف يمكن للدولة أن تهتم بظاهرة هي نقيضتها في كل ما تمثله، نقيضتها في الدور الذي تلعبه، (...)، إذا اعتبرناها (الظاهرة) صورة

[1] Charmes (J) : « **Le secteur informel : nouvel enjeu des politiques de développement** », in : revue : l'homme et la société, vers quel désordre mondial ? (éd) : l'Harmattan, N° 105/106, 1992, p 25.

عاكسة لعجز التشريعات والقوانين التي تسنّها وللدور أو المكانة، التي تحتلها في المسار التطوري "[1].

إذا اعتبرنا أنه لا يستطاع البرهنة على النشاطات الهامشية واللارسمية ومقدار مساهماتها في تدعيم الأجور، والحد من تفاقم مشكلة البطالة، فإنه من المؤكد أن الفئة الأكثر فقرا والأكثر هشاشة هي الموارد البشرية في هذا السوق (أي اليد العاملة به). وبالتالي ألا تعد تدخلات الدولة ضرورية لمنع الاقتصاد الوطني من الانهيار ؟ فهل يجب التدخل أم ترك الوضع على ما هو عليه ؟

من حيث التدخلات الموافق عليها، نجد أن هناك محاولة القطاع الرسمي الاستفادة من القطاع غير الرسمي، فهو موقف يدعو إلى الرقابة وحل المشاكل في آن واحد (كحلّ مشكل البطالة، بخلق مناصب شغل جديدة، إعادة الموظفين المؤجرين الذي اضطروا واضطرتهم الدولة إلى ترك المؤسسة). ويدعو من جهة أخرى إلى تعظيم الفائدة والثروة -حتى وإن لم تكن معلنة أو مسجلة- لأن الثروة التي يحققها القطاع اللارسمي موجود فعلا ويراد أن توضع لها ضرائب ومقاييس خاصة بها.

إذا كانت النشاطات غير الرسمية مباحة، ولكن غير مسجلة، فإنه لا يمكن أن نعتبر " عدم التسجيل " على أنه مرادف لـ " غير الشرعي "، وإنما يعني ببساطة "عدم قدرة إدارة على تعميم امتيازاتها " وأولوياتها على مجموع السكان الذين تتولى رعايتهم.[2]

لكن هذا لا يعني أن مهام الدولة محدودة، أي هل تتلخص مهمتها في مجرد تنظيم المسموح به ؟

" إن معظم السياسات والنظريات التطورية تتجه نحو " المؤسسات الصغيرة " وتركز بالتحديد اهتمامها على الفروع الصناعية والخدمات، ويمكن القول بصورة عامة

[1] Charmes (J) : op.cit, p 66.
[2] Ibid, p 67.

بأن 3/1 التشغيل بالسوق غير الرسمي تقدمه الشركات الصغيرة، والثلثين 3/2 الباقيين تمثلهما النشاطات الفرعية المنزلية "[1].

لكن ما مقدار مساهمة السوق غير الرسمي في تشغيل اليد العاملة والتخفيف من حدّة البطالة ؟

هناك من يعتقد بأن الأجرة التي يقدمها القطاع المراقب أكثر بكثير من التي يقدمها السوق أو القطاع غير الرسمي، ومنهم من يظن العكس، ذلك لأنهم يرون بأن الأعباء أو المسؤوليات الاجتماعية هي أمر حقيقي، وإلا تحوّل إلى نوع من التكوين وإعادة التهيئة لليد العاملة في إطار التعديلات.

إذا كان الأمر يتعلق بتدعيم القطاع أو السوق غير الرسمي، فعلى التعديلات أن تزيل جميع العراقيل أو العقبات التي تحدّ من نشاط هذا القطاع، فتصبح حينئذ تدخلات الدولة محددة في إطار الرقابة بحيث تخضع القطاع إلى القوانين التي تعمل على تطبيقها على القطاعات الأخرى لجميع العناصر الاقتصادية، فقد يعدّ هذا نوعا من الليبرالية المفرطة[2] التي تدفع إلى انهيار القوانين وبالتالي إلى تقلص نفوذ الدولة فزوالها، ولكن ليس إلى هذا الحدّ، إذ يجب على الدولة أن تسهر على تطبيق القوانين الجبائية والاجتماعية حتى لا تعمّ الفوضى والفساد.

لكن حذار من هذا النوع من المواقف، لأنه قد يعطي للسوق غير الرسمي حقوقا أكثر من التي كان يطمح إليها، فلمّا تعطيه الدولة الطابع القانوني فإن في ذلك خطورة، إذ قد يعود السوق غير الرسمي إلى ممارساته السابقة خفية عن الدولة، لهذا يجب الإشارة إلى أن " ثمن التساوي بين القطاعين يكون كمقابل لتلك المنافسة غير القانونية، علما أن القطاع غير الرسمي قد تخلى عن نشاطاته الهامشية "[3].

---

[1] David Turnham et autres : op.cit, pp 11-51.
[2] Ibid, p 71.
[3] Ibid, p 72.

المبحث الثاني: البطـالة ومؤشراتهـا

البعد الأول: الخروج المبكّر من المدرسة (التسرّب المدرسي)

وتضم هذه الفئة الأطفال الذين لم يتمدرسوا أبدا وأولئك الذين غادروا المنظومة المدرسية بصفة إرادية والمطرودين بسبب الرّسوب في امتحانات الانتقال من طور إلى آخر والمتعارف على تسميتهم بالمتسربين من المدارس.[1]

1. الفئة غير المدمجة في المنظومة التربوية:

بلغ عددها الإجمالي 1.931.110 شابا سنة 2001، تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و18 سنة بما يعادل نسبة 20,3%، وتمثل شريحة الشباب المتراوحة أعمارهم بين 16 و18سنة وحدها 71,5%.

ويوجد هؤلاء الشباب خارج المنظومة التربوية وعليه، فهم يزوّدون قسما كبيرا من سوق العمل غير الرسمي.

وتدل هذه المؤشرات على مدى الجهود التي يجب أن تبذلها السلطات العمومية في مجال إتاحة فرص التمدرس ومواصلة الدراسة حتى النهاية قصد تحسين قدرات المنظومة التربوية على الاحتفاظ بنسبة أكبر من التلاميذ وبالتالي تسريح أقل عدد من التلاميذ في سن مبكرة مما يخفف من ضغط طلبات العمل في سوق العمل.[2]

2. التسربات المدرسية:[3]

تتميز المنظومة التربوية بضعف المردودية الداخلية الذي يتجلى في العدد الهائل من المتسربين الذي تبرزه النسب العائلية للرسوب في الامتحانات وإعادة السنة والطرد.

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مرجع سابق، ص 76.
[2] تقرير حول: **حماية الشباب من جنوح الأحداث –CNES**، الدورة العادية، 22 جوان 2003، ص 76.
[3] نفس المرجع، ص 77.

وعلى الرغم من أن التسرّبات المدرسية المسجلة سنويا في مختلف أطوار المنظومة التربوية تبقى مرتفعة خلال السنوات العشر الأخيرة إلا أنها تميل نحو الانخفاض.

وقد تحسنت نسبة النجاح في شهادة البكالوريا بنحو 9 نقاط، إذا ارتفعت من 24% إلى 32,9%، غير أن نسبة النجاح في امتحان شهادة التعليم الأساسي انخفضت من 41,5% سنة 1998 إلى 37,7% سنة 2002.

" وبلغ عدد المترسبين من المدرسة المسجلين في سنة 2001 كمطرودين أو متخلين عن الدراسة في مختلف أطوار التعليم 426.630 تلميذا مقابل 532.000 تلميذا في سنة 1998.

وكان توزيعهم حسب الأطوار في سنة 2001 على النحو الآتي:

* الطور الأساسي: 302.350 تلميذا منهم 37,6% تسرّبوا من التاسعة أساسي ويبلغ معدل سنهم 15 سنة.

* الطور الثانوي: 124.280 تلميذا منهم 16,3% تسربوا من السنة الثالثة ثانوي وتتراوح أعمارهم بين 18 و20 سنة.

إن المطرودين من المدرسة الذين يعادل سنهم أو يتجاوز 15 سنة وفي جميع الأطوار يمثلون معدل يقدّر بـ 238.000 تلميذ، أو نسبة 55,8% من إجمالي المترسبين، ومبدئيا يوجه هؤلاء المتسربون نحو منظومة التكوين المهني، وعلى الرغم من قدرات الاستقبال المتطورة نسبيا لهذه المنظومة، فإنه لا يمكنها أن تستوعب إلا حوالي 202.000 تلميذ، وهي القدرات البيداغوجية المتوفرة في قطاعي التكوين العمومي والخاص.

وعلميا، فإن طلبات التكوين الحقيقية ضعيفة وتبلغ حوالي 159.000 تلميذ لا تنهي نسبة 15% منهم طورهم التمهيني "[1].

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مرجع سابق، ص 78.

ويبدو واضحا عدم اهتمام الشباب باكتساب حرفة، مما يدعو إلى الحيرة: هل يعود ذلك إلى نقص إعلام المعنيين وتحسيسهم أو إلى كلفة التكوين التي يطبقها القطاع الخاص أو إلى نوعية التكوين المقدّم والتي غالبا ما لا تفضي إلى الحصول على منصب عمل كما تدل على ذلك ضعف نسب الإدماج المهني المقدرة بحوالي 15%، حسب تحقيقات مركز الدراسات والأبحاث حول المهن والتأهيلات (CERPED)، أم يعود ذلك إلى الصعوبات المادية للتلاميذ وأسرهم مما يفترض أن هؤلاء الشباب يتوجهون نحو نشاطات القطاع غير الرسمي حتى وإن كانت تقدم لهم أجور ضعيفة؟"[1].

وفيما يتعلق بفئة التلاميذ الذين تقل أعمارهم عن 16 سنة الذين تم تسريحهم من المدرسة انتهاكا للقانون الدستوري المتعلق بضمان التعليم للجميع حتى سن 16 سنة، طالما أنهم لا تتوفر فيهم شروط مستوى التعليم القاعدي وسن الالتحاق بالتكوين والتمهين، فإن حالتهم تثير عدة مشاكل، وقد أهمل هؤلاء الأطفال في الشارع دون آفاق مستقبلية، ويمكنهم في هذا الوضع الحرج أن يشكلوا أشخاصا مهيئين للجنوح وفي أحسن الحالات يدا عاملة سهلة الاستغلال والتسخير من طرف أرباب العمل في السوق غير الرسمي.

[1] تقرير حول: **حماية الشباب من جنوح الأحداث** - CNES - الدورة العادية، ماي 2003، ص 80.

التوزيع حسب العمر للأعداد التي تتراوح أعمارها بين 6 و18 سنة ولعدد المتمدرسين ولعدد غير المتمدرسين في سنة 2001[1]

فئات الأعمار	العدد الإجمالي (أ)	عدد المتمدرسين (ب)	عدد غير المتمدرسين أ-ب=ج	النسبة (%)	النسبة (%) ج/أ
06-15 سنة	7.246.760	6.696.250	550.510	28,5	7,6
16-17 سنة	1.536.640	704.280	832.360	43,1	54,2
18 سنة	728.830	180.600	548.230	28,4	75,2
المجموع الفرعي 16-18	2.265.470	884.880	1.380.590	71,5	60,9
المجموع	9.512.230	7.581.120	1.931.110	100,00	20,3

المصدر: النمو الديموغرافي في الجزائر خلال سنة 2001، رقم 353، الديوان الوطني للإحصائيات، معطيات إحصائية لوزارة التربية الوطنية، السنة الدراسية 2000/2001.

3. خريجو التكوين المهني والتعليم العالي:

تجاوز العدد السنوي لحاملي الشهادات خلال السنوات الأخيرة 200.000 شخص، ويبقى إدماجهم في الحياة العملية صعبا بالنظر إلى تقلص فرص العمل لاسيما المؤهل نتيجة لإعادة هيكلة جهاز الإنتاج العمومي الذي لم يعوضه القطاع الخاص والأجنبي، إلا بصفة ضئيلة.[2]

وازداد هذا الوضع تفاقما من جراء ضعف علاقة المنظومة الوطنية لتكوين بحاجات السوق إلى المؤهلين، فهذا السوق الذي يشهد تحولا كميا ونوعيا نتيجة نقائص مناهج التكوين والتكييف وتحسين المستوى وتغير المهنة.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مرجع سابق، ص 77.
[2] نفس المرجع، ص 79.

وعليه، فإن المردود الخارجي لجهاز التكوين المهني نجم عنه معدل إدماج حاملي الشهادات في الحياة العملية في حدود 15%.

ويبلغ عدد حاملي شهادات التعليم العالي العاطلين عن العمل في الوقت الراهن حوالي 160.000 ولمواجهة صعوبات التوظيف في القطاع المنظم وفي أجهزة التشغيل المؤقت، يتجه العديد من حاملي الشهادات إلى القطاع غير الرسمي خاصة كحاملي حقائب وباعة متجولين في الأسواق.[1]

إن الاستقصاء الذي أنجز في سنة 1999 على عينة من 150 بائعا متجولا في شوارع قسنطينة، يظهر أن التجارة غير الممركزة (خاصة البضائع المستوردة وبالتحديد الألبسة) تمثل النشاط الرئيسي لنسبة 80% من البائعين.

ويشغل هذا النشاط أفرادا لم يمارسوا أبدا نشاطا مهنيا آخر (72,6% منهم لم يشتغلوا أبدا) وفي سن العمل 75% ما يعطي نسبة 25% من الأفراد الذين لا تتوفر فيهم شروط سن العمل.

ويتجاوز مستوى التعليم المعدل 20% لهم مستوى يفوق البكالوريا، ويبدو أن هذا النشاط يشكل حلا بديلا مؤقتا لبطالة الشباب حاملي الشهادات، ويشغل أيضا الشباب 14% منهم دون سن 16 والأشخاص الطاعنين في السن (10% لا تقل أعمارهم عن 55 سنة). وتعتبر الأسعار تنافسية بالنسبة للتجارة المنظمة خاصة وأن البائعين لا يسدّدون الرسوم (لكنهم يدفعون مبالغ لأعوان الأمن). ويخضع التموين للسوق 50% للتجار المنظمين رسميا 20% وللوسطاء 12,6% وقلما يكون التجار هم الزبائن 20% بل أساسا الأسر 80%.[2]

---

[1] Cahiers du Gratice, N° 22, 1er semestre 2002, p 59.
[2] Ibid, p 43.

البعد الثاني: ضعف النشاطـات الرياضية

في سنة 2002 قدّر عدد الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و29 سنة بـ 15.264.766 نسمة يمثلون 52,15% من السكان، وخلال سنة 2000 تم إحصاء 1.141.739 شابا منخرطين في الجمعيات الرياضية أو جمعيات الشباب مما يمثل 7,5% من عدد الشباب لهذه الشريحة أو 5% من العدد الإجمالي للسكان.

تعتبر الرياضة والترفيه الميدانين اللذان يسهمان أكثر في تفتح الشباب، ولهذه النشاطات تأثيرات متعددة خاصة:

- على النمو المنسجم والمتوازن للفرد.
- كعامل تحسين العلاقات الاجتماعية وتوجيه السلوكات العدوانية وكبت العنف.
- كوسيلة لمحاربة الفراغ والآفات الاجتماعية.

وتشكّل هذه الأنشطة أيضا مؤشرا هاما للتنمية البشرية لبلد من البلدان. وحسب إحدى توصيات منظمة الصحة العالمية فإن كل دولار يستثمر في الرياضة يعادل اقتصاد دولار في مصاريف الصحة. وتمثل الرياضة حاليا نسبة 2,5% من التجارة العالمية وتشمل عشرات الملايين من الممارسين بالإضافة إلى الملايير من مستهلكي الصورة الرياضية.[1]

وفي الوسط التربوي تتسم ممارسة التربية البدنية والرياضية بنقص هائل في المستخدمين المؤهلين وقلة الاعتمادات المخصصة والمنشآت القاعدية لا تلبي الحاجات وتجهيزات قديمة تنقصها الصيانة، وينجم عن ذلك ضعف نسبة الممارسة (الرياضة في سنة 2002 يوجد تلميذان (2) من بين مائة (100) تلميذ يمارسون رياضة المنافسة)، تهمش دور الرياضة في حماية الشباب والانسجام الاجتماعي، ولا تغطي المنشآت

[1] تقرير حول: **حماية الشباب من جنوح الأحداث - CNES**، مرجع سابق، ص 44.

القاعدية والمراكز الثقافية للبلاد كامل التراب الوطني وهي تعاني من نقص التجهيزات والتأطير بمستخدمين مؤهلين.[1]

" ومن بين 1.338 مركزا للشباب و4000 منشأة رياضية تم إحصاؤها، لا تتوفر إلا نصف بلديات الوطن على هذه المنشآت (750 بلدية مكن بين 1541)، وفضلا عن ذلك فإن الرياضيات القاعدية المهذبة أكثر من ألعاب القوى والسباحة والرياضات الجماعية في القاعة تتوزع فيما بينها 20% فقط من المنشآت.

أما التأطير التقني والتربوي فيبقى ضعيفا جدا ولا تتوفر كل مؤسسة اجتماعية ثقافية وتربوية إلا على معدل يقل عن 3 إطارات. وحسب معطيات وزارة الشباب والرياضة تم تكوين 4600 إطارا من بينهم 1600 امرأة خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2003، ويعاني حاليا 4000 إطار من البطالة بسبب نقص المناصب المالية، ومن حيث التأثيرات السلبية، فإن النقائص المسجلة في مجال المنشآت والتأخير والنشاطات الترفيهية وغيرها من النشاطات الثقافية والفنية وبالإضافة إلى الشبح المخيف للمتسربين من المدرسة تؤثر كلها بشكل كبير على الشباب، ويواجه هؤلاء المطرودين صعوبات الاندماج في الحياة العملية وظروف المعيشة وتقلص سوق العمل، ولذلك غالبا ما يلجؤون إلى النشاط غير الرسمي في الحرف الصغيرة والممارسات غير المشروعة والبيع المتجول والبيع بلا رخصة وحراسة السيارات، ويغرقون أحيانا في العنف والإدمان على المخدرات وارتكاب الجنح (ارتكب القاصرون 15.608 جنحة في سنة 2002).[2]

---

[1] Journal El Moudjahid, le 23/12/2003, p 3.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مرجع سابق، ص 80.

الجمعيات الرياضية وجمعيات الشباب، عدد المنخرطين والأعضاء سنة 2000[1]

	العدد	عدد المنخرطين والأعضاء
الجمعيات الرياضية	13.955	747.213
جمعيات الشباب	4.127	394.526
المجموع (أ)		1.141.739
فئة الشباب من 6 إلى 25 سنة (ب)	16.265.060	
نسبة المنخرطين إلى الفئة الإجمالية أ/ب		%7

البعد الثالث: تسريح العمـال

" في بداية التسعينات أين ظهرت بوضوح معالم الدخول إلى اقتصاد السوق وتدعيم الخوصصة الداخلية والخارجية، فأثناء عملية تأطير وتأسيس اقتصاد السوق كنسق اقتصادي جديد في الجزائر، جعل الدولة تقوم بإجراءات وإصلاحات تشريعية من جهة وإعادة هيكلة المؤسسات، الأمر الذي يفرز البطالة (بطالة تقنية، بطالة مؤقتة) الناتجة عن تسريح العمال الذين تخلصت منهم الشركات الوطنية والعمومية بسبب الإفلاس أو العجز عن تسديد الأجور للعمال، وإما قصد تحقيق إنتاجية العمل، إنتاج أكبر قدر ممكن من الخيرات بأقل التكاليف الناتجة عن اليد العاملة الزائدة عن اللزوم (حلّ الآلة العصرية الحديثة التكنولوجية محل الإنسان العامل) "[2].

" في مقابل ذلك لم يتم حضور المستثمرين الخواص لتعويض ذلك الفراغ الذي تركته الشركات العمومية المفلسة أو التي تم تقسيمها إلى وحدات إنتاجية صغيرة، بسبب الظروف الأمنية التي لم تشجع الاستثمار الخاص، والتي أدت إلى نمو حضري ديموغرافي أو غير وظيفي وغير منتج، وزد على ذلك دون أن ننسى الشروط القاسية التي كان يفرضها الـ FMI خاصة التي وضعت سنة 1994، والتي نتج عنها تسريح

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مرجع سابق، ص 81.

[2] Chaib Bounoua : **Etat, illégalisation de l'économie et marché en Algérie**, le cahier du CREAD, N° 50, 1999, pp 25-26.

عدد كبير من العمال حتى بدون أخذ مستحقاتهم المالية، الأمر الذي شجع السوق غير الرسمي بصورة سريعة وملفتة للانتباه في فترة التسعينات إلى يومنا هذا "[1].

" يعبّر انخفاض النسبة الصافية لنشاط الرجال نتيجة مباشرة لتدهور سوق العمل بسبب ضبط تعداد العمال خلال الفترة الممتدة بين 1994 و1998 في القطاع الاقتصادي العمومي من خلال عمليات التسريح، والإحالة على التقاعد المسبق، والذهاب الإرادي لأسباب اقتصادية التي مسّت على وجه الخصوص الرجال ودخول أفواج هامة من النساء سوق العمل "[2].

" فعرفت في تلك الفترة عروض العمل نموا وتحولات بصفة جذرية وأصبح العمل المأجور الذي تضمنه الدولة لمدة غير محدودة يزداد ندرة في الوقت الذي انتشر فيه العمل المؤقت وغير المؤهل، وأصبحت مناصب العمل التناوبية ذات القيمة المضافة الضعيفة التي أنشئت في إطار جهاز تشغيل الشباب متزايدة مقارنة بمناصب العمل الدائمة. وموازاة مع ذلك فإن التشغيل في السوق غير الرسمي يتزايد بصفة متواصلة سواء في القطاع المنظم أو في القطاع غير المنظم، وبذلك يشوه تحليل المعطيات حول البطالة والتشغيل "[3].

" وينجم التشغيل غير الرسمي في نفس الوقت عن القطاع غير الرسمي المحض وعن القطاع الرسمي المصرّح به جزئيا، ويقدّر هذا الأخير بعد تحديد الفئات التي يشغلها والمتمثلة في الأجراء وفي المساعدين العائليين والمتمهنين والبطّالة الذين يمارسون أنشطة عرضية، المأجورين لكن غير مصرح بهم "[4].

ويتغير حجمه حسب المعايير المعتمدة ومناهج الرقابة المستعملة، وعلى سبيل التوضيح، فإن نسب العمال المشتغلين في القطاع غير الرسمي التي نشرتها مصالح مندوب التخطيط عن الفترة الممتدة بين 1999 و2002، تتراوح بين 911.000 شخص

[1] Chaib Bounoua : op.cit, p 27.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مرجع سابق، ص 103.

[3] الديوان الوطني للإحصائيات: **تحقيق حول التشغيل لدى الأسر**، سبتمبر 2003، ص 50.

[4] نفس المرجع، ص 51.

و1.249.000 شخص ويتمثل عدد هؤلاء المشغلين على التوالي 15% و17,2% من مجموع المشغلين وكانت تمثل حصة التشغيل غير الرسمي حوالي 22% من إجمالي التشغيل خارج الزراعة سنة 2003. وتتسارع زيادته نسبيا بمعدل ارتفاع قدره 8,2% في السنة أو حوالي ضعف نسبة تطور التشغيل المنظم "[1].

" فإن السوق غير الرسمي يشكل عائقا حقيقيا لبقاء المؤسسات التي تواجه منافسة شديدة والتي لا تتوفر فيها معايير قبول تأهيلها، ويعيق كل الجهود الرامية إلى تطوير قدراتها الإنتاجية ومردوديتها "[2].

" أما بالنسبة لعدد المؤسسات الخاصة فيمثل قطاع الخدمات نسبة 87% أو ثلاث مرات أكثر من القطاع العمومي، ويستحوذ قطاع التجارة على الحصة الأكبر بنسبة 61%، تليه الخدمات المقدمة للأسر وللمؤسسات بحوالي 13% ولم يتجاوز عدد المؤسسات الصناعية ومؤسسات البناء والأشغال العمومية والريّ نسبة 24% وتظهر هذه الحصص أن نمو قطاع الخدمات يعود إلى القطاع الخاص الذي يقدم مجالا ممكنا ومناسبا لتوسيع القطاع غير الرسمي.

وأخيرا فإن السوق غير الرسمية قد شكلت في الماضي " ملجأ " بالنسبة لجزء من السكان الذين كانوا يبحثون عن دخل يرتزقون منه، فإن انتشارها أصبح يخضع في الوقت الراهن أكثر فأكثر إلى أهداف أخرى، تتمثل أساسا في البحث عن أكبر قدر من الربح غير المصرّح به من طرف العمال الذين تم تسريحهم في ظل القوانين الظالمة من مؤسسات الدولة، بحيث هذا الربح غير خاضع لالتزامات دفع الأعباء القانونية التي يخضع لها جميع الذين يمارسون نشاطا يحققون من خلاله أرباحا معتبرة "[3].

---

[1] الديوان الوطني للإحصائيات: مرجع سابق، ص 51.
[2] نفس المرجع، ص 52.
[3] وزارة التجارة: **مداخلة حول التجارة غير الرسمية**، الجزائر، 2003/09/08.

تطور التشغيل المنظم وغير الرسمي من 1999-2003 (بالآلاف)[1]

	1999	2000	2001	2002	2003	التغير		الزيادة سنويا (%)
						الفترة	سنويا	
التشغيل المنظم	5.162	5.206	5.441	5.736	6.027	865	216	3.9
الزراعة	1185	1185	1328	1.438	1.566	381	95.3	7,2
الصناعة	493	497	503	504	510	17	4.3	0,9
البناء والأشغال العمومية	743	781	803	860	907	164	41	5,1
الخدمات	1053	1074	1109	1157	1.213	156	39	3,5
الإدارة	1420	1440	1456	1.503	1.546	126	31.9	2,1
أشكال تشغيل أخرى	264	229	242	274	285	21	5.2	1,9
التشغيل الإجمالي	6.073	6.240	6.597	6.917	2.276	1.203	300.8	4,6

[1] وزارة المالية: **مصالح مندوب التخطيط**، قسم الدراسات الاجتماعية، 2002، ص 22.

البعد الرابع: المرأة والعمل غير الرسمي

حاول بعض الدارسين خلال السنوات الأخيرة التعرف على الدور الاقتصادي غير الرسمي الذي يمكن أن تلعبه المرأة في المدينة. وفي هذا السياق، أوضح Hayzen أن هناك قضيتين أساسيتين شكلتا محور اهتمام الدراسات الإمبريقية، الأولى، تتعلق بتجمع النساء في القطاع الحضري غير الرسمي، والثانية بارتباطهن ببعض أصناف العمالة.[1]

1. تركز النساء في شريحة الدخل الدنيا:

تؤكد جلّ الدراسات المعنية بالتركيب الجنسي للقوة العاملة في القطاع غير الرسمي صحة الافتراض الشائع حول غلبة العنصر النسوي، ومما يدعم هذا البحث الذي أجراه Merik وSchnink في البرازيل، حيث توصلا إلى أنه يوجد على الأقل 60% من النساء العاملات يتركزن في شريحة الدخل الأدنى و67% من المتزوجات والمطلقات ربات الأسر الفقيرة تمارس عملا غير منظم، ونظرا وأن هذا البحث لم يحاول تقديم أي تبرير لهذا التجمع والتمركز فإن هايزن Hayzen حاول سد هذه الثغرة عن طريق تحليله لتفاعل المعطيات الاقتصادية والإيديولوجية المسيطرة، في جعل المرأة تمارس أنشطة محددة. ومن خلال تحليل دراساته المختلفة يمكن استنتاج أربعة عوامل تفسر تركز المرأة والشكل الذي يتخذه عملها في القطاع غير الرسمي، وهذه العوامل هي هيكل العمالة المتغير باستمرار، الاستخدام الانتقائي للعمل، الافتراضات الإيديولوجية التي تحدد طبيعة الأعمال المسندة إلى المرأة والقيمة المعطاة لعملها، العلاقة المتبادلة بين دورها في المنزل وخارجه، ويتجسد هذا في البحوث التي تناولت قضية المرأة، خاصة تلك التي أجريت في النصف الثاني من السبعينات، حيث تشير البيانات المتاحة أن عملية التصنيع في أواخر القرن التاسع عشر بالمكسيك وأوائل

[1] إسماعيل قيرة: **الأنشطة الاقتصادية ..**، مرجع سابق، ص 110.

القرن العشرين بالأرجنتين قد امتصت عددا معتبرا من النساء اللواتي انتقلن من الأدوار المنزلية التقليدية إلى العمل الصناعي، ونفس الشيء يقال عن البرازيل التي انخفضت فيها قوة العمل السنوية من 45,3% سنة 1900 إلى 26% سنة 1966 رغم التوسع الصناعي السريع، وكذلك المكسيك التي أدخلت تكنولوجيا جديدة ومتطورة في كل من الزراعة والصناعة، الأمر الذي أدى إلى إزاحة المرأة وقصر مجال نشاطها على أنشطة محددة، فعلى الرغم من أن عدد المشتغلات قد ازداد في المدن أكثر من ذي قبل، فإن عملها قد ازداد هو الآخر تمركزا في قطاعات التجارة، الخدمات والخدمات غير النظامية، وخصوصا الخدمات المحلية التي تستوعب أغلبية الشابات.[1]

ومما هو جدير بالذكر أن الدراسات الحضرية التي تناولت الهجرة والمرأة والعمل غير الرسمي قد أثارت قضايا كانت مغفلة على البحث الاجتماعي، فـ Elizaga أشار مثلا: إلى أن معدل هجرة النساء إلى سبعة مدن في أمريكا اللاتينية تفوق بكثير معدل الرجال ماعدا حالة واحدة لم يكن فيها أي اختلاف بين الجنسين، وهذا ما تؤكده أبحاث أخرى حينما أشارت إلى متغير النمط التقليدي للهجرة في آسيا، ففي جنوب آسيا تشكل النساء الشابات النسبة الغالبة في الهجرة الريفية-الحضرية، وربما كان ذلك هو أحد الأسباب التي دفعت Bujera إلى القول أن عمل المرأة في القطاع غير الرسمي في شرق آسيا وإفريقيا يتركز في الأنشطة الأقل تطورا التي تتطلب القليل من المال وتعتبر امتدادا لواجباتها المنزلية كبيع المواد الجاهزة للأكل وتخمير الجعّة. ففي الحالات التي تكون هذه الأخيرة محظورة فإن صانعيها يتعرضون لأشكال شتى من العقاب، التوقيف، الغرامات المالية، السجن، الشيء الذي يجعل النساء الأكثر سنا يقمن بهذا العمل، بينما الأصغر سنا تمارس الدعارة، نظرا لما تدرّه من دخل، وإلى جانب هذا أوضح Church في بحثه الميداني الذي أجراه بغانا Ghana، أن أسباب اقتصار عمل المرأة على الأنشطة غير الرسمية الدنيا يرتبط بصعوبات

[1] إسماعيل قيرة: **الأنشطة الاقتصادية ..**، مرجع سابق، ص-ص 111-112.

السوق، الاتصالات التجارية، النقل، وخاصة المرونة والحراك الجغرافي الخاضع للتقاليد العرفية، وفي هذا الإطار، أوضح Greenstreet أن التمييز في العاملة بسبب الحواجز الاجتماعية التي تربط المرأة بالمنزل أو الأنشطة غير الرسمية كالخدمات المنزلية (الطهي، التنظيف، الغسيل) والبيع بالتجزئة، 65,2% من مجموع عينته المتكونة من 500 تمارس الأعمال الدنيا، فترات قبل الدراسة أو بعدها للمساهمة في دخل الأسرة، وتتراوح أعمارهن ما بين 6 و15 سنة، ويقمن بحمل الأثقال على رؤوسهن ويمارسن البيع المتجول لأي شيء كعيدان الكبريت.[1]

وفضلا عما سبق، تعمل أغلب النساء 10 ساعات في اليوم إلى جانب أبنائهن على ظهورهن وترعاهن أثناء قيامهن بعملهن في السوق، أما في Lozaca فقد تبين أن المرأة تعمل في الشارع وفي أماكن غير مغطاة، وتقوم ببيع الخضر والمواد الاستهلاكية الجاهزة- البيرة bière- الذرة المطبوخة، وغالبا ما تبدأ أعمالهن باستعارة بعض المال من الأقارب وتعيدنه بعد مدة يتفق عليها الطرفان.

وبناء على ما سبق، يبدو جليا أن القيم المهيمنة، الفقر، ظلم الواقع، التنقل كلها عوامل تقف خلف ظاهرة ارتباط الأنشطة الدنيا في القطاع غير الرسمي بالمرأة التي تضطرها الظروف الاجتماعية القاسية لممارستها.

2. استغلال المرأة:

تعتبر القوة العاملة من العناصر الإنتاجية الهامة، التي لا يمكن الاستغناء عنها في أيّ وقت من الأوقات، لكن الشواهد المتوفرة عن هذا الموضوع تشير إلى عدم الاستخدام العقلاني لهذه القوة الخلاقة، وغالبا ما يكون نصفها أو أكثر معطلا أو مستخدما ناقصا، خاصة العنصر النسوي الذي مازالت القيم تكبله والنظرة التميزية تهمشه، ولقد أعار بعض الباحثين أهمية كبيرة لدراسة وضع المرأة في البلدان النامية من خلال مساهمتها في الأنشطة الحضرية غير الرسمية، ولعل هذه الحقيقة المستمدة

[1] إسماعيل قيرة: **الأنشطة الاقتصادية ..**، مرجع سابق، ص-ص 113-114.

من الواقع تطرح للتحقق الإمبريقي قضايا تتعلق بدورها الاجتماعي والإنتاجي ومختلف الضغوط التي تتعرض لها في حياتها اليومية. فـ Mozer وSavana وHayzeng وغيرهم أجروا أبحاث إمبريقية تحاول الغوص أكثر في أعماق الواقع للكشف عن مظاهر التحكم والاستغلال الكامنة في البنى الاجتماعية المختلفة، ويتجلى هذا واضحا في دراسة سافانا Savana عن تنظيم Annapura بالهند، حيث أوضحت من خلال عينة تتكون من 100 امرأة تمارس أنشطة اقتصادية غير رسمية في شوارع Annapura إلى عدد من النتائج ذات الأهمية البالغة، أذكر منها:[1]

أولا: تتعرض المرأة التي أجبرتها ظروف الحياة على البحث عن مصدر رزق خارج العمالة المؤجرة إلى الاحتقار والإهانة لكونها تعيش تحت رحمة السماسرة، تجار التجزئة والجملة وغيرهم، فهي لا تأمن على حياتها طالما أن النظام الاجتماعي لا يحميها ومن ثم تصبح معرضة من حين لآخر للانحدار الاجتماعي.

ثانيا: يصعب تقدير دخلها على اعتبار أنها تصرف كمل ما تحصل عليه يوميا لشراء مكونات الوجبة القادمة.

ومما يدعم ويزيد في صحة هذه النتائج إمبريقيا ما أكدته Mozer في دراستها عن أكبر مدينة Guayaquil في Ecuador حيث ركزت على إحدى النجمات المحلية indiogugas لدراسة قطاعها غير الرسمي، ولقد اختارت عينة من النساء اللواتي تمارسن أنشطة غير رسمية سواء في البيت أو الشارع، توصّلت إلى جملة من النتائج أهمها:

أولا: لم تحقق المرأة في القطاع غير الرسمي أيّا من المكاسب التي يخوّلها النظام.

ثانيا: تخضع لاستغلال تسلسلي بسبب ضعف إمكانياتها وقلة احتكاكها بالمحيط، الأمر الذي يجعلها عرضة للمساومات التي تمسّ شخصيتها.

---

[1] إسماعيل قيرة: **الأنشطة الاقتصادية ..**، مرجع سابق، ص-ص 114-115.

ثالثا: التمييز في المعاملة زاد من تدهور وضع المرأة، فهي لا تتمتع بحقوقها في التعليم والتكوين، فضلا عن عدم وجود نقابة تدافع عنها أو تعمل على تحسين وضعها الاجتماعي. وفضلا عما سبق تعرضت Mozer إلى مسألة استقلالية العمل المنزلي غير المرتبط بالوحدات الإنتاجية، وتناولت عددا من المتغيرات التي أبرزت حريته وهويته، وذلك في ظل نتائجها الإمبريقية التي دلّت أن ممارسة هذا النشاط تقرّر متى تبدأ عملها ومتى تنتهي، وهي التي تحدد سرعته وطريقة أدائه، لعدم خضوعها لمراقب أو لملاحظ، ومع ذلك تضيف Mozer أن التعمق في تحليل علاقة هذه العاملة بالعملية الإنتاجية والسوق الخارجي تكشف على الفور وجود عدد من الميكانيزمات تمارس عليها ضغوطا شتى، فأحيانا تتوقف عن العمل أسابيع بسبب اختفاء المواد التي تعتمد عليها في عملها ولجوئها إلى السوق السوداء، يزيد من درجة خضوعها زيادة عن الضغوط العائلية التي تحاصرها وتحدّ من نشاطها.

وبناء على ما سبق، استخلصت Mozer من دراستها قضية على أهمية بالغة، وهي أن التركيز على جوانب النظام والانتظام والتناغم بين عناصر الواقع، يزيد من طمسه وقهر الإنسان، الأمر الذي يتطلب ضرورة الاهتمام بمسألة الصراع لإعادة توزيع السلطة وخلق النظام الذي يلائم الواقع الجديد.[1]

3. المرأة العربية في القطاع غير المهيكل:

لطالما كان قياس مدى مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة، عموما مهمة صعبة لأسباب اجتماعية وثقافية ومنهجية، في جميع مناطق العالم، كما هو الشأن في المجتمعات التي تميز بين الجنسين، وبما في ذلك المجتمعات في المنطقة العربية، ففي هذه المناطق الثقافية تلعب الإيديولوجيات السائدة في شأن النوع الاجتماعي دورا في التقليل من القيمة الحقيقية لأنشطة الإناث الاقتصادية -إن لم يكن إخفاؤها- بينما تشدّد في المقابل، على ربط دور الأنثى بعملية الإنتاج الاجتماعي، وبالأهمية نفسها، فإن

[1] إسماعيل قيرة: **الأنشطة الاقتصادية ..**، مرجع سابق، ص-ص 115-116.

قياس مدى مشاركة الإناث في القوى العاملة في القطاع غير المهيكل، حيث تكون النشاطات الاقتصادية خفية، يعدّ عموما مهمة أشد صعوبة.[1]

وعادة ما يفترض أن معظم المعطيات الكمية (quantitative data) التي تجمعها وتصنفها إدارات الإحصاء المركزية لا تكفي لتأمين صورة واقعية عن القوى العاملة النسائية، وخاصة الأنشطة الاقتصادية في القطاع غير المهيكل. وهي فرضية صحيحة ومغلوطة في آن واحد، فهي صحيحة من جهة، لأن الحصول على نظرة عامة دقيقة عن مشاركة الإناث في القوى العاملة وعن مدى مساهمتهن في الناتج المحلي الإجمالي GDP: gross domestic product يتطلب تنسيقا للجهود، وهذه هي حال المنطقة العربية خصوصا حيث معدلات المشاركة منخفضة عموما مقارنة مع مناطق أخرى من العالم -كما اتضح في الفصل السابق- إذ أنها لم تشهد أية زيادة تذكر.

وهي من جهة أخرى، فرضية مغلوطة إلى حدّ ما إذا اعتبرنا بعض التقدم الذي حصل في منهجيات جمع المعطيات منذ الثمانينات وتشكل مثلا الإصدارات الثلاثة الأخيرة من تقرير الأمم المتحدة السنوي " نساء العالم: اتجاهات وإحصائيات (1990 و1995 و2000) (The world women’s trends sand stations) مراجع مهمة على هذا الصعيد. وهذا يعني أنه من الممكن فعليا في الفترة الراهنة استنطاق الإحصائيات العادية بما يؤمن رؤية أشمل فيما يجري قياسه، وكما ذكر سابقا، تبذل إلى جانب ذلك جهود في المنطقة العربية تهدف إلى زيادة لتطوير وثيقة الصلة بموضوع المؤشرات المصنفة حسب النوع الاجتماعي، وجميعها منهجيات مبتكرة "[2].

---

[1] مجلة الكوثر: **العولمة والنوع الاجتماعي: المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية**، تقرير تنمية المرأة العربية، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، تونس، تونس، 2001، ص 119.

[2] نفس المرجع، ص 119.

4. اتجاهات اليد العاملة على أساس النوع الاجتماعي في القطاع غير المهيكل في المنطقة العربية:

" كما أشرنا سابقا، فإن العاملة غير الزراعية (العنصر الرئيسي للقطاع غير المهيكل) هي مؤشر مفيد حول أسواق العمل في الدول النامية، ومن المهم أيضا أنها تقدم لنا فهما لاتجاهات وأنماط دخول النساء في سوق العمل غير المهيكل، وعلى سبيل المثال يصح القول بأن بلدان مجلس التعاون الخليجي تشهد اتجاها معاكسا، أي أن اليد العاملة المستقلة في القوى العاملة في القطاع غير المهيكل قد انخفضت فعليا خلال العقود الثلاثة الأخيرة من 13% في السبعينات إلى 4,8% في التسعينات. وتعدّ هذه المنطقة الوحيدة في العالم كله التي شهدت مثل هذا الاتجاه الشديد الانحدار، فالنسبة فيه هي أقل حتى مما هي عليه في شمال أوروبا 8,5% خلال التسعينات، بل انخفاض اليد العاملة المستقلة (في القطاع غير المهيكل) في بلدان شرق جنوب آسيا حديثة العهد بالتصنيع، كان أبطأ نسبيا.

فعلى صعيد بلدان المغرب العربي، سجّل المغرب أعلى نسبة في التسعينات 35,1%، تليه تونس 29,7%، فالجزائر 17% في مشاركة القوى العاملة النسائية في القطاع غير المهيكل "[1].

5. العمل غير الرسمي لنساء الجزائر العاصمة ومساهمته للعائلة:

قصص الحياة لهذه النساء العاملات في القطاع غير الرسمي في العاصمة، تحكي قصص العائلات المدرجة في سياق تاريخي للجزائر منذ سنوات 1980 إلى 1990 المسجلة عن طريق انخفاض المداخيل الخارجية، الدولة لم تكن لها أموال كافية، فالحل الذاتي تنظم مواجها لارتفاع البطالة وانخفاض سلطة الشراء للعائلات، ففي خضم

[1] مجلة الكوثر، مرجع سابق، ص 122.

هذه الأسباب فتح النشاط السنوي في السوق غير الرسمي الذي كان له سبب بنيوي مع نفس السبب البنيوي الذي كان يخصّ عمل الأطفال (الأزمة الاقتصادية).[1]

" زد على ذلك آثار برنامج التعديل البنيوي في خلق النشاطات والحالات المتعددة للفقر المدقع في الوسط الحضري، لكن إذا كان هذا السبب هو المهيمن، لا يجب نسيان أثر للحالة التي تخص خصوصيا النساء، ألا وهو: السياق التاريخي لسنوات 90 المسجل عن طريق الخطاب ذي التلوين الديني.

فوضع هذا السياق التاريخي في قيمة رجوع المرأة الماكثة بالبيت والعمل المنزلي في حالة الحاجة، التي لا تدخل في تناقض مع السياق الاقتصادي، العمل السنوي كان أكثر أهمية في القطاع العمومي، فوقوف التحصيلات عن العمل وتسريح العمال فرض على قوة العمل النسائية للهروب من هذا المجال الضيق "[2].

من جهة أخرى، القانون المتعلق بالأسرة في جوان 1984، تسهيلا للطلاق المرسّم من طرف الزوج دون حماية مادية للمرأة سمح بتحويل الأمهات المطلقات إلى ربة عائلة عن ضرورة وإلزام، مقابل ضعف ونقص فرص العمل في القطاع الحديث، فالمرحلة الأولى للمطلقات في عالم الشغل هي النشاط غير الرسمي.

فهناك خاصية أخرى للسياق التاريخي التي أدت إلى ضرورة خروج المرأة العاصمية إلى السوق غير الرسمي ومنه سوق الدلالة لبيع المجوهرات على الرصيف، والذي اتضح من خلال قصص الحياة التي قامت بها الباحثة موزات جميلة بلهواري ألا وهو أثر والذي يخص عامل الإرهاب effet du terrorisme الذي مسّ حالة العائلات المعنية، وأخيرا ضعف التضامن بين أفراد العائلة الممتدة وظهور قيم جديدة التي هي أكثر ملاحظة في قصص حياة الأرامل والمطلقات، من بينها قصة امرأة عجوز والتي تعمل كدلاّلة وخادمة بيت femme de ménage.[3]

---

[1] Musette Belhouari Djamila: op.cit, pp 1-2-3.
[2] Ibid, pp 4-5.
[3] Musette (Mohamed Saib) et (Jacques) Charmes : **Informatisation des économies maghrébines**, volume 1, CREAD, Alger, 2006, p 127.

الفصل الثالث

أنساق شبكة العلاقات واللاتوظيف
جهاز المراقبة الأمنية للدولة
والتهرب الجبائي أو الضريبي

المبحث الأول: أنساق شبكة العلاقات الاجتماعية

تعريف الشبكة:

" شبكة العلاقات أو سلة العلاقات، وهي كما يعرّفها Barnes (1943-1954)، " أتصورها مجموعة من النقاط التي ترتبط ببعضها البعض متماسكة بخطوط، تلك النقاط، هي عبارة عن أفراد، وبعض الأحيان أفواج، والخطوط التي تشير إلى التفاعلات لديها فيما بينها علاقات (أي تلك النقاط)، طبعا إن تصور الحياة الاجتماعية ككل تتيح شبكة من هذا النوع، وما يهمنا، في هذا القسم من شبكة المجموعة التي تبقى خارج نطاق إنتاج الجماعات، وكذلك سلسلة من التفاعلات المنتمية إلى أنساق مجالية وصناعية بمعنى الكلمة.[1]

البعد الأول: الجماعة المرجعية

I.1. تعريف الجماعة المرجعية:

تعرف الجماعة المرجعية بأنها: " مجموعة الأشخاص التي تؤثر إيجابيا أو سلبيا على الفرد في اتجاهاته وسلوكاته على حكمه التقويمي ". وتعرّف كذلك " مجموعة حالية أو تخيّلية تؤثر سلبا أو إيجابا على التقييم الطموح والسلوك لدى الفرد ".

وتعرف كذلك بأنها " أي شخص أو جماعة تستخدم كنقطة للمقارنة أو كمرجع للفرد، في تكوين قيمه واتجاهاته وسلوكه سواء كانت عامة أو خاصة "[2].

ويتضح من خلال التعاريف الثلاثة السابقة أن الجماعات المرجعية:[3]

---

[1] Ulf Hannerz : op.cit, pp 210-211.

[2] عنابي بن عيسى: **سلوك المستهلك وعوامل تأثير البيئة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص 175.

[3] نفس المرجع، ص 176.

1. هي ببساطة فرد أو مجموعة من الأفراد تستعمل كمرشد للسلوك في مواقف مختلفة كما في الحزب السياسي أو الجامعات أو الهيئات المختلفة.

2. هي المجموعات التي يتطلع الفرد إلى الاقتداء بها، وبتصرفاتها باعتبارها الإطار المرجعي الأساسي لاتخاذ قراراته الشرائية، ولا يشترط أن يكون احتكاك الفرد بأفراد تلك المجموعة مباشرا حتى يتخذها مرجعا لسلوكه بل قد يحدث ذلك دون اتصال مباشر.

3. تلعب دورا هاما في التأثير على قيم الفرد واتجاهاته وسلوكه المتعلق بالاستهلاك والتأثير الممارس من طرف هذه الجماعات ينشأ من:

- المصداقية المترتبة على المعلومات المقدمة.
- الامتثال لقواعد المجموعة المدعم بالمكافآت التي تمنحها للأشخاص الذين يذعنون لتلك القواعد.
- حاجة الأشخاص إلى التعبير عن قيمهم الشخصية وبالتالي تكون المجموعة المرجعية أداة لإبراز الارتباط والتمسك بتلك القيم.[1]

I.2. المفاهيم المرتبطة بالجماعة المرجعية:

توجد بعض المفاهيم التي ترتبط كثيرا بالجماعة المرجعية ومنها ما يلي:[2]

1/ العرف: وهو عبارة عن قواعد تحدد أو تمنع سلوكا معينا في مواقف معينة، وتمثل الوظيفة المعيارية إذن للجماعات المرجعية في توجيه سلوك الأفراد مثل اختيار الأغذية الصحية والسير على اليمين والطريقة المناسبة لارتداء الملابس في المناسبات والحفلات الدينية والوطنية وغيرها.

ويشمل تعريف العرف من القيم الثقافية، وكل فرد يعمل على مخالفة أو الابتعاد عن العرف ستقوم الجماعة المرجعية إلى مقاطعته أو توقيع الجزاء عليه والذي يتراوح ما بين عدم الموافقة إلى الإبعاد عنها.

[1] عنابي بن عيسى: مرجع سابق، ص 176.
[2] نفس المرجع، ص 176-178.

2/ الأدوار: وهي المهام التي يضطلع بها الفرد أو تلك التي تحددها له الجماعة فهي النماذج الموضوعة للسلوك أو المتوقعة من الفرد في موقف معين بناء على الوضعية التي يحتلها في ذلك الموقف.

ويمكن للفرد الواحد أن يقوم بعدة ادوار مختلفة مما يتطلب منه سلوكيات مختلفة، ولكل دور محددات معينة.

3/ المكانة: وهي تحدد الوضعية التي يحتلها الفرد في الجماعة وكذلك نفوذه وسلطته وتأثيره.

4/ التنشئة الاجتماعية أو التكيف: وهي الإجراءات التي يتم بواسطتها اكتساب المهارات والعرف والاتجاهات الضرورية لأداء الأدوار التي يتوقع من الفرد القيام بها، فيحدث تكّيف الطفل مثلا من خلال التعليمات التي يتلقاها من والديه أو عن طريق المشاهدة المستمرة لسلوكهما وسلوك العائلة الأكبر سنا.

II. الأنواع المختلفة للجماعات المرجعية:

هناك أنواع مختلفة من الجماعات، وعادة ما يتأثر الفرد بإحدى الجماعات التالية:

1. الجماعات الأولية والجماعات الثانوية:

أ. الجماعات الأولية:

تتمثل في الأصدقاء، الجيران، زملاء العمل والعائلة، وتمثل هذه الجماعات وسيلة قليلة الشيوع وغير عادية في الإعلان بطريقة من الفم إلى الأذن، وقد حصل أن تأثر كل واحد منا بصديق عند شراء بذلة أو شريط الكاسيت، أو أسطوانة، وتعتبر هذه المجموعة وسيلة جيدة في الإعلان عن المشروبات الغازية، ولقد سبق لنا أن لاحظنا مجموعة من الأشخاص بدا لنا أنهم يقضون أوقات سعيدة معا.

ب. الجماعات الثانوية:

وتتكون من الجمعيات الثقافية والطلابية، والمهنية والرياضية والمنظمات والنقابات العمالية وحتى المنظمات الدولية، إذ تكون هنا العلاقات تعاقدية وغير شخصية وغير دائمة على عكس الجماعات الأولية.[1]

2. الجماعات الرسمية والجماعات غير الرسمية:

يرتكز التمييز بين هذين النوعين من الجماعات على مدى وجود هيكل واضح للجماعة يحدد القواعد والأدوار المختلفة لكل عضو، فتعتبر الجماعة رسمية إذا كانت تمتاز بوجود بناء داخلي محدد: قائمة بأسماء أعضائها وتحديد واضح ودقيق لدور كل عضو داخل الجماعة.

وبالعكس، ففي الجماعة غير الرسمية لا يوجد بناء داخلي محدد مثل مجموعة الطلبة لنفس السنة الذين يجتمعون عدة مرات في السنة أو يتفقون أحيانا للذهاب إلى جولة سياحية، فيوجد عادة قواعد ولكنها تحدد معا ولا يمكن تعيينها بسهولة من طرف شخص خارجي عن الجماعة.

وبالنسبة لرجل التسويق فإن الجماعة غير الرسمية تعتبر أكثر أهمية وذلك بسبب عدم وجود بناء هيكلي داخلي واضح لهذه العلاقات مما يسمح بتبادل المعلومات عن السلع والخدمات مما يؤثر على القرارات الشرائية والاستهلاكية.[2]

3. الجماعات العضوية:

وهي الجماعات التي يتمنى الفرد لو ينتمي إليها، فهو يتبنى اتجاهات وقيم وسلوكات الجماعة ولكن لا يمكن أن يكون فيها عضوا في يوم من الأيام ومثال ذلك الفنانين، الأبطال والرياضيين، وكم من شخص هرع لشراء سلعة معينة أعلن عنها أو نصح باستعمالها ممثل رياضي مشهور أو حتى رجل سياسة معروف وذلك رغبة في الارتقاء إلى مصافهم باعتبارهم نماذج يقتدى بها.

---

[1] نخلة عايدة رزق ا : **سلوك المستهلك والاستراتيجيات التسويقية**، دار النشر، عين الشمس، القاهرة، 1998، ص 128.

[2] نفس المرجع، ص 129.

نستنتج مما سبق أن العضوية الفعلية أو الرمزية للفرد في جماعة معينة تؤثر كثيرا على سلوكه الشرائي والقرارات الشرائية التي يتخذها لما يعتقد أنه السلوك المقبول من هذه الجماعة.[1]

ونشير إلى أنه من وجهة النظر التسويقية فإن الجماعات الأولية غير الرسمية والعضوية تحظى باهتمام كبير من قبل رجال التسويق باعتبارهم الأكثر والأقدر على التأثير على قرار شراء المستهلك.

بالرغم من وجود عدد كبير من الأفراد أو مجموعات الأفراد التي يمكن وصفها بالجماعات المرجعية، إلا أنه في الكثير من الأحيان قد لا يطمح الفرد بالضرورة في الانتماء إليها أو تقبلها بسهولة، وعلى هذا الأساس فإنه من الممكن الوصول إلى تقسيم الجماعات المرجعية حسب كل من عضوية الفرد في الجماعة (عضو-غير عضو) ونوع التأثير (موجب-سالب).

كما يتضح من الجدول التالي:

تقسيم الجماعات المرجعية على أساس العضوية ونوع التأثير[2]

العضوية / التأثير	جماعة يكون فيها الفرد عضوا	جماعة لا يكون فيها الفرد عضوا
ذات تأثير موجب	جماعة الاتصال	جماعة جذب
ذات تأثير سالب	جماعة التنصل	جماعة تجنب

*** جماعة الاتصال:**

هي الجماعة التي يكون الفرد عضوا فيها ويكون لديه احتكاكات متكررة ومباشرة مع أعضائها، ويتولّد لدى الفرد موقف إيجابي نحوها بحيث يؤيد قيمها واتجاهاتها وكل الأنماط الاستهلاكية التي تنتهجها.

[1] نخلة عايدة رزق ا : مرجع سابق، ص 130.
[2] نفس المرجع، ص 181.

*** جماعة الجذب:**

وهي الجماعة التي لا يكون فيها الفرد عضوا ولكنه يطمح في الانتماء إليها وتحتل معتقداتها وقيمها بمكانة وبأهمية خاصة بالنسبة له فيبذل كل ما بوسعه لكي يتم قبوله عضوا فيها، ومن الأمثلة على ذلك الطالب المتفوق الذي يتطلع لأن يكون مسيّرا لشركة دولية.

*** جماعة التنصل:**

وهي الجماعة التي يكون الفرد فيها عضوا ولكنه لا يوافق على قيم واتجاهات أعضائها، وينجم عن ذلك أن يسلك الفرد سلوكا يتنافى مع العرف السائد في هذه الجماعة.[1]

*** جماعة التجنب:**

وهي الجماعة التي لا يكون الفرد عضوا فيها والي لا يرغب أن ينتمي إليها أو يقترن اسمه بها، فالفرد لا يوافق على قيم واتجاهات وسلوكات الجماعة وبالتالي فإنه يبني قيم واتجاهات وسلوكات مخالفة للجماعة، فإن كان لا يشرف الفرد الانتماء إلى جماعة فسيعمل بكل السبل تجنب الملبس أو المظهر أو حتى المحلات التي قد توحي بوجود علاقة ما بينه وبين تلك الجماعة. ومن وجهة نظر رجل التسويق فإنه يهتم فقط بجماعات الاتصال والجذب نظرا للفرص التسويقية التي توفرها.[2]

ويقسّم البعض الجماعات المرجعية بالنسبة إلى الفاعل الاقتصادي في السوق غير الرسمي كما يلي:[3]

1/ الجماعة المرجعية هي مجموعة من الأفراد:

هناك عدد كبير من مجموعات الأفراد المختلفة التي يمكن أن تمثل جماعة مرجعية ذات تأثير كبير على سلوك الفاعل الاجتماعي والاقتصادي لدخول الأنشطة

---

[1] نخلة عايدة رزق ا : مرجع سابق، ص 182.
[2] نفس المرجع، ص 182.
[3] نفس المرجع، ص 183.

الاقتصادية غير الرسمية، وهي العائلة وجماعة الأصدقاء والجمعيات الرسمية ومنها: جمعيات حماية المستهلك وجماعات العمل. وفيما يلي نبذة مختصرة عن كل منها:

أ. العائلة:

تعتبر العائلة من المتغيرات الخارجية الأكثر تأثيرا على سلوك الفاعل الاجتماعي والاقتصادي، وترجع أهمية العائلة إلى السببين التاليين:

أولهما: أنها الخلية الأولى التي تربى فيها الفرد الفاعل الاجتماعي والاقتصادي وبالتالي تؤثر على تكوين قيمه واتجاهاته والأنماط الشرائية له.

ثانيهما: أنها وحدة شرائية واستهلاكية على حد سواء.

ب. جماعة الأصدقاء:

يأتي تأثير جماعة الأصدقاء على قرارات الشراء بعد تأثير العائلة من حيث الأهمية، فالفرد يلجأ إلى هذا النوع من الجماعات بمحض إرادته ويشارك بالتالي اهتمامات وقيم الأعضاء الآخرين، ويعتمد عليهم كثيرا لأخذ النصيحة والمشورة فيما يخص اختياره للسلع والخدمات التي يقوم بشرائها واستهلاكها وكلما كان هناك ترابط وتشابه كبيرين بين الأصدقاء كلما كان تأثيرهم على سلوك الفرد الفاعل الاجتماعي والاقتصادي كبيرا، ويمارس هذا التأثير في ميادين مختلفة من الحياة التي منها ميدان استهلاك السلع والخدمات.

ج. الجمعيات الرسمية:

ينضم الفرد أحيانا إلى إحدى الجمعيات الدينية أو السياسية أو الرياضية أو الاجتماعية أو التجارية بهدف تحقيق بعض الأهداف الشخصية كتكوين صداقات جديدة مثلا أو الجماعية كالمشاركة في إنجاز أعمال خيرية للصالح العام، وتسمح هذه الجمعيات بتكرار الاحتكاك بين أفرادها وتبادل الآراء والتجارب المتعلقة باستهلاك

بعض السلع والخدمات، ومن الجمعيات التي يمكن أن تؤثر على اختيار الأفراد، جمعيات الدفاع عن المستهلكين.[1]

2/ الجماعة المرجعية هي فرد:

يوجد عدد من الأفراد الذين يمكنهم أن يقوموا بدور الجماعة المرجع ومن بينهم المرشد أو الناصح، رجل البيع وقادة الرأي.

أ. المرشد:

المرشد هو شخص عادة من يعمل على التكفل بمتابعة وحماية الفرد بهدف مساعدته، وقد يكون هذا المرشد أستاذا، مدربا رياضيا أو إطارا في المؤسسة. ويؤثر المرشد تأثيرا كبيرا على آراء وسلوك الفرد الذي يوجد تحت حمايته.

ب. رجل البيع:

يمثل رجل البيع مرجعا أساسيا في ميدان الاستهلاك السلعي نظرا لاتصاله الشخصي والمباشر مع المشترين المباشرين، فهو يمدهم بالمعلومات عن السلع والخدمات ويعمل على إغرائهم وإقناعهم بشرائها.

ويمكن لرجل البيع أن يولّد صورة إيجابية لدى المشتري لسلعة ما إذا تحصل هذا الأخير على السلعة أو الخدمة المعروضة التي تتناسب مع احتياجاته.

ج. قادة الرأي:

يتمتع بعض المستهلكين في الجماعات بقدرة متميزة على التأثير على غيرهم، ويرجع ذلك إلى معرفتهم بموضوع خاص ودقيق، يطلق على هذه الشريحة من المستهلكين مصطلح قادة الرأي، ويتعزز تأثيرهم بفضل تصديقية المستهلك للاحتكاكات والاتصالات من الأفواه إلى الآذان. ويعرف قائد الرأي: أنه الشخص الذي يستعمل كوسيط بين السوق الإجمالي ووسائل الإعلام خاصة في حالة تقديم سلعة جديدة.

ويعرف الشخص بأنه قائد الرأي إذا اعتبر بواسطة جماعة أو فرد آخر بأنه ذو خبرة ومعرفة عن موضوع معين. وهكذا فقائد الرأي ليس قائدا بالمعنى الحرفي للكلمة

[1] نخلة عايدة رزق ا : مرجع سابق، ص 184.

وإنما يكون شخصية بارزة ومتميزة ذا رأي وقول جدير بالاحترام وذلك بحكم تجربته وتخصصه في ميدان معين فهو ينقل معلومات سلبية أو إيجابية عن السلع المعروضة.[1]

البعد الثاني: العوامل التي تحدد مدى تأثير الجماعات المرجعية

تؤثر الجماعة المرجعية على السلوك الإنساني بصفة عامة وعلى السلوك الاستهلاكي بصفة خاصة. ويتوقف تأثير الجماعات المرجعية على عوامل مختلفة، وهي كما يلي:[2]

1. المعرفة والخبرة:

يكون تأثير الجماعات المرجعية قوية عندما يفتقر الفرد للمعلومات أو الخبرة الكافية بالسلعة أو الخدمة كما هو الحال عند شراء سلعة جديدة. وعكس ذلك بالنسبة للفرد الذي لديه معرفة وخبرة شخصية بالسلعة أو الخدمة يكون تأثير الجماعة المرجعية عليه ضعيفا جدا.

ويمكن لرجل التسويق أن يأخذ في الحسبان هذه المواقف الشرائية والعمل على إشراك المشاهير والنجوم أو أي فرد بإمكانه أن يستخدم كمرجع للتأثير عليه وخاصة في مرحلة التقييم من دورة حياة السلعة.

2. مدى مظهرية السلعة:

يتوقف تأثير الجماعات المرجعية على اختيار السلع حسب ما إذا كانت السلعة مظهرية أم لا، وحتى تكون السلعة تفاخرية ومشوقة يجب أن تكون خاصة بمعنى أنه لا يمكن أن يملكها كل الناس ومن السهل رؤيتها، وملاحظتها بواسطة الآخرين أثناء استعمالها. ومن أمثلة هذا النوع من السلع الهاتف المحمول والسيارة الفاخرة والعلامات المكلفة من الكاميرات.

---

[1] نخلة عايدة رزق ا : مرجع سابق، ص-ص 186-187.

[2] Bourne (Franciss) : **Groups influences in marketing and public relations**, some application behavioral research, ed Rensislikert and Samuel (P). Ilayes (TR), Paris (UNESCO), 1957, pp 217-224.

وقد بينت إحدى الدراسات الخاصة بتأثير الجماعات المرجعية أن الفرد يختلف تأثره من سلعة إلى أخرى في:

- ✓ شراء السلعة.
- ✓ اختيار علامة معينة من السلعة واختيار العلامة معا.
- ✓ إن تأثير الجماعات المرجعية يختلف وفقا للمرحلة التي توجد فيها السلعة في دورة حياتها، ففي مرحلة التقديم يتأثر قرار شراء السلعة كثيرا بالآخرين لكن ليس اختيار العلامة، وفي مرحلة النمو، يستند تأثير الجماعة المرجعية على السلعة وعلى العلامة، أما في مرحلة النضج فالعلامة وليس السلعة التي تخضع لتأثير الجماعة المرجعية، وفي مرحلة التدهور فقلما تتدخل الجماعة.[1]

3. درجة المخاطرة المدركة:

يكون شراء سلعة أكثر تبعية لأصحاب الجماعة المرجعية التي ينتمي إليها الفرد كلما أدرك هذا الأخير قدرا أكبر من المخاطر المرتبطة، إما بحيازة السلعة في حد ذاتها أو باستعمالها، والعملية الشرائية يمكن النظر إليها على أنها لا تنطوي على قدر معين من نوع أو آخر من المخاطرة.[2]

4. الشعور بالثقة أو عدم الثقة:

إن الأفراد الذين يشعرون بالأمان والثقة نظرا للمراكز التي يحتلونها في الجماعة المرجعية يمتثلون عموما علانية أو على حدة إلى عرف وسلوك هذه الجماعة ولكن قد تجدهم أحرارا في الابتعاد عنها في حالة ظهور ظروف خاصة تبرر مثل هذه الانحرافات.

---

[1] Bourne (Franciss): op.cit, p 224.
[2] Ibid, p 203.

أما الذين يشعرون بدرجة أقل من الأمان والثقة والذين لديهم مراكز أدنى في الجماعة فهم الذين يمتثلون لعرف وسلوك الجماعة في كل الحالات لتجنب سخرية وعقاب أفراد الجماعة حتى وإن كانوا يبدون شخصيا نوعا من المعارضة.[1]

5. نفوذ الجماعة المرجعية:

تؤثر الجماعة المرجعية تأثيرا قويا على قيم واتجاهات وسلوك الأفراد ويتوقف نفوذ الجماعة المرجعية على بعض العوامل ومنها الصدق والجاذبية.[2]

أ. صدق الجماعة المرجعية:

إن المستهلك الذي يريد أن يحصل على سلعة معينة عادة ما يلجأ إلى الفرد أو الجماعة التي ينظر إليها على أنها صادقة، ويمكن الثقة بها وأنها لا تبغي إلا صالح الفرد وليس لها ثواب مادي عند إعطاء النصح والإرشاد وتنحصر خبرته عموما في ميدان محدد.

ب. جاذبية الجماعة المرجعية:

كلما كانت الجماعة تتصف بالجاذبية بالنسبة للفرد كلما تمكنت من التأثير بسهولة على سلوك المستهلك بصفة عامة وفي السلوك الشرائي والاستهلاكي بصفة خاصة.[3]

[1] Ibid, p 203.
[2] Bourne (Franciss): op.cit, p 204.
[3] Ibid, pp 204-205.

المبحث الثاني: شبكة العلاقات الاجتماعية والأسرية

إن شبكة العلاقات الاجتماعية والأسرية، تعتبر من المبادئ والأسس الأولى لالتحاق باعة الرصيف بالعمل غير الرسمي الحضري، لأن هذه الفئة من الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين عازمة على الزحف نحو الأعلى، ومهدت لها عدة أسباب منها:

1. العمل لساعات طويلة.

2. الرغبة في العمل الأكثر.

3. تحبيذ العمل الحر عن العمل المؤجر.

4. وجود حالات شبيهة لوضعهم.

استطاع من خلالها أفراد يعرفونهم الانتقال من باعة على الرصيف إلى مقاولين وكبار التجار.

وعلى أيّة حال، فإنه إذا كان يحلو للبعض تأكيد وجود علاقة وطيدة ين المستوردين والأنشطة الحضرية غير الرسمية، فإن البيانات المتعلقة بهذه الظاهرة في مدينة سكيكدة والمتعلقة بالنشاطات الدنيا كالبيع المتجول، والبيع على الرصيف، تدعم هذا التصور ويؤكد أن أغلب القادمين إلى سوق العمل الحضري غير الرسمي، وبالتالي هم قلة منهم فقط تبقى دون عمل لفترات طويلة من الزمن. ولقد ارتبط هذا الدخول في غالب الأحيان بالعلاقات القرابية والأسرية، وقبل التعرض إلى هذه القضية تجدر الإشارة إلى أن الحياة الحضرية تميل إلى تأكيد شيئين، **أولهما** ارتباط التحضر بالتغير السريع في القيم والعلاقات السائدة، **وثانيهما**، ارتباط التحضر بتقوية الانتماءات القبلية، وضمن هذا المنظور يمكن فهم الاعتقاد السائد لدى بعض الباعة الرصيف والقائل أن كل شيء في مجتمع المدينة أصبح يعتمد على **المعرفة**: " كلمة شائعة في الخطاب اليومي، وتعني الاستناد إلى العلاقات الشخصية لقضاء المآرب وتحقيق الأغراض ".

وهذه الكلمة أصبحت مرتبطة بكل شيء نريده حتى عند قضاء أبسط متطلبات الحياة اليومية، وفي أكثر الحالات سخرية تصبح المعرفة هي وسيلة الحصول على الزيت والزبدة والحمص وغيرها من المواد الغذائية.[1]

" إن استمرار فعالية الجماعات القرابية في مجتمع مدينة سكيكدة يعود إلى مجيء الباعة الجائلين والباعة الرصيف من مناطق متجاورة من جهة أخرى وتداخل عناصر الحياة الحضرية الحديثة مع عناصر الحياة القبلية التقليدية. يشير الواقع الإمبريقي إلى ارتباط المبحوثين بمقر إقامتهم الأصلي واستناد شبكة العلاقات الاجتماعية إلى عامل القرابة، خصوصا في الأمور " الجادة " كالمساعدات بمختلف إشكالها والأغراض "[2].

" ومن اللافت للنظر أنه ورغم تنوع وتعدد احتكاك الباعة الرصيف بمختلف فئات المجتمع الحضري، إلا أنه ولعلاقاتهم على العموم تشغل حيزا ضيقا نظرا لطبيعة عملهم وخوفهم من دخول بيئات اجتماعية أخرى، الأمر الذي جعل أغلبهم يحافظ على استمرار العلاقات السابقة في المجال الحضري، ويتجلى هذا في الأفراح والأقراح، وتبادل الزيارات وطلب المساعدات. فما يزيد عن 21,4% استلفوا من أقاربهم لبدء عملهم الحالي، وحوالي 17,5% حلوا مشاكلهم بتدخل أقاربهم، وهذا يدل دلالة واضحة أن ميكانيزم القرابة مازال يقوم بدوره في حماية الفرد سواء في حياته اليومية أو ضد أشكال الانحدار الاجتماعي الناجمة عن المرض والشيخوخة وتقلبات الزمن "[3].

---

[1] إسماعيل قيرة: مرجع سابق، ص-ص 230-231.

[2] نفس المرجع، ص 231.

[3] نفس المرجع، ص 232.

البعد الأول: خلفية ونشأة الأفراد الرأسمالية الرثة

أصبح شائعا في الدراسات الاجتماعية الحضرية المعنية بالقطاع الحضري غير الرسمي أن الباعة الرصيف وغيرهم من صغار المنتجين، هم ريفيون أعدوا لممارسة العمل الزراعي، والأعمال الدنيا في المناطق الحضرية، كما أن دورهم لا يقتصر على كونه مظهرا للتحضر في المدينة المعاصرة، لكنه يساهم أيضا في تفاقم المشكلة الحضرية، بما يحتد به من أعداد كبيرة من المهاجرين الذين لا ينتظرون في المدينة وقتا طويلا للانخراط في إنتاج وتوزيع سلع وخدمات من خلال عدد من الأنشطة المختلفة المحدودة النطاق.

ورغم أن هذه النتائج مازالت تحتاج إلى مزيد من التحقق الإمبريقي في ضوء تعاقب الأجيال والتغيرات التي تمر بها البيئات الحضرية في ضوء سياسات حضرية متنوعة، فإن نتائج الدراسة الحالية المتعلقة بالهجرة والأنشطة الحضرية غير الرسمية، تعكس إلى حد بعيد ما هو متداول في التراث الحضري المرتبط بالقطاع غير الرسمي.[1]

1. النشأة الريفية والأنشطة الحضرية غير الرسمية:

تشير المعطيات الكمية إلى أن الأغلبية الساحقة المقدرة بـ 91,2% من جملة أفراد العينة ولدوا في المناطق الريفية، في حين ولدت الأقلية المقدرة بـ 7,4% من جملة أفراد العينة بالمناطق الحضرية، وهذا يعني أن:

1/ البيع المتجول وعلى الرصيف كأهم نشاطين اقتصاديين غير رسميين على مستوى مدينة سكيكدة يرتبطان بأفراد مهاجرين، أغلبهم من دوائر ولاية سكيكدة.

2/ رغم ضعف العلاقة بين ممارسة البيع المتجول والبيع على الرصيف وبين الأنشطة الحضرية غير الرسمية، إلا أن السنوات الأخيرة تؤكد لجوء أعداد ضخمة من

---

[1] إسماعيل قيرة: مرجع سابق، ص 222.

الشباب الذين يوجهون إلى الحياة العملية، إلى الانخراط في امتهان العمل غير الرسمي، وذلك بسبب:

أ. قلة مناصب العمل وركود اقتصاد المدينة الذي أصبح عاجزا عن الاستجابة للزيادات السريعة في عدد القوة العاملة.

ب. عدم قدرة مراكز التكوين المهني على استيعاب الشباب الموجه إلى الحياة العملية.[1]

2. أسرة المنشأ:

خلافا لما هو سائد في الدراسات الحضرية حول ارتباط الباعة الرصيف وغيرهم من أفراد القطاع غير الرسمي بالأسر المنتمية لأدنى السلم الاجتماعي. أثبتت الدراسة الراهنة انتماء أسر المبحوثين لشرائح اجتماعية متنائية سواء من حيث الموقع الطبقي أو المستوى المعيشي.

وباستخدام المؤشرات الكمية (الدخل، الملكية) تبين أن أغلب أسر هذه الفئة الاجتماعية لا تنتمي لأسر فقيرة، ومن ثم يتضح أن أسر الرأسمالية الرثة تختلف وتتباين سواء من حيث الدخل والملكية أو الاستقرار، وتتدعم هذه المسألة أكثر من خلال النقاط التالية:

1. مهنة الأب.
2. المهنة الأولى لأفراد العينة.
3. الحراك الاجتماعي.[2]

[1] إسماعيل قيرة: مرجع سابق، ص 222.
[2] نفس المرجع، ص 223.

البعد الثاني: مهنة الآبـاء

لعل أول ما يلفت النظر في الدراسات التي اهتمت بفحص العلاقة ين الأنشطة غير الرسمية والهجرة، أن معظمها قد أقرت ارتباط مهنة الآباء بممارسة هذه الأنشطة في البلدان النامية بالزراعة والأعمال الدنيا. حيث أكدت المعطيات الكمية جملة من القضايا، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. أن مهن أرباب أسر المنشأ متباينة وتنتمي لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني الأمر الذي يفند الفكرة الشائعة حول ارتباط الأعمال غير الرسمية بالأسر الدنيا.

2. إلى جانب تباين البناء المهني للآباء، هناك اختلافات واضحة في انتماءاتهم الطبقية.

3. يترتب عما سبق قضية على أهمية بالغة وهي أن عملية التهميش لم تبدأ بالنسبة لأفراد العينة منذ الميلاد، أي أنهم لم يولدوا جميعا في أسر تعاني أوضاعا متدنية. كما أن مستقبل ومسار حياتهم لا تحدده الأوضاع الاجتماعية لأسرهم. بمعنى آخر، ليست ثمة تراكمات تاريخية أدت بالباعة الرصيف إلى احتلال قاع المجتمع والعمل على هوامشه في الاقتصاد غير الرسمي عموما.[1]

1. المهنة الأولى لأفراد العينة:

وعلى أساس التحليل الكمي الخاص بالمهنة الأولى لأفراد العينة، تبين أن:[2]

1. هناك اختلافات طفيفة بين المهن الأولى للباعة الرصيف، والجائلين.

2. لم يقتصر عمل أفراد العينة في بداية حياتهم العملية على الزراعة، كما أقرت ذلك العديد من الدراسات، بل كان موزعا بين عدد من المهن تأتي الزراعة في المرتبة الثالثة بعد التجارة والخدمات.

[1] إسماعيل قيرة: مرجع سابق، ص 223.
[2] نفس المرجع، ص-ص 225-226.

3. اختلاف البناء المهني لجيل الآباء عن البناء المهني لجيل الأبناء.

2. الحراك المهني:

إن الحقيقة التي أصبحت واقعا معاشا في كل مدن البلدان النامية هي أن محاصرة الفئات الدنيا واستغلالها لا يدع لها مجالا للتقدم في السلم الاجتماعي.

وفي هذا الإطار يتبين من التحليل الإحصائي لمتغير الحراك المهني لأفراد الرأسمالية الرثة:

1. أن هناك حراكا داخل القطاع الحضري غير الرسمي.

2. أن هناك تغييرا مستمرا في المهن.

3. إن تطلع الرأسمالية الرثة نحو الإنتاج الرأسمالي، يعتبر دليلا آخر على محاولة هؤلاء الأفراد تسلق السلم المهني.[1]

3. العمل العائلي وحجم الأسرة:

ومن الجدير بالذكر، أن أغلبية الباعة الرصيف أقرت الاستخدام الكثيف لعمل العائلة وتشبثها بعملها الحالي على اعتبار أن إيجاد عمل مماثل وأحسن أصبح صعبا جدا بالنسبة لهم، فهمهم الوحيد إذن هو ضمان بقاء أسرهم التي يبلغ حجمها على المتوسط 5,96% وهذا العدد يعتبر مرتفعا إذا ما قورن بمثليه على مستوى مدينة سكيكدة حيث لم يتجاوز 4,26% سنة 1987.

ورغم التدهور التدريجي لحياة الباعة الرصيف إلا أنهم يحاولون الاستمرار في الوجود والمشاركة في حياة المدينة.[2]

[1] إسماعيل قيرة: مرجع سابق، ص 226.
[2] نفس المرجع، ص 226.

المبحث الثالث: شبكة العلاقات التجارية

1. تعريفها:

هي كما عرّفها Susano " بأنها مجموعة من التجار غير الرسميين الذين غزوا الطرق الرئيسية الموجودة بجانب المقرات الإدارية أو التجارية عن طريق عرض منتوجاتهم على الرصيف، أو عرضها في أيديهم، لكي يراها المارة المشترون. فعدد هؤلاء التجار غير الرسميين في الطريق رغم أنه مرتفع على المارة المشترين إلا أنهم يجدون صعوبة في التحشر والهروب من الرقابة الأمنية، فبدون شك هذه الحالة الجارية تبين حيوية التجار غير الرسميين "[1].

2. تعريف اليد الخفية التجارية:

هي كما عرّفها كارل ماركس: " هي اليد التي ترسم السلوك العقلاني للأفراد في تتبع مصالحهم الخاصة، والتي تقود بالتالي إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع. فيعبّر السوق غير الرسمي عن عمل اليد الخفية، إذ يفرز مؤشرات إلى المنتجين تعكس أذواق واحتياجات المستهلكين، يترتب عليها انسحاب بعض المنتجين من بعض الأنشطة وتكثيف جهودهم في أنشطة أخرى، طمعا في تحقيق أقصى الأرباح، وبعبارة أخرى تعتبر الأرباح الموجّه والمحرك لسلوك الأفراد والفاعلين الاجتماعيين غير الرسميين، فيعتبر السعي وراء تحقيقها مصدر الرفاهية الاقتصادية والتجارية وبدرجة أكثر اجتماعية "[2].

---

[1] (P). Arellano et (Y). Gasse et (G).Verna : **Le monde de l'entreprise informelle : économie souterraine ou parallèle**, (éd) Aupelf-uref : john libbey eurotext, Paris, France, 1993, p 211.

[2] ضياء مجيد الموسوي: مرجع سابق، ص 13-14.

البعد الأول: تكوين شبكة العلاقات التجارية

" تجمع الكثير من الدراسات الإمبريقية على أن البائع المتجول أو البائع على الرصيف يتمتع باستقلالية كبيرة وتوجيه أموره، فنجاحه يتوقف على مجهوده الشخصي وقدرته على جذب الزبون، بيد أن المعطيات التي جمعت حول هذه الظاهرة في مدينة سكيكدة تثير قضايا أخرى تتعلق بالتبعية والاستغلال. وضمن هذا المنظور ميزت الدراسة وفقا للبيانات الكمية بين ثلاث أصناف من الباعة الرصيف الذين تتفاوت درجة تبعيتهم واستغلالهم "[1].

1. أنواع الباعة غير الرسميين:

أ. الباعة بالعمولة:

" هم عبارة عن باعة بالتجزئة، يتاجرون في عدد محدد من سلع وبضائع بعض تجار التجزئة أو الجملة في القطاع الرسمي، ويحصلون على عمولة تتراوح بين 15% و30% من كل مادة يبيعونها ".

ب. الباعة التابعون:

" تضم فئة الباعة التابعين لأولئك الأفراد الذين يتوقف عملهم اليومي على مزوّد سواء بالمواد أو السلع أو القروض، فكلما كان البائع على الرصيف منتظما ومخلصا في تعامله، كلما وفرت له الإمكانيات وفق الشروط المتفق عليها "[2].

ج. الباعة المستقلون أو المشغّلون ذاتيا:

" المشغّلون ذاتيا -الحقيقيون- هو أولئك الأفراد الذين يعملون على نحو مستقل:

1. يملكون وسائل الإنتاج.
2. لهم الحرية النسبية في اختيار المزوّدين الكبار.
3. يراقبون العملية الإنتاجية.

[1] إسماعيل قيرة: **التصورات الاجتماعية..**، مرجع سابق، ص 176.
[2] نفس المرجع، ص-ص 176-177.

4. يحصلون على دخل دون الانخراط في العمل المؤجر أو العمل المقنّع المؤجر أو العمل التابع.

حيث هذه الفئة من الباعة لا تحصل على سلع من شخص معين ولا يلجئون إلى التسليف أو التجهيزات المؤجرة، فهم يحصلون على السلع من مصادر عديدة، وعندما تصبح بين أيديهم تحدد أسعارها وفقا لاتفاق البائع والمشتري، وغالبا ما يتم تحكيم البائع لنفسه، ويختلف هذا النمط عن سابقيه في درجة الاستقلالية، إلا أنه يخضع مثلهما لجملة من الضغوط النظامية، إلى جانب صعوبات الحصول على المادة التي يتم المتاجرة فيها كل بائع. وهذه الصعوبة طرحت بعدا آخر يتعلق بهامشية هؤلاء البالغين، فعجزهم عن الحصول على عمل وعدم استفادتهم من الموجودات الإنتاجية، إلى جانب غياب التأمينات الحكومية قد جعل البعض يقرّ بعدهم عن جوهر الحياة الحضرية، متناسين اندراجهم ضمن شبكة العلاقات الرأسمالية، ومساهمتهم في الحياة الحضرية مساهمة فعالة في توفير السلع والخدمات بأسعار منخفضة أو المحافظة على استقرار المجتمع "[1].

" تتفق الدراسة في هذه النتيجة التي توصلت إليها مع النتائج التي توصل إليها Rey Bromely في بحثه حول التنظيم، الانتظام والاستغلال فيما يسمى بالقطاع الحضري غير الرسمي: باعة الرصيف في كالي:[2]

Organization, regulation and exploitation in the so-called « urban informal sector »: the street traders of cali, Colombia.

ومن بين النتائج التي تتفق حولها هذه الدراسة ودراستي Bromely وBose، هي:

1. يعمل القطاع الحضري غير الرسمي في أسواق غير محمية وغير منظمة ومعرضة لرقابة رجال الأمن، في حين يعمل القطاع الرسمي في الأسواق المحمية،

---

[1] إسماعيل قيرة: مرجع سابق، ص 178.

[2] نفس المرجع، ص 177.

أدى هذا الاختلاف في عمل القطاعين إلى تمايزها ايكولوجيا، اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا وثقافيا. هذا التمايز أدى من جهة أخرى إلى خلق نوع من التبعية تشبه إلى حد كبير تبعية اقتصاد متخلف لاقتصاد متقدم.

2. يتعرض الباعة الرصيف لصور من المحاصرة والاستغلال تبدأ من المضايقات، الإزعاج، الشتم إلى المصادرة والتغريم.

3. مما يدعم علاقة التبعية بين القطاعين الرسمي-غير الرسمي، إلى جانب عملهما في سوقين متمايزين، هو ضعف الإمكانيات المادية للقطاع غير الرسمي، استخدامه لتكنولوجيا بسيطة ومستعملة، احتلاله لمواقع لا تستجيب، بأية حال من الأحوال لأي تطور معتبر، صعوبة الحصول على القروض والمساعدات، تحديد الأسعار خارج نطاقه، قيام بنائه التنظيمي على العلاقات الأولية المباشرة:

أ. غياب الهرم التسلسلي للسلطة.

ب. العلاقات مباشرة وشفوية.

ج. العمل غير محمي سواء من ناحية العمل أو المرض والشيخوخة.

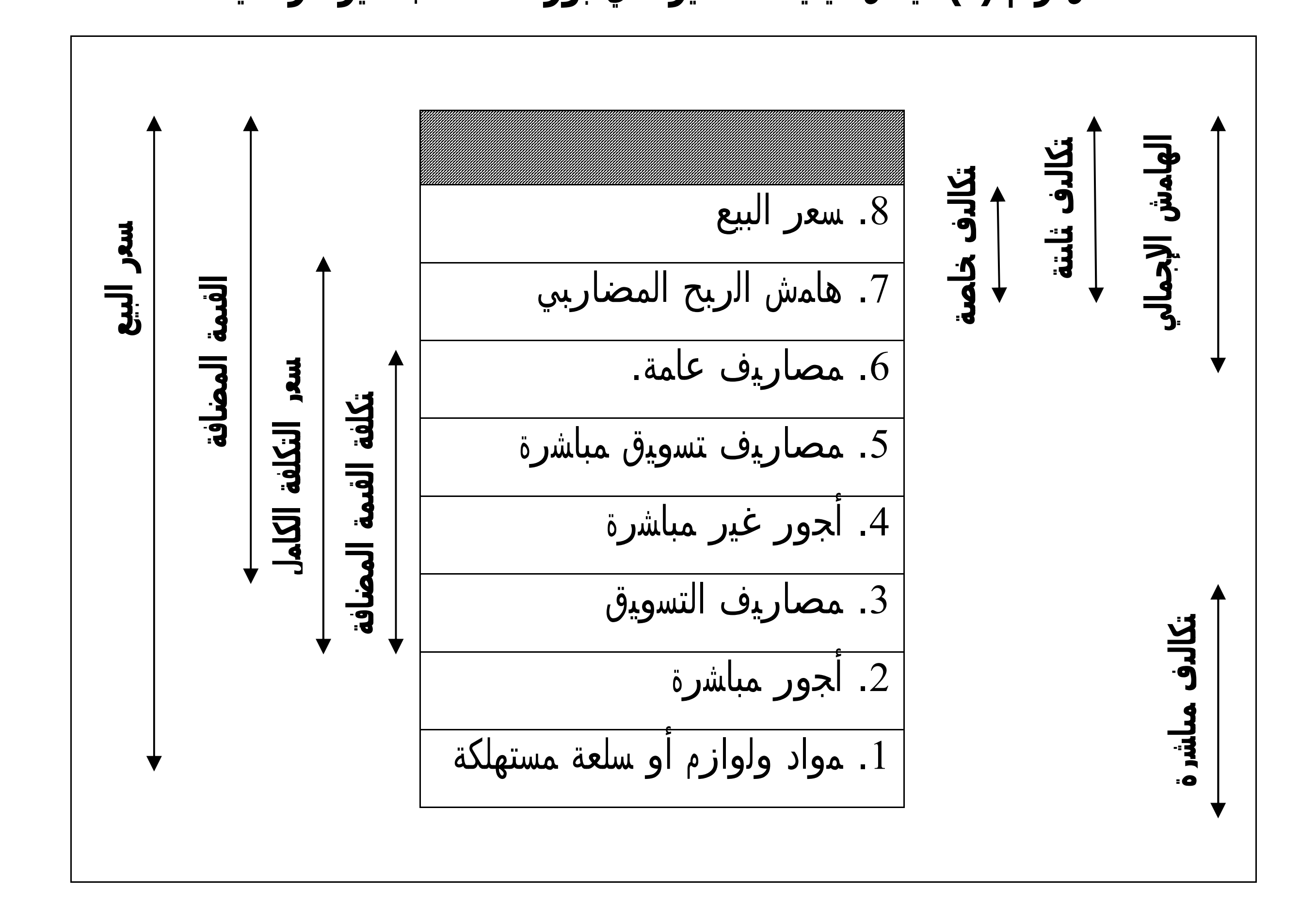
4. تتفاوت درجة تبعية وخضوع الباعة الرصيف تبعا لتباين وضعهم في اقتصاد المدينة.

5. يعتبر استمرار القيادات المحلية في قمعها للباعة الرصيف مضيعة للوقت، لأنها تواجه في الواقع مسألة بقاء أو عدم بقاء شرائح اجتماعية تشغل حيزا اجتماعيا كبيرا في البنية الطبقية لكل من سكيكدة، عزابة، الحروش، تمالوس، رمضان جمال، في حالة نجاحها في القضاء على هؤلاء الباعة، فإنها (لا محالة) ستحولهم إلى مجرمين كي يحصلوا على رزقهم اليومي، وجدير بالذكر هنا، أن هذه المحاولة تمثل تهديدا مباشرا لمصالح بعض فئات القطاع الرسمي.

6. يواجه الباعة الرصيف عددا من المعوقات القانونية والاقتصادية (غلاء الأسعار، الندرة) للحصول على السلع التي يبيعونها في أسواق وشوارع وأحياء المدينة، ونظرا لضعفهم وعدم قدرتهم على المقاومة يضطرون للامتثال للقوى المسيطرة.[1]

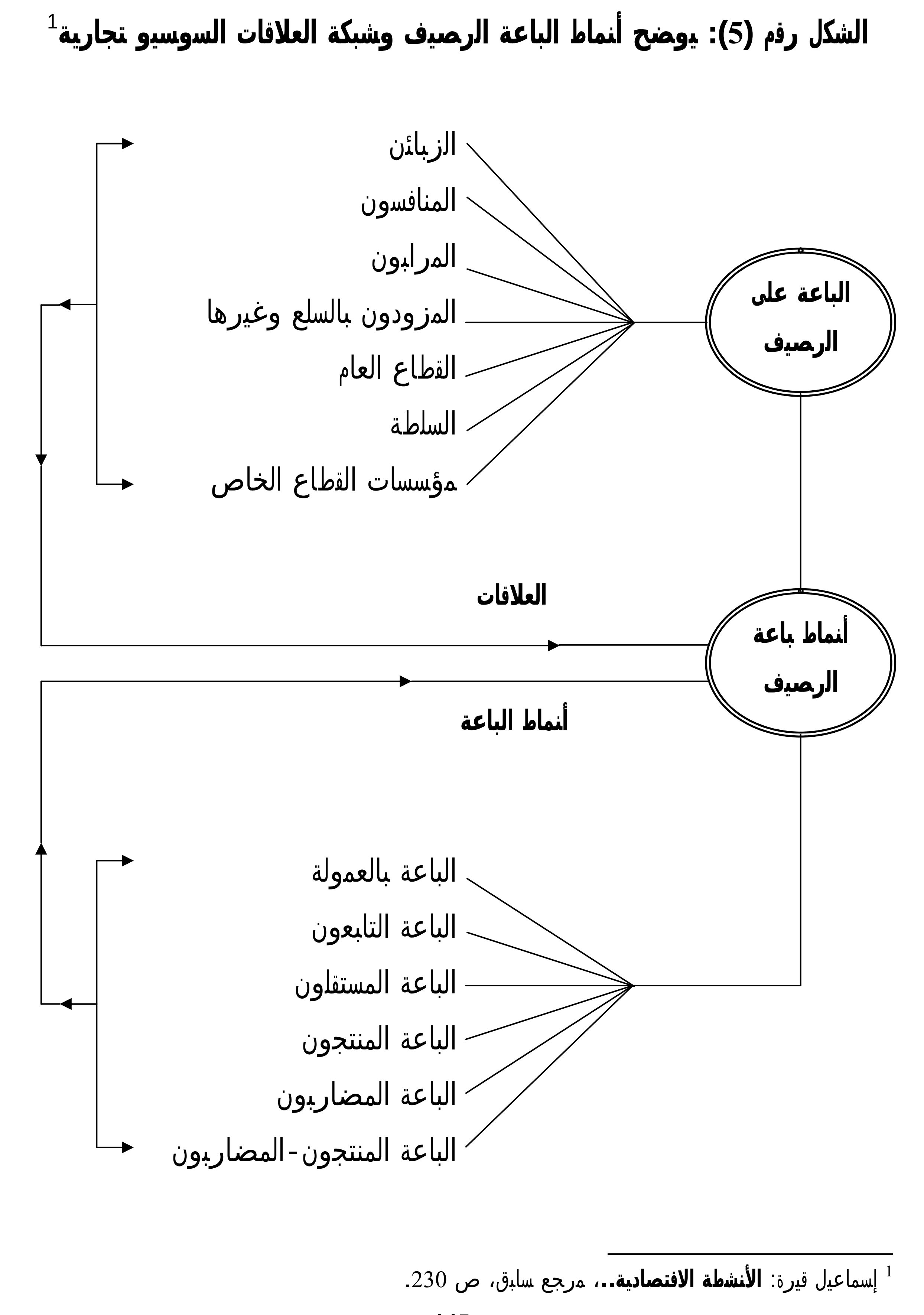
2. كيفية التسعيرة في بورصة الذهب غير الرسمية:

الشكل رقم (4): يمثل كيفية التسعيرة في بورصة الذهب غير الرسمية[2]



[1] إسماعيل قيرة: مرجع سابق، ص-ص 177-178.
[2] عزي لخضر: مرجع سابق، ص 212.

الشكل رقم (5): يوضح أنماط الباعة الرصيف وشبكة العلاقات السوسيو تجارية[1]



[1] إسماعيل قيرة: **الأنشطة الاقتصادية..**، مرجع سابق، ص 230.

البعد الثاني: شبكة العلاقات القطاعية

1. تعريفها:

" هي عبارة عن شبكة غير رسمية تجارية تمرّ على الحدود القانونية للبلاد، وتقتسم النقاط الخارجية للمدن، وتحتل بقوة المساحات الهامة "[1].

" وهذا على الرغم من تعرض الناقلين (العمال: السائقون) دوما، لتعقيبات وعقوبات من قبل رجال الأمن المروري، زد على ذلك تلك المنافسة التي هي في اشتداد مستمر بينه وبين قطاع التجارة غير الرسمي وبين قطاع التجارة الرسمية من أجل جلب أهم قسم من الطلب لتحقيق أهم قدر من الفائدة، فهم بذلك يجسّدون قانون "العرض والطلب " بكل حذافيره "[2].

" أما عن موقف الدولة تجاه هذه الممارسة، فإنه موقف " ذا حدّين "، فتارة نجدها (الدولة) تأخذ بزمام الأمور، فتعمل على فرض رقابة صارمة على مختلف المواقع الحدودية والإستراتيجية وتعمل على إعادة تنظيم رخص السيارات للناقلين العموميين غير القانونية، مع حجز السيارات، أما تارة أخرى فكأن البلاد " بلا قانون " يحكمها ويسيّرها، فنجد الفوضى التام تعم قطاع التجارة غير الرسمي، وتتركه يعمل بكل حرية وبدون أي مشكل "[3].

2. تعريف تاجر الحقيبة grossiste:

" يذكر الخبير الجزائري مالك سرّاي أن للجزائر أكثر من 4000 مادة خام أو منتوج قابل للتصدير وكفيل بإدخال موارد بالعملة الصعبة تقدّر بالملايين، فأصبحت هناك أسواق جزائرية في أراضي مغربية بالمفهوم السلعي، حتى أن هناك نكتة تقول: "إن مدينة وجدة المغربية شيّدتها أكياس الدينارات الجزائرية المهرّبة ". ولكن على

---

[1] Salaheddine (M) : **Le secteur informel au Maroc : sou potentiel économique et les contraintes de la réglementation**, in Acte du colloque, université de Fès, Maroc, 1991, p 460.

[2] Ibid, p 461.

[3] Ibid, p 462.

المستوى الداخلي تفاقمت ظاهرة البطالة ودخلتها عناصر جديدة من كل الفئات الاجتماعية لأجل ضمان أدنى مستوى من العيش الكريم[1]، ولتوضيح نشاط تاجر الحقيبة نقدم هذا التعريف لمعنى تاجر الحقيبة، وعليه نقول أن تاجر الحقيبة هو:

1. من تعلم أبجديات التعامل مع إدارة الجمارك وكل الحيل المتعلقة بتهريب السلعة واليات البحث على الرأسمالي الريعي الموظف في المتاجرة سواء بالعملة الصعبة أو بالدينار.

2. له معرفة مختلفة بمسالك العبور البري والبحري والجوي واستعمال وسائل النقل المناسبة التي تسمح له بإخفاء الأشياء في حالة المراقبة المباغتة حتى لا يتعرض للحجز.

3. فالاختيار بين أن يكون فارسنا Jockey أو تاجر الحقيبة، وهذا يتوقف على مدى حيازته للرأسمال (capital) المراد توظيفه ويمكن أن يتحول من فارس إلى رئيس.

4. المعرفة الكاملة والفورية لسوق صرف العملات الصعبة مقابل الدينار الجزائري لتفادي الخسائر الناجمة عن الفرص الضائعة وتبعا لذلك درجة فتح أو غلق الحدود.

5. معرفة مختلف العمولات وفرز ما يكون منها بالعملة الصعبة وما يكون بالدينار الجزائري، مثل المصاريف والأتعاب المحققة في البلد محل الاستيراد وحساب عمولة المخاطرة prime de risque التي تزداد خلال التقلبات المرتبطة بغلق أو فتح الحدود أو ندرة القطع الأجنبية.

6. تحديد سعر التكلفة للسلعة محل المبادلة والمضاربة داخل الوطن على أساس القيمة الدينارية.

---

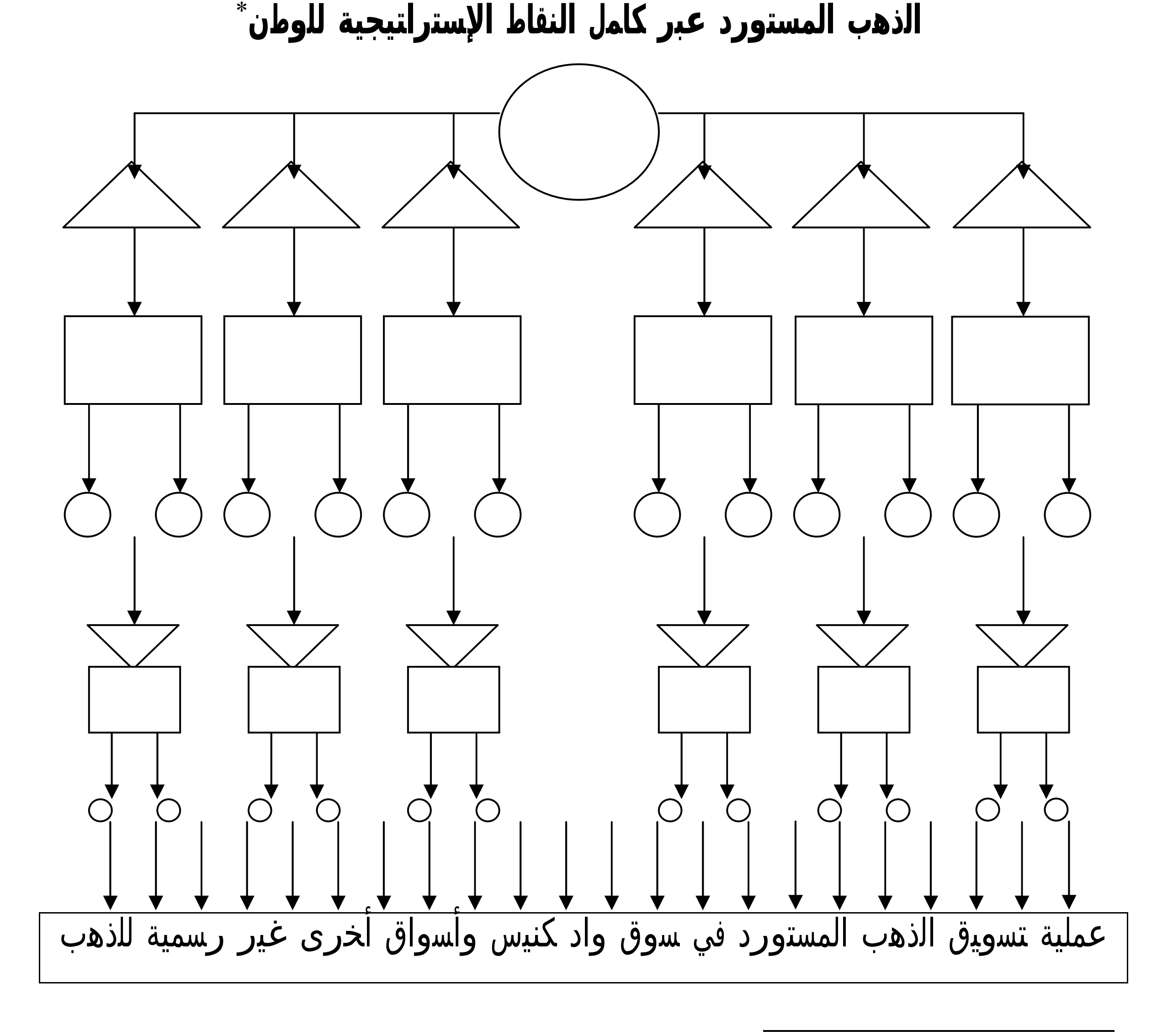
[1] Salaheddine (M): op.cit, p 462.

7. تحديد هامش الربح بنسب أعلى من سعر التكلفة تبعا لعدة معايير مختلفة تتناسب معها الهوامش مثل: حالة السوق، الطلب، نوعية المنتوج، إشكالية الندرة.

8. يقوم بالحملة الإشهارية والتي تكون انطلاقا من العلامة التجارية (الماركة) والتي يتركها المستهلك الذي يلهث للحصول على السلعة بأي ثمن شريطة أن تكون ذات منشأ أجنبي.

9. عدم قبوله توظيف أمواله في البنوك أو صناديق التوفير مهما وجد من معدلات مرتفعة للفائدة، فالسيولة من الأسس الجوهرية للتمويل "[1].

الشكل رقم (6): يوضح كيفية عمل نسق شبكة العلاقات القطاعية وعملية إدخال الذهب المستورد عبر كامل النقاط الإستراتيجية للوطن*



[1] عزي لخضر: مرجع سابق، ص-ص 222-223.

* هذا الشكل جاء بعد محادثة مع مفتش عام في مصلحة الضمان التابعة لمديرية الضرائب، مقاطعة بئر مراد رايس.

حيث المخطط الهيرارشي لنوع من شبكة العلاقات القطاعية المختصة بإدخال الذهب المستورد عبر كامل التراب الوطني، وتتم هذه العملية عن طريق المطارات، مراكز الميناءات الجزائرية، الحدود الشرقية والغربية خاصة، الحدود الجنوبية كليبيا، حيث المهربون عبر هذه الأخيرة يستعملون سيارات من نوع Toyota 4×4.

○ : هذا الحيز يمثل ذوي السلطة في الجزائر بصفة عامة.

△ : المرتزقة، الجمارك، إطارات الأمن والدرك والجيش، العاملين في الميناء، مضيفات الطائرات، بصفة عامة، ويسمّون بتجار الحقيبة.

□ : بائعي المجوهرات محتكرين لسوق الذهب في الجزائر وهم متكونون من 6 أشخاص على المستوى العاصمي.

○ : ممثلين تجاريين يعملون لصالح التجار الكبار الستة (6) المحتكرين لسوق الذهب على المستوى العاصمي.

▽ : بائعي المجوهرات العاديين يمثلون القطاع الرسمي.

□ : صائغين عاديين يمثلون القطاع الرسمي للذهب.

○: ممثلين تجاريين عاديين يعملون لصالح صيّاغين يمثلون القطاع الرسمي.

3. تعريف الممثل التجاري représentant commercial:

وهو كما يعرّفه Ulf Hannerz: " الممثل التجاري أو الوسيط التجاري، هو ذلك الشخص الذي يكون داخل الشبكة التجارية، يغطي حقل خاص جدا من العلاقات ما أنه يميل على الأقل إلى فئتين من الأفراد، فهو عبارة عن تاجر ثالث الذي ينتقل في دائرة زملائه التجار لكي يأخذ الطلبات "[1].

I. أنواعه:

أ. الممثل التجاري المستقل: " يقوم بدور وسيط بين الأقطاب التالية: يقوم على سبيل المثال بشراء الذهب المكسور (or cassé) من التجار غير الرسميين بواد كنيس ويبيعونه للتجار الرسميين (أصحاب الورشات الصيّاغة).

كما يقوم بالتعامل مع التجار الرسميين، حيث إما:

1. يشتري لهم سلعهم (غير المطبوعة) ليبيعها في سوق واد كنيس.

2. أو يتعامل بالنسبة المئوية (pourcentage %) مع التجار الرسميين الذين يتعامل معهم "[2].

ب. الممثل التجاري غير المستقل: " هو عبارة عن عامل عند بائع المجوهرات كبير النشاط، أي لديه عدة محلات تجارية لبيع أو صياغة المجوهرات، حيث هذا الأخير يقوم بتوزيع السلعة الذهب المستورد أو غير المستورد (المحلي) في سوق الذهب غير الرسمي لواد كنيس عن طريق أشخاص يعملون لصالحه وقد يتحولون إلى ممثلين التجاريين ثانويين غير مستقلين "[3].

II. دور الممثل التجاري في حركية تمويل السلعة الذهب:

" في إطار هذا البحث نستطيع التقدم بمختلف النتائج الفريدة من نوعها، أجمع الباحثون من أجل تبيين ما مدى وإلى أي مدى البنية الخاصة بالممثل التجاري من

[1] Ulf Hannerz : op.cit, pp 210-211.
[2] Ibid, p 212.
[3] Ibid, p 213.

ناحية التوزيع التجاري هي معقدة ؟ فقيمة الممثل التجاري أو الوسيط التجاري تكمن في حلقة السيولة الكبرى بدون وضعها في البنوك، فهو يقوم بعملية تكديس الأموال وجمعها وضبطها من عند تجار التجزئة الذين هم تابعين من غير إرادتهم للرئيس الذي يعمل عنده الممثل التجاري، ونجده غالبا في الحلقات متوسطة السيولة فهي ضرورية بالنسبة إليه، لأنها تمثل مهنته الأساسية، فهو أيضا صاحب رأس المال المتوسط، فتبين على أنه يقوم بترجمة العلاقات الاجتماعية التجارية بنوعيها الصاعدة والنازلة (أي بين تجار التجزئة والمموّل الرئيسي، وبين الممول الرئيسي وتجار التجزئة) "[1].

فدور وقيمة الممثل التجاري في آلية وحركية سلعة الذهب تتم على ثلاثة مستويات إقليمية:

أ/ على المستوى المحلي:

" فهو يشتغل في شبكة علاقات ذات طبيعة تجارية بين أسواق توجد في نفس المدينة أو نفس الناحية، فيقوم بعملية المتاجرة بسلعة رئيسية ويعرضها على مختلف الزبائن (تجار التجزئة) "[2].

ب/ على المستوى الوطني: " وفي هذا المستوى يشتغل ضمن شبكة علاقات ذو طبيعة تجارية من مختلف جهات الوطن، فتراه ينتقل بسلعة أو منتوج رئيسه عبر مختلف مدن الوطن، يسوّقها ويشهرها على الزبائن (تجار التجزئة) بغرض كسب أكبر عدد من الزبائن لفائدة رئيسه ولفائدته هو أيضا "[3].

ج/ على المستوى الخارجي الدولي:

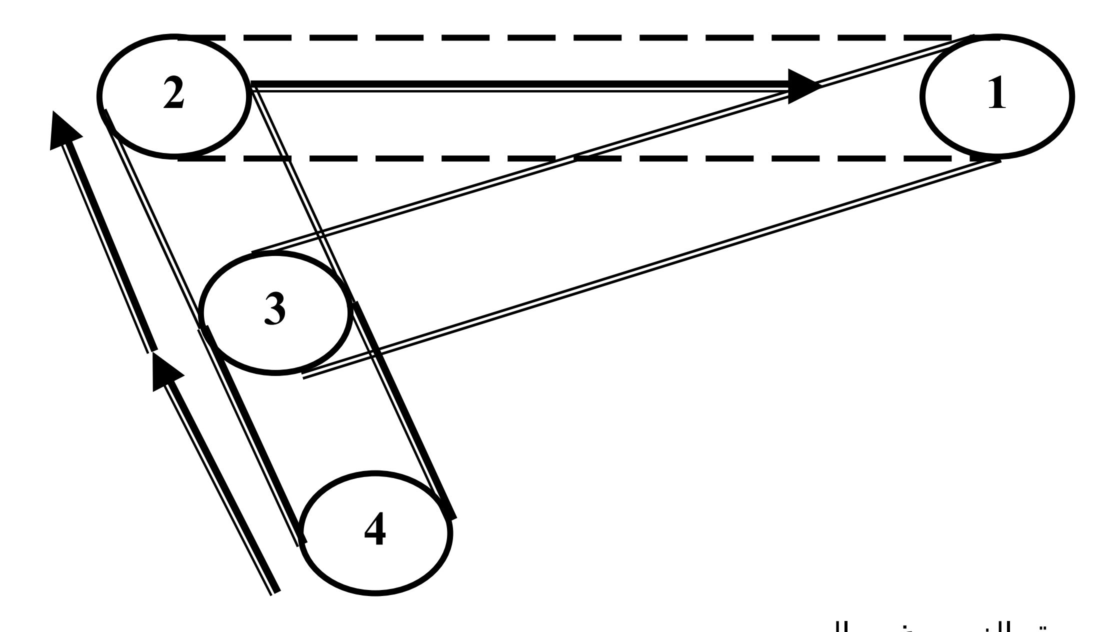
" فهو يشتغل في شبكة خارجية دولية تجارية غير رسمية، فتراه يحرص على وصول سلعة رئيسه من المطار وعبر الميناء وإدخالها بطرق ملتوية، ويتم ذلك عن طريق أشخاص يعملون في مختلف مصالح الرقابة الاقتصادية الوطنية، يسهلون له

---

[1] Catherine Coquery et autres : op.cit, pp 165-166.
[2] Ibid, p 170.
[3] Ibid, p 172.

مهمة الحصول عليها في الوقت المناسب والظرف القياسي وبدون أيّ مشكل أو معاناة "[1].

الشكل رقم (7): يوضح كيفية عمل الممثل التجاري[2]



1- سوق الذهب غير الرسمي.

2- سوق الذهب الرسمي.

3- الممثل التجاري.

4- المستورد (ذوي السلطة).

═══ علاقة غير مباشرة بين (1) و(2) بواسطة (3).

– – – علاقة مباشرة بين (1) و(2) وتكاد تنعدم تماما.

▬▬ علاقة غير مباشرة تنتقل من (4) عن طريق (3) إلى (2) ثم تنتقل من (2) إلى (1).

---

[1] Catherine Coquery et autres : op.cit, p 174.

[2] جاء هذا الشكل بعد محادثة قام بها الباحث مع أحد الممثلين التجاريين من الأقارب.

4. تمويل السوق غير الرسمي في الوسط الحضري:

التمويل غير الرسمي في الوسط الحضري يغطي أنواع الإيداع والقرض، هذان العنصران غير مضمونين لا عن طريق النظام البنكي، ولا بالشبكات التبادلية والتعاونية الرسمية. وتتم هذه العملية في غياب الرقابة التشريعية وغياب كذلك شروط الاعتماد المرخّص بها من طرف الدولة، وتعتمد هذه العملية على شيء ضروري في عمليات البيع، والإيداع والقرض على عنصر الثقة، باعتبار أن عملية التحويل لا تتوفر على وثائق رسمية موثقة، فعنصر الثقة يأخذ مكانة رفيعة ونبيلة في عملية تمويل وتسويق السلع سواء الخاصة بالاستهلاك أو برؤوس الأموال.[1]

أ. أنماط التحويل غير الرسمي في الوسط الحضري:

هناك خمسة أنماط للتمويل متميزة، نستطيع تحديدها عن طريق:

1. شبكة القرابة والمجاورة.
2. قرض الممول الرئيسي لتجار التجزئة.
3. المستلفين المهنيين.
4. حفظ الأموال.
5. الاشتراكات الخاصة بالأموال.[2]

ب. مموّلو السوق غير الرسمي:

" ... أما بالنسبة لرؤوس أموالهم الخاصة وهذه الأرباح التي تحصلوا عليها في إطار الجنات السعرية والضريبية (paradis fiscaux) وتفاديا لانزلاقات جديدة في سعر الصرف الدينار الجزائري، فإنهم يوجهونها لشراء الذهب والعملات الصعبة

---

[1] Revue économie et management : « **L'économie informelle en Algérie** », op.cit, pp 11-12.

[2] Ibid, p 12.

والعقارات وأراضي البناء ويستفيدون من كل الإجراءات القانونية خاصة تلك المتعلقة بتحرير الملكيات العقارية "[1].

ج. طبقة المستثمرين:

هذه الطبقة تعتمد على المضاربين أو المهربين الذين يكونوا كبش فداء وضحية للمداهمات البوليسية والجمركية، فهؤلاء الضحايا هم بطبيعة الحال تجار الحقيبة الموجودين أسفل أسهم الطرابلندو وأما الطبقات الأخرى الموجودة في الدرجات الأخرى، فهي بعيدة عن الإجراءات التي تصبح أحيانا شبه تعسفية، وعليه فإن المخططات السنوية التابعة والنابعة من القوانين الحالية هي المحدد للإطار التنفيذي للنفقات والإيرادات والقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، لكن كيف يمكن للمشرّع التنبه إلى القطاعات التي يمكن أن تتحول إلى الصورة الموازية ؟ فعملية الفرز إذن تقتضي توضيح الأصل الأول لهذه الطبقة المستفيدة من قوانين الانفتاح خاصة المادتين 41 و42 من قانون المالية التكميلي لعام 1990[2]. وتتمثل هذه الطبقات في الآتي ذكرها:

1. تقنيون قدماء وإطارات: تمرّست في القطاع العام على كل التلاعبات والحيل الدرامية التي قمعت العمل المنتج، بحيث يكوّنون تجمعات باترونية على شكل شركات ذات مسؤولية محدودة (S.A.R.L) غالبا ما تلعب دورها وفق فلسفة اليد الخفية حيث تتخصص في تجارة الاستيراد والتصدير فهي تصدّر منتوجات ذات قيمة مضافة ضعيفة وتستورد منتوجات ذات قيمة مضافة كبيرة لتفسح المجال أمام التضخم التفاضلي.

2. حرفيون ورجال المهنة: غالبيتهم يمارسون أعمالا حرة كالمحاماة، والطب ودراسات الهندسة المعمارية وغيرها.

3. صناعيون قدماء.

[1] محمد صالح رويلي: **الاقتصاديات المالية العامة للجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 181.

[2] نفس المرجع، ص 180-181.

4. تجار الخردوات أو المنتوجات الهامشية: والذين لم يحاولوا يوما الانتقال إلى التجارة الرسمية، وبالتالي الولوج في عالم الإنتاج حيث يرى الأستاذ متبول " أن قدرات التمويل لديهم عندما كان السعر صرف الدينار الرسمي بواقع 1FF = 2DA، تقدر بـ 40% من الحجم الإجمالي للاستثمارات ". فحاليا وسعر الصرف 1FF = 2DA (1993) وعلى الرغم من تعديل قانون الضرائب المباشرة وغير المباشرة وظهور ضرائب ورسوم جديدة مثل: الرسم على القيمة المضافة TVA، والضريبة على الدخل الإجمالي IRG، والضريبة على أرباح الضرائب للشركات IBS، وتخفيض وإلغاء الرسم التعويض TC لم يؤدي إلا إلى تفاقم ظاهرة التجارة غير الرسمية وعملية التمويل غير الرسمي في الوسط الحضري.[1]

5. فئة التجارة الوسيطة:

هناك فئة من المتعاملين يوجدون بين المحيط الرسمي والمحيط الموازي، يمثلون طبقة احتكارية جديدة كونهم يملكون من القدرات المعلوماتية التي تسمح لهم برقابة إنتاج بعض المنتوجات ذات الضغط ويحصلون بالإضافة إلى الأرباح المتوسطة على الأرباح الريعية نظرا لغياب المنافسة التي هي قاعدة أساسية من قواعد اقتصاد السوق واستطاعوا الاستفادة من استيراد منتوجات استهلاكية وسلع تجهيزية.

لقد تأكد للرأي العام الوطني والدولي أن هناك تراجعا بواقع 180 درجة لإعطاء أفضلية لاقتصاد البازار (Economie de BAZAR) وهو الاقتصاد الذي يخلق لا محالة تبعية للجزائر تجاه العالم الخارجي بدل تشجيع الجهاز العمومي والخاص الموجود فعلا والقائم، بحيث أن الرشادة تقتضي توسيعه وتكثيف الإنتاج فيه، فاللجوء إلى إيرادات اقتصاد البازار عبر هذه الطبقة التي تموّل عملياتها من الاكتناز بشتى صوره لا يمكن أن يسوّي المشاكل التي تعاني منها الجزائر. إن تجفيف ريوع الوضعية

[1] محمد صالح رويلي: مرجع سابق، ص-ص 182-183.

وتخصيص الموارد المتخصصة لمدفوعات الاستثمار كانت هدفا لحكومة 1989 (حكومة حمروش)، لكن من الناحية التطبيقية لم تتمكن من معالجة وضعيات الريوع ولم تتمكن من التأثير على أصحاب الريوع الحقيقيين بفضل ضعف القوانين المنظمة لذلك، فالتأثير على الفئة محل الدراسة، لم يكن ليحدث إلا بفضل قانون للأسعار غير مجد والذي تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني عام 1989 المعتمد على الأسعار الحرة أي تقنين فكرة " نظام الأسعار المصرح بها " والذي حسب معلوماتنا المتواضعة لم يجد أي رد فعل إلا من جمعية واحدة، رأت في نظام الأسعار الحرة أسلوبا استثنائيا وليس قاعدة عامة، ذلك أنه لا يلائم الجزائريين لسببين جوهريين:[1]

أولهما: هذه الآلية الجديدة للأسعار لا يمكن أن تلعب دورها كاملا إلا في حالة المنافسة الكاملة مع العلم أن السوق الجزائرية تتميز بركود هياكل العرض في الأسواق الخارجية وهذا ما يعكس بطبيعة الحال وجود فجوات يمكن أن يستفيد منها مضاربون بتمويل عملياتهم عبر رفع السعر.

ثانيهما: عدم وجود عقلانية في السلوكات الاستهلاكية للمواطنين، فكثيرا ما يترجم ذلك السلوك بسلوك المضاربة الحقيقية، فالمستهلك والبائع يضاربان اعتمادا على معلومات محصل عليها بطريقة شفوية وعليه تصبح السوق خاضعة لـ " سعر المضاربة " ولتغير المعلومات والأمزجة، وهكذا نجد أن الأسعار تتغير دون أدنى احترام للحجم الحقيقي للطلب.

[1] محمد صالح رويلي: مرجع سابق، ص 183.

المبحث الرابع: غياب الرقابة الأمنية اللازمة والتهرب الجبائي

البعد الأول: لا توظيف جهاز الرقابة الأمنية

" ما يلفت الانتباه في السوق غير الرسمي، هو كونه قطاع غير رسمي يحتل مجال عمومي (رصيف المارة، طريق عمومي للسيارات). هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك حركية كثيفة لأجهزة الدولة منها (المراقبة أو الرقابة الأمنية، المراقبة التجارية، مرور المواكب الرئاسية والوزارية). ففي ظل هذه الظروف التي لا تشجع على ممارسة ومتابعة الأنشطة غير الرسمية نجد مفارقة تتجلى في كون أن السوق غير الرسمي يستمر في نشاطه، بينما نجد أفراد الرقابة الأمنية خاصة الشرطة لا تقوم براجيها من حيث عمليات الطرد والمداهمة وإخلاء سبيل المارة والسيارات وبذلك ضمان السير الحسن للجميع، وضمان أمن مرور المواكب الرئاسية والوزارية.

وعليه بدأ الاهتمام بهذا السوق غير الرسمي في الدراسات السوسيو اقتصادية والعلمية منذ حقبة الستينات لأن إمكانيات القطاع العام آنذاك تتميز بضعف وتيرة عرض العمل (القوة العاملة)، لأن البطالة في الجزائر لم تكن مأجورة على غرار البلدان الرأسمالية وهو ما ساهم في خلق مناصب للشغل، إضافة إلى ذلك، فإن ضعف المداخيل الخاصة جهاز الشرطة خاصة والتي لا تلبي حاجيات عدد أفراد الأسرة المتزايد وهو ما استلزم الاعتراف بوجود خلل واضح في القطاع غير الرسمي والذي أدى إلى تنامي وبروز واستفحال السوق غير الرسمي بصورة سريعة وملفتة للانتباه، وهذه من الخاصيات الإيجابية للاقتصاد الموازي. وعليه، فقد تولّد عن هذا الوضع مجال للدراسات السوسيو-اقتصادية socio-économique وأصبح هذا الاقتصاد سواء سمّي بالاقتصاد الأسود أو غير الرسمي أو اقتصاد المضاربة يقوم على الأسس التالية:

1. عدم فعالية الجهاز الأمني والنظام الجبائي.

2. عدم انسجام وتوافق النظام المالي مع حقيقة النظام الاقتصادي.

3. وجود اختلالات اقتصادية ومالية في المحيط الرسمي مثل: عدم التوازن بين محيط الإنتاج ومحيط التوزيع للمداخيل وهو ما عبّر عنه M. Crozier بمصطلح اللاتأكد "L'incertitude"[1].

وعليه فإن البحث عن الأسباب الأساسية لنشأة ووجود وتطور السوق الموازي ينبغي البحث عنها في:[2]

أ. عدم كفاية الإنتاج المادي السلعي الوطني، مما أدى إلى ضغوطات على عدد كبير من المنتوجات وإلى تطور الممارسة المضاربية.

ب. السوق المتدهور للإنتاجية الكلية للاقتصاد ومركباته الأساسية (إنتاجية العمل، معدلات استعمال القدرات الإنتاجية).

ج. رداءة المردودية الجبائية والرقابة الأمنية.

د. سلبية النظام المالي في طرق العمل وطرق التدخل.

البعد الثاني: الرشوة

تطبيق التشريعات الرقابية على السوق غير الرسمي هي مختلفة من حيث المضمون في التساهل والشدة وهذا لسبب الاختلافات السوسيو-سياسية التي نجدها من بلد لآخر. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، الحالة التي توجد فيها مختلف الإدارات التي تؤمن بالعمل والخلاص فيه وتؤمن بمصالحها الخاصة، من حيث تبريرها الأولي، عدد التعديلات والمراقبات الأمنية والجبائية الضرائبية هي مستمرة في الوجود، ومن حيث تبريرها الثاني، أن هذه الضوابط والتعديلات التي هي من واجب أعوان الدولة " تخلق

[1] Chaib Bounoua : op.cit, pp 25-26.
[2] Ibid, p 27.

بالضرورة جو مساعد للرشوة والفساد الإداري، الذي يسمح لها باستغلال نفوذها الإداري المهني. في حين أنهم مطالبين باحترام ضوابط وقواعد وأسس العمل الشريف والعمل على تأديته على أكمل وجه.

فعالم الاجتماع Lubbel أشار إلى أن التشريعات التجارية المهنية قد تخلق أحيانا سلطة خفية un pouvoir descrétionnaire لأعوان الدولة الذين يستطيعون غالبا التفضيل " تطبيق متحمس une application zélée " للقانون من أجل كسب منتظم للرشوة التي يأخذونها من طرف التجار الذين يكلفون بمراقبتهم التجارية والجبائية الضريبية.

ففي إفريقيا، فالاحترام للقانون وللضوابط المهنية غير معترف به تماما من حيث أن أعوان الدولة المكلفون بهذه التطبيقات القانونية، هم بأنفسهم رجال أعمال في الأوقات خارج العمل (أي مصالح الرقابة الأمنية والجبائية) "[1].

وعلى هذا الصدد كشف وزير المالية في منتدى التلفزيون الذي نقل منه جزء على صحيفة الخبر، ص 13، العدد 4888 (" أن الفساد والرشوة تعرفهما كل الاقتصاديات الناشئة بما فيها الجزائر ". فشدد وزير المالية، مراد مدلسي، على أن المشاريع الاقتصادية التي مرت عليها غرفتا البرلمان، بلغت قيمتها 140 مليار دولار، في وقت وصل فيه احتياطي الصرف إلى 70 مليار دولار. واعتبر في هذا السياق بأن الرشوة والفساد التي تطال الاقتصاد الجزائري بفعل تداول هذه الأموال وضع تعرفه العديد من الدول التي تمر بمرحلة انتقالية مثل حال الجزائر)[2].

فزد على ذلك أن أعوان الدولة المكلفين بالرقابة والسهر على حفظ أموال الدولة من الضياع، هم في نفس الوقت أشخاص مهدمي الاقتصاد الجزائري، فعلى حسب ما جاء في يومية الخبر، ص 10، العدد 4892 (" أن أزيد من مائة جمركي متابعون في

[1] Harold Lubbel : **Le secteur informel dans les années 80 et 90**, (éd) : O.C.D.E, Paris, France, 1991, p 115.

[2] يومية الخبر، العدد 4888، ص 13.

قضايا الرشوة وتبديد المال العام والتزوير ". " فنجد أن 2000 قضية منازعة سنويا بسبب تصريحات جمركية مزورة ")[1].

فمن أسباب تكاثر وتزايد وتفاقم الرشوة (هي الوفرة المالية والفراغ القانوني يفتحان شهية المرتشين، وهذا حسب ما جاء في يومية الخبر أن: " الجزائر تغرق في الرشوة "، ص1، العدد 4838. حيث أصبحت الرشوة لغة اقتصادية امتزجت مع معظم المشاريع الكبرى، وأيضا ليس هناك قطاع في منأى عن الرشوة، وبتعبير آخر جاء على نفس صحيفة الخبر للعدد 4838، ص 1، أن الرشوة هي سرطان ينخر جسد الإدارة الجزائرية)[2].

أما فيما يخص شأن الرشوة في القطاع الحساس والثمين في نفس الوقت ألا وهو قطاع الذهب والمجوهرات الثمينة (أن تجار المجوهرات يتهمون أعوان مصالح الضرائب والضمان القائمين على مفتشي ضمان الذهب ومراقبة المعادن الثمينة والتابعين لإدارة الضرائب بالتعسف واستغلال مناصبهم لابتزاز التجار). وفي هذا الشأن عبّر الكثير من أصحاب محلات الذهب والمجوهرات عن استيائهم من العراقيل الكثيرة التي تواجههم أثناء تعاملهم مع مسؤولي المصلحتين المذكورتين، حيث أبدوا تحفظهم من نوعية الختم (أي الدمغة) الذي يستعمله أعوان مصلحة ضمان الذهب لطبع قطع الذهب والمجوهرات باعتباره غير مطابق للمواصفات القانونية، حيث لا يظهر أثر استعماله للعيان، مما يؤثر سلبا على قيمة الكميات المطبوعة نظريا فقط "[3].

" وقبل إتمام هذه العملية، ذكر محدّثونا أن التجار الذين يرفضون الخضوع لطلبات الابتزاز، يواجهون شروطا تعجيزية لا تمت بصلة للإجراءات القانونية المعمول بها، حيث يلجأ موظفو المصلحة المذكورة إلى أيّ مبرر لتأجيل أو رفض عملية طبع الكميات الخاصة بالذهب، التي يأتي بها التاجر في ظروف أقل ما يقال عنها مجازفة حقيقية بأملاكه، بالنظر إلى احتمال التعرض في أي لحظة لأخطار الاعتداء

[1] يومية الخبر، العدد 4892، ص 10.
[2] يومية الخبر، العدد 4838، ص 1.
[3] نفس المرجع، ص 6.

والسرقة من طرف محترفي الجريمة وقناصي الفرص الثمينة أثناء التنقل من محلاتهم إلى المصلحة المعنية وسط المدينة "[1].

" ففي سياق آخر، كشف محدثونا عن تجاوزات مماثلة ارتكبها أعوان مصلحة المراقبة التابعة لإدارة الضرائب تتمثل في تواطئهم مع بعض المتطفلين على المهنة عن طريق تغاضيهم عن تطبيق الإجراءات القانونية ضد الذين يتعمدون عرض وبيع كميات معتبرة من الذهب المغشوش للمواطنين في محلات لا تخضع لمراقبة هؤلاء الأعوان كما يجب "[2].

" وفي أحسن الأحوال يتم غض الطرف عن هذه الممارسات لأسباب يعلمها العام والخاص، رغم أنها تكبّد خزينة الدولة والاقتصاد الوطني خسائر كبيرة. مع العلم أن كميات الذهب هذه يتم استيرادها حسبهم من الخارج بطرق غير قانونية، دون أن يخضع لإجراءات الطبع والتأكد من احترام التصنيف النوعي، الذي يحدده القانون المعمول به "[3].

" وأمام سعي هذه الفئة إلى تحقيق الربح بكل الطرق، حتى على حساب مصلحة الزبون، مستفيدة في ذلك من دعم وتواطؤ بعض المنتسبين إلى الإدارة المعنية مقابل منافع شخصية، فإن بقية التجار الذين يلتزمون بطبع كميات الذهب وما يترتب عن ذلك من رسوم ضريبية، قد تأثرت مداخيلهم كثيرا مما يعرّض مستقبل نشاطهم الذي يزاولونه منذ سنوات طويلة -بعدما توارثوها عن أسلافهم من العائلة- إلى مستقبل مجهول، لا يخلو من خطر الإفلاس وبالتالي هجرانها كما حدث لبعض التجار الذين اكرهوا على غلق محلاتهم في ظل تنامي مظاهر البيروقراطية واتساع رقعة الابتزاز بمختلف أنواعه وأساليبه "[4].

[1] يومية الخبر، العدد 4820، ص 6.
[2] نفس المرجع، ص 6.
[3] نفس المرجع، ص 6.
[4] نفس المرجع، ص 6.

فالأمر هذا وصل إلى مختلف مصالح الرقابة عبر كل ولايات الوطن الجزائرية " حيث تم إيداع قابض الضرائب من طرف مصالح الدرك الوطني بالأغواط الحبس المؤقت بتهمة الرشوة المتلبسة "[1].

البعد الثالث: التهـرّب الجبائي أو الضريبي

تعريف التهرّب الجبائي:

هو مفهوم يشوبه الارتياب لأنه غير منصوص عليه صراحة في القانون الجبائي، ويخص التهرب الجبائي الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطا أو جملة من النشاطات غير المقيدة لدى مصالح الضرائب و/أو لدى مصالح الضمان الاجتماعي و/أو لدى المصالح التجارية.[2]

" إن التهرب الجبائي أو الضريبي، هو بدون شك أصل اللاتوظيف جهاز الرقابة سواء الأمنية أو الجبائية الذي يسود البلدان الفقيرة، زد على ذلك، مشاكل التسيير العادي الذي له علاقة كبيرة مع عدم الكفاءة التي يتميز بها الموظفون المدعوون والذين تم انتدابهم في المؤسسة، وأيضا تدني مداخيل القطاع الوظيفي، تأخيرات الأجور الشهرية للمواطنين، فكل هذه الأسباب تشجع على الرشوة على حساب التهرب الجبائي للتجار، فأعوان الرقابة الأمنية أو الجبائية يجدون أنفسهم في ميدان مساعد في نسق أكثر حركة تجارية، أقل ضبطا ورقابة، أكثر تضاربا وأحيانا خارج عن القانون، فمن هنا نلاحظ من تحت هذه الزاوية، نظاما فاسدا وضع تحت قانون أو شكل اندماج الدمى الروسية (emboîtement des poupées rousses) "[3].

---

[1] يومية الشروق اليومي، العدد 1872، ص 6.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مرجع سابق، ص 149.

[3] Jean Michel Hoerner : op.cit, pp 100-101.

" فالرشوة التي يتلقاها موظفو القطاع العمومي، تساعد على الهروب الجبائي والضريبي. فمن هذا المنطلق، يجد التجار حرية تامة وتراهم يعملون على هامش القانون الرسمي الذي هو مرسّم في القوانين التجارية ألا وهو المتابعة الجبائية والقانونية، فهذا ما يضر فعلا الاقتصاد الوطني، ويجعل له نزيف طويل بسبب تقاعس رجال القانون، الذين من واجبهم السهر على ممتلكات الدولة وحمايتها من التسربات المالية "[1].

إن التهرب الجبائي يكمن في:

1. العمل غير المصرّح به:

" فأغلب الدراسات أجمعت على نقطة هامة وهي: التهرب الجبائي من العمل المصرح به، الذي هو يخص اليد العاملة المتقاضية لأجر لكنها أقل حماية من حوادث العمل، فهذا من جهة، ومن جهة أخرى إن التهرب الجبائي الذي يخص اليد العاملة غير المتقاضية للأجر وهي معرّضة أكثر لحوادث العمل (الزراعة، الخدمات المجانية، تصليح الآلات، تجارة التجزئة). ففي الجزائر، القطاع الخاص حسب سنة 1996 حوالي (2.070.000 عامل مشغل أو أشخاص مشغلين غير مصرح بهم) من بين 3/1 و5/2 من المجموع العام، فالعمل غير المتقاضي للأجر شغّل حوالي 1.401.000 شخص أي من بين 1.418.000 وما يعادل 28,6% من العمل الكلي "[2].

2. التهرب من الدفع المالي الواجب على كل تاجر يشغل تجارة أو نشاط معين:

إن التهرب السوسيو جبائي الذي يشمل عدم التصريح أو إخفاء المداخيل المفروضة، وأيضا يشمل عدم الدفع الشهري للأعباء الضريبية والاجتماعية بشكل منتظم ومنضبط، فهي تخص المشغلين المتقاضين للأجر مثل المشغلين غير المتقاضين لأجر.

---

[1] Jean Michel Hoerner : op.cit, p 138.

[2] Revue économie et management : op.cit, p 6.

إن التهرب الجبائي يخص الفئات ذوي الدخل الشهري المرتفع (أصحاب المهن الحرة، تجار بالجملة، المستوردين) ويخص أيضا الفئات المتوسطة الدخل (الحرفيين وتجار التجزئة).[1]

3. المداخيل المخفية:

وتشمل المداخيل المخفية لعمال المؤسسات والإدارات التي تمثل الأوليات الخاصة لعملية اختلاس التجهيزات المهنية (سرقات الأدوات ولوازم المكاتب، استرجاع قطع الغيار المهملة، الاستعمال النفعي للهاتف الخاص بالإدارة، استعمال السيارات الإدارية، الاستعمال المفرط والشخصي للوسائل الخاصة بالإدارة).[2]

" فالتهرب الجبائي قد يصبح ويصير إكراه جبائي (la contrainte fiscale)، فالسبب الأول المتمثل للصورة السلبية للدولة، فالجباية هي غالبا عملية ضبط صريح وملزم من طرف أعوان الرقابة الجبائية، والجباية هي أكثر مرتفعة بالنسبة للمؤسسات الخاصة أو العامة. فالمؤسسة عامة تتمنى غالبا اختفاء الرقابة الجبائية لأنها تثقل كاهلها المادي الاقتصادي.

في الجزائر، أن الضغط الجبائي هو بعيد نوعا ما عن القانون الخاص بالجباية أو الضريبة، فحوالي 9% من المؤسسات تدفع الضريبة بأقل مما تدفعه بضعفين أو ثلاث أضعاف وهذا الاختلال الضريبي يمثل نزيف قوي وكبير لحصة هامة من المداخيل التي هي من المفروض أن تدخل وتسجل في الخزينة العامة للدولة "[3].

4. التهرب الجبائي بسبب غلاء الحقوق المتعلقة بالدمغة:

أما فيما يخص التهرب الجبائي في ميدان الذهب أو القطاع الثمين كما يسمى عند أتباع " المدرسة الماركنتية l'école mercantiliste "[4]، " فعقد الكثير من

---

[1] Revue économie et management : op.cit, p 6.
[2] Ibid, p 7.
[3] Christian Morrison : **Quel cadre institutionnel pour le secteur informel ?** Cahier de politique économique, N° 10, centre de développement de l'OCDE, éd O.C.D.E, Paris, France, 1995, pp 13-14.
[4] Journal Elwatan économie, N° 66, p 4.

الصياغين، ندوة وطنية بالعاصمة قصد الخروج بتنظيم جديد للمهنة، تحت إشراف الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين، لإنشاء تنظيم وطني جديد خاص بالصناعيين للتكفل بالانشغالات المادية والمعنوية لهذه الفئة، حسب ما ذكر بيان إعلامي لأحد أعضاء الأمانة الوطنية لاتحاد التجار، حيث هذه الندوة تأتي بعد تلك التي نظمتها مدينة معسكر شهر مارس الماضي، والتي تمخضت عن أرضية عمل من 13 نقطة تدعو إلى: تنظيم المهنة ورفع ما يسمى بالعراقيل الضريبية والبيروقراطية عن حرفيي الذهب، إضافة إلى انتشار الاضطرابات ونقص الشفافية في سوق الذهب "[1].

" فراسل اتحاد التجار وزير المالية، حيث كشف (أن سوق الذهب ضحية القوانين) فدعا فيها إلى مراجعة القوانين التي تسيّر سوق الذهب في الجزائر، من التسعيرة الجمركية إلى الضريبة المتعلقة بالدمغة le poinçon، والتي اعتبرها الاتحاد محفزات لانتشار السوق الموازية، حيث تم إنشاء العديد من الشبكات المتخصصة في مجال تهريب الذهب وتصنيعه في الجزائر "[2].

" وبسبب غلاء الحقوق المتعلقة بالدمغة، يلجأ الكثير من بائعي المجوهرات إلى استعمال الحيلة في نشاطهم مع مصالح الضرائب والضمان، وذلك بعرض واجهة المحل (la vitrine du local) فارغة أو شاغرة، لكن مع ملئ الرفوف الداخلية أو المخفية للمحل بسلعة الذهب. هذه العملية تسمى عند الصائغين بسياسة الكرسي الشاغر la chaise vide "[3].

" حيث هذه الطريقة تستعمل قصد التهرب من الرقابة الجبائية لمصلحة الضمان التابعة لمديرية الضرائب، التي تلح على التجار تسليم وإحضار فاتورات وسجل الشرطة (registre de police) الذي يتم فيه تدوين وتسجيل كميات الذهب المباعة من طرفهم. زد على ذلك إحضار وتسليم الفاتورات الخاصة بشراء كميات الذهب من

[1] يومية الخبر، العدد 4715، ص 6.
[2] يومية الخبر، العدد 4900، ص 99.
[3] Journal Elwatan, N° 4718, p 4.

طرف التجار والتي يجب أن يكون الطابع أو الدمغة حقيقية التي استعملها الممول الرئيسي للتاجر أو لبائع المجوهرات، ويخضع صاحب المحل التجاري إلى مراقبة العيار والنوعية ويخضع أيضا إلى المراقبة الصارمة إلى تحديد نوع الدمغة التي هي موجودة على كل أنواع سلعة الذهب المعروضة في الواجهة التجارية.

تقدّر الحقوق المتعلقة بالدمغة أو الطابع كما يسمى في سوق الذهب بـ 180 دج، زد على ذلك، الحقوق الضريبية على السلعة المباعة من طرف الصائغ (TVA)، والحقوق المتعلقة أيضا على أعباء المحل ونوعيته، وأيضا على نوعية التجارة الممارسة (IRG) "[1].

" وشكل الدمغة في الجزائر هو على شكل (عنقود عنب) في ثلاثة وضعيات مختلفة، حيث يتم اكتشاف تزوير الدمغة غير الحقيقية (التي هي موجودة عند بعض التجار الكبار، ويستعملونها في طبع مجوهراتهم بصفة غير قانونية) من الدمغة الحقيقية الأصلية هي (بحوزة مصلحة الضمان ومراقبة العيار من حيث الجودة والنوعية). عن طريق هذه الوضعيات الثلاثة لشكل عنقود عنب (والتي لا يعرف مكان طبعها ولا على أي شكل يمكن طبع هذه الوضعيات الثلاثة على مختلف أنواع المجوهرات (les objets des bijoux) " إلا أعوان ومفتشي مصلحة الضمان ومراقبة العيار من حيث الجودة والنوعية "، والتي مقرها بالجزائر العاصمة في حي أو شارع (حي شاراس rue charesse) بوسط المدينة الواقع تحت شارع حسيبة بن بوعلي "[2].

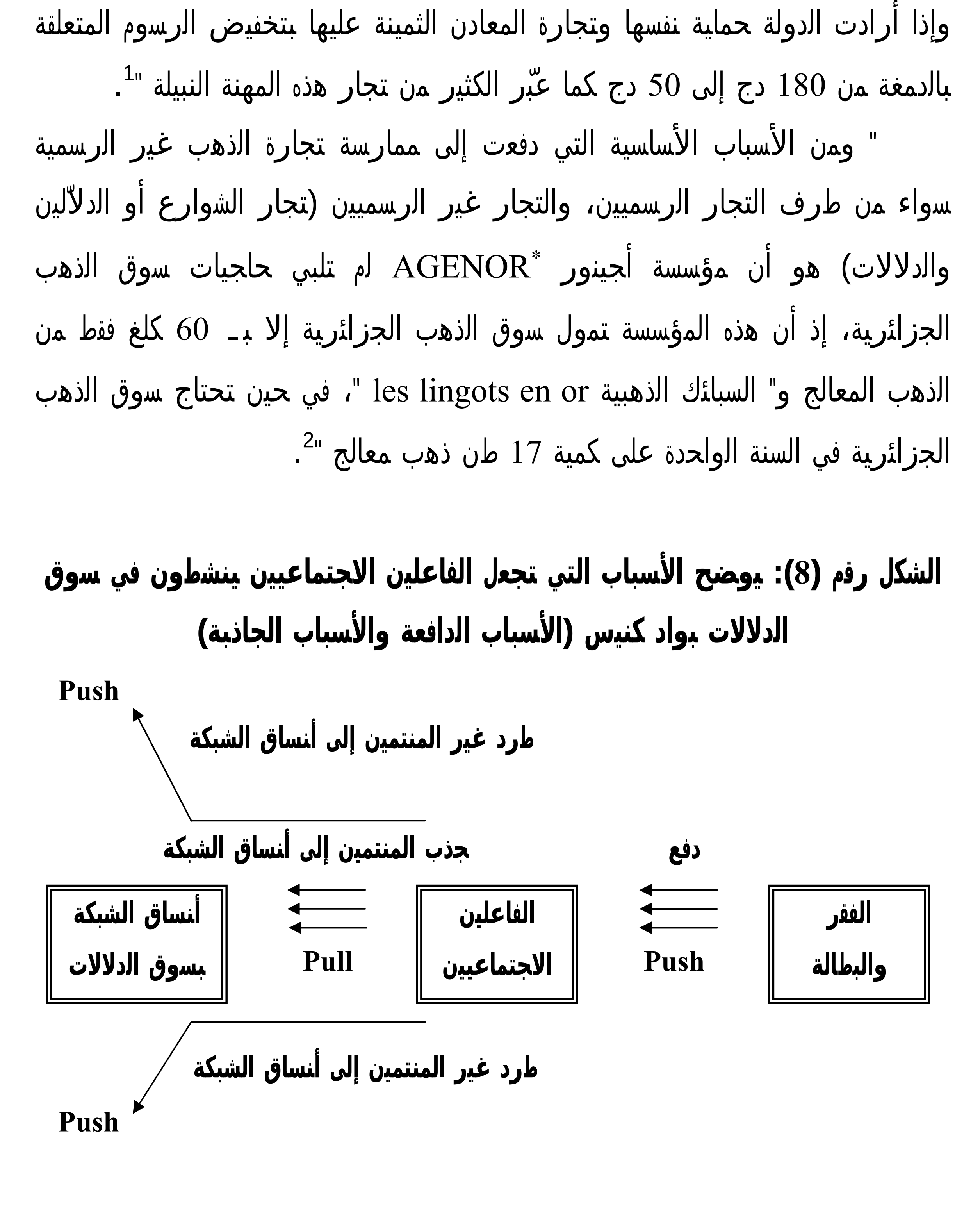
" فبسبب كل هذا، يعزف الكثير من التجار عن طبع ما لديهم من الذهب وعرض إلا القليل الذي يسمح لهم باستعماله في الواجهات وعرضه للمراقبين، من أجل إخفاء الذهب المستورد من إيطاليا غير مطبوع وغير مدموغ.

[1] يومية الخبر، العدد 4635، ص 14.
[2] La Brochure de la lettre de la D.G.I : **Le marché de l'or**, N° 19, Février 2005, p 5.

وإذا أرادت الدولة حماية نفسها وتجارة المعادن الثمينة عليها بتخفيض الرسوم المتعلقة بالدمغة من 180 دج إلى 50 دج كما عبّر الكثير من تجار هذه المهنة النبيلة "[1].

" ومن الأسباب الأساسية التي دفعت إلى ممارسة تجارة الذهب غير الرسمية سواء من طرف التجار الرسميين، والتجار غير الرسميين (تجار الشوارع أو الدلاّلين والدلالات) هو أن مؤسسة أجينور AGENOR* لم تلبي حاجيات سوق الذهب الجزائرية، إذ أن هذه المؤسسة تمول سوق الذهب الجزائرية إلا بـ 60 كلغ فقط من الذهب المعالج و" السبائك الذهبية les lingots en or "، في حين تحتاج سوق الذهب الجزائرية في السنة الواحدة على كمية 17 طن ذهب معالج "[2].

الشكل رقم (8): يوضح الأسباب التي تجعل الفاعلين الاجتماعيين ينشطون في سوق الدلالات بواد كنيس (الأسباب الدافعة والأسباب الجاذبة)



[1] يومية الخبر، العدد 4635، ص 14.

* AGENOR : l'agence nationale pour la distribution et la transformation de l'or et des métaux spéciaux.

[2] Journal Elwatan économie, édition du 27 Novembre 26, P 2.

الباب الثالث

الجانب الميداني

I. المناهج والتقنيات المستعملة:

تمت الدراسة باستعمال المناهج التالية:

1. المنهج الكمي:

يهدف في الأساس إلى قياس الظاهرة موضوع الدراسة، وقد تكون هذه القياسات من الطراز الترتيبي (ordinale) مثل " أكثر أو أقل من " أو عددية وذلك باستعمال الحساب. إن أغلبية البحوث في العلوم الإنسانية تستعمل القياس، وكذلك الأمر حينما يتم استعمال المؤشرات، النسب، المتوسطات أو الأدوات التي يوفرها الإحصاء بصفة عامة، إننا نستنجد بالمناهج الكمية أثناء محاولة معرفتنا مثلا، تطور الأسعار، الاستهلاك منذ عشر سنوات، نسبة التصويت في الانتخابات القادمة، الارتباط بين درجة التحضر ونسبة المواليد.[1]

2. المنهج الكيفي:

فيهدف أساسا إلى فهم الظاهرة موضوع الدراسة، وعليه ينصب الاهتمام هنا أكثر على حصر معنى الأقوال التي تم جمعها أو السلوكات التي تمت ملاحظتها، لهذا يركز الباحث أكثر على دراسة الحالة أو دراسة عدد قليل من الأفراد، فعندما يحاول الباحث معرفة أطوار تعلم الأطفال، أو الأحداث التي طبعت عشرية زمنية، أو تصورات الحب في بلدان مختلفة، فإنه يستعين في ذلك بالمناهج الكيفية.[2]

3. المنهج التاريخي:

لا ريب أن تاريخ الظاهرة يشكل جزء لا يتجزأ من كيانها العصري الحاضر ومؤثر لما ستكون عليه في المستقبل، كما أن تفهم هذا التاريخ يكون بعدا معرفيا له

[1] موريس أنجرس: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، أفريل 2004، ص 100.

[2] نفس المرجع، ص 100.

قيمته وإسهامه البارز في التفسير والتحليل والتنبؤ والتخطيط وهذا يعني أن التاريخ هو لب الدراسة الاجتماعية.[1]

4. المنهج الوصفي:

حقق البحث الوصفي تقدما كبيرا في فهم واقع البلدان النامية التي مازالت تصارع الفقر والجهل والمرض، وتحاول الخروج من دائرة التخلف، رغم قلة الإمكانيات المتاحة لها في عالم تحكمه علاقات غير متكافئة: الأقوياء يتصرفون في مصائر الضعفاء.[2]

5. المنهج الإحصائي:

أصبح المنهج الإحصائي من المناهج الواسعة الاستخدام في العلوم الاجتماعية، لاعتماده على تجميع المادة العلمية تجميعا كميا، وإخراجها في صورة رياضية بالأرقام والرسوم البيانية، مما لا يدع مجالا لمرونة الألفاظ والتغيرات اللغوية، ورغم أن الأرقام عبر عن الأفكار والآراء، إلا أنها تكون في صور مكممة.[3]

[1] حسين عبد الحميد رشوان: **العلم والبحث العلمي: دراسة في مناهج العلوم**، المكتب الجامعي الجديد، الإسكندرية، 1982، ص 142.

[2] عمار بوحوش: **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1978، ص 23.

[3] عبد الرحمان بدوي: **مناهج البحث العلمي**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، ص-ص 63-72.

التقنيات المستعملة:

أ. الملاحظة في عين المكان:

تقنية مباشرة للتقصي تستعمل عادة في مشاهدة مجموعة ما (قرية، جمعية ...الخ) بصفة مباشرة وذلك بهدف أخذ معلومات كيفية من اجل فهم المواقف والسلوكات، تكون الملاحظة المنتظمة عندما يتعلق الأمر " بوصف صادق للسلوكات والتنبؤ عنها ". يمكن لعملية جمع المعطيات من خلال الملاحظة أن يسيطر عليها الطابع الكمي، يمكن كذلك الملاحظة في عين المكان أن تأخذ أشكالا عديدة، بالمشاركة أو من دون مشاركة، مستترة أو مكشوفة.[1]

ب. دراسة السجلات والوثائق:

قبل كل شيء، وإن كنا نعمل ضمن فرقة، لابد من التأكد من الفهم المشترك لما يجب سحبه، يمكننا عقد لقاء أو لقاءات لحصر طبيعة الفئات أو السلسلات الرقمية وذلك بحسب التقنية المستعملة، ثم إذا كانت الوثائق في حوزتنا، يمكننا الشروع في استغلالها بمساعدة الأداة التي نستعملها في جمع المعطيات، إذا كان لابد علينا أن نتوجه إلى مكتبة أو إلى مركز ثقافي، يجب علينا التأكد من الدخول إليهما دون صعوبات، وينصح أن يتصل الباحث في عين المكان بالشخص المسؤول عن المركز أو عن القاعة واطلاعه أو تذكيره بطبيعة بحثه ليتمكن من الحصول على كل المساعدة الضرورية، إذا كان ذلك قد تم أثناء انتقاء الوثائق، فإنه لا ينبغي التقليل من أهمية هذه المساعدة التي يمكن أن تكون أساسية في بعض الحالات لنجاح البحث، إن هذا المتخصص في علم المكتبات أو تسييرها قد يساعدنا، مثلا على تجنب الضياع في متاهة المنشورات الحكومية أو الإحصائيات الجاهزة.

---

[1] موريس أنجرس: مرجع سابق، ص 184.

إذا كان لابد من تحسين أداة جمع المعطيات، فهذا هو الوقت المناسب للتمكن من استخراج كل ما توفره الوثائق من إمكانيات بهدف إثراء مشكلة البحث.[1]

ج. شبكة الملاحظة ودفتر المشاهدات:

تحفظ التسجيلات في شبكة الملاحظة أو في دفتر المشاهدات، وذلك حسب درجة الليونة المسموح بها طبقا لتحديدنا للمشكلة.

1. شبكة الملاحظة:

إذا كنا في حاجة إلى أداة دقيقة جدا، بمعنى أنها قليلة الليونة، مثلما هو الشأن عندما نريد قياس الظواهر، فنقوم بإعداد شبكة الملاحظة... بصفة عامة، لا نكتب كثيرا في شبكة الملاحظة ... إذن شبكة الملاحظة هي وسيلة أخرى، وفي هذا السياق نقوم بتسجيل بعض السلوكات الدقيقة، طالما أن الهدف هو قياس الظواهر.[2]

2. دفتر المشاهدات:

أما إذا كنا نحتاج إلى أداة أكثر ليونة، أي أكثر تفتحا، لأن تحديد المشكلة يؤدي بصفة عامة إلى تطبيق ملاحظة من النوع الكيفي، مثلما هو الحال عادة عند ممارسة الملاحظة بالمشاركة فإن الأمر يتطلب إعداد دفتر المشاهدات بهدف تسجيلها، يتعلق الأمر بصفة خاصة عند استعمال هذا الأخير بتدوين المشاهدات الواقعية، لذا ينبغي علينا القيام بتحضير مجال واسع مخصص لذلك... يمكن للتسجيلات التأملية أن تدمج تدريجيا وفق ظهورها أو أن تدوّن في مجال آخر من الدفتر، كما تجدر الإشارة إلى ضرورة التمييز بينها، من خلال عنونتها، مثلا، إذا كانت موجودة ضمن التسجيلات الأخرى وهذا حتى يسهل إيجادها عندما نرجع إليها فيما بعد، ولهذا استعمل الباحث تقنية شبكة الملاحظة ودفتر الملاحظات على مدار 5 أيام من شهر فبراير، من السبت 10 فبراير 2007 إلى الأربعاء 15 فبراير 2007، حيث تم اختيار ساعات الملاحظة

---

[1] غريب سيد أحمد: **الإحصاء والقياس في البحث الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1989، ص-ص 299-328.

[2] موريس أنجرس: مرجع سابق، ص-ص 237-272.

متفاوتة من يوم لآخر، وهذا من أجل ملاحظة ومشاهدة أكثر السلوكات والمعاملات، وخصوصا الظواهر التي يحتويها سوق الذهب غير الرسمي لواد كنيس، وعموما ساعات الملاحظة تمت من الساعة 09 سا صباحا أي ساعة بداية مزاولة النشاط إلى غاية الساعة 15سا، ساعة نهاية مزاولة النشاط عند الدلالين والدلالات.[1]

3. الاستمارة بالمقابلة:

تتم الاستمارة بالمقابلة عن طريق الطرح الشفوي للأسئلة وتسجيل الإجابات، هذا يتطلب من الباحث وقتا وتدخلا أكثر، وكذلك الشأن بالنسبة إلى الذين أو اللواتي يقومون بتقديم الاستمارة، فالباحث هنا، من خلال إعداده للبحث الميداني، عن طريق تقنية الاستمارة بالمقابلة، حيث يتم تدوين الإجابات هو بنفسه عن طريق أسئلة الاستمارة بالمقابلة التي أعدّها من قبل الشروع في الغوص في غمار الميدان الذي هو سوق الذهب غير الرسمي لواد كنيس.[2]

د. تعريف مجتمع البحث:

" هو مجموعة عناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى، والتي يجرى عليها البحث "[3].

فمجتمع البحث الذي خصصه الباحث من أجل دراسة نشاط تجارة بيع الذهب على الرصيف هم الدلالين والدلالات الذين يكتسحون ويغزون الرصيف المحاذي للحديقة العمومية وبنك التنمية المحلية الواقع بشارع المعدومين (le quartier des fusiers) بحي العناصر.

[1] موريس أنجرس: مرجع سابق، ص 272.
[2] نفس المرجع، ص 26.
[3] نفس المرجع، ص 298.

4. العينة:

أصبح من أساسيات البحث السوسيولوجي لدراسة أية ظاهرة، جمع كل ما يتعلق بها من معلومات وتسمى مجموعة العناصر المتعلقة بتلك المشكلة، فالعينة هي مجموعة فرعية من عناصر مجتمع البحث.[1]

فعينة الباحث تمثلت في 30 مبحوث، 20 ذكور و10 إناث، تم انتقاؤها على حسب المعاينة غير الاحتمالية التي يكون فيها احتمال انتقاء عنصر من عناصر مجتمع البحث ليصبح ضمن العينة غير معروف والذي لا يسمح بتقدير درجة تمثيلية العينة المحددة بهذه الطريقة، ومن هنا اعتمد الباحث على العينة بشكل الكرة الثلجية، التي هي " إجراء غير احتمالي للمعاينة معزز بنواة أولى من أفراد مجتمع البحث والذين يقودوننا إلى عناصر أخرى، يقومون هم بدورهم بنفس العملية وهكذا ... فإن أفراد عينة مجتمع البحث هم الذين سيساعدوننا في بناء العينة. إننا نلجأ إلى هذا الأسلوب عندما يكون الوسط غير معروف كليا، أو أن هذا الوسط منغلق على نفسه نسبيا، أو عندما نريد دراسة شبكة تأثيرات، أي أننا نتوجه إلى البعض من خلال البعض الآخر، إلى غاية الحصول على العدد المطلوب، وعليه فإننا سنضخم العينة أكثر فأكثر، بالضبط كما لو كنا ندفع كرة ثلجية، إنها الصورة الأكثر تعبيرا عن هذا النوع من الفرز ".[2]

وعلى إثر هذا الفرز بشكل الكرة الثلجية، انتقى الباحث عينته في السوق غير الرسمي لواد كنيس المكونة من كلا الجنسين: الذكور والإناث، عن طريق الاتصال بأشخاص من كلا الجنسين، له معهم علاقات عمل وصداقة وتعارف، بحيث هؤلاء الأشخاص هم في الأصل بائعين غير رسميين للذهب بواد كنيس، وهم من ساعدوا الباحث على الحصول على العدد المطلوب من حجم العينة.

---

[1] موريس أنجرس: مرجع سابق، ص 31.
[2] نفس المرجع، ص-ص 314-315.

II. شبكة الملاحظة:

مكان الملاحظة	وقت الملاحظة	مادة الملاحظة
السوق غير الرسمي للذهب بواد كنيس حي العناصر " الدلالات "	يوم **السبت** 10 فبراير 2007 الصباح: من الساعة 09 سا أي بداية العمل في هذا السوق وهي عموما ساعة النشاط إلى الساعة 10سا أي ساعة خصصت لشبكة الملاحظة لهذا اليوم	-سلوكات عادية تتخللها بعض التعقيبات كالمشاكسة من طرف الشباب البائعين وذلك من أجل جذب المارة نحوهم من أجل بيعهم ما يلزمهم وعموما مشاكسات عادية كالضحك مع كل المارة وتبادل أطراف الحديث، أما سلوكات العجائز أو النساء المسنات فهي أكثر رزانة وأكثر حكمة، فنجدهم ساكتات، يكوّن صف مستقيم عكس الشباب أو العنصر الذكري عموما، جالسات على حافة جدار الحديقة العمومية. -من ناحية السن نجد شبابا أغلبهم لا تتجاوز 45 سنة أو 50 سنة على الأكثر، والشباب الأكثر تواجدا هم الفئة التي هي أقل من 30 سنة، والنساء الأكثر تواجدا هي الفئة المسنة أي التي تتجاوز 60 سنة على حسب رؤيتي أغلبهن ساترات الوجه (العجار). -أما من ناحية الجنس، النساء الكاهلات قليلات على حسب رؤيتي فيجئن مارّات للقاء من أجل التكلم من الدلالات التي يتعارفن بينهن من أجل المحاسبة أو التزويد أو طلب سلعة معينة. -من ناحية اللباس الشباب مرتدون سراويل الجينز « jeans » ومعاطف من نوعية cuir وjeans كذلك، أي لباس عصري شبابي. أما الفئة التي ترتدي لباس classique ومعاطف cachmir فهي فئة الأكثر من 35 سنة، وهناك فئة ذوي اللباس الديني أي الأقمصة وهم

الملقّبون بالإخوة. -من ناحية اللغة فنجد اللغة عند الشباب المتعامل بها هي كلمتي " كاش ما تشري- كاش ما تبيعنا " فهذه الكلمة نجدها عند أغلب العنصر الذكري، ونجد بعض كلمات الجذب مثلا (مرحبا بك، الريح ما يقيسك، يا خو راك معانا، نبيعو لك، كاش ما خصّك، نساعدوك وا غير نساعدوك، هيّا أرواح). أما عند العنصر الأنثوي فاللغة تختلف تماما على ما هي عليه عند العنصر الذكري، فنجد عبارات تدل على الاحترام والتقدير كـ (رانا هنا من أجل خدمتكم سيدي، راكم الكل ولادنا وخاوتنا، حبيت تعرّس أو حبيت تخطب، واش خصّك exact) وعبارات تدل على الصدق والوفاء والطمأنينة (وا غير garanti، هاك أدّيه وإذا لقيتوه مدرّح أو مغشوش راني هنا عند خالتك سعيدة نرد لك الدراهم، تروح معايا عند الصيّاغ حبيبي تشوف بعينك poinçon) ونرى غالبا الكلام هو شبه منعدم عند العنصر الأنثوي، إلا إذا اقترب احد من المارة للشراء فعلا. -من ناحية التعامل، عند العنصر الذكري فالتعامل فوضوي أي فيه نوع من الضجيج والحركة، فالعنصر الذكري مثلا يمشي فتراه يتحرك وينشط تارة، وتارة أخرى يتكلم مع النساء الدلالات كأن يطلب منهن شيئا لم يكن عنده عندما يجيئه مشتري ليأخذ هذا الشيء المطلوب من عند المرأة الدلالة ليبيعه للمشتري، أما تعاملات العنصر الأنثوي فهي هادئة تماما.		

مكان الملاحظة	وقت الملاحظة	مادة الملاحظة
السوق غير الرسمي للذهب بواد كنيس حي العناصر " الدلالات "	يوم **الأحد** 11 فبراير 2007 من الساعة 10سا إلى الساعة 11سا صباحا	-سلوكات جدّ عادية نلمس من خلالها بعض النشاط والحيوية، حيث نرى بعض الشباب يطوفون في المكان أي يهبطون إلى الأسفل أي إلى مفترق الطرق من أجل البحث عن شيء طلبه مشتري أو زبون ولم يجده عنده لكي يبيعه له ويكسب المال، وأيضا لاحظنا سلوكات الناشطين في هذا السوق حذرين ويقظين vigilants، لأنهم سمعوا من بعض أصدقائهم أن سيارات الشرطة المداهمة هذا وقتها لكي تطوقهم، أو وقت مرور الموكب الوزاري أو الحكومي أو الرئاسي، عبارات متداولة كـ (راقب بالاك الدولة يطركيونا أي يداهمونا). فالشرطة مثلا نجدهم على حسب رؤيتهم وتجربتهم civils أي باللباس المدني وهذا ما شدّ ملاحظتي أن هناك تعامل نسبي أو تعارف نسبي بين الباعة أو تجار الرصيف والشرطة. -السن نفس الملاحظة لليوم السابق، ماعدا وجدت فتيات حتما عازبات مع العنصر الأنثوي جالسات معهن، وعندما سألت بائع صديقي قال لي أنهن غالبا تصحبن بناتهن لتعلم مهنة الدلالة، أو بنات الجيران ذوي مستوى الدخل الضعيف جدا. -الجنس تقريبا نفس الملاحظة لليوم السابق، ماعدا ظهور شبابا مراهقين أي لا يتجاوزون سن 16 سنة، واقفين وكأنهم يتاجرون ولا يملكون شيئا في أيديهم فاحترت نوعا ما فسألتهم (اثنين منهم) (أين الذهب ؟) فأجابوني باستهزاء وسخرية (شكون أنت؟ من تكون؟ ما تعرفناش؟ حنا سماسرية أي نجيبوا les clients والمشترية للمعلّم نتاعنا) فسألتهم عن المعلم فأجابوني (هاذا هو كاش ما حبيت تشري؟) ويتم هذا بإعطاء المعلم حق أو Tchippa يوميا لهؤلاء المراهقين على حسب قولهم، والدخل

<table>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>هو على حسب ما تم تحصلهم على زبائن في اليوم.
-من ناحية اللباس، فهو نفس اللباس لليوم السابق، ماعدا ملاحظتي للباس النساء الكاهلات فهو معروف عندنا بـ Civilisé. أما النساء المسنات فلباسهن محترم مستور.
-من ناحية اللغة، لغة الشباب تتخللها بعض الكلمات السوقية خاصة عندما يتبادلون أطراف الحديث بينهم (شباب-شباب) ولغة أيضا سوقية عند النساء الشابات والكاهلات (بعضهن ليس كلهن) بطبيعة الحال، وأيضا عند معاملتهن مع الشباب الذين لديهم علاقات: صداقة، حب، الجورة، وهذا ما سمعته من إحدى النساء العازبات الشابات خلال محادثتها مع أحد الشباب (كلام لا يجوز حتى التفكير فيه).
-من ناحية التعامل والبيع بينهم وبين المارة المشترين، فهو تعامل على أسس تجارية محضة، فالشباب أو المارة المشترون يشترون عند الشباب أو العنصر الذكري عموما، الشابات أو النساء المتزوجات والكاهلات يشترين أحيانا أو غالبا عند العنصر الذكري وهذا حيّرني قليلا، فاكتشفت أن هذه الفئة من المارة المشترين تفضل العنصر الذكري على الأنثوي لأسباب معروفة وهي أن العنصر الذكري يساعد كثيرا ويبيع بسعر منخفض، على العنصر الأنثوي. أما المارة أي couples فيشترون أو يختارون العنصر الأنثوي وهذا لأسباب موضوعية عند الأزواج أو الرجال عامة منها: حرمتهم أو لا يريدون أن يرى الناس أو يلاحظون نساءهم وهذا من ضمن غيرة الرجال.</td>
</tr>
</table>

مكان الملاحظة	وقت الملاحظة	مادة الملاحظة
السوق غير الرسمي للذهب بواد كنيس حي العناصر " الدلالات "	**الاثنين** 12 فبراير لسنة 2007 من الساعة 11 سا إلى الساعة 12 سا	-من ناحية السلوكات هي سلوكات جد عادية، فيها بيع وشراء أي تبادل فيه خاصية من حيث المعاملة أي أسلوب الجذب فيه نوع من الرقة واللطف من طرف الشباب البائعين مع المارة عامة سواء كانوا مشترين أو عابرين. أما العنصر الأنثوي فهو جد هادئ مع المارة فتراهن يتبادلن أطراف الحديث مع بعضهن على نمط الحياة وأمور الدنيا، والسلع معروضة في أيديهم، لكن ما شدّ انتباهي هو ملاحظتي لشباب بجانب بعض النساء الدلالات، فاستفسرت عنهم بعض الأصدقاء لدي، فقالوا لي أنهم حراس هؤلاء الدلالات، ويتقاضون من عندهن الأجر، والأجر هو: يومي، أسبوعي، نصف شهري، شهري، وهؤلاء الحراس قد يكونوا من العائلة، الأقارب، أبناء الجيران... وهكذا. -من ناحية السن، تقريبا كل الأعمار فيما يخص العنصر الذكري، إلا فقط الفئة المسنة أي التي تتجاوز 50 سنة. وهذا نظرا لأسباب عديدة منها: معظم المسنين نجدهم قد غيّروا النشاط، أو أصحاب المحلات، أو أصحاب مشاريع، وعندما استفسرت عن ذلك، قالوا لي هذه المهنة عند الرجال الكاهلين هي مهنة عابرة، ومعظم الرجال الذين جاوزوا سن 50 سنة، اختفوا وغيروا النشاط كلّ حسب ظروفه الخاصة. وأما العنصر الأنثوي رغم تقدم السن إلا أنهن مازلن يمارسن النشاط أو مهنة الدلالة حتى يلاقيهن الأجل، أو حتى يصرن عاجزات. هذا هو مصيرهم على لسان إحدى الدلالات (أنا ما عندي retraite، خدّامة هنا حتى يفرّج ربي، وراني نكمّل في أيامي لأنني بلغت سن 66 سنة). -من ناحية الجنس، كما هو من خلال ملاحظاتي السابقة، إلا

		أنني لاحظت بصفة قوية تواجد العنصر الذكري بقوة وخاصة الشباب تحت 30 سنة على حسب رؤيتي، فقمت بحساب عدد أفراد الجنسين فاستخلصت أن الرجال في هذا اليوم أي الاثنين 12 فبراير 2007 تجاوزوا 155 ذكر. أما العنصر الأنثوي فيعدّون على الأصابع فعددهن هو 27 امرأة أغلبهن مسنات و3 نساء كاهلات، المسنات جالسات على حافة جدار الحديقة العمومية والكاهلات واقفات بجانبهن، أما العنصر الذكري فكلهم تقريبا واقفون ماعدا بعض الشباب المتراوح أعمارهم ما بين (18-22) سنة جالسين والسلعة معروضة (خواتم bagues، boucles، chaînes، gourmettes) في un plateau spécial. -من ناحية اللغة، تتخللها بعض الكلمات الداخلية باللغة الفرنسية كـ biper لكريم، يجيبلي الأمانة، عس هاذو الناس (الشرطة civile)، يطراكيونا، سلعة l'importation fort، كاين le paquet ...الخ. -من ناحية التعامل، عند العنصر الأنثوي، بعض النساء الكاهلات، صعب التعامل معهن لأنهن منظرا وهيئة لا يشرّفن وأقوالهن ومحادثتهن مع الشباب البائعين في ذلك السوق (واد كنيس) خالية من الحشمة والاحترام (كلام سوقي جدا). كما عبّر لي بعض البائعين هناك أن هذه الفئة من النساء intouchables من طرف الشرطة لأن لديهم علاقات حب وجنس ؟! لهذا السبب هن بمثابة (شيكورات marché واد كنيس) على حسب لسان أحد البائعين هناك.

مكان الملاحظة	وقت الملاحظة	مادة الملاحظة
السوق غير الرسمي للذهب بواد كنيس حي العناصر " الدلالات "	**الثلاثاء** 13 فبراير لسنة 2007 من الساعة 12 سا إلى الساعة 13 سا	-من ناحية الجنس الذكري بداية مغادرة فئة الكهول للسوق ومجيء فئة أخرى من نفس السن وعندما استفسرت عن هذه الفئة الدخيلة قيل لي هي فئة العاملين في القطاع الرسمي يأتون إلى هنا من أجل كسب مصروف زائد، أما من ناحية الجنس أو العنصر الأنثوي فلاحظنا بقاء النساء المسنان لابسات الذهب المعروض للبيع ومغادرة النساء الكاهلات والشابات، فعندما سمعت إحداهن تقول للأخرى (امرأة كاهلة تقول لامرأة عجوز: خلاص الآن نروح لبيتي باش نقوم بشؤون بيتي لأن زوجي سيأتي من العمل لكي يتغذى هو وأبنائي أيضا، وأعوّض ابنتي الجامعية من ناحية القيام بشؤون المنزل لأنها تدرس بالجامعة مساء وتحضر في الفترة المسائية فقط). أما الشابات التي تغادر السوق فهن مضطرات، لأنهن يعملن في سوق واد كنيس بلا دراية الأخوة الذكور، فهذا هو وقت دخول الإخوة الذكور إلى المنزل للغذاء، ونهاية العمل. وهذا ما قيل لي منن إحدى الشابات وهي قلقة وخائفة من أن يراها أحد الإخوة أو أصدقائهم، ومنهن من تعوّض أمها في هذه المهنة opération de remplacement لكي يقمن بشؤون البيت ولكي يقمن بالبيع بالمنزل وأخذ الطلبات أيضا من المموّلين. -من ناحية السن تقريبا نفس الملاحظات السابقة، لكن من بداية الساعة 12سا يطغى على السوق العنصر الذكري ولا يبقى من العنصر الأنثوي إلا القليل ولا تتعدى غالبا 8 نساء أغلبهن مسنات ساترات الوجه بالعجار أو النقاب. -من ناحية اللغة تبقى كما هي من خلال ملاحظاتي السابقة، لكن سمعت بعض الكلمات الغريبة والمحيّرة وهذا عند العنصر الذكري

مثل وجّدلي la somme المتفق عليها، لأنني مطالب بتصفية الحساب مع المعلّم نتاعي دوك يجي ياخذ دراهموا والآخر يقول له: خلاص دوك نديروا sold أنا واياك ونشوفو شحال بقاو دراهم، وبعد برهة قليلة لاحظت بعض الأشخاص ذوي سيارات فخمة (série 5، Audi A4 ...الخ) يتوافدون على السوق ولما سألت بعض الشباب الناشطين قالوا لي أنهم (شواكر مارشي واد كنيس يأتون كل مساء هذا الوقت لكي يقوموا بالحساب مع الشباب والنساء الذين هم تحت خدمتهم) والشيء المحيّر هو أيضا ظهور امرأة مع السائق راكبة سيارة BMW فاخرة فعندما سألت عنها قالي لي أحد الشباب (إنها أيضا مموّلة الجنسين أي الذكري والأنثوي وهي importatrice informelle ولها عدة محلات تجارية بشرق العاصمة ؟) -من ناحية السلوكات هي متغيرة نوعا ما عن سابقاتها وتتخللها بعض الكلمات المرطبة والعذبة لأن هؤلاء الأشخاص من كلا الجنسين في حالة التفاوض مع المموّل الرئيس والشخصي وكل واحد يسعى لاكتساب مودة أكثر وثقة من الرئيس المموّل مثل عبارات (راني هنا لكي أخدمك سيدي والريح ما يقيسك وراك حاط سلعة عند راجل وليد فاميلية، زيد لي سلعة سي× (لا أذكر الاسم) لأن عندي commande نتاع les bracelets وchaînes بصّح نتاع الطليان). -من ناحية التعامل فالعنصر الأنثوي هو الأكثر تنظيما في السوق من ناحية التعامل والبيع والمكان أي المجال المخصص لهن فكل واحدة لها زاوية خاصة بها واعتيادية كل يوم، عكس العنصر الذكري الذي يتميز بالعشوائية.		

مكان الملاحظة	وقت الملاحظة	مادة الملاحظة
السوق غير الرسمي للذهب بواد كنيس حي العناصر " الدلالات "	**الأربعاء** 14 فبراير لسنة 2007 من الساعة 13 سا إلى الساعة 14 سا	قبل البدء في ملاحظاتي الممثلة في شبكة الملاحظة، لاحظت حركة غير عادية، ارتقبتها من خلال كلام بعض الناشطين الذكور فئة الشباب مثل: ردّوا بالكم les jeunes من الشرطة، لأنو رايح يجوز الموكب الرئاسي، ولذا تساءلت من أين جاء هذا الشباب بالخبر اليقين، ولم أستطع حتى طرح السؤال على بعض الأصدقاء البائعين في هذا السوق غير الرسمي للذهب لأنه خصوصي جدا بهم وبعد فترة قليلة لاحظت شرطي بالزي المدني يتكلم على انفراد بأحد البائعين المعروف بواد كنيس، يلوح له بكلمات: ماديروناش المشاكل، راهو جايز président، من فضلك وصّي صحابك les jeunes والعجائز قولهم يبعدو من هنا، إلى غاية وإلى حين مرور الموكب الرئاسي ثم عودوا إلى أماكنكم، ولا تفعلوا الفوضى خلال مرور الرئيس لأننا رايحين نتراكيوكم بعد ذلك (on va vous traquer après). بالفعل، وعند مرور الموكب الرئاسي تنافر الجميع عن المكان واستقروا وتجمعوا أمام الملحق التابع للمجلس الشعبي الوطني، وبعد مرور 15 دقيقة عاد الحشد إلى عملهم بطريقة عادية، الكلّ منهم له زاوية اعتيادية وعادت الحركة العادية إلى أرجاء السوق، لكن بفئة قليلة لا تتجاوز 30 شخص، 25 شاب (5 منهم تقل أعمارهم عن 18 سنة والباقية أكثر أو تساوي 20 حتى 40 سنة و3 منهم تجاوزوا سن 45 سنة على حسب رؤيتي لهم، أما النساء الخمس الباقيات فكلهن مسنات جالسات على رصيف واحد يتسع طوله 30 مترا لكنهن متجمعات وجالسات الواحدة قرب الأخرى لا تبعد المسافة 50سم بجانبهن سباب واقفون، وهؤلاء الشباب هم الحراس يتقاضون الأجر كل حسب

عمله ومدة عمله مثل الأجير اليومي والأسبوعي (الطلبة الجامعيون، العمال الشباب ذوي الدخل الضعيف الذين يعملون كعملاء الأمن بإحدى الشركات الخاصة أو إحدى الإدارات المحلية كالبلدية، ودار الشباب، مديرية السكك الحديدية ...الخ) الأجر نصف شهري وشهري مثل (الشباب البطالون الذين تسربوا من المدرسة باكرا أو الذين طردوا من المؤسسة التي كانوا يعملون بها جرّاء الإفلاس، المراهقين ذوي البنية المرفولوجية العالية يمارسون رياضة كمال الأجسام في المساء، وهذا كما عبّر لي أحدهم قائلا: (يا خو الصبيحة راني هنا خدام مع الدلالة مولات الشيء أي الرئيسة أو المعلمة ومع الفترة المسائية من الساعة 16سا أذهب إلى قاعة الرياضة لرفع الأثقال وكمال الأجسام la salle de l'artérophelie et de musculation وعند مسائلتي له لماذا هذا النوع من الرياضة أجاب قائلا: لكي أستطيع الدفاع عن الدلالة من السرقة، أو استطيع الهروب بالذهب عندما تحدث مداهمة بوليسية. لكن للأسف، حدثت مداهمة بوليسية وفجأة رأيت الناس يجرون في كل الاتجاهات، على وقع حادث سرقة بائع مجوهرات في حي لعقيبة الشعبي. داهمت الشرطة المكان وحجزت الشرطة القضائية كمية كبيرة من الذهب، والمشهد الذي أثـّر فيّ هو مداهمة امرأة عجوز بالطريق الذي يؤدي إلى مقام الشهيد أي عند الملحق التابع للمجلس الشعبي الوطني، أمسك بها شرطي وهي عجوز تفوق 65 سنة فنزع منها السلعة الذهبية من يديها وهي تلهث، لكن الشيء المؤسف الذي حدث لها هو التحاقها بالرفيق الأعلى إثر حدوث سكتة قلبية لها، رحمها ا وألهم ذويها الصبر والسلوان.		

III. جداول البيانات الشخصية:

جدول رقم (1): توزيع المبحوثين على حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	20	66.7
أنثى	10	33.3
المجموع	30	100

التعليق:

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن عددا من المبحوثين هو 30 مقسمين إلى الجنسين، الذكور والإناث، فالذكور عددهم 20 (66.70%) والإناث عددهن 10 (33.3%) وهذا طبعا حسب التوزيع الجنسي للمجال الحضري (الرصيف الذي يمارس فيه تجارة الذهب).

جدول رقم (2): توزيع المبحوثين على حسب السّن

السّن	التكرار	النسبة %
أقل من 30 سنة	8	26.7
من 30 إلى 55 سنة	20	66.7
55 سنة فأكثر	2	6.7
المجموع	30	100

التعليق:

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه تقسيم عدد المبحوثين على حسب الفئات العمرية مقسّمة على ثلاثة فئات، الفئة الأولى: أقل من 30 سنة 26.77% نجد في هذه الفئة 08 أشخاص الأغلبية شباب ذكور ماعدا شابة واحدة فقط، (حيث هذه الشابة تعمل لتساعد أمها العجوز) ثم تأتي الفئة الثالثة: 66.70 التي تنحصر ما بين 31 سنة إلى 55 سنة وهي فئة منقسمة بين الشباب والكهول، حيث تغلب على هذه الفئة العنصر الذكري البالغ عددهم 15 و05 إناث علما بأن هذه الفئة الثانية من السّن تمثل 66.70% من المجموع الكلي، ثم تأتي الفئة العمرية الثالثة المنحصرة ما بين 55 سنة فأكثر، وفي فئة المسنين أغلبها نساء متكونات من عجوزتين فاقتا 60 سنة، حيث هذه الفئة العمرية الثالثة تمثل نسبة 6.70% من المجموع الكلي من عدد المبحوثين.

جدول رقم (3): توزيع المبحوثين على حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة %
أمي	3	10
ابتدائي	9	30
متوسط	8	26
ثانوي	6	20
جامعي	4	13
المجموع	30	100

التعليق:

من خلال هذا الجدول، يتبين لنا مستوى المبحوثين الموزّعين على 30 مبحوث فتأتي الفئة الأولى من الأشخاص الذين لهم مستوى تعليمي ابتدائي بنسبة 30% ثم فئة المبحوثين الذين لديهم مستوى تعليمي متوسط بنسبة 26.7% ثم تأتي فئة الثانويين بنسبة 20% ثم الفئة الجامعية التي تمثل 13.3% من المجموع الكلي وأغلبهم ذكور (4 كلّهم مستوى ما بعد التدرج) ثم تأتي فئة الأميين والتي تمثل 10% (وأغلبهم من نساء عجائز تفوق أعمارهم 60 سنة).

جدول رقم (4): توزيع المبحوثين على حسب الحالة المدنية

الحالة المدنية	التكرار	النسبة %
أعزب (ة)	11	36.7
متزوج (ة)	12	40
مطلق (ة)	4	13.3
أرمل (ة)	3	10
المجموع	30	100

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه، تبين لنا الحالة المدنية للمبحوثين موزعين على الفئات العازبين، المتزوجين، المطلقين، والأرامل، فتأتي فئة المتزوجين في المرتبة الأولى بنسبة 40%، ثم فئة العازبين بنسبة 36.70%، ثم المطلقين بنسبة 13.3% (حيث فئة المطلقين متكونة من 4 أشخاص، 3 منهم نساء، ورجل) ثم تأتي فئة الأرامل بنسبة 10% من مجموع العيّنة.

جدول رقم (5): توزيع المبحوثين على حسب عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة %
أقل من 3 أفراد	6	20
من 4 إلى 7 أفراد	17	56.7
8 أفراد فأكثر	7	23.3
المجموع	30	100

التعليق:

من خلال معطيات الجدول أعلاه يتضح لنا عدد أفراد الأسرة للمبحوثين، حيث يتوزع العدد على 3 فئات، الفئة الأولى عدد أفراد أسرتها أقل من 3 أفراد تمثل نسبة 20% وتأتي الفئة الثانية حيث يقدر عدد أفراد أسرتها ما بين 4 إلى 7 أفراد بنسبة 56.7%، ثم الفئة الثالثة والتي يتجاوز عدد أفراد الأسر المبحوثين 8 فأكثر بنسبة 23.3%. حيث الفئة الأولى التي هي الأقل من 3 أفراد أغلبها متكونة من الزّوج و الزوجة وطفل واحد.

جدول رقم (6): توزيع عدد المبحوثين على حسب نوع المسكن

نوع المسكن	التكرار	النسبة %
فيلا	9	30
شقة	18	60
بيت تقليدي	3	10
المجموع	30	100

التعليق:

من خلال الجدول يتضّح لنا توزيع المبحوثين على حسب أنواع المسكن، فأغلب المبحوثين يسكنون الشقق بنسبة 60%، و30% يسكنون الفيلات (حيث هؤلاء الأشخاص أغلبهم رجال متكونين من أصحاب المحلات التجارية والورشات لصياغة الذهب وممثلين تجاريين ومموّلين لمادة الذهب...الخ) ثم الفئة الثالثة الساكنة في البيوت التقليدية (سكن تقليدي من نوع فرنسي، تركي) بنسبة 10% من المجموع الكلي.

الفصل الأول

تحليل الفرضية الأولى

تمهيد:

دفعت الحاجة العائلات العاصمية الفقيرة إلى تدّبر حالها بنفسها، فتحولت دلاّلة رويسو إلى مكان مفضّل لهذه العائلات لعرض الحليّ الذهبية ومجوهرات أخرى، والأمر يخّص أولياء الأسر، وبنات في مقتبل العمر وسيّدات يبدين في وضع اجتماعي يثير الشفقة[1]، وفي نفس الوقت الذي تشهد فيه المؤسسات العمومية التسريح المكثف للعمال، فإن النشاط غير الرسمي يوّظف الملايين من الشباب البطال المقصى من سوق العمل، فعلى الرغم من عدم مشروعيته، فإنه يحتل مركزا متميزا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، أين يصبح يشهد على ديناميكية مجتمعه بأكمله، وخير دليل على ذلك واقعنا المعاش إذ أنه ولتلبية حاجاتنا المختلفة نلجأ عادة إلى بائعي الأرصفة[2].

[1] ع.س: **15 طناً مجهولة المصدر متداولة في السوق الموازية**، يومية الخبر، العدد 4369، الخميس 11 أفريل 2005، ص 14، الجزائر.
[2] Chahrazad Louafi : revue économique et management, op.cit, p 203.

تحليل جداول الفرضية الأولى:

جدول رقم (7): توزيع المبحوثين على حسب الأسباب الدافعة لممارسة النشاط

الأسباب الدافعة	التكرار	النسبة %
الفقر والدخل الضعيف للزوج	6	20
اهتم بابنتي بعد وفاة زوجي	2	6.7
البطالة والفقر	6	20
الفقر و تسريح زوجي من العمل	1	3.3
الطلاق واهتمامي الشخصي بالعائلة	2	6.7
الخروج المبكر من المدرسة	2	6.7
أسعى إلى حياة رغيدة	1	3.3
أحتاج إلى ميزانيتي الخاصة	1	3.3
لتكوين المستقبل	1	3.3
العمل لسد حاجيات العائلة	1	3.3
الصدفة	1	3.3
عن طريق الوراثة	6	20
المجموع	30	100

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا مختلف الدوافع التي كان لها أثر كبير في التحاق معظم الفاعلين الاجتماعيين الناشطين في سوق الدلالة لواد كنيس، حيث تمثلت أغلب الدوافع في ثلاثة عناصر أساسية لها أثر كبير، ألا وهي: الفقر والبطالة وتوارث المهنة، حيث نجد نسبة البطالة تمثل 20% من المجموع الكليّ، ونجد أيضا نسبة الفقر

تمثل نسبة 20% من المجموع الكلي، ونجد أيضا سبب توارث المهنة أو النشاط بنفس نسبة الفقر والبطالة وهي 20% من المجموع الكلي، ومن هنا نستنتج أن لهؤلاء العوامل الثلاثة أثر كبير في التحاق معظم الفاعلين الاجتماعيين الناشطين في سوق الدلالة لواد كنيس، وهذا ما تؤكده المبحوثة رقم (01) عن الفقر: " **أسباب التحاقي بسوق واد كنيس هو الفقر ودخل زوجي لا يكفي** ". وما يؤكد عنصر البطالة ما نجده عند المبحوث رقم (11): " **سبتي هنا هي chômage** "، وأيضا ما يؤكد على عنصر توارث المهنة قول المبحوث رقم (25): " **حبيت نتبع مهنة الأجداد والآباء** ".

جدول رقم (8): توزيع المبحوثين على حسب عدد أفراد الأسرة والسن والحالة المدنية

الجنس / الحالة المدنية / عدد أفراد الأسرة	الذكور				الإناث				المجموع
	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	
أقل من 3 أفراد	1 %5	3 %15	-	-	-	1 %10	1 %10	-	6 %20
من 4 إلى 7 أفراد	5 %25	5 %25	1 %5	-	1 %10	2 %20	1 %10	2 %20	17 %56.66
8 أفراد فأكثر	4 %20	1 %5	-	-	-	1 %10	-	1 %10	7 %23.33
المجموع	20 %66				10 %34				30 %100

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه توزيع المبحوثين على حسب عدد أفراد الأسرة والسّن والحالة المدنية، ففيما يخص الذكور بنسبة 25% من العازبين الذين يتكون عدد أسرتهم من 4 إلى 7 أفراد، وأيضا نسبة 25% من المتزوجين، عدد أسرتهم يتكون من 4 إلى 7 أفراد في العائلة الواحدة لكنّ على الرغم نجد نسبة 20% من العازبين، عدد أسرتهم تتجاوز 8 أفراد في العائلة الواحدة وهذا شيء مؤثر على البنية الأسرية ويؤثر أيضا على تمدرس الأطفال وعلى استيعابهم التربوي، بينما نجد نسبة 15% من المتزوجين عدد أسرهم أقل من 3 أفراد في العائلة وأغلبهن أسر متكونة من الزوج والزوجة وطفل واحد مثل المبحوث رقم (25)، ونلاحظ نسبة 5% من العازبين المتكونة أسرهم أقل من 3 أفراد. وهذا مؤشر يدل على تنظيم النسل أو بالأحرى على

تحديد النسل لدى بعض الأسر التي تعيش الرفاهية التامة مثل أسرة المبحوث رقم (23) الذي يعيش هو والوالدين، علما أن هذا المبحوث أمه تملك محلين تجاريين بشرق العاصمة، وكانت هذه المرأة دلاّلة بسيطة، ومع مرور الوقت أصبحت سيدة مالكة لمحلين تجاريّين فاخرين، وهذا أكدّه تقرير المكتب العمل الدولي للدورة العادية 78 سنة 1991.

يظهر السوق غير الرسمي كقطاع يضمن الارتقاء الاجتماعي " من الحالة الأجرية إلى الحالة المقاولة "[1].

وفيما يخص الإناث فنلاحظ نسبة 20% من المتزوجين، وأيضا نسبة 20% من الأرامل عدد أسرهم محصورة ما بين 4 أفراد إلى 7 أفراد في الأسرة الواحدة، بينما تنخفض النسبة إلى 10% من العازبات وأيضا 10% من المطلقات عدد أسرهم تنحصر ما بين 4 أفراد إلى 7 أفراد في العائلة الواحدة. وكما نجد نسبة 10% من المتزوجات وأيضا نسبة 10% من المطلقات عدد أسرهم أقل من 3 أفراد مثل المبحوثة رقم (05) امرأة متزوجة تعيش هي وزوجها وابنها الوحيد، وكذا المبحوثة رقم (07) امرأة مطلقة تعيش هي وابنها الوحيد وأمها العجوز.

[1] B.I.T (rapport): « **Le dilemme du secteur informel** », op.cit, p 22.

جدول رقم (9): توزيع عدد المبحوثين على حسب نوع المسكن وعدد أفراد الأسرة والحالة المدنية

عدد أفراد الأسرة	أقل من 3 أفراد				من 4 إلى 7 أفراد				8 أفراد فأكثر				المجموع
الحالة المدنية / نوع المسكن	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	
فيلا	1 %16.66	2 %33.33	1 %16.66		1 %5.88	3 %17.66				1 %14.28			9 %30
شقة		2 %33.33				4 %23.52	1 %5.88	1 %5.88	4 %57.14	1 %14.28		1 %14.28	18 %60
تقليدي					1 %5.88		1 %5.88	1 %5.88					3 %10
المجموع	6 %100				17 %100				7 %100				30 %100

التعليق:

من خلال هذا الجدول يتضح لنا توزيع المبحوثين على حسب نوع المسكن وأعداد أفراد العائلة والحالة المدنية، فنجد نسبة 33.33% من المتزوجين عدد أسرهم أقل من 3 أفراد ويسكنون في فيلا وهذا مؤشر يدل على تنظيم النسل والرفاهية الحياتية والارتقاء الاجتماعي لدى بعض الأسر الجزائرية، وهذا كما نجده عند المبحوث رقم (27) الذي يعيش هو وزوجته وابنه الصغير في فيلا من ثلاثة طوابق، ونجد نسبة 16.66% من العازبين، عدد أسرهم أقل من 3 أفراد ويسكنون الفيلات وهذا أيضا مؤشر يدل على سعة الحال التي تتميز بها الكثير من العائلات العاصمية التي تسكن في الضاحية مثل حالة المبحوث رقم (22) الذي يسكن هو ووالديه فقط في فيلا فخمة على حسب قوله في الضواحي الغربية للعاصمة، بينما نجد نسبة 33.33% من المتزوجين الذين يسكنون الشقق وعدد أفراد أسرهم أقل من 3 أفراد في الأسرة الواحدة مثل المبحوث رقم (16) الذي يعيش هو وزوجته وابنته الوحيدة في شقة من ثلاثة غرف، ثم تأتي فئة المبحوثين التي تنحصر أسرهم ما بين 04 إلى 07 أفراد في العائلة الواحدة، حيث نلاحظ نسبة 23.52% من المبحوثين العازبين الذين يسكنون الشقق وعدد أفراد أسرهم محصورة ما بين 04 إلى 07 أفراد، وهذا مؤشر يدل على تأخر سن الزواج لدى معظم الشباب الجزائري، حيث حدد سن الزواج للرجل بـ 33 سنة كمتوسط للزواج، أما بالنسبة للمرأة 29 سنة وهذا راجع لعدة ظروف وأسباب متعددة الجوانب[1]، لتنخفض النسبة لتصل إلى 17.64% من المتزوجين الذين يسكنون الفيلات ثم تنخفض النسبة كثيرا لتصل إلى 5.88% من المطلقين أغلبهن نساء يسكنون المساكن التقليدية وعدد أسرهم تنحصر ما بين 04 إلى 07 أفراد في الأسرة الواحدة، ونجد أيضا نسبة 5.88% من الأرامل أغلبهن نساء أيضا يسكنون البيوت التقليدية وعدد أسرهم منحصر

[1] الديوان الوطني للإحصائيات: **تحقيق حول التشغيل لدى الأسر الجزائرية**، سبتمبر 2003، ص 15.

من 04 إلى 07 أفراد، وأخيرا نلاحظ المبحوثين الذين تفوق حجم أسرهم 8 أفراد في الأسرة الواحدة، فنجد نسبة 57.14% من العازبين أغلبهم ذكور شباب يسكنون الشقق وحجم أسرهم يفوق 8 أفراد في الشقة الواحدة، وهذا مؤشر يدل على رغبة الشباب في الهجرة وبناء حياة رفيعة في المهجر[1]. وهذا ما يؤكده الشاب رقم (21): " **راني حاب نعطيها إلى مدينة Schttutgart في لالمان مع ولاد الحومة لهيك لأننا حنا الشباب كرهنا البلاد والضيق في كاش** ".

[1] تقرير حول: **حماية الشباب من جنوح الأحداث**، CNES، ماي 2003، ص 40.

جدول رقم (10): توزيع المبحوثين على حسب مدة ممارسة النشاط مع كيفية ممارسة النشاط

مدة ممارسة النشاط / كيفية ممارسة النشاط	أقل من 10 سنوات	11-15 سنة	16-20 سنة	21 سنة فأكثر	المجموع
دائمة	6 %50	4 %30.76	2 %66.66	1 %50	13 %43.33
شبه دائمة	1 %8.33	5 %38.47	-	-	06 %20
مؤقتة	5 %41.67	4 %30.76	1 %33.34	-	10 %33.33
آخر	-	-	-	1 %50	01 %33.33
المجموع	12 %100	13 %100	3 %100	2 %100	30 %100

التعليق:

يتبين لنا من الجدول أعلاه توزيع المبحوثين على حسب مدة ممارسة النشاط مع كيفية ممارسته، فمن المبحوثين ممن مارسوا هذه المهنة (الدلالة) أقل من 10 سنوات بصفة دائمة بنسبة 50% وبصفة شبه دائمة بنسبة 8.33%، حيث أغلب المبحوثين من تمارس هذه المهنة بصفة دائمة وشبه دائمة هم نساء مسنّات لم يحالفهن الحظ والزمن في كسب عمل مؤمن وداخل آمن وكافي لكل متطلبات الحياة[1]، ونجد نسبة 41.67% من المبحوثين من يمارسون هذه المهنة بصفة مؤقتة وهذا نظرا لارتباط معظمهم بانشغالات خارجية، كارتباطهم بعمل مؤجر آخر. أو انشغالات تجارية مثل المبحوث رقم (25) له ورشة عمل صياغة الذهب وفي نفس الوقت يأتي بصفة مؤقتة إلى سوق واد كنيس لكي يشتري الذهب المكسر (or cassé) بثمن رخيص. وهذا ما أكدته الباحثة وعالمة الاجتماع الجزائرية زوليخة بومعزة " **هؤلاء الأشخاص الفاعلين**

[1] Musette Belhouari Djamila : op.cit, p 01.

الاجتماعيين والناشطين في السوق غير الرسمي يقومون بشكل خاص على التشغيل المؤقت في انتظار عمل دائم مؤمن وتقوم علاقاتهم على العلاقات العائلية أو العلاقات الشخصية والاجتماعية بدل أن تقوم على اتفاقات تعاقدية تتضمن ضمانات طبقا للأصول الواجبة "[1].

أما المبحوثين الذين قضوا في هذه المهنة من 11 إلى 15 سنة فنجد نسبة 38.47% من المبحوثين مارسوا ولازالوا يمارسون هذه المهنة بصفة شبه دائمة بنما نجد نسبة 66.66% من المبحوثين ممن يمارسون هذه المهنة بصفة دائمة ومدة ممارستهم لهذه المهنة تتراوح ما بين 16 و20 سنة، أغلبهم كهول رجال ونساء كاهلات ومسنات كالمبحوثين رقم (15) و(02)، (03) و(04) ونجد المبحوثين أيضا ممن يمارسون هذه المهنة من 16 إلى 20 سنة بصفة مؤقتة بنسبة 33.34%، أما الفئة الثالثة من المبحوثين ممن يمارسون هذه المهنة بصفة دائمة بنسبة 50% حيث هذه الفئة تتكون أغلبها من النساء المسنات التي تريد أن تكمل حياتها وما تبقى من عمرها في سوق واد كنيس، مثل المبحوثة رقم (01) " **راني حابة نكمّل يّماتي هنا، لأنني ما عندي retraite، ولكي نكبر أولاد بنتي اليتامى** " ونجد أيضا نسبة 50% من المبحوثين ممن يزاولوا هذه المهنة أكثر من 21 سنة وهم الذكور يتمثلون في البارونات المسوّقة للذهب في العاصمة ويعملون بصفة "آخر" أي نادرة في سوق واد كنيس، يأتون فقط لمراقبة سلعتهم المعروضة، هناك من الباعة الذين يعملون تحت تصرفهم أو لحسابهم كالمبحوث رقم (30)*.

---

[1] André Prénant : op.cit, p 176.

* هذا المبحوث أجريت المقابلة معه في محله الواقع بحي rue d’Isley، مثله مثل المبحوثين رقم (26)، (27)، (28)، (29)، (25) لأن هذا المبحوث صديق خال الباحث.

جدول رقم (11): توزيع المبحوثين على حسب عدد أفراد الأسرة وسبب اختيار مهنة الدلالة

سبب اختيار المهنة / عدد أفراد الأسرة	تواجد أحد أفراد العائلة فيه	الأصدقاء	العلم بهذه المهنة	الربح السريع	المجموع
أقل من 3 أفراد	4 %26.7	1 %9.1	-	1 %33.3	6 %20
من 4 إلى 7 أفراد	8 %53.3	7 %63.60	1 %100	1 %33.3	17 %56.7
أكثر من 8 أفراد	3 %20	3 %27	-	1 %33.3	7 %23.3
المجموع	15 %100	11 %100	1 %100	3 %100	30 %100

التعليق:

من خلال هذا الجدول، نلاحظ أن توزيع المبحوثين على حسب عدد أفراد الأسرة وبسبب اختيار مهنة الدلاّلة فيتضح لنا أن نسبة 53.3% من المبحوثين عدد أفراد أسرهم ينحصر ما بين 04 و07 أفراد في العائلة الواحدة وسبب اختيارهم لمهنة الدلاّلة هو تواجد أفراد من العائلة من يعملون في سوق واد كنيس كالمبحوث رقم (13) " **سبتي هنا c'est grâce à mon frère** " ونجد نسبة 26.70% من المبحوثين من هذه الفئة عدد أفراد أسرهم أقل من 3 أفراد من لهم أفراد يعملون في سوق واد كنيس، بينما نجد نسبة 63.60% من المبحوثين عدد أفراد أسرهم ينحصر ما بين 04 إلى 07 أفراد، وسبب اختيارهم للعمل في سوق واد كنيس هو تواجد أصدقائهم في هذا السوق مثل المبحوث رقم (14) " **c'est l'idée de mes amis** "؛ ومما يؤكد على تأثير العائلة والصداقة أو الزمالة في اختيار الفاعل الاجتماعي أو الناشط في سوق غير الرسمي عامة وسوق الذهب غير الرسمي خاصة هو قول الأستاذ الدكتور إسماعيل قيرة: " **إن الحياة الحضرية تميل إلى تأكيد شيئين أساسيين، أولهما: ارتباط التحضر**

بالتغير السريع في القيم والعلاقات السائدة، وثانيهما: ارتباط التحضر بتقوية الانتماءات القبلية، وبتداخل عناصر الحياة الحضرية الحديثة مع عناصر الحياة القبلية التقليدية يشير الواقع الامبريقي إلى ارتباط المبحوثين بمقر إقامتهم الأصليّ، واستناد شبكة العلاقات الاجتماعية إلى عامل القرابة خصوصا في الأمور "الجادة" كالمساعدات بمختلف أشكالها والاقتراضات "[1].

وبينما نجد نسبة 33.30% من المبحوثين الذين عدد أسرهم أقل من 03 أفراد في العائلة الواحدة وكذلك عدد أسرهم المنحصر ما بين 04 أفراد إلى 07 أفراد، وكذلك أيضا الأسر التي تساوي أو تفوق 08 أفراد في الأسرة الواحدة. أن سبب اختيارهم للعمل في سوق واد كنيس أو مهنة الدلاّلة هو: الكسب أو الربح السّريع وهذا ما أكدته المبحوثة رقم (06) " **باش نربح ليه ليه et en plus كسب مصروف الجيب** "، ونجد ما يؤكد هذا المؤشر (الكسب أو الربح السريع) هو قول الأستاذ عزّي لخضر: " السوق الموازية هو قطاع إنتاج سلع وخدمات كونه أكثر نشاطا وديناميكية بمعزل عن الضريبة حيث تتم فيه خلق قيمة مضافة (plus value) أكثر ارتفاعا وبالتالي خلق مداخيل مرتفعة جدا وبالتالي الرّبح السريع "[2].

---

[1] إسماعيل قيرة: **الأنشطة الاقتصادية..**، مرجع سابق، ص 231.

[2] عزّي لخضر: مرجع سابق، ص 150.

جدول رقم (12): توزيع المبحوثين على حسب العلاقة ما بين الجنس وسبب اختيار المهنة

سبب اختيار المهنة / الجنس	تواجد أحد أفراد العائلة فيه	بعض الأصدقاء	العلم بهذه المهنة	الربح السريع	المجموع
ذكر	9 %60	8 %72.7	1 %100	2 %66.7	20 %66.70
أنثى	6 %40	3 %27.30	-	1 %33.30	10 %33.3
المجموع	15 %100	11 %100	1 %100	3 %100	30 %100

التعليق:

من خلال هذا الجدول يتبين لنا توزيع المبحوثين على حسب الجنس وسبب اختيار العمل في سوق واد كنيس، فنجد نسبة 72.70% من المبحوثين ذكورا التحقوا بواد كنيس بسبب زملائهم الذين كان لهم الفضل بالالتحاق للعمل في سوق الذهب غير الرسمي لواد كنيس، ونجد أيضا نسبة 66.70% من المبحوثين ذكورا اختاروا العمل في سوق واد كنيس بسبب الربح السهل أو السريع كما عبّر لنا المبحوث رقم (11) "**باش نربح بالساهل**". ومن المبحوثين الذكور من التحقوا للعمل بسوق واد كنيس عن طريق أعضاء أو أحد أعضاء العائلة حيث تمثل هذا بنسبة 60% من المجموع الكلي. بينما نجد النساء بنسبة 40% من المبحوثات التحقن بسوق واد كنيس عن طريق أحد الأعضاء العاملين فيه، ومن المبحوثات أيضا نجد نسبة 33.30% أردن العمل في سوق واد كنيس من أجل الربح السريع وأيضا نجد نسبة 27.30% من المبحوثات

التحقن بفضل زميلاتهن أو جيرانهن وهذا ما أكدته المبحوثة رقم (2): " **...وليّ صديقة عرّفتني بهذه المهنة** ".

ومن هنا نستنتج أن للجنس أثر كبير في اختيار الشخص سواء كان ذكر أو أنثى للمهنة في سوق غير الرسمي عامة، وهذا ما أكدته باحثة الاجتماع الفرنسية Jaqueline Coutras " فمن الأكيد أن نولّي الاهتمام الأكبر للجنس في تقسيم المجال الحضري وفي اختيار العمل الذي يليق به والمناسب له "[1].

[1] Jaqueline Coutras: **La construction sexuée de l'espace urbaine**, (Ed) L'Harmattan, Paris, France, 2004, p 02.

جدول رقم (13): توزيع المبحوثين على حسب العلاقة ما بين الحالة المدنية وسبب اختيار المهنة

سبب اختيار المهنة / الحالة المدنية	تواجد أحد أفراد العائلة فيه	بعض الأصدقاء	العلم بهذه المهنة	الربح السريع	المجموع
أعزب (ة)	6 %40	3 %27.3	1 %100	1 %33.3	11 %36.7
متزوج (ة)	6 %40	5 %45.5	-	2 %66.70	13 %43.3
مطلق (ة)	1 %6.7	2 %18.20	-	-	3 %10
أرمل (ة)	2 %13.3	1 %9.1	-	-	3 %10
المجموع	15 %100	11 %100	1 %100	3 %100	30 %100

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا توزيع المبحوثين على حسب الحالة المدنية وسبب اختيار مهنة دلاّلة. فنلاحظ نسبة 40% من المبحوثين العازبين تم التحاقهم بسوق واد كنيس عن طريق أفراد العائلة، كالمبحوث رقم (18) (عازب) وتم التحاقه عن طريق أخيه الأكبر من أجل تحسين المستوى المعيشي للعائلة وكذلك تجنّب شبح البطالة، ويقول الأستاذ عنابي بن عيسى في هذا الصدد " إن المكانة هي التي تحدد الوضعية التي يحتلها الفرد في الجماعة أو في العائلة، وكذلك نفوذه وسلطة تأثيره على أفراد عائلته "[1]، و بينما نجد نسبة 66.7% من المبحوثين المتزوجين التحقوا بسوق واد كنيس وهمّهم الوحيد كسب مصروف أو الربح السريع كالمبحوث رقم (17) (agent de sécurité في جامعة الجزائر للإعلام والاتصال). "**يا أخي مدخول زيادة للأسرة**"،

[1] عنابي بن عيسى: **سلوك المستهلك..**، مرجع سابق، ص 178.

فضعف الدخل الشّهري لدى العاملين البسطاء في القطاع الرسمي يدفعهم إلى البحث عن مكسب مالي خارجي عن نطاق وحجم ساعات العمل، وهذا ما أكدته الباحثة زوليخة بومعزة " أصول العمل اللاشرعي ناتجة عن الندرة المعيشية وضعف الدخل الشهري للأسر الجزائرية التي تعيش عند عتبة الفقر في بداية الثمانينيات 1980 وتدني الراتب الشهري للعمال الأجراء، وما دام العامل الأجير يبقى إلى عامل أجير "[1]، وعلى الرغم من هذا نجد نسبة 18.20% من المطّلقات من التحقن بسوق واد كنيس عن طريق الصديقات والزميلات والجيران كحال المبحوثة رقم (09) (مطلقة منذ سنة 1996 تتكفل بثلاثة أبناء وابنها الكبير في السجن، وهي من تتكفل أيضا بإعداد وإحضار قفة السجن له كل يوم ثلاثاء). ونجد أيضا من تدّعم قول هذه المرأة المطلقة المسكينة هو كلام Musette Belhouari Djamila " ...من جهة أخرى القانون المتعلّق بالأسرة المؤرخ في جوان 1984 وتسهيلا للطلاق المرّسم من طرف الزوج دون حماية مادية للمرأة، سمح بتحويل الأمهات المطّلقات إلى ربة عائلة عن ضرورة وإلزام مقابل ضعف ونقص فرص العمل في القطاع الحديث، فالمرحلة الأولى للمطّلقات في عالم الشّغل هو النشاط غير الرسمي "[2]، أما فيما يخص الأرامل وأغلبهن نساء مسنات أي فوق 55 سنة فسبب التحاقهم بواد كنيس هو عامل الفقر المدقع وتدني المستوى المعيشي للأسرة هكذا سجل بنسبة 32.4%، فالأرامل أكثريتهن من يتكفلن بالأسرة وبأعبائها بعد رحيل الزوج كحال المبحوثة رقم (10) وهذا ما تؤكده أيضا الباحثة موزات بلهواري جميلة " ...وأخيرا ضعف التضامن من بين أفراد العائلة الممتدة وظهور قيم جديدة التي هي أكثر ملاحظة على قصص الحياة الأرامل والمسنات اللاتي تكفلن بعد رحيل الزوج بشؤون المنزل "[3].

---

[1] André Prénant: op.cit, pp 80-82.
[2] Musette Mohamed Saib et Jaques Charmes: op.cit, p 127.
[3] Musette Belhouari Djamila: op.cit, p 06.

جدول رقم (14): توزيع المبحوثين على حسب العلاقة ما بين أقدمية ممارسة المهنة وسبب اختيارها

سبب اختيار المهنة / الأقدمية في المهنة	تواجد أحد أفراد العائلة فيه	بعض الأصدقاء	العلم بهذه المهنة	الربح السريع	المجموع
أقل من 10 سنوات	7 %46.7	2 %18.2	1 %100	2 %66.7	12 %40
ما بين 10 إلى 15 سنة	4 %26.7	8 %72.7	-	1 %33.3	13 %43.3
ما بين 16 إلى 20 سنة	2 %13.3	1 %9.1	-	-	3 %10
أكثر من 21 سنة	2 %13.3	-	-	-	2 %6.7
المجموع	15 %100	11 %100	1 %100	3 %100	30 %100

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه، يتبين لنا توزيع المبحوثين على حسب الأقدمية في مهنة الدلاّلة وحسب أو دوافع اختيار هذه المهنة (الدلاّلة)، فنجد نسبة من المبحوثين من زاولوا ولازالوا يزاولون هذه المهنة أقل من 10 سنوات بـ 46.70% ونسبة 66.70% من المبحوثين فضّلوا الربح السريع، بينما نجد فئة المبحوثين من زاولوا ولازالوا يزالون مهنة الدلالة بسوق واد كنيس من 10 إلى 15 سنة وكان سبب التحاقهم بهذه المهنة هو تواجد أحد أعضاء العائلة بهذا السّوق غير الرسمي للذهب بنسبة 33.30%؛ أما فيما يخص فئة المبحوثين هم أيضا زاولوا ولا زالوا لحد الآن يعملون في سوق واد كنيس من 16 إلى 20 سنة خبرة وتجربة، وكان لسبب أو لدافع تواجد أعضاء العائلة بواد كنيس بنسبة 13.30%، لكن نرى أن نسبة 9.10% من المبحوثين فقط بسبب التحاقهم بواد كنيس هو الزمالة أو الصداقة، وبينما أخيرا نجد فئة المبحوثين

من قضوا أكثر من 21 سنة في واد كنيس وكلهن نساء مسنات تجاوزن 60 سنة من العمر كحال المبحوثة رقم (01) و(05) حيث تمثل هذه الفئة نسبة 13.30% سببها الوحيد في الالتحاق بواد كنيس هو عامل أو سبب تواجد أحد أعضاء من العائلة في ممارسة مهنة الدلاّلة كحال المبحوثة رقم (05) (امرأة عجوز لها 29 سنة من الخبرة والنشاط بسوق واد كنيس و كان لها إحدى القريبات من عرضت عليها الفكرة).

ومن هنا نستنتج أن لدور الأقدمية في المهنة أثر كبير في توجيه النصح لكل من وطأوا الأقدام للوهلة في سوق واد كنيس، وهذا ما أكدّته عالمة الاجتماع الاقتصادية Bourne Franciss " يكون تأثير الجماعة المرجعية قويّا جدا عندما يفتقر الفرد الفاعل الجديد في السوق غير الرسمي للمعلومات أو الخبرة أو الأقدمية الكافية "[1].

[1] Bourne Franciss: op.cit, p 224.

جدول رقم (15): توزيع المبحوثين على حسب العلاقة ما بين الأقدمية في ممارسة المهنة والدخل الشهري في هذا النشاط

الدخل الشهري / الأقدمية في المهنة	من 10.001 دج إلى 20.000 دج	من 20.001 دج إلى 30.000 دج	من 30.001 دج فأكثر	المجموع
أقل من 10 سنوات	2 %33.3	9 %69.20	1 %9.1	12 %40
من 10 إلى 15 سنة	4 %66.7	3 %23.1	6 %54.5	13 %43.3
من 16 إلى 20 سنة	-	1 %7.7	2 %18.20	3 %10
أكثر من 21 سنة	-	-	2 %18.2	2 %6.7
المجموع	6 %100	13 %100	11 %100	30 %100

التعليق:

يوضح لنا هذا الجدول توزيع المبحوثين على حسب الأقدمية في المهنة والدّخل الشهري المتحصل عليه في سوق واد كنيس، فنجد من المبحوثين من زاولوا المهنة أقل من 10 سنوات ودخلهم الشهري منحصر ما بين 10 آلاف دينار و20 ألف دينار جزائري بنسبة 39.3%، وأيضا من قضوا أقل من 10 سنوات في المهنة ودخلهم الشهري منحصر ما بين 20.001 ألف و30.000 ألف دينار جزائري يمثلون نسبة 69.20% (هؤلاء هم الشباب أصحاب المحلات والورشات لبيع وصياغة الذهب) كحال المبحوث رقم (21) صاحب ورشة عمل لصياغة الذهب ويعمل أيضا في سوق واد كنيس تخصصه ذهب cassé. بينما نجد من المبحوثين من قضوا من 10 إلى 15 سنة ودخلهم الشهري يتراوح ما بين 10 آلاف إلى 20 ألف دينار جزائري بنسبة 66.70% ونسبة 54.50% من مبحوثي هذه الفئة، دخلهم الشهري يفوق 31.001 دينار وهذا

مؤشر أن المداخيل المتحصل عليها في القطاع غير الرسمي عموما تفوق بكثير المداخيل التي يتحصل عليها العاملون الأجراء في الشهر، ونجد ما يدّعم هذه الأفكار Catherine Coquery حيث تقول أن " ...فبعيدا عن ربط الوظيفة أو المكانة بدخل الفرد من حيث المردودية الاقتصادية، تلعب الأقدمية المهنية دورا كبيرا في نمو دخل الأفراد بالقطاع غير الرسمي، وهذا طبعا راجع للأعراف المتعارف عليها من طرف الفاعلين الاجتماعيين الناشطين في سوق غير الرسمي بتحبيذ التجار الكبار لتسويق سلعهم في السوق غير الرسمي عند كبار السّن سواء الذكور أو الإناث وهذا طبعا بأخذ بالحسبان عنصر الثقة المتبادلة بين المالكين للسلع والمسّوقين لها. فتطور علاقات العمل تبقى طبعا مرهونة وجائرة إذا لم تكن هناك أقدمية مهنية التي بفضلها تنمو المداخيل المتحصل عليها في السوق غير الرسمي وأيضا أخذ بالحسبان الخبرة والتجربة التي يتمتع بها الأشخاص الكبار العاملين في السوق غير الرسمي، وكذلك مدى معرفتهم بكيفية وطريقة التسويق والبيع، وجذب المارة إليهم "[1].

[1] Catherine Coquery et autres : op.cit, pp 167-168.

جدول رقم (16): توزيع المبحوثين على حسب العلاقة ما بين الأسباب الدافعة لممارسة النشاط وعدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة / الأسباب الدافعة لممارسة النشاط	أقل من 3 أفراد	من 4 إلى 7 أفراد	8 أفراد فأكثر	المجموع
الفقر	-	4 %23.5	2 %28.6	6 %20
وفاة الزوج	-	1 %5.9	1 %14.3	2 %6.7
البطالة	2 %33.3	2 %11.8	2 %28.6	6 %20
تسريح الزوج من العمل	-	1 %5.9	-	1 %3.3
الطلاق	-	2 %11.8	-	2 %6.7
الخروج المبكر من المدرسة	-	2 %11.8	-	2 %6.7
الرفاهية	1 %16.7	-	-	1 %3.3
الحاجة إلى مال خاص	-	-	1 %14.3	1 %3.3
بناء المستقبل	-	-	1 %14.3	1 %3.3
مساعدة العائلة	1 %16.7	-	-	1 %3.3
الصدفة	-	1 %5.9	-	1 %3.3
عامل الوراثة	2 %33.3	4 %23.5	-	6 %20
المجموع	6 %100	17 %100	7 %100	30 %100

التعليق:

من خلال معطيات الجدول يتضح لنا توزيع المبحوثين على حسب الأسباب للعمل في سوق واد كنيس وعدد أفراد أسر المبحوثين، فنجد نسبة 23.50% من المبحوثين اختاروا العمل بسبب الفقر وتدني الدخل الشهري ذوو الأسر المتكونة من 04 إلى 07 أفراد في العائلة، ونجد أيضا نسبة 28.60% من نفس فئة المبحوثين الذين كان الفقر وتدني الدخل الشهري عاملين في التحاقهما بسوق واد كنيس، علما أن هؤلاء المبحوثين عدد أسرهم تفوق 08 أفراد في العالة الواحدة، وهذا ما يدل على قوة تأثير الدوافع التي كانت من وراء التحاق هؤلاء الأفراد المبحوثين على تدبر مخرج الذي من خلاله يستطيعون كسب قوت يومهم، في السوق غير الرسمي، كحالة المبحوث رقم (12) الذي تتكون عائلته من 07 أفراد في شقة ذات 03 غرف، وهذه الشقة ذات طابع تقليدي traditionnel. بينما نجد نسبة 33.30% من المبحوثين من شاءت الأقدار أن وجدوا أنفسهم في سوق واد كنيس بسبب البطالة (التسرّب المدرسي، الطرد من العمل بسبب إفلاس المؤسسات العمومية،...الخ) كحالة المبحوث رقم (16) الذي خرج مبكراً من المدرسة وحالة المبحوث (11) الذي سُرّح من العمل بسبب الإفلاس الذي تعرضت إليه مؤسسته السابقة (مؤسسة وطنية مختصة في الوسائل والمركبات البحرية). ونجد من يؤكد هذه الأفكار لدراسة أجريت سنة 2004 من طرف الصندوق الوطني الاقتصادي والاجتماعي: " (إن التطور والنمو غير المعتاد لهذا الشّبح المغذّى عن طريق جيش احتياط مركب ومكّون من الفاعلين الناشطين في السوق غير الرسمي المقصيين من النسق التعليمي أو التربوي والتكويني من بطالين و فقراء) "[1]. ونستشهد أيضا بقول الأستاذ الشايب بونوة: "**...دون أن ننسى الشروط القاسية التي كان يفرضها الـ FMI خاصة التي وضعت سنة 1994 والتي نتج عنها تسريح عدد كبير من العمال بسبب إفلاس المؤسسات العمومية حتى بدون أخذ مستحقاتهم المالية،**

[1] الصندوق الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مرجع سابق، ص 05.

الأمر الذي شجّع القطاع غير الرسمي بصورة سريعة وملفتة للانتباه في فترة التسعينات إلى يومنا هذا "[1].

بينما نجد أخيرا أن نسبة المبحوثين الذين توارثوا مهنة الدلاّلة بـ 33.30% وعدد أسرهم لا يتجاوز 03 أفراد في العائلة الواحدة كحالة المبحوث رقم (28) شاب متزوج وله طفل واحد ذو مستوى ماجستير في الترجمة، أستاذ سابق في الجامعة المركزية. والذي ورثها عن إخوته الكبار والوالد، حيث يشتغل هذا المبحوث مستوردا للذهب من إيطاليا (750)[*].

فنستنتج أن للشبكة دور هام جدا في توارث المهنة سواء كان للذكور أو للإناث وللشبكة القرابية أو العائلية أيضا أثر إيجابي على اختيار أفراد العائلة المهنة أو العمل الذي يشتغلونه ونستطيع البرهنة عليه من خلال الأستاذ إسماعيل قيرة:[2] " إن شبكة العلاقات الاجتماعية والأسرية تعتبر من المبادئ والأسس الأولى لالتحاق باعة الرصيف بالعمل غير الرسمي الحضري، هذه الفئة عازمة على الزّحف نحو الأعلى، ومهّدت لها عدة أسباب منها:

- العمل لساعات طويلة.
- الرغبة في العمل أكثر.
- تحبيذ العمل الحرّ عن العمل المؤجر.
- وجود حالات شبيهة لوضعهم.

[1] Bounoua (Ch): op. cit, p 25.

[*](750) معناه الطابع أو الدّمغة الإيطالية المتعامل بها في إيطاليا، لكّن مع تجربة الباحث تم التعرف على دمغة (750) الإيطالية المزيفة وهذا طبعا عن طريق محادثة ولقاء المفتش الرئيسي لمصلحة الضمان ومراقبة العيار، المديرية العامة للضرائب DGI- مقاطعة بئر مراد رايس.

[2] إسماعيل قيرة: **الأنشطة الاقتصادية..**، مرجع سابق، ص 231.

جدول رقم (17): توزيع المبحوثين على حسب العلاقة ما بين الأسباب الدافعة لممارسة النشاط ونوع المسكن

نوع المسكن / الأسباب الدافعة لممارسة النشاط	فيلا	شقة	تقليدي	المجموع
الفقر	-	6 %33.3	-	6 %20
وفاة الزوج	-	1 %5.6	1 %33.3	2 %6.7
البطالة	3 %33.3	3 %16.7	-	6 %20
تسريح الزوج من العمل	-	1 %5.6	-	1 %3.3
الطلاق	-	1 %5.6	1 %33.3	2 %6.7
الخروج المبكر من المدرسة	1 %5.6	1 %33.3	-	2 %6.7
الرفاهية	1 %5.6	-	-	1 %3.3
الحاجة إلى مال خاص	-	1 %5.6	-	1 %3.3
بناء المستقبل	-	1 %5.6	-	1 %3.3
مساعدة العائلة	-	1 %5.6	-	1 %3.3
الصدفة	-	1 %5.6	-	1 %3.3
عامل الوراثة	6 %66.7	-	-	6 %20
المجموع	9 %100	18 %100	3 %100	30 %100

التعليق:

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه توزيع المبحوثين على حسب الظروف أو الأسباب الدافعة إلى العمل في السوق غير الرسمي للذهب لواد كنيس مع نوعيّة المسكن الذي يقطنون فيه، فنجد نسبة 33.30% من المبحوثين دفعتهم الظروف القاسية للفقر ودخل الأزواج غير الكافي مثل المبحوثة رقم (01)، بينما نجد أيضا نسبة 33.30% من المبحوثين من دفعتهم وفاة الأزواج فصرن ملزمات على تكفل الأبناء ورعايتهم مثل حال المبحوثة رقم (05) أرملة توفي زوجها قبل 29 سنة، فبعد وفاة الزوج أجبرت على العمل والخروج إلى الحياة ومواجهتها لكي على الأقل تضمن لأبنائها المعيشة المقبولة كحال وقصة خالتي الزهرة[1] " كان هذا منذ 20 سنة، منذ أن بدأت هذه المهنة لرعاية أطفالي توفي زوجي رحمه ا الذي كان بطالا، في السابق عملت كخيّاطة في مؤسسة خاصة لكن ليس لدي تقاعد، صاحب المؤسسة لم يصّرح بي عندما طردني جئت أبيع الذهب على الرصّيف "، أما فيما يخص المبحوثين التي دفعتهم البطالة إلى ممارسة نشاط بيع الذهب في السوق غير الرسمي بواد كنيس بنسبة 33.30% ويسكنون الفيلات، هذا ما جعلنا نتساءل حول هذه النقطة فاستنتجنا بأن هؤلاء الأشخاص كلهم شباب أبناء عائلات تنتمي إلى الطبقة الميسورة كحال المبحوثين (24)، (25)، (27) تسرّبوا من المدرسة مبكرا فأصبحوا بطالين، لكن لحسن حظهم كان لديهم إمكانيات مادية زائد تواجد أحد أعضاء العائلة أو الإخوة الكبار، سبب في جرّهم إلى تعلم المتاجرة وبيع الذهب في واد كنيس كحال المبحوث رقم (24) الذي قال لنا " **حبيت نتبع خاوتي لأنهم بدأوا في المارشي بلا شيء حتى ولاو لاباس عليهم، والقراية en plus ماحبتش تدخلي في راسي**". بينما نجد نسبة شبه عالية من المبحوثين الساكنين في الفيلات والسبب الذي دفعهم إلى ممارسة العمل وتسويق سلعهم بسوق واد كنيس هو سبب الوراثة أي تجنيد هؤلاء المبحوثين بنسبة 66.70%

[1] Musette Belhouari Djamila : op.cit, p 02.

وإصرارهم على مواصلة وعلى توريث هذه المهنة النبيلة حتى للأجيال الآتية وهذا طبعا سواء كان في القطاع الرسمي أو غير الرسمي، فهؤلاء الأشخاص يقومون بتسويق سلعهم في السوق غير الرسمية وهذا طبعا لعدة أسباب منها: الهروب أو التخلص من الجباية المفروضة أو المتعلقة على السلعة المعروضة في الواجهة أو فيما يخص الجباية المتعلقة بحقوق الدّمغة la fiscalité concerne les droits du poinçon مثل حال المبحوث رقم (30) " **نحب نمشي سلعتي في واد كنيس parce que la commande ici, elle est forte quelque soit l'importée ou local "**.

ونجد هنا أيضا من يدعم قول هذا المبحوث قول الأستاذ أحمد هني: " **...هو الاقتصاد الموازي الثاني الذي يخص عملية توزيع السّلع ولتسويقها في السوق غير الرسمي أو كما تسمى إعادة البيع في الأسود « revente au noir » فهذا لا يعني إطلاقا التهريب بين السوقين الرسمي وغير الرسمي، فهذه العملية لا تضيف أيّ قيمة لكن تتغذى بمهمة نقدية émission monétaire ودون علاقة مع الإنتاج، فهي تفقّـر الاقتصاد بدل تنميته، فهي تترجم دائما عن طريق النمو المختلف لارتفاع الأسعار بين سعر العرض والسعر الموازي** "[1].

[1] Henni (Ahmed) : **Essai sur l'économie parallèle, cas de l'Algérie**, (éd) E.N.A.G, 1991, p 25.

الاستنتاج الجزئي للفرضية الأولى:

فمن خلال المعطيات التي تناولناها في الفصل الأول المتعلق بالجانب الميداني، لاحظنا ثم استنتجنا عدة نتائج، أهمها: أن الفرضية المتعلقة بالفقر والبطالة قد تحققت، ثم تم استنتاج أهم العوامل الدافعة التي دفعت جلّ المبحوثين إلى العمل في سوق واد كنيس، ألا وهي الفقر ونتمثل في: تدني المستوى المعيشي للأسر الجزائرية، ضعف الدخل الشهري لدى أغلب العاملين الأجراء في الجزائر وغلاء المعيشة الاقتصادية، واكتساب أغلب الجزائريين المنتمين إلى الطبقة العاملة الكادحة لثقافة الفقر في أنفسهم، فتراهم يفكّرون ويتصرفون ويسيّرون الحياة على حسب ما تمليه عليهم جيوبهم وبالتالي إحساسهم بالتهميش من طرف السلطات وأصحاب القرار.

ومن العوامل الدافعة إلى العمل بالسوق غير الرسمي للذهب هو عامل البطالة بأنواعها وأشكالها وتتمثل في: الخروج المبكّر من المدرسة أو عملية الرسوب المدرسي، المتخرجون من التكوين المهني والتعليم العالي، ضعف النشاطات الرياضية، وأخيرا تسريح العمال عن طريق إفلاس جلّ المؤسسات العمومية وشبح البطالة التقنية، وخرافة العمل التعاقدي.

" فمن خلال تجربتنا كجامعي باحث في علم الاجتماع الحضري وفي ميدان أو قطاع اللارسمي le secteur informel تم استنتاج أن، ضعف الأجور وعدم كفايتها حتى لسد الحاجيات الأولية للأجير ولعائلته، تدفع بالأجراء إلى استثمار قدراتهم وإمكانياتهم في نشاطات إضافية وهامشية لتلبية الحاجيات الذاتية والعامة، وبهذا تكون السوق غير الرسمية تمثل ملجأ أو المخفف الاقتصادي والاجتماعي للمشاكل التي تعاني منها الأسر الفقيرة ضعيفة الدخل والمتوسطة الدّخل "*.

وأخيرا نجد أن نسبة 50% من المبحوثين التحقوا بسوق الذهب غير الرسمي لواد كنيس، بسبب عاملي الفقر والبطالة، و أخيرا نجد أن الفرضية الأولى قد تحققت.

* استنتاج من طرف الباحث من خلال قيامه بتقنية شبكة الملاحظة المجراة في سوق الذهب غير الرسمي لواد كنيس، حي العناصر وذلك من 10 فبراير إلى 15 فبراير 2007.

الفصل الثاني

تحليل الفرضية الثانية

تمهيد:

من بين المظاهر التي تفرض نفسها في الحياة اليومية الحضرية في المدينة، ظاهرة بيع الذهب على الرصيف كأحد أهم الأنشطة الحضرية غير الرسمية، التي تتميز في كونها لا تنظمها المؤسسات الرسمية والتنظيمات الاجتماعية من قوانين العمل والضرائب واشتراكات التسجيل، كما تعرف بأنها عملية إعادة بيع المنتجات والسّلع على تنوعها بشكل غير قانوني مع اتخاذ الشارع مكان العمل، أو بالأحرى الرصيف، يعمل هذا الأخير على التقريب بين الأفراد وخلق علاقات اجتماعية معينة بينهم، فيشكل بذلك هذا النشاط مجالا منظما يعكس نظاما جديدا لصورة المنظومة المهنية الناشئة في ظروف معينة بينهم.[1]

[1] Chahrazed Louafi : op.cit, p 204.

تحليل جداول الفرضية الثانية:

جدول رقم (18): توزيع المبحوثين حسب الجنس ومصدر السلعة المتعامل بها وحقيقة السلعة المتعامل بها

مصدر السلعة	محلي		مستورد		الاثنين معا		المجموع
حقيقة السلعة / الجنس	مطبوعة	غ.مطبوعة	مطبوعة	غ.مطبوعة	مطبوعة	غ.مطبوعة	
ذكور	2 %18.18	7 %6.36	1 %16.66	1 %16.66	7 %31.80	9 %40.9	27 %69.23
إناث	1 %9.9	1 %9.9	2 %33.33	2 %33.33	-	6 %27.27	12 %30.76
المجموع	11 %100		6 %100		22 %100		39* %100

التعليق:

من خلال هذا الجدول نلاحظ توزيع المبحوثين على حسب الجنس ومصدر السلعة (محلي، مستورد، الاثنين معا) وحقيقة السلعة المتعامل بها (مطبوعة، غير مطبوعة). فيما يخص الذكور المتعاملين بالذهب المحلي نجد نسبة 18.18% من السلعة مطبوعة، أما السلعة غير المطبوعة فتمثل نسبة 6.36%، بينما فيما يخص

* 39 = المجموع تعدى 30 وهذا نظرا لتعدد الإجابات.

الإناث المتعاملات بالذهب المحلي، فنجد نسبة 9.9% من السلعة مطبوعة ونجد أيضا من السّلعة غير مطبوعة بنسبة 9.9%.

أما فيما يخص التعامل بالذهب المستورد عند الذكور فنجد نسبة 16.66% ذهب مطبوع و نسبة أيضا 16.66% ذهب غير مطبوع، بينما نجد التعامل بالذهب المستورد عند الإناث بنسبة 33.33% ذهب مطبوع، وأيضا نسبة 33.33% غير مطبوع.

ففيما يخص التعامل بكلا المصدرين المحلي والمستورد عند الذكور نجد نسبة 31.80% ذهب مطبوع، ونسبة 40.90% ذهب غير مطبوع، بينما نجد الإناث المتعاملات بكلا المصدرين فنجد نسبة 27.76% ذهب غير مطبوع.

فمن هنا نستنتج أن الجنس يؤثر على التعامل بالسوق غير الرسمي للذهب في مصدر السلعة المتعامل بها وفي حقيقتها فاستنتجنا أن المبحوثين الذكور الشباب منهم الذين لا يتعدى سنهم 30 سنة يتعاملون أكثر بالمصدرين وهذا ما يجرّنا إلى التأكد بأن هؤلاء الشباب الأقل سنهم من 30 سنة همهم الوحيد هو كسب المال مهما يكن مصدر وحقيقة السلعة المعروضة من طرفهم، فهم يعملون لحساب أشخاص غير مرئيين، الذين يمثلون أصحاب جلّ السلعة المعروضة بواد كنيس كحال المبحوث رقم (16) عندما قال بصريح العبارة " **أنا خدام شري ولا يهمني نوع السلعة importée ou locale pour vu que ندخّل مصيرفة بالحلال، وكل سمانة يجي المعلم ديالي نتحاسب أنا وياه** ". وعكس ذلك نجد التحفظ كبير عند النساء، فهن يفضلن التعامل كثيرا وفي غالب الأحيان بالذهب المستورد وهذا على حسب طلب المشترين لهؤلاء النسوة، ويرغمن مالكي السلعة على طبعها أو دمغها حتى لا يتعرضن للرقابة وللمضايقة الأمنية وبالتالي السحب النهائي والفوري للسلعة، زد على ذلك تقييدها إلى مركز أو محافظة الشرطة، وهذا هو الدافع الأكبر إلى إرغام مالكي السلعة خاصة المستوردة بالدمغ الشّخصي لأنه على حسب رأيهن التقييد بالغلال les menottes أو حتى ركوب سيارة الشرطة طعن كبير في شرف العائلة. وهذا ما تؤكده المبحوثة رقم (08) بصريح العبارة: " **ياخّاه**

هبلت نركب الـ fourgon نتاع la police، واش يقولوا عليّ الناس والجيران والفاميليا ديالي ونسابي...لوكان نصيب حتى واحد ما يسمع بيا بلي دلاّلة ونخدم في واد كنيس... "، وهذا فعلا ما تؤكده الباحثة Musette Belhouari Djamila في مقابلتها وكتابها لقصة حياة امرأة عجوز تسمى خالتي الزهرة، وهذا مقطع من المقابلة "**...هو عمل شريف لأنني لا أسرق ولا أبيع نفسي بنفسي، لكن أصهاري لا يعلمون هذا...عندما يمرون أو يراني أحدهم أقول له: " كنت بصدد شراء شيء معين من الذهب** "[1].

[1] Musette Belhouari Djamila: op.cit, p 05.

جدول رقم (19): توزيع المبحوثين على حسب العلاقة ما بين الأسس التي يتم عليها البيع مع مصدر السلعة المتداولة

الأسس المتعامل بها / مصدر السلعة المتداولة	محلّي	مستورد	الاثنين معا	المجموع
الاستقبال اللائق	-	2 %66.7	3 %27.3	5 %27.8
عامل الثقة	2 %50	-	2 %18.2	4 %22.2
السعر الملائم	-	-	1 %9.1	1 %5.6
السعر المنخفض مقارنة مع السوق الرسمي	-	-	1 %9.1	1 %5.6
السلعة متوفرة حسب الطلب	2 %50	1 %33.3	3 %27.3	6 %33.3
النوعية الجيدة	-	-	1 %9.1	1 %5.6
المجموع	4 %100	3 %100	11 %100	18* %100

التعليق:

يمثل لنا الجدول توزيع المبحوثين على حسب الأسس التي يتم عليها البيع في حالة الإجابة بـ "نعم"، فيما يخص "كل ما يعرض يباع" مع مصدر السلعة (المحلي، المستورد، كلا المصدرين) فمن خلال تفحصنا لهذا الجدول نلاحظ نسبة 66.70% من المبحوثين يتعاملون بالذهب المستورد وزيادة على ذلك يستعلمون وسيلة الاستقبال الجيد ومساعدة المشترين أحيانا فيما يخص الثمن، بينما نجد 50% من المبحوثين يتعاملون بالذهب المحلي وزيادة على ذلك يستعملون عنصر الثقة لاكتساب واقتناص المشترين المارة، وذلك من أجل بيعهم شيء معين من الذهب ونستطيع إثبات ذلك من خلال أقوال المبحوثين، كقول المبحوثة رقم (02) " **لأننا نتعامل خاصة مع الزواولة مساكن نساعدوهم باش يتزوجوا** " وأيضا كقول المبحوثة رقم (05) " **...يقصدوني أنا بزاف**

* عدد المبحوثين الذين قالوا بأن كل ما يعرض من طرفهم يباع.

لأنني معروفة أكثر وconfiance ونساعد الناس ". وأيضا كقول المبحوث رقم (12) "**confiance بزاف و المعاملة قانيت...** ".

بينما نجد نسبة 50% من المبحوثين يتعاملون بالذهب المحلي على حسب الطلب المطلوب من طرف الزبائن كقول المبحوث رقم (28) " **أنا هنا في واد كنيس على حسب الطلب...** ".

ومن هنا نستنتج أن الأسس التي يتم عليها البيع لمختلف مصادر السّلع تتم خاصة على الأسس الثلاثة التالية: الثقة التي يتميز بها بعض البائعين في واد كنيس، والمساعدة فيما يخص الثمن بالنسبة للأثمان التي هي موجودة عند أصحاب المحلات التجارية وكذلك على أساس طلب سلعة معينة من طرف الزبائن، التي تلزم البائع على إحضار الزبون حتى يحافظ عليه ولا يخسره ولكي أيضا لا يذهب لشراء نفس السلعة عند بائع آخر.

وما نستطيع أن نؤكد به هذه النتائج هو قول Philippe Adair " **إن التمويل غير الرسمي في الوسط الحضري يغطي أنماط الإيداع والقرض، فهذان العنصران غير مضمونين لا عن طريق النظام البنكي، ولا بالشبكات التبادلية والتعاونية الرسمية، وتتم هذه العملية في غياب الرقابة التشريعية وغياب كذلك شروط الاعتماد المرخص بها من طرف الدولة، وتعتمد هذه العملية على شيء ضروري من عمليات البيع والإيداع والقرض، على عنصر الثقة، المتبادلة بين الممّولين مع البائعين، والبائعين مع المشترين، باعتبار أن عملية التمويل لا تتوفر على وثائق رسمية موثقة، فعنصر الثقة يأخذ مكانة رفيعة ونبيلة في عملية التمويل لتسويق السلع سواء الخاصة بالاستهلاك أو برؤوس الأموال** "[1].

[1] Revue économie et management: op.cit, pp 11-12.

ونجد أيضا الأستاذ أحمد هنّي يدعم هذه الأفكار بقوله: " **إن السّوق السوداء تفرض أسعارا أقل انخفاضا من الأسعار السوق الرسمي** "[1] وهذا طبعا فيما يخص خاصية السّعر في السوق غير الرسمي.

ونستنتج أنه يتوقف تأثير البائعين في السوق غير الرسمي للذهب على اختيار السلعة حسب ما إذا كانت السلعة مظهرية أم لا وحتى تكون السلعة تفاخرية ومشوقة يجب أن تكون خاصة (particulière)، بمعنى أنه لا يمكن أن يملكها كل الناس، ومن السهل رؤيتها وملاحظتها بواسطة الآخرين أثناء استعمالها، ومن أمثلة هذا النوع من سلعة الذهب هو تحفظ البائعين على عرض الذهب الأبيض (or blanc)، لأنه نادرا ما نجده في سوق واد كنيس للذهب، ولهذا يلح ويصرّ أغلب البائعين غير الرسميين لهذا المعدن الثمين على تحفظ عرض الذهب الأبيض للمارة في سوق واد كنيس، إلا عن طريق البيع عبر الطلب الموصى وهذا راجع لقيمته وندرته الثمينة.

[1] Henni Ahmed : **Essai sur l’économie parallèle..**, op.cit, p 18.

جدول رقم (20): توزيع المبحوثين على حسب فئات الزبائن ومصدر السلعة

مصدر السلعة المتداولة / فئات الزبائن	محلّي	مستورد	الاثنين معا	المجموع
ذوو الدخل المرتفع	2 %33.3	3 %16.7	3 %50	8 %26.7
ذوو الدخل المتوسط	2 %33.3	2 %50	1 %16.7	5 %16.7
ذوو الدخل المنخفض	1 %16.7	5 %27.8	-	6 %20
كل الطبقات	1 %16.7	8 %44.4	2 %33.3	11 %36.7
المجموع	6 %100	18 %100	6 %100	30 %100

التعليق:

يمثل لنا هذا الجدول توزيع المبحوثين على حسب فئات الزبائن ومصدر السلعة أهو مستورد أم محلي أم الاثنين معا.

فمن قراءتنا الإحصائية للجدول نجد نسبة 33.30% من المبحوثين ذوي المستوى أو الدّخل المتوسط يفضّلون المصدر المحلي، ونسبة 16.70% من نفس فئة المبحوثين من ذوي الدخل المتوسط يفضّلون كلا المصدرين ونلاحظ نسبة 11.10% من فئة المبحوثين متوسطي الدخل يفضّلون المصدر أو الذهب المستورد، فبالرغم من تدني المستوى الاجتماعي والاقتصادي للكثير من العائلات الجزائرية إلا أنهم آبين أن يفضلوا الذهب المستورد بنسبة 27.80%، ثم بعد ذلك تفضيل الذهب المحلي بنسبة 16.70%، وهذا طبعا راجع لاعتقاد كل الفئات الجزائرية بأن الذهب المستورد أفضل بكثير من الذهب المحلي.

أما فيما يخص تعامل المبحوثين لكل فئات الدخل فنجد نسبة 44.40% من المبحوثين يتعاملون مع جميع فئات الدخل والتي تفضل الذهب المستورد ثم تنخفض النسبة لتصل إلى 33.30% فيما يخص تعامل المبحوثين بكل فئات الدخل والتي

مصدرها المفضّل هو كلا المصدرين. وتنخفض النسبة كثيرا لتصل إلى 16.70% من تعامل المبحوثين مع مختلف فئات الدخل والتي تفضل على حسب أقوالهم المصدر أو الذهب المحلي.

ومن هنا نستنتج التأثير الكبير الذي يلعبه مصدر السلعة المعروضة على ذهنية الناس الزبائن، فأغلبية الزبائن يفضّلون بالإجماع على حسب أقوال البائعين في سوق واد كنيس الذهب أو المصدر المستورد وهذا على حسب اعتقادهم الراسخ بأن السلعة المعروضة المستوردة أفضل وأجود من السلعة المعروضة المحلية. وما نؤكد به هذه النتيجة هو قول المبحوثة رقم (06) " **تفضل أغلبية الزبائن المصدر المستورد... parce que l'importé حاجة مليحة وشابة على حساب رايهم** ".

لكن في الحقيقة الذهب المستورد ليس كله ذهب لأن هناك ذهب مغشوش، يوهم للناس أنه مستورد وذو نوعية جيدة، وشراؤه من طرف الناس بعد فترة يكتشفون بأنه خدعة trahison ارتكبت من طرف البائعين، قد تكون خدعة مقصودة أو غير مقصودة، لأن كذلك أغلب البائعين وإن قلنا كلهم لا يعلمون أو لا يستطيعون كشف حقيقة العيار الذهب المعروض سواء كان محلي أو مستورد، إلا عن طريق وسائل حديثة تكسبها مصلحة الضمان ومراقبة العيار التابعة للمديرية العامة للضرائب، الواقعة في la rue Charesse تحت شارع حسيبة بن بوعلي وهذا ما أكده لنا المبحوث رقم (18) الذي هو صائغ وصاحب ورشة لصياغة الذهب وهذا هو قوله: " **...يا خو، الناس كلّهم ما يعرفوش، locale وا غير خير وأفضل من المستورد لأنه ذهب الجزائر ذو qualité بزّاف très forte** "؛ وهذا أيضا ما نستطيع تأكيده عن طريق محادثة أجريناها مع مفتش الضمان ومراقبة العيار بالمديرية العامة للضرائب التابعة لوزارة المالية، فما قاله لنا هذا المفتش نفس ما قاله لنا المبحوث رقم (18) هو " **...بأن الناس عامتهم وخاصتهم وحتى أيضا الصائغين وبائعي المجوهرات، الذين يعتقدون أنهم يعرفون ويستطيعون الكشف أو التعرف على حقيقة الذهب المستورد الحقيقي**

منه من المغشوش فهذا خطأ وفيه مغالطة كبيرة لأن المصلحة الوحيدة التي تستطيع التعرف الذهب المستورد الحقيقي من المغشوش هي مصلحتنا الخاصة باعتبارها المالكة الوحيدة لآلات العيار الجديدة... "[1].

فعبر استطلاع صحفي قام به الصحفي السيد Hamid Bellagha التابع لمكتب جريدة الوطن بقسنطينة، لحي قديد صالح الواقع بوسط مدينة قسنطينة هو يعتبر سوق الذهب أو كما يسمى بوحمة الذهابجية ويضم التجار الرسميين أصحاب المحلات التجارية، وبجانبهم على الصيف الضيق تجار غير رسميين يزاولون مهنة الدلالة ببيع الذهب المحلي المستورد بصفة غير رسمية، وهذا هو مقطع صغير من نص المقال: **"...للأسف القائمة ليست هي أيضا وافية لأن المراقبين المختصين والتابعين لمصلحة الضمان و مراقبة العيار التابعة لمقاطعة قسنطينة لمركز الولاية قد اكتشفوا في بعض الشهور القريبة، مجوهرات تبين من خلالها: أن ليس كل ما يلمع بعاصمة الشرق قسنطينة، هو بذهب، وهذا طبعا بعد التحاليل التي قامت بها هذه المصلحة بعملية تحليل العيار (le titrage) بالفرنسية على بعض القطع والسبائك الذهبية المشكوك فيها، تبين أنها مركبة من معدنين وهما: الذهب المغشوش bas titre ومعدن النحاس le cuivre.... ".** فهذه القطع والسبائك الذهبية الآتية من مدينة باتنة، التي بها صائغين مختصين بقيام هذه العملية، أي عملية الغّش عن طريق الخلط غير المسموح به بين المعادن. وللتذكير بأن هؤلاء الصائغين المختصين يملكون وسائل خاصة وجديدة جدا لصياغة الذهب وللقيام بعملية الغّش وذلك بالتمويه في معاملة الناس الزبائن المارة، بأن السلعة المعروضة من طرفهم ذهب خالص or massive، علما بأن عملية التمويه المعدنية تتم في ورشات لصياغة الذهب لهؤلاء الصائغين الحرفيين بحيث تتم طريقة الغش والتمويه في الورشة، وذلك بأخذ قطعة أو سبيكة نحاسية مع تغليفها أو رشّها بالذهب وتسمى بالفرنسية بعملية:

[1] جاء هذا بعد محادثة خاصة على انفراد قام بها الباحث من خلال زياراته البحثية لمصلحة الضمان ومراقبة العيار، وهذا مع المفتش الرئيسي لمقاطعة بئر مراد رايس، السيد: بودينة حسين.

« La confection de bijoux ou cœur de cuivre et de couverture d'or, à l'aide d'une machine spéciale importée de l'Italie ».[1]

جدول رقم (21): توزيع المبحوثين على حسب الأسس التي يتم عليها البيع مع حقيقة الذهب المطبوع المتعامل به

حقيقة السلعة المطبوعة / الأسس المتعامل بها	نعم	لا	المجموع
الاستقبال اللائق	3 %30	2 %25	5 %27.8
عامل الثقة	3 %30	1 %12.5	4 %22.2
السعر الملائم	-	1 %12.5	1 %5.6
السعر المنخفض مقارنة بالسوق الرسمي	-	1 %12.5	1 %5.6
السلعة متوفرة حسب الطلب	3 %30	3 %37.5	6 %33.3
نوعية السلعة	1 %10	-	1 %5.6
المجموع	10 %100	8 %100	18* %100

التعليق:

يشير لنا الجدول أعلاه، توزيع المبحوثين على حسب الأسس التي يتم عليها البيع مع حقيقة الذهب المطبوع، المتعامل به في سوق واد كنيس، فنجد من المبحوثين من يتعاملون بالذهب المطبوع ويستعملون وسيلة البيع عبر الطلب الموصى به (la demande recommandée) بنسبة %33.30، وبينما نجد نسبة %27.80 من

[1] Bellagha Hamid : **Tout ce qui brille est or !** El Wattan, économie, N° 66, Algérie, du lundi au dimanche 16 juillet 2006, pp 1-4.

* عدد المبحوثين الذين قالوا أن كل ما يعرض من طرفهم يباع.

المبحوثين يتعاملون بالذهب المطبوع ويستعلمون الاستقبال الجيد واللائق والثمن المعقول والملائم لجذب الزبائن، بينما تنخفض النسبة لتصل إلى 22.20% من المبحوثين ممن يتعاملون بالذهب المطبوع على أساس عنصر الثقة والاستقبال اللائق للزبائن وللمارة المشترين.

ومن هنا نستنتج أن التحفظ بالتعامل بالذهب المطبوع من طرف بعض المبحوثين واجب وهذا راجع لعدة أسباب موضوعية، أمنية، إدارية، منها: تجنب الإحراج من طرف الزبائن وهذا باستعمال الفاتورة، وأيضا المراقبة والإجراجات الأمنية وذلك بتجنب الحجز النهائي للسّلعة من طرف أعوان الرقابة الأمنية (الشرطة)، وتجنب أيضا الإجراءات الإدارية اللازمة والتي تتمثل في دفع الضريبة الجبائية من أجل إعادة السلعة وهذا ما يأخذ وقت طويل ناهيك عن بعض السلوكات غير اللائقة التي يتعرض لها البائعون في محافظات الشرطة منها: السب والشتم والابتزاز والتحريض والبيروقراطية: كاقتراح الرشوة بأموال باهظة من أجل إعادة السلعة للبائعين في أقرب وقت وبكل رعاية تامة التي يتكفل بها بعض الضباط والإطارات في الأمن وما نؤكد به هذه الاستنتاجات هو أقوال المبحوثين، كحالة المبحوث رقم (22) الذي صرّح لنا بهذه العبارة : " **داولي خطرة سلعة، بصح عاودت جبتها معريفة parce que عندي خالي commissaire هو اللي عاود جابها لي، اللي عندو لكتاف يدوهالو اليوم، يجيبها غدوا، واللي ما عندوش لكتاف مسكين يسمح فيها ولا يشوف كيفاش يدير** " وكذلك قول المبحوثة رقم (10) " **سيزاولي مرة السلعة، بصح عاودت جبتها من عند la police بالرشوة لأنني نعرف إطار سامي بالمديرية العامة للأمن الوطني الذي طلب مني دفع 06 ملايين سنتيم باش يعاود يركيبيريهالي...** ".

وما نستطيع التأكيد به أقوال المبحوثين هذه، هو فكرة عالم الاجتماع الاقتصادي Harold Lubbel " **بأن التشريعات التجارية المهنية قد تخلق أحيانا سلطة خفية un pouvoir déseritionnaire لأعوان الدولة الذين يستطيعون غالبا التفضيل**

لتطبيق متحمس une implication zélée للقانون من كسب منتظم للرشوة التي يأخذونها من طرف التجار غير الرسميين "[1].

جدول رقم (22): توزيع المبحوثين على حسب الأسس التي يتم عليها البيع مع حقيقة الذهب غير المطبوع المتعامل به

حقيقة السلعة غير المطبوعة / الأسس المتعامل بها	نعم	لا	المجموع
الاستقبال اللائق	5 %33.3	-	5 %27.8
عامل الثقة	3 %20	1 %33.3	4 %22.2
السعر الملائم	1 %6.7	-	1 %5.6
السعر المنخفض مقارنة بالسوق الرسمي	1 %6.7	-	1 %5.6
السلعة متوفرة حسب الطلب	4 %26.7	2 %66.7	6 %33.3
نوعية السلعة	1 %6.7	-	1 %5.6
المجموع	15 %100	3 %100	18* %100

التعليق:

يشير لنا الجدول أعلاه، توزيع المبحوثين على حسب الأسس التي يتم عليها بيع الذهب غير المطبوع المتعامل به في سوق واد كنيس، فنجد من المبحوثين من يتعاملون بالذهب غير المطبوع ويستعلمون وسيلة البيع عبر الطلب الموصى به (la demande recommandée) بنسبة 33.30% وبينما نجد نسبة 27.80% من المبحوثين يتعاملون بالذهب غير المطبوع ويستعملون الاستقبال الجيد واللائق والثمن المعقول والملائم

[1] Harold Lubbel: op.cit, p 115.

* عدد المبحوثين الذين قالوا أن كل ما يعرض من طرفهم يباع.

لجذب الزبائن بينما تنخفض النسبة لتصل إلى 22.20% من المبحوثين ممن يتعاملون بالذهب غير المطبوع على أساس عنصر الثقة والاستقبال اللائق للزبائن وللمارة المشترين.

ومن هنا نستنتج أن الذهب غير المطبوع غزا كثيرا السوق الجزائرية للذهب، وكثرة التعامل به في سوق واد كنيس وهذا راجع إلى عدة أسباب موضوعية وتتعلق بصعوبة الحصول على دمغة حقيقة، في الوقت نفسه توجد دمغة مزيفة، ويصعب الأمر في التفريق من الدمغة الحقيقة من المزيفة " **إلا أعوان ومفتشي مصلحة الضمان ومراقبة العيار من حيث الجودة والنوعية، والتي مقرها بالجزائر العاصمة في حي أو شارع La rue charesse بوسط المدينة تحت شارع حسيبة بن بوعلي** "[1]، حيث هذه المصلحة هي الوحيدة والمخوّل لها قانونيا بمراقبة الدمغة في الجزائر، حيث يتم اكتشاف تزوير الدمغة المزيفة (التي هي موجودة عند بعض التجار الكبار، التي يستعملونها في طبع مجوهراتهم بصفة غير قانونية والتي تحصلوا عنها من نفس المؤسسة الفرنسية بطرق ملتوية التي تقوم بصنع الدمغة الحقيقية لمصلحة الضمان ومراقبة العيار من حيث الجودة والنوعية، ولمعلومات إضافية، هي أن شكل الدمغة في الجزائر والمتعارف عليها: هي على شكل عنقود عنب)[2].

وزد على ذلك، يعزف الكثير من التجار عن طبع ما لديهم من الذهب وعرض إلا القليل الذي يسمح لهم باستعماله في الواجهات وعرضه للمراقبين، من أجل إخفاء الذهب المستورد من إيطاليا غير المطبوع، فإذا أرادت الدولة حماية نفسها وتجارة المعادن الثمينة عليها بتخفيض الرسوم المتعلقة بالدمغة من 180دج إلى 50دج كما عبّر الكثير من تجار هذه المهنة النبيلة "[3].

---

[1] La brochure de la lettre de la D.G.I : op. cit, p 05.

[2] Ibid, p 06.

[3] ك. ب: **ذهب مستورد من إيطاليا وآخر مغشوش من باتنة يغرقان السوق**، يومية الخبر، العدد 4635، الجزائر، الخميس 23 فيفري 2006، ص 14.

" وهذا ما شجع كثيرا على تنامي السوق الموازية، لأن غلاء الحقوق المتعلقة بالدمغة حافز كبير لتسويق الذّهب في السوق الموازي، "حيث سجلت سوق الذهب في الجزائر بـ: 15 طنا من الذهب مجهولة المصدر متداولة في السوق الموازية؛ فرفع سعر الطابع من 50دج إلى 180دج أنعش السوق السوداء" لهذا طرح التجار الشرعيون مشكلة جوهرية تفسر حسبهم، هذه الفوضى التي يعرفها سوق الذهب والتي أدّت إلى ظهور بارونات استيراد وبيع هذا المعدن الثمين وبروز أقطاب الغشّ، في هذه المادة النفيسة التي أصبحت خلال العشرية الأخيرة مركز مال ونفوذ حقيقيين "[1]، حيث كل هذه الأفكار تأكدنا منها من خلال المقابلات التي أجريناها مع المبحوثين بائعي الذهب في سوق الموازي للذهب لواد كنيس وهذا كما قاله لنا المبحوث رقم (27) الذي يعمل كتاجر حقيبة « grossiste » له ورشة لصياغة الذهب ومحلا تجاري، زد على ذلك مستورد للذهب الايطالي " **je préfère واد كنيس خير... parce que السلعة تتمشى rapidement، et sur commande والناس بزاف يقصدوا واد كنيس أولا سلعة رخيسة وما فيهاش طابع، لأنو لوكان يحبوا vraiment الطابع، يروحوا يشريوا من عند les vitrines. c'est pour cette raison اللي بزاف الناس les passagers يحبوا يشيروا هنا في رويسو من عند هاذوا الناس avec un prix trop convenable** ".

[1] نفس اليومية، ص 14.

جدول رقم (23): توزيع المبحوثين على حسب العلاقات ما بين الأسس التي يتم عليها البيع لسلعة الذهب مع إمكانية التعامل بالقرض

إمكانية التعامل بالقرض / الأسس المتعامل بها	نعم	لا	المجموع
الاستقبال اللائق	2 %22.2	3 %33.3	5 %27.8
عامل الثقة	1 %11.1	3 %33.3	4 %22.2
السعر الملائم	-	1 %11.1	1 %5.6
السعر المنخفض مقارنة بالسوق الرسمي	-	1 %11.1	1 %5.6
السلعة متوفرة حسب الطلب	5 %55.6	1 %11.1	6 %33.3
نوعية السلعة	1 %11.1	-	1 %5.6
المجموع	9 %100	9 %100	18* %100

التعليق:

يمثل لنا الجدول أعلاه توزيع المبحوثين على الأسس التي يتم عليها بيع سلعة الذهب عن طريق القرض، فنجد أن نسبة 33.30% من المبحوثين يبيعون سلعتهم بالقرض عبر الطلب الموصى به la demande recommandé لكن مع الزبائن الأقارب أو الجيران أو الأصدقاء...الخ، بينما نجد نسبة 27.80% من المبحوثين يبيعون سلعتهم بالقرض على أساس الاستقبال اللائق والحسن مع الثمن المعقول ثم تنخفض النسبة لتصل إلى 22.20% من المبحوثين الذين يبيعون سلعتهم بالقرض على أساس عنصر الثقة المتبادلة بينهم وبين المارة المشترين، طبعا الأقارب، الجيران، الأصدقاء (**ناس معريفة**).

* عدد المبحوثين الذين قالوا أن كل ما يعرض من طرفهم يباع.

ومن هنا نستنتج أن طريقة التعامل بالقرض التي يستعملها بعض الباعة غير الرسميين للذهب في سوق واد كنيس تتم فقط على ثلاثة أسس هي: البيع عبر الطلب الموصى به، الاستقبال الجيد واللائق والثمن المعقول، وأخيرا على عنصر الثقة المتبادلة بين البائع والمشترين: منهم فقط: الأهل والأقارب و الجيران، الأصدقاء، أي كل المشترين الذين لهم علاقة معهم، وهذا ما أكده لنا أغلبية المبحوثين، كقول المبحوث رقم (25) " **نخدم على حساب la commande مع المعريفة ديالي برك** " وأيضا كقول المبحوثة رقم (02) " **أنا هنا الحمد يقصدوني بزاف les clients على خاطرش عندي لسان زين و حلو ".** وأيضا كقول المبحوثة رقم (04) " **أنا يحبوني بزاف les clients أنني على ثقة ومعروفة هنا في المارشي نتاع رويسو ".**

جدول رقم (24): توزيع المبحوثين على حسب العلاقة ما بين الأسس التي يتم عليها البيع لسلعة الذهب، مع إمكانية التعامل نقدا مع الزبائن

إمكانية التعامل نقدا مع الزبائن / الأسس المتعامل بها	نعم	لا	المجموع
الاستقبال اللائق	4 %36.4	1 %14.3	5 %27.8
عامل الثقة	3 %27.3	1 %14.3	4 %22.2
السعر الملائم	1 %9.1	-	1 %5.6
السعر المنخفض مقارنة بالسوق الرسمي	1 %9.1	-	1 %5.6
السلعة متوفرة حسب الطلب	1 %9.1	5 %71.4	6 %33.3
نوعية السلعة	1 %9.1	-	1 %5.6
المجموع	11 %100	7 %100	18* %100

التعليق:

يوضح لنا الجدول أعلاه توزيع المبحوثين على الأسس التي يتم عليها بيع سلعة الذهب نقدا (cash)، فنجد نسبة 33.30% من المبحوثين يبيعون سلعتهم نقدا عبر الطلب الموصى به la demande recommandé لكن مع الزبائن الأقارب والجيران والأصدقاء...الخ، بينما نجد نسبة 27.80% من المبحوثين يبيعون سلعتهم نقدا على أساس الاستقبال اللائق مع الثمن المعقول، لتنخفض النسبة لتصل إلى 22.20% عند المبحوثين الذين يبيعون سلعتهم نقدا على أساس عنصر الثقة المتبادلة بينهم وبين المارة المشترين وهؤلاء الزبائن يقصدونهم لأول وهلة بعد أن يتعرفوا على نواياهم الخالصة وظهور ملامح الثقة فيهم.

* عدد المبحوثين الذين قالوا أن كل ما يعرض من طرفهم يباع.

ومن هنا نستنتج أن تحفظ بعض المبحوثين وإن قلنا عامتهم يتعاملون مع الزبائن نقدا وهذا لعدة أسباب موضوعية تجارية منها: إن أغلب المبحوثين يعملون لحساب أشخاص غير مرئيين في واد كنيس وهذا ما يتعذر عليهم بيع السلعة بالقرض، ثم في غالب الأحيان يقومون أسبوعيا بعملية المحاسبة مع مالكي السلعة الحقيقيين الذين يحاسبونهم حسابا عسيرا ويطالبونهم بالمدخول عند آخر سنتيم وإلا لن ولم يروا ولن يعطوهم سلعة مستقبلا، وهذا أيضا ما يتعذر على البائعين بيع السلعة المعروضة من طرفهم بالقرض وهذا ما أكدته لنا المبحوثة رقم (06) " **أنا نخدم غير cash، et en plus نحتاج أنا دراهم باش ندّور سلعتي وباش قانيت نشري سلعة جديدة من عند les grossistes ولهذا نحتاج دراهم sur place ونتعامل ونبيع بـ cash** ".

جدول رقم(25): توزيع المبحوثين على حسب العلاقة

ما بين أسباب التمويل مع المواسم التي يكثر فيها البيع

المواسم التي يكثر فيها البيع / أسباب التمويل	الصيف والربيع	الصيف	مواسم الأفراح	الصيف والمواسم الدينية	كل يوم ومدخوله الخاص	الصيف والربيع والشتاء	على حسب كل موسم وبركته	على مدار السنة	المجموع
الرغبة في التعاون لمساعدة العائلة	4 %66.4	4 %51.7	4 %51.7	1 %50	2 %100	1 %100	–	1 %33.3	17 %58.6
مساعدة عضو في العائلة على بيع الذهب	2 %33.3	1 %14.3	2 %28.6	–	–	–	1 %100	–	6 %20.7
تسويق سلعة المالك الشخصي	–	–	1 %14.3	1 %50	–	–	–	–	2 %6.9
تجنبا للانحراف	–	1 %14.3	–	–	–	–	–	–	1 %3.4
العمل لحسابي الخاص	–	–	–	–	–	–	–	1 %33.3	1 %3.4
من طرف بعض الاصدقاء	–	1 %14.3	1 %14.3	–	–	–	–	–	2 %6.66
أحد اعضاء العائلة	–	–	–	–	–	–	–	1 %33.3	1 %3.4
المجموع	6 %100	7 %100	8 %100	2 %100	2 %100	1 %100	1 %100	3 %100	30 %100

التعليق:

من الجدول أعلاه نستنتج توزيع العلاقة بين أسباب التمويل للمبحوثين مع المواسم التي يكثر فيها بيع الذهب في واد كنيس، فنستنتج أن نسبة 66.70% من المبحوثين يتعاونون في تمويل زملائهم في كسب لقمة العيش ويبيعون أكثر في موسمي الصيف والربيع، كقول المبحوثة رقم (09) " **...البيع يكثر في الربيع والصيف** ". بينما نجد نسبة 57.10% من المبحوثين يتعاونون بتمويل زملائهم من أجل كسب لقمة العيش وبيعهم للذهب يكثر في الصيف وهذا على حسب قول المبحوث رقم (24) "**...الخدمة في الصيف مليحة...** " وبنفس النسبة 57.10% من المبحوثين الذين يمّولون زملائهم أيضا على كسب العيش يبيعون أكثر في مواسم الأفراح والأعياد.

بينما تنخفض النسبة بـ 33.30% من المبحوثين الذين يموّلون بعضا من أفراد العائلة، بسلعة الذهب ويبيعون أكثر في الربيع والصيف وهذا كقول المبحوث رقم (16) "**...نعاون خاوتي les chômeurs ...باش يدبرو مصريفة على رواحهم...**" ثم تنخفض النسبة قليلا بـ 28.60% من المبحوثين الذين يموّلون بعض أفراد عائلتهم بسلعة الذهب ويبيعون بصفة جيدة في الصيف، ثم تنخفض النسبة كثيرا لتصل إلى 14.30% من المبحوثين الذين يموّلون أيضا أفراد عائلتهم وبيعهم يكثر في الصيف.

بينما نجد ونلاحظ نسبة 50% من المبحوثين يعملون لحساب أشخاص غير مرئيين (تجار المهنة، أصحاب المحلاّت التجارية، تجار الحقيبة، ممثلين تجاريين...الخ) ويبيعون أكثر في الصيف والمناسبات الدينية كحال المبحوثة رقم (06) التي تعمل لحساب أمها الدلاّلة، علما بأن هذه المبحوثة شابة ذات 28 سنة وهذا قولها: " ...**أنا ما نسال والوا بصح نبيع خير ومليح في الصيف والمناسبات الدينية يامات المهيبة ومواسم الأفراح والأعراس...** ".

وهذا ما يجعلنا نستنتج أن، معظم ممارسي التجارة غير الرسمية للذهب يكثر نشاطهم في الصيف والربيع، وفي المواسم والأعياد والمناسبات الدينية وهذا راجع للأعراف السائدة في المجتمع الجزائري منها: تفضيل الزواج لدى أغلب الجزائريين

في بداية الصيف عموما، وهذا ما يجعلهم يشترون ويقتاتون ما يحتاجونه من الذهب لإقامة أفراحهم وأعراسهم، وهذا كما أكدته المبحوثة رقم (01): " **...هاذي هي نعانو les jeunes مساكن باش يتزوجو على أرواحهم...** "، وأيضا وكما جرت العادة، على إصرار وإلتزام عرفي لدى أغلب العائلات الجزائرية على شرائها للذهب من أجل تقديمه لخطيبة الابن وهذا طبعا في مناسبات عديدة: كالخطوبة والمولد النبوي الشريف، والأعياد منها الدينية كعيد الفطر وعيد الأضحى المبارك وتسمى هذه العادة العرفية الحميدة "بالمهيبة" المعروفة لدى الأسر العاصمية خاصة.

فالمشتري على حسب الدلالات فقير، وهذا ما جاء على لسان خالتي الزهرة، التي أجرت المقابلة معها موزات-بلهواري جميلة، لأن الأزمة الاقتصادية وآثارها على سلطة الشراء للعائلات التي يتبين أنها تتغذى من هذا السوق من الأعلى إلى الأسفل، أي في كلّ المقتضيات والحاجيات اليومية، فهذا هو قول خالتي الزهرة على الزبون الذي يقصد واد كنيس: " **...الزبون، هو هنا دائما مع الفقر، فعندما يريد أحد من الزبائن أن يتزوج، فهو طبعا لا يستطيع شراء الذهب من عند بائع المجوهرات، لأنه غالي جدا، لكنه معنا نساعده يشتري على حسب الكلمة، لأن ذهبنا حقيقي،...أو تذهب إلى بائع المجوهرات، لكي يزن السلعة التي يريد شرائها ثم يقوم بالدفع ثم أدفع أنا من حسابي مالا لبائع المجوهرات لقبوله بعملية الوزن** ".[1]

[1] Musette Belhouari Djamila : op.cit, p 06.

جدول رقم (26): توزيع المبحوثين على حسب العلاقة ما بين الأسس المتعامل بها مع السلعة المعروضة المباعة

السلعة المعروضة المباعة / الأسس المتعامل بها	نعم	المجموع
الاستقبال اللائق	5 %27.8	5 %27.8
عامل الثقة	4 %22.2	4 %22.2
السعر الملائم	1 %5.6	1 %5.6
السعر المنخفض مقارنة بالسوق الرسمي	1 %5.6	1 %5.6
السلعة متوفرة حسب الطلب	6 %33.3	6 %33.3
نوعية السلعة	1 %5.6	1 %5.6
المجموع	18 %100	18* %100

التعليق:

يوضح لنا الجدول أعلاه، توزيع المبحوثين على حسب العلاقة الموجودة بين الأسر التي يتم عليها البيع مع السلعة المعروضة المباعة من طرف المبحوثين، فنجد أن نسبة 33.30% من السلعة المباعة من طرف المبحوثين بيعت على أساس البيع عبر الطلب الموصى به، ثم تنخفض النسبة قليلا لتصل إلى 27.80% من السلعة المباعة من طرف المبحوثين التي بيعت على أساس الاستقبال الجيد واللائق والثمن المعقول، بينما نجد نسبة 22.20% من سلعة الذهب التي بيعت على أساس عنصر الثقة.

فمن خلال هذه النتائج نستنتج أن سلعة الذهب المتداولة في السوق غير الرسمي تباع على ثلاثة أسس رئيسية، الأساس الأوّل هو: البيع عبر الطلب الموصى به وهذا ما

* عدد المبحوثين الذين قالوا أن كل ما يعرض من طرفهم يباع.

لمسناه من أقوال المبحوثين كقول المبحوثين رقم (07) " **...قاع البيع ديالي بـ la commande** " والأساس المتداول به هو عموما استعمال أغلبية المبحوثين طريقة الاستقبال اللائق والجيد والثمن المعقول من طرف البائعين وهذا ما لاحظناه أثناء إجراءنا للبحث الميداني بسوق واد كنيس كقول المبحوث رقم (19) " **...لازم عليا نستعمل اللسان الحلو باش نبيع سلعتي و les clients يحبو بزاف les jeunes، parce que نعرفو كيفاش نتعاملو معاهم...** ".

ثم نجد أخيرا الأساس الثالث وهو مهم جدا في التعاملات التجارية بين البائعين والمشترين ألا وهو عنصر الثقة لأن أغلب المبيعات في سوق واد كنيس للذهب ليست مفوترة (facturisé)، ولا شيء يبرهن على حقيقة البيع، وبالتالي نجد الكثير من المشترين يترددون ويتحفظون جدا عند عملية الشراء وهذا شيء طبيعي ونستدل بهذا القول للمبحوثة رقم (03) "**وليدي الناس هنا قاع يعرفوني لأني نبيع ثقة و...garanti**".

وهذا ما أكده أيضا Philippe Adair "...**تعتمد عملية البيع في السوق غير الرسمي عبر شيء ضروري بالإيداع والقرض على عنصر الثقة، باعتبار أن عملية التمويل أو البيع لا تتوفر على وثائق رسمية...** "[1].

[1] Revue économie et management : op.cit, pp 11-12.

جدول رقم (27): توزيع المبحوثين على حسب العلاقة ما بين فئات الدخل الشهري في هذا النشاط، مع تلبية الحاجة المالية للبائع

فئات الدخل في هذا النشاط / تلبية الحاجة المالية للبائع	نعم	المجموع
من 10.001دج إلى 20.000دج	6 %20	6 %20
من 20.001دج إلى 30.000دج	13 %43.3	13 %43.3
30.001دج فأكثر	11 %36.7	11 %36.7
المجموع	30 %100	30 %100

التعليق:

نستخلص من خلال الجدول أعلاه توزيع العلاقة بين الدخل الشهري وتلبية الحاجات المالية للمبحوثين، فنجد نسبة 43.30% من المبحوثين لبّوا حاجاتهم المالية عن طريق العمل غير الرسمي في واد كنيس ودخلهم الشهري في هذا النشاط منحصر ما بين 20.001دج و30.000دج بينما نجد نسبة 36.70% من المبحوثين لبّوا حاجياتهم عن طريق بيع الذهب في واد كنيس ودخلهم الشهري منه يفوق 30.001دج؛ وعلى عكس هذا تنخفض النسبة لتصل إلى 20% من المبحوثين ممن لبّوا حاجياتهم المالية عن طريق العمل ببيع الذهب في واد كنيس بمدخول يتراوح ما بين 10.001دج و 20.000دج.

ومن هنا نستنتج الدور أو الأثر الكبير الذي يلعبه الدخل الشهري في النشاط غير الرسمي لبيع الذهب في سوق واد كنيس في تلبية حاجيات المبحوثين أو البائعين فيه بصفة عامة، فمنهم من يتراوح دخله ما بين 10.001دج و20.000دج وهؤلاء عموما يشتغلون كمواطنين في القطاع الرسمي، فدخلهم الشهري في هذا القطاع وعدم

إشباع حاجياتهم المالية، الاقتصادية، تدني المستوى المعيشي. هذه الأسباب هي التي دفعتهم إلى خلق مداخيل هامشية من السوق غير الرسمي كحالة المبحوث رقم (12) الذي يعمل كموظف بسيط في الميناء ليلا، وفي الفترة الصباحية يشغل يومه في كسب إضافي يستطيع من خلاله رفع المستوى المعيشي الاقتصادي والاجتماعي لأسرته فدخله الشهري في هذا النشاط يتراوح ما بين 10.001دج و20.000دج؛ ومن هؤلاء المبحوثين أيضا من يتراوح دخله ما بين 20.001دج و30.000دج وهؤلاء يمثلون الطبقة التحتية الأساسية لسوق واد كنيس، أي الفئة التي تسترزق يوميا ولا عمل لها إلا مهنة بيع الذهب في سوق واد كنيس منهم الشباب، الكهول، النساء المسنات، ذوي الأقدمية المهنية. كما نجد أيضا من المبحوثين دخلهم يفوق 30.001دج من خلال العمل في سوق واد كنيس، وهذا ما أدى بنا إلى التساؤل، وبعدها اكتشفنا من هم؟ إنهم أشخاص ذوي محلات تجارية، أصحاب أقدمية تفوق 20 سنة بواد كنيس كحال المبحوثة رقم (01)، (02)، (04)، (05).

إذن فكل هذه النتائج نؤكدها بالدراسات السابقة التي أجريت على السوق غير الرسمي عموما في الجزائر كدراسة أحمد هني حين قال أن " **السوق غير الرسمي يخلق مداخيل هامشية يستطيع من خلالها العامل البسيط أن يدرك ويلبي بعض الحاجيات الضرورية التي يعجز عنها براتبه الشهري** "[1].

وكدراسة أيضا أجراها المكتب الدولي للعمل (BIT) سنة 1991 واستخلاص نتيجة مفادها هي: " **أن السوق غير الرسمي يظهر كقطاع يضمن الارتقاء الاجتماعي من الحالة الأجرية إلى الحالة المقاولة** "[2].

---

[1] Henni (A) : op.cit, p 82.
[2] (BIT) rapport : op.cit, p 22.

جدول رقم (28): توزيع المبحوثين على حسب العلاقة ما بين طرق البيع المتعامل بها ما بين البائعين وشركائهم، مع تلبية الحاجة المالية للبائع

تلبية الحاجة المالية للبائع / طرق البيع المتعامل بها	نعم	المجموع
بالفائدة	21 %70	21 %70
بالنصف	3 %10	3 %10
آخر	6 %20	6 %20
المجموع	30 %100	30 %100

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ توزيع المبحوثين على حسب طريقة البيع المتعامل بها في واد كنيس مع التأكيد على تلبية الحاجة المالية من طرف المبحوثين، فنلاحظ نسبة 70% من المبحوثين لبوا حاجاتهم المالية عن طريق البيع بالفائدة، بحيث هذه الفئة من المبحوثين تعمل لدى أشخاص غير مرئيين، يعتبرون ذوو السلطة والمحتكرين لسوق واد كنيس من حيث التمويل. وهذا ما عبّر عنه الكثير من المبحوثين كالمبحوث رقم (23) "**أنا خدام عند شخص قادر بزاف...**"، بينما تنخفض النسبة كثيرا لتصل في حدود 20% من المبحوثين من لبوا حاجياتهم المالية عن طريق البيع بصفات عديدة منها: الشراكة (partenariat) مثل المبحوث رقم (24) الذي يعمل بالشراكة لأن لديه شريكه له ورشة خاصة لصياغة الذهب أي (le matériel)، و هو عليه النقود، ومنهم من يعمل لصالحه الخاص أي طريقة البيع تعود عليه بالرّبح الكلي مثل المبحوث رقم (27) كقوله " ...**واش بعت هذيك هي فايدتي...** "، ثم تنخفض النسبة كثيرا من المبحوثين لتصل إلى 10% من لبّوا مطالبهم وحاجياتهم المالية عن طريق البيع بالنصف، أي كأن يشترك شخصان في سلعة واحدة فيتقاسمان الفائدة أو المدخول من

خلال بيعها للزبائن في واد كنيس مثل طريقة المبحوث رقم (17)، و كقوله (**...كل يوم العشية نتحاسب أنا وشريكي على المدخول نتاع النهار فهو يدي حقو وأنا ندي حقي (النّص)**...).

ومن هنا نستنتج شبكة العلاقات التجارية والتي بدورها تتكون من الباعة غير الرسميين في السوق غير الرسمي للذهب وهم عموما ثلاثة أنماط رئيسية وهي:

1. الباعة بالعمولة: هم عبارة عن باعة بالتجزئة، يتاجرون في عدد محدد من السلع لبعض تجار الذّهب بالتجزئة أو بالجملة في السوق غير الرسمي، ويحصلون على ربح أو فائدة ما بين 15% و30% من كل مادة يبيعونها.

2. الباعة التابعون: فهم فئة الباعة التابعين لأولئك الأفراد الذين يتوقف عملهم اليومي على مزودّ خاص يزوّدهم بسلعة الذهب، فكلما كان بائع الرصيف منتظما ومخلصا في تعامله، كلما وفّرت له المساعدات وتزويده أكثر بالذهب من طرف المالك الأصلي (patron fournisseur).

3. الباعة المستقلون أو المشغلون ذاتيا: هم الباعة الحقيقيون، هم أولئك الأفراد الذين يعملون على نحو مستقل ويعملون لحسابهم وقد يكونون:

1- أصحاب ورشات لصياغة الذهب.

2- أصحاب المحلات التجارية لبيع المجوهرات.

3- تجار الحقيبة.

4- ممثلين تجاريين.

5- دلاّلين ودلالات كبار.

6- يراقبون عملية بيع الذهب في السوق غير الرسمي والبائعين التابعين لهم والمزودين لهم بالذهب أو المال.

7- يحصلون يوميا أو أسبوعيا أو نصف شهريا أو شهريا على دخل دون العمل في سوق واد كنيس وهذا يتم عن طريق عملية المحاسبة مع الباعة التابعين لهم.

جدول رقم (29): توزيع المبحوثين على حسب العلاقة ما بين المصدر المفضل مع إمكانية التفضيل

إمكانية التفضيل / المصدر المفضل	نعم	لا	المجموع
محلي	6 %22.2	-	6 %20
مستورد	15 %55.6	3 %100	18 %60
الاثنين معا	6 %22.2	-	6 %20
المجموع	27 %100	3 %100	30 %100

التعليق:

يتبين لنا من خلال الجدول، توزيع المبحوثين على حسب ترتيب التفضيل للسّلعة المعروضة للبيع **(المستوردة المحلية، الاثنين معا)**.

فنجد نسبة 60% من المبحوثين يفضلون التعامل بالمصدر المستورد أو بالذهب المستورد، وهذا طبعا لجودته وطلبه الكثير من الزبائن. وهكذا قول المبحوث رقم (28) "...**ياخو الناس بزّاف يحبو يشريو الطالياني c'est normale c'est du luxe...**" بينما تنخفض النسبة كثيرا لتصل 20% من المبحوثين الذين يفضلون التعامل بالذهب المحلي، وهذا راجع للاختصاص لدى بعض البائعين الذين يودّون التعامل بالذهب المحلي لأن أغلبية البائعين الذين يعرضون الذهب المحلي للبيع، فهم عامة يعملون في الورشات أو أصحاب ورشات لصياغة الذهب ولهذا يسوقون ويعرضون الذهب المحلي في سوق واد كنيس الذي هو من صنع أيديهم وهذا ما لمسناه من قول المبحوث رقم (25) "**...أنا نخدم غير local... parce que خدمة يديّا...**

والناس عامة يعني ما تعرفش قيمة local وا خير من l'importé parce que l'importé ما هوش قاع يدخل للدزاير vrai...".

كما تتعادل النسبة بـ 20% من المبحوثين الذين يتعاملون في واد كنيس بكلا المصدرين المحلي والمستورد وهذا راجع إلى كون هؤلاء المبحوثين لا يعملون لحسابهم بل يعملون لحساب أشخاص غير مرئيين هم يعتبرون المالكين الأصليين لأغلب السلعة المعروضة بواد كنيس وهذا كقول المبحوثة رقم (08) " **نخدم باش كان وليدي...المهم ندخل دراهمي وقوت ولادي وكي ايجي المعلّم (patron) نتاعي اللي عاطيني سلعتو باش نبيعهالو يصيب دراهمو واجدين...** ".

الاستنتاج الجزئي للفرضية الثانية:

من خلال تحليلنا لجداول الفرضية الثانية والمتعلقة بمدى أهمية ومظهرية سلعة الذهب المتداولة بين سوق واد كنيس بين المبحوثين والزبائن فاستنتجنا بأن السلعة المتداولة والمعروضة في سوق واد كنيس هي:

- سلعة ذهب محلية أغلبها مصنوعة في ورشات صياغة الذهب من طرف حرفيين يشتغلون وينشطون أيضا في سوق واد كنيس.
- سلعة ذهب مستوردة خاصة من إيطاليا، بلجيكا، فرنسا، تركيا، ليبيا، ويتم عبر الحدود الجزائرية (الموانئ، المطارات) وتتم عملية الاستيراد عن طريق مضيفات الطائرات المتعاملات مع المستوردين الكبار بالعمولة، عملية الاستيراد، وكذلك المهربين الذين يشتغلون عبر الحدود الشرقية والغربية والجنوبية للجزائر، حيث هؤلاء يتواطؤون مع حراس الحدود والجمارك الجزائرية..

إن السلعة المتداولة في سوق واد كنيس للذهب منها: المطبوعة (وهذا على حسب اعتقاد عامة البائعين) ولكن في الحقيقة ليست مطبوعة بطابع حقيقي لأن الطابع أو الدمغة الحقيقية متواجدة ومملوكة فقط من طرف مصلحة الضمان ومراقبة العيار من حيث الجودة والنوعية، ومنها غير المطبوعة وهي الموجودة والمتداولة أكثر في سوق واد كنيس.

إن الأسس التي يتم عليها البيع تنحصر أغلبها في ثلاثة عناصر أساسية وهي : بالدرجة الأولى: وسيلة الاستقبال الجيد واللائق والثمن المعقول من طرف البائعين عموما وذلك من أجل جذب الزبائن إليهم، وبالدرجة الثانية البيع عبر الطلب الموصى به la vente selon la demande recommandée وبالدرجة الثالثة نجد: البيع على أساس عنصر الثقة la vente sur la base de la confiance.

من ناحية تفضيل المصدر، فنجد أغلبية المبحوثين تفضل التعامل بالذهب المستورد لأنه الأكثر طلبا والأكثر بيعا في سوق واد كنيس وهذا طبعا راجع إلى كون

الذهب المستورد ذي جودة ونوعية عاليتين زد على ذلك جذاب ومتنوع الألوان (or de trois couleurs jaune, blanc, rouge).

قصد كل الفئات الاجتماعية الجزائرية سوق الدلالة لواد كنيس، باعتباره يلبي رغبات وحاجيات الزبائن من كل الطبقات الاجتماعية (ذوو الدخل المرتفع، المتوسط المنخفض).

التحفظ الشديد والظاهر على أغلبية الزبائن وخوفهم الشديد من الوقوع في الفخ والمتعلق بالغش في السلعة فالكثير من الزبائن وقعوا في أيدي محتالين باعة اشتروا من عندهم ذهب ليفاجئوا وفي الأخير بأنه ليس ذهب وإنما ذهب مغشوش « bas titre ».

تفضيل أغلب الزبائن شراء ذهب غير مطبوع لأنه يلائم مع وضعهم الاقتصادي، في نفس الوقت الذهب المطبوع المعروض في واجهات المحلات التجارية غالي الثمن ولهذا يفضل أغلبية الزبائن الشراء الذهب من واد كنيس.

تفضيل حتى البائعين الرسميين لتسويق سلعهم في واد كنيس، وهذا راجع لعدة أسباب محفزّة وهي: الهروب الجبائي l'évasion fiscale، التسويق السريع وفي ظرف قياسي، على عكس السلعة المعروضة في الواجهات التجارية التي قد يطال عليها الزمن في البيع، وكذلك الربح السريع والوفير بدون رسوم جمركية وبدون ضرائب بأنواعها (منها المتعلقة بالمحل التجاري والسجل التجاري، وسجل الشرطة registre du police، وخاصة الضرائب المتعلقة بحقوق الدمغة les droits du poinçon والتي تقدر بـ 180دج للغرام الواحد). وهذا ما يشجع كثيرا على العزوف على طبع أو دمغ البائعين الرسميين لذهبهم. وتفضيلهم البيع في سوق واد كنيس، وتجنب كذلك الباعة الرسميين المضايقات المتعلقة والممارسة من طرف رجال الرقابة الضريبية، الذين يحبذون التطبيق المتحمس للقانون من أجل كسب منتظم للرشوة التي يأخذونها من طرف الرسميين.

تتم عملية البيع للذهب في واد كنيس على طريقتين: وهما الدفع الفوري (cash) وهذا طبعا مع المارة المشترين، وطريقة الدفع بالقرض (par crédit) وهذا مع الزبائن الخاصة (قد يكونون من الأقارب، الأهل، العائلة، الجيران، الأصدقاء، زملاء...).

تكثر عملية بيع الذهب في واد كنيس في الربيع والصيف والأعياد الدينية المناسبات الدينية ومواسم الأفراح الأعراس.

عملية التمويل تقوم على أساس عدة مؤشرات أهمها: مساعدة بعض أفراد العائلة وتمويله بالذهب من أجل بيعه في واد كنيس وكذلك من أجل كسب مصروف يومي يقي الشباب من الانحراف la déviance وكذلك تتم عملية بيع الذهب من طرف الباعة لحساب أشخاص غير معروفين وغير مرئيين وهؤلاء الأشخاص هم من يقومون بعملية التمويل لصالح باعتهم الخاصة الذين يقومون بدورهم بعملية تسويق السلعة وعرضها في سوق واد كنيس.

إن السوق غير الرسمي يخلق مداخيل إضافية وعالية مما هي عليه في السوق أو القطاع الرسمي. وتفوق بكثير من التي يجنيها المؤجر أو العامل بالقطاع الرسمي، والزيادة تكون غالبا بنصف أو بثلث الأجر المحصّل عليه في العمل الرسمي.

إن طريقة البيع المتعامل بها في واد كنيس تتم على ثلاثة طرق متعارف عليها وهي: البيع بالفائدة المتفق عليها، البيع بالنصف المتفق عليه وهذا خاصة نجده عند الشركاء في سلعة معينة واحدة مشترك فيها، أو بصفة عملية وهي كأن يشترك اثنان في سلعة واحدة، الأول عليه صنعها أو صياغتها والثاني عليه القيام بعملية البيع، حيث هذه الصفة العملية قائمة على أساس التفاهم بين الشريكين.

إن من خلال قيامنا بالبحث الميداني لاحظنا بالعين المجردة الإقبال الكبير من الزبائن على الذهب المستورد وهذا راجع إلى خصوصيته من حيث الجودة والنوعية واللمعان وعلى أضوائه على ثلاثة ألوان من الذهب وهم (الأصفر-الأحمر-الأبيض) المعروف تحت اسم or de trois temps.

وأخيرا نسبتهم أي نسبة 25% من المبحوثين فضّلوا سوق الذهب غير الرسمي بسبب أن نشاط تجارة بيع الذهب على الرصيف تكتسي أهمية بالغة نلمسها على مستوى كل من الزبائن والممارسين.

وأخيرا تحققت الفرضية الثانية.

الفصل الثالث

تحليل الفرضية الثالثة

تمهيد:

إن لأنساق شبكة العلاقات ولغياب المراقبة الأمنية للدولة، كما لأن للتهرب الجبائي أو الضريبي، عوامل تعتبر من العوامل المتسببة في اندماج والتحاق الفاعلين الاجتماعيين بسوق الذهب غير الرسمي لواد كنيس -حي العناصر- وبدون شك، هؤلاء العوامل الثلاثة هم أصل لاتوظيف أجهزة الدولة سواء الأمنية أو الجبائية الذي تسود البلدان الفقيرة، زد على ذلك مشاكل التسيير العادي الذي له علاقة كبيرة مع عدم الكفاءة التي يتميز بها الموظفون المدعوون والذين تم انتدابهم في المؤسسة، وأيضا تدني المداخيل في القطاع الوظيفي، وتأخيرات الأجور الشهرية للموظفين، فكل هذه الأسباب تشجّع استفحال ظاهرة الرشوة، وتفشي وتنامي وبروز ظاهرة تجارة بيع الذهب على الرصيف، وكذلك التهرب الجبائي أو الضريبي.[1]

[1] Hoerner (Jean Michel): op.cit, pp 100-101.

تحليل جداول الفرضية الثالثة:

جدول رقم (30): توزيع المبحوثين على حسب العلاقة ما بين نوع المالك الشخصي لسلعة الذهب المعروضة مع إمكانية العمل لصالح الخاص بالنسبة للبائع غير الرسمي

إمكانية العمل لصالح الخاص / نوع المالك الشخصي لسلعة الذهب	نعم	لا	المجموع
أصحاب الورشات	2 %14.28	2 %12.5	4 %12.5
لصالح الأم	1 %7.14	1 %6.25	2 %6.3
لحسابي الخاص	1 %7.14	1 %6.25	2 %6.3
تجار الحقيبة	7 %50	8 %50	15 %50
الممثلين التجاريين	2 %14.28	3 %18.75	5 %18.8
المستوردين الكبار	1 %7.14	1 %6.25	2 %6.3
المجموع	14 %100	16 %100	30 %100

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ توزيع المبحوثين على حسب فئات الممولين التي يعملون لحسابها، فنلاحظ نسبة 50% من المبحوثين من يعملون لصالح التجار الكبار أي تجار الجملة، بينما تنخفض النسبة إلى 18.8% من المبحوثين من يعملون لصالح الممثلين التجاريين، ثم تنخفض النسبة كثيرا لتصل إلى 12.5% من المبحوثين من يعملون لصالح أصحاب الورشات (الحرفيين).

وعلى هذا الأساس نستنتج أن التمويل التجاري الخاص بشبكة العلاقات التجارية يتم أساسا من طرف: التجار الكبار أو التجار بالجملة (grossiste) بالدرجة الأولى،

وهذا طبعا كقول المبحوث رقم (21) " **les grossistes هما الصح في المارشي بلابيهم واد كنيس مايكونش لكن الخدامين دياولهم هنا اللي يديباسيو أكثر من 20 سنة خدمة خاصة العجايز** " وبالدرجة الثانية الممثلين التجاريين، الذين يلعبون فعلا دور في آلية حركية سلعة الذهب، حيث يموّلون الأشخاص الذين لهم أكثر من 10 سنوات تجربة وهذا طبعا راجع إلى عدة خصوصيات أهمها: الثقة والخبرة، والسرعة في التسويق والبيع، وهذا كقول المبحوث رقم (14) " **les représentants l يعطيهم الصحة parce que لهم الفضل الكبير في إنعاش سوق واد كنيس لأنهم يعطونا سلعة وماراهيش ديالهم، هما قانيت خدامين عند تجار كبار بصح livraison تكون غير مع المعريفة ديالهم واللي عندهم أكثر من 10 سنوات خدمة هنا...** " وبالدرجة الثالثة وأقل الحرفيين أو أصحاب الورشات لصياغة الذهب (les chefs d'ateliers)، و هم عادة ما يموّلون زملائهم وأصدقائهم، وجيرانهم وأقربائهم، كحال المبحوثة رقم (08) التي يموّلها قريبها بسلعة الذهب، علما بأن هذه المبحوثة مطلقة وأم لأربعة أطفال وليها الابن الكبير في السجن، ويجب عليها كل يوم ثلاثاء أن تذهب إليه و هي حاملة قفة السجن معها. وهذا ما يكلّفها كثيرا كما عبرت لنا قائلة: " **l غالب وا كون وليدي يخرج من الحبس غير نريّح ونقعد في داري، راك تعرف يا وليدي القفة نتاع الحبس على كل حال لاهلا وصاك ليها وا غير خلاتني...بصح ما عندي ما نديـر...l غالب هذا وليدي...نسمح فيه ماجاياش...** ".

وأيضا ما ندعم به هذه النتائج هي الأفكار التي جاء بها كل من:

(Salaheddine) حين يشيد بدور التاجر بالجملة (تاجر الحقيبة) على أنه:

- من يحسن التعامل مع أبجديات المعاملات مع إدارة الجمارك...
- له معرفة مختلفة فيما يخص بمسالك العبور البري والجوي...
- حيازته على رأس مال يستطيع من خلاله التحوّل إلى رئيس (مالك لسلعة ذهب كبيرة القيمة والحجم).
- معرفته الكاملة بعملية التبادل لتفادي الخسائر الناجمة.

- معرفة مختلف التحولات فيما يخص المصاريف والأرباح المحققة في بلده وفي البلد الذي يستورد منه ما يريد، كأن يريد أن يستورد ذهبا من أجل إدخاله إلى بلده الأصلي.
- هو ذلك الشخص الذي له الفضل الكبير في إنعاش آلية وحركية وتنامي السوق غير الرسمي[1].

ونجد أيضا من يشيد بدور الممثل التجاري هو عالم الاجتماع Ulf Hannerz "هانرز" حيث أكد على " **أنه الشخص الذي تكمن قيمته في حلقة السيولة الكبرى بدون وضعها في البنوك، فهو يقوم بعملية تكديس الأموال والتسلع في جمعها وضبطها من عند تجار التجزئة الذين هم تابعين من غير إيراداتهم للرئيس، الذي يعمل عنده الممثل التجاري، ونجده غالبا في الحلقات متوسطة السيولة فهي ضرورية بالنسبة إليه، لأنها تمثل مهنته الأساسية، فهو أيضا صاحب رأس المال المتوسط** "[2].

فتبين على أنه يقوم بترجمة العلاقات الاجتماعية التجارية بنوعيها: (النازلة والصاعدة (أي بين تجار التجزئة والممول الرئيسي، وبين الممول الرئيسي وتجار التجزئة)[3].

---

[1] Salaheddine (M): op.cit, pp 462-463.
[2] Ulf Hannerz: op.cit, p 213.
[3] Catherine Coquery et autres : op.cit, pp 165-166.

جدول رقم (31): توزيع المبحوثين على حسب العلاقة ما بين طرق البيع المتعارف عليها مع نوع الشراكة إن وجدت

نوع الشراكة إن وجدت / طرق البيع المتعارف عليها	رأس المال	سلعة ذهب	وسائل العمل (matériel)	الثلاثة معا	المجموع
بالفائدة	1 %33.3	19 %95	1 %100	-	21 %70
بالنصف	2 %66.7	1 %5	-	-	3 %10
آخر	-	-	-	6 %100	6 %20
المجموع	20 %100	3 %100	1 %100	6 %100	30 %100

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا توزيع المبحوثين على حسب طريقة البيع المتفق عليها مع نوع الشراكة، فنجد نسبة 66.70% من المبحوثين طريقة بيعهم تعود عليهم بالنصف ونوع شراكتهم هي رأس المال، لكن تنخفض النسبة لتصل إلى 33.3% بالنسبة لفئة المبحوثين التي طريقة بيعهم تعود عليهم بالفائدة، مع أن نوع شراكتهم هي أيضا رأس المال، بينما نجد نسبة 95% من المبحوثين يشتركون في سلعة الذهب لكن تنخفض النسبة كثيرا جدا لتصل إلى 05% فقط من المبحوثين، صفة بيعهم المتفق عليها هي النصف مع أنهم يشتركون في سلعة ذهب معينة.

فمن خلال هذه المعطيات نستنتج أن الصفات الأكثر تداولا بهما في بيع الذهب في سوق واد كنيس هما: الفائدة مع الإشتراك برأس المال أو سلعة الذهب، حيث هذه الفائدة يكون متفق عليها من قبل وتكون بالنسبة المئوية والصفة الثانية هي طريقة البيع بالنصف المتفق عليها بين الشريكين، والإشتراك يكون فيها برأس المال أو بسلعة الذهب قد تكون محلية أو مستوردة أو الاثنين معا، وما نؤكد به هذه المعطيات هو

أقوال المبحوثين كقول المبحوثة رقم (03) " **أنا بيعي ديما يكون بالفائدة اللي تفاهمنا عليها أنا والمعلم ديالي ...وfinancement اللي عطاهولي رأس المال باش نشريلوليه ذهب cassé، و سلعة ذهب راك تشوف فيها باش نبيعهالو** "، وأيضا كقول المبحوث رقم (12) " **أنا وشريكي متفاهمين بزاف، عندنا سلعة شاريينها، وفي واد كنيس متقاسمينها واللي يبيع يقسم الفائدة مع خوه...كل نهار وباراكتو، ça dépend نهار نتشاركو في الدراهم باش نشروا سلعة ذهب locale ولا importée طالياني** ".

فنستطيع تحديد هذه الفئة من البائعين وطريقة بيعهم، بأنواع الباعة غير الرسميين التي حددها الأستاذ الدكتور إسماعيل قيرة في كتابه " **التصورات الاجتماعية ومعاناة الفئات الدنيا** " الصادر عن مخبر الإنسان والمدينة بجامعة قسنطينة، فهناك باعة غير رسميين بالعمولة: فهم عبارة عن باعة بالتجزئة، يتاجرون في عدد محدد من السلع لبعض تجار التجزئة أو الجملة في القطاع غير الرسمي ويحصلون على عمولة تتراوح ما بين 15 و30% من كل مادة أو سلعة يبيعونها[1].

وهناك أيضا باعة غير رسميين مشتركون مستقلون أو مشغلون ذاتيا، فهم عبارة عن باعة بالتجزئة يشتركون ويتاجرون في سلعة معينة أو في رأس مال معين على أن تكون الفائدة بينهم بالنصف المشترك بينهما.[2]

[1] إسماعيل قيرة: مرجع سابق، ص 176.

[2] Musette Belhouari Djamila : op.cit, p 06.

جدول رقم (32): توزيع المبحوثين على حسب العلاقة ما بين نوع الشراكة إن وجدت، مع فئات الدخل الشهري في هذا النشاط

فئات الدخل الشهري في هذا النشاط / نوع الشراكة إن وجدت	من 10.001دج إلى 20.000دج	من 20.001دج إلى 30.000دج	30.001دج فأكثر	المجموع
رأس مال	-	-	3 %27.3	3 %10
سلعة ذهب	6 %100	13 %100	1 %9.1	20 %66.7
وسائل عمل (matériel)	-	-	1 %9.1	1 %3.33
الثلاثة معا	-	-	6 %54.50	6 %20
المجموع	6 %100	13 %100	11 %100	30 %100

التعليق:

يبين لنا الجدول السابق توزيع المبحوثين على حسب نوع صفة الشراكة مع الدخل الشهري في تجارة الذهب في واد كنيس، فاتضح أن نسبة 100% من المبحوثين الذين يشتركون مع زملائهم أو مموليهم في سلعة ذهب معينة بحيث أن دخلهم الشهري في هذا النشاط يتراوح ما بين 10.001دج و20.000دج، ونجد أيضا نسبة 100% من المبحوثين يشتركون في سلعة ذهب مع زملائهم أو أصدقائهم في المهنة ودخلهم الشهري في واد كنيس يتراوح ما بين 20.001دج و30.000دج، بينما نجد نسبة 54.5% من المبحوثين من يشتركون في رأس المال وسلعة الذهب ووسائل العمل (matériels) ودخلهم الشهري يتجاوز 30.001دج لكن تنخفض النسبة لتصل 27.30% من المبحوثين من يشتركون في رأس المال ودخلهم الشهري يفوق

30.001دج، بينما تنخفض كثيرا لتصل إلى 9.10% بالنسبة للمبحوثين الذين يشتركون في رأس المال ودخلهم الشهري يفوق 30.001دج في واد كنيس وكذلك بنفس النسبة 9.10% أيضا من المبحوثين الذين يشتركون في سلعة ذهب ودخلهم الشهري يفوق أيضا 30.001دج.

ومن هنا نستنتج أن دور صفات البيع المتفق عليها والمتعامل بها في واد كنيس هي عامة: رأس المال، سلعة الذهب (محلية، مستوردة أو الاثنين معا) ووسائل العمل الخاصة لصياغة الذهب (matériel) وهي تؤثر بالإيجاب على الدخل الشهري للمبحوثين أو البائعين عموما في السوق غير الرسمي للذهب، حيث نجد من البائعين الذين يشتركون في رأس المال دخلهم الشهري عموما يفوق 30.001دج وهذا طبعا راجع إلى أن المال يلعب دور كبير في حركية وآلية وتسويق السيولة المالية أو السلعية وهذا ما يؤكده المبحوث رقم (19) في قوله: " **اللي عندو الدراهم يقدر يكون مترفه في عام ويدير دراهم l'argent parce que rapidement هي الصح في الـ commerce نتاع الذهب والفائدة تكون كبيرة والسلعة تتمشى على حساب la commande** ".

فالسيولة المالية تلعب دورا كبيرا في عملية المتاجرة أو التسويق التجاري وهذا طبعا راجع إلى خصوصيتها وقيمتها التبادلية ومن يدعم هذه الفكرة نجد الأستاذ الخبير الاقتصادي مالك سري حين يقول أن " **فالموارد المالية بمعنى التأثير الدائم والملتزم، فكل الأشياء متساوية أو مقاربة للكتلة النقدية يخفض وبكل تأكيد موارد سلعة وتموينها في السوق الموازية والتأثير على الأسعار ولكن لا يؤدي إطلاقا إلى إقصاء هذه السوق، وإن هذه الأطروحة قد تجعل الموارد المالية التي تنمو عن طريق التمويل السلعي في هذه السوق لا تعبأ ويمكن استرجاعها ورسكلتها من جديد لصالح المضاربين، فكل هذه الأعمال التهريبية في نهاية الأمر لا تشكل للجزائر سوى تهريبا**

متواصلا لرؤوس الأموال كما يستعمل جزء منها أو كلها لإعادة شراء سلعة شديدة الندرة في البلاد وضخها في السوق الموازية "[1].

كما تلعب أيضا السلعة التجارية دورا كبيرا في إحياء و إنعاش السوق السوداء وبروزها بشكل كبير ومتنامي خلال العشرية السوداء التي مرّت بها الجزائر، حيث أن التمويل السلعي غير الرسمي لم يتابع بصفة دائمة ومستمرة خلال هذه العشرية من طرف الرقابة سواء الأمنية أو الضريبية، لأنه راجع لأسباب سلطوية وسياسية نبعت من طرف السلطات السياسية والأمنية لكي لا يخلقوا أو يتسببوا في تأزم الوضعية الأمنية و السياسية (ظاهرة الإرهاب في الجزائر خلال العشرية السوداء) ولهذا قررت السلطات الجزائرية ترك حبل العنان لانتشار السوق الموازية في الجزائر. "**والمعروف أن السوق غير الرسمي يمتص جيش احتياط مركب من الإقصاء من النسق التعليمي أو التربوي والتكوين المهني**"[2]، وهذا ما أكده فعلا المبحوث رقم (20) في قوله: "**المارشي هذا رافد بزاف زواولة و c'est vrai les jeunes chômeurs خدام en marchais noir خير ما نروح نسرق ولا نقتل لأن الدولة راهم حابينا نموتوا ونخلوها لهم، ياخو وا تحكم لنا visa ماني ضاربها خطوة هنا même si parce que عندك ticket بصح ما يخليوكش تخدم قلتلك يحبونا في vote وفي صلاحهم الحمد ا يامات الإرهاب كنا نبيعوا وخايفين...بصح دورك ما كاين والوا mais نخافو الإرهاب نتاع الدولة (la police)** ".

" فالبلد الوحيد الذي شجع ولازال يشجع شعبه (المتكون من البطالين والفقراء وذوي المداخيل الضعيفة والأحياء الهامشية والقصديرية) على غزو الأسواق غير الرسمية ومزاولة النشاط أو التجارة غير الرسمية هي أندونيسيا لأنها اعترفت بعجزها الكبير على تلبية كل طلبات مناصب الشغل، وكذلك من أجل تطويق ظاهرة الباعة غير الرسميين الصينيين وكبح ظاهرة الهجرة غير الرسمية من الصين إلى أندونيسيا "[3].

[1] عزي لخضر: مرجع سابق، ص 203.
[2] مجيد ضياء الموسوي: مرجع سابق، ص 25.
[3] Harold Lubbel: op.cit, p 106.

أما فيما يخص التمويل غير الرسمي لوسائل الإنتاج في السوق غير الرسمي للذهب، فهو طبعا يعتمد أساسا على المادة الأولية للذهب or fin أي غير المصنوع، فأغلب (or cassé) ثم يعيدون صنعه في ورشاتهم غير الرسمية أيضا والتي تمارس نشاطها وتجارتها بصفة غير قانونية (d'une façon illégale) ثم من جديد يعيدون بيعه في واد كنيس عن طريق بائعين غير رسميين في واد كنيس، حيث هؤلاء البائعين هم من عائلة هؤلاء الحرفيين أو أصحاب الورشات لصياغة الذهب، لأن الذهب الأكثر تداولا به عن طريق القرض يكون موجه أو مصدر التمويل للأقارب والأهل فقط "[1].

"Lopez Castamo" لاحظ عكسيا أن الإكراهات المالية التي هي واجبة أن تكون لصالح الحرفيين أو أصحاب الورشات الصياغية، لأن لو رأينا نشاطاتهم تتضخم وتنمو بسهولة: التحولات والمبادلات التجارية تجرى غالبا عن طريق (cash) بالمال وهذا راجع لسبب وحيد هو أن أصحاب الورشات لصياغة الذهب يستثمرون الجهد ووقتهم بتمويل المادة التي يملكونها، و لهذا الغرض ربح عدة أشياء منها[2]:

- تجنب مصاريف صنع الذهب عند أصحاب الورشات الآخرون.
- تجنب العراقيل، فيما يخص بعض الشروط التعجيزية التي يفرضها أصحاب الورشات لصياغة الذهب الرسمية.
- تجنب الغش والتدليس الذي يتعرض له هؤلاء الحرفيين غير الرسميين من طرف الصياغيين الرسميين وهذا طبعا فيما يخص: خوف أغلبية الحرفيين غير الرسميين من بعض التصرفات غير اللائقة من طرف الحرفيين الرسميين كأن يخلط الذهب الصافي الذي هو ملك الحرفي غير الرسمي بالذهب المغشوش فيصبح الذهب بعد صبغه ذهب bas titre وعندما يتساءل الحرفي غير الرسمي عن ذهبه لماذا هو bas titre يقول له الحرفي الرسمي: أن ذهبك هو في الأول ذهب غير صافي، ومع هذا لا يجد ما يقوله الحرفي غير الرسمي للحرفي

[1] R. Arellano, Y. Gasse, Gverna: op.cit, p 210.
[2] Ibid, p 211.

الرسمي لأنه لا يملك وسائل الإنتاج وهو مضطر لصياغة وصنع ذهبه عند الحرفي الرسمي المالك لوسائل الإنتاج. فمن المبحوثين الذي يمولونهم أصحاب الورشات الصياغة للذهب هي المبحوثة رقم (06) وهذا هو قولها: " **عندي واحد من la famille عندو atelier يعطيني نبيعلو سلعتو اللي صنعها في atelier ديالو..**".

ومن هنا نستنتج أن أصحاب الورشات لصياغة الذهب يسوّقون سلعهم التي هي من صنع أيديهم في ورشاتهم الخاصة، لأنهم يعرفون حقيقتها وقيمتها وحيث تكون هذه السلعة ضمان تام (garantie totale) من طرفهم في حالة مساومتها من طرف الزبائن المارة أو من طرف البائعين الذين هم يعملون لحساب أصحاب الورشات لصياغة الذهب، وهذا طبعا كإجابة المبحوث رقم (24) عن سؤالنا المتعلق بحقيقة السلعة المعروضة بقوله لنا: " **...على كل حال أنا artisan سلعتي أنا خدمتها بيدي و نعرفها مليح صابها bas titre نردهالو je suis sûr بلي ما يعاودش يجي يردها parce que خدمة يدي ومصنوعة في l'atelier ديالي...** ".

" فالسلع المصنوعة في ورشات الصياغة غير الرسمية والمعروضة في السوق غير الرسمي، فأصحابها يسوقون ويقومون بتمويلها لصالح البائعين غير الرسميين الذين هم من أقاربهم وعائلتهم، لأن تمويلهم قائم على أساس الروابط العائلية، الإثنية والطائفية، أو على أساس مهني كأن يكون البائع غير الرسمي مموّل من طرف صاحب ورشة من عائلته أو أقاربه بسلعة ذهب معينة على أساس أنه صاحب مهنة وله علم بهذه الحرفة "[1].

[1] - R. Arellano et autres, Ibid, p 203.

جدول رقم (33): توزيع المبحوثين على حسب العلاقة ما بين إمكانية الوقوع في يد الرقابة مع وجود رقابة أمنية

حالة وجود رقابة أمنية / إمكانية الوقوع في يد الرقابة	نعم	المجموع
نعم	12 %38.5	12 %38.5
لا	18 %61.5	18 %61.5
المجموع	30 %100	30 %100

التعليق:

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه، توزيع المبحوثين على حسب إمكانية تعرضهم للوقوع في يد الرقابة مع إمكانية وجود مداهمات بوليسية فتبين أن نسبة 61.5% من المبحوثين أقرّوا بوجود رقابة أمنية لكنهم لم يقعوا في يد الرقابة، بينما نجد نسبة 38.5% من المبحوثين أقّروا بوجود رقابة أمنية ووقعوا في يد الرقابة أثناء المداهمات.

ومن هنا نستنتج أن مؤشر الوقوع في يد الرقابة دليل على وجود مداهمة أو رقابة أمنية لتطويق البائعين غير الرسميين للذهب في واد كنيس، ولكن ما نشير إليه هو وجود سلوكات يتصرفها بعض البائعين غير الرسميين تجاه رجال الرقابة الأمنية، وهي كسب علاقة صداقة أمنية على المصلحة الذاتية لكلا الطرفين، مثلا يوجد من المبحوثين أقرّوا بوجود رقابة أو مداهمة بوليسية لكنه لم يتعرض للحجز ولم يقع بتاتا في يد الرقابة وهذا ما جعلنا نتساءل عن هذا اللغز التجاري الملموس عن طريق التصرفات أو السلوكات اليومية لبعض البائعين الذين لهم علاقة منفعية قائمة على الاتصال الدائم مع رجال الأمن المكلفين بالمداهمات في سوق واد كنيس، وهذا ما

تأكدنا منه من خلال قول المبحوثة رقم (20) "...**ياخو ما نخبيش عليك...عندي صحابي des policiers ...قبل ما تصرى la traque يعيطولي في portable** "،
حيث هذه العلاقة قائمة على شيء أساسي في التعاملات بين البائعين غير الرسميين ورجال الأمن المكلفين بالمداهمات وبالمراقبة الأمنية لتطويق هؤلاء الباعة غير الرسميين ألا وهي إعطاء مبلغ مالي لرجال الأمن، وذلك من أجل إعلامهم بوقت المداهمة وكذلك من أجل تركهم يعملون براحة واطمئنان، وهذا ما أكدته المبحوثة رقم (03): " ...**هاذوك ولادنا...نعرفو كيفاش نخدمو معاهم...كاين منهم اللي يخدم بالـ tcheppa** ".

ومن البائعين الذين لا يريدون تقديم رشوة لرجال الأمن، نجدهم يتعرضون غالبا للمضايقات الأمنية، وأيضا لبعض السلوكات غير اللائقة، كالسب والشتم، وهذا ما نجده في قول المبحوثة رقم (10): " ...**مين ما نحبوش نعطيولهم يبداو يصيبو لنا في السبايب و يطراكيونا غير حنا اللي ما نحبوش نمدولهم tcheppa، واش كل خطرة نمدو لهم tcheppa ...وا غير بزاف... ومين داك راك تعرف بلاما نهدرو على السبان والتطياح والقول المشين نتاع les policiers الأكثرية منهم ماشي متربيين**".
فالتحرش أو التحريض الذي يتعرض له أغلب البائعين بواد كنيس من طرف رجال الشرطة، قصده هو كسب مدخول زائد ومنتظم لهؤلاء رجال الشرطة "[1].

" والرشوة هي داء وأصل الداء يبدأ بالاختيار الخاطئ للمسؤول أو الموظف أو المراقب، والذي يتم غالبا وفي أغلب الأحوال وفقا لمعيار المحاباة "[2].

---

[1] Musette Belhouari Djamila : op.cit, p 05.

[2] جلال بوعاتي: **الجزائر تغرق في الرشوة، رؤساء الكتل البرلمانية "سرطان ينخر جسد الإدارة"**، يومية الخبر، العدد: 4838، الجزائر 2006، ص 03.

جدول رقم (34): توزيع المبحوثين على حسب العلاقة ما بين إمكانية حجز السلعة من قبل مع إمكانية الوقوع في يد الرقابة من قبل

إمكانية الوقوع في يد الرقابة من قبل / إمكانية حجز السلعة	نعم	لا	المجموع
نعم	6 %75	-	6 %66.7
لا	2 %25	1 %100	3 %33.3
المجموع	8 %100	1 %100	9 %100

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه، يتضح لنا توزيع العلاقة بين إمكانية حجز السلعة من طرف رجال الرقابة الأمنية مع إمكانية الوقوع في يد الرقابة فوجدنا أن نسبة 66.7% من المبحوثين الذين وقعوا في يد الرقابة، تم حجز سلعتهم من الذهب المعروضة في واد كنيس، بينما نجد أن نسبة 33.3% من المبحوثين من وقعوا في يد الرقابة لكن لم يتم حجز سلعتهم المعروضة في واد كنيس، ومن هنا نستنتج الخال الوظيفي لأعوان الرقابة الأمنية أو كما يسمى عند علماء الاجتماع باللاتوظيف le Dysfonctionnement، فعندما نحلل هذه الحالة، نستخلص أن البائعين الذين وقعوا في يد الرقابة وتم حجز سلعتهم من الذهب المعروضة، أن هؤلاء ليس لهم علاقة تربطهم مع أعوان الرقابة الأمنية، ولم تكن لهم علاقة تربطهم من قبل ولا يفضلون تقديم نصيب مالي "رشوة" لهؤلاء الأعوان، قصد حمايتهم من المداهمة أو إعلامهم قبل المداهمة، و يتمثل هذا الحجز "la saisie" في الحجز النهائي، السجن، دفع ضريبة من أجل إعادة السلعة لكن إن كانت السلعة المحجوزة مطبوعة أو مدموغة "marchandises poinçonnée"، وما نستطيع التأكيد به هذه الاستنتاجات هو قول المبحوثة رقم (05): " **سمحت فيها لأنني لا أملك الفاتورة ربي يخلق ويعضونا et en plus أنا ما نحبش نمّد tcheppa لهاذوك الناس (la police)** " لأن التشريعات

التجارية المهنية قد تخلق بسلطة خفية un pouvoir descrétionnaire لأعوان الدولة الذين يستطيعون غالبا تفضيل تطبيق متحمس « une application zélée » للقانون من أجل كسب منتظم ومتفق عليه للرشوة، التي يأخذونها من طرف التجار غير الرسميين الذين يكلفون بمراقبتهم التجارية والضريبية "[1].

بينما يوجد في نفس السوق للذهب بواد كنيس، بائعين وقعوا في يد الرقابة الأمنية لكن سلعتهم تحجز، وهذا ما جعلنا نتساءل عن السرّ في ذلك فاستخلصنا أن هؤلاء البائعين لهم علاقة قوية ومتينة ليس فقط مع رجال الرقابة الأمنية لكن مع إطارات سامية في (الشرطة، الدرك الوطني، الجيش الوطني الشعبي) مما يجعل هؤلاء البائعين محميين جدا "bien protégé" ويبيعون الذهب براحة البال "à l'aise" ولا يكترثون بما يحصل لزملائهم، لأن المحسوبية هي كل شيء أصبحت وصارت في الجزائر وهذا على حسب تعبير المبحوث رقم (16)، والذي ليس له معريفة أو محسوبية "piston" يجب عليه أن يراقب نفسه جيدا وهذا هو قول المبحوث رقم (16): " **اللي عندو معريفة صحيحة يدوهالو اليوم يعاود يجيبها غدوا واللي ما عندوش خيط صحيح يسمح فيها ويسكت أنا داولي خطرة سلعة mais عندي خالي commissaire (محافظ شرطة) هو اللي عاود جابها لي بالقدر!** ".

فنستنتج أن المحسوبية "le piston" يلعب دورا كبيرا في استقرار وأمان البائعين غير الرسميين للذهب في السوق غير الرسمي حيث يجعلهم يعملون بحرية وأمان في تجارتهم، وفي نفس الوقت هؤلاء الأعوان أو المراقبون المكلّفون بمراقبة النشاط غير الرسمي عموما نجدهم في نفس الوقت أرباب عمل يسوّقون سلعتهم في السوق غير الرسمي ولهم عمالهم الخواص يعملون لحسابهم الخاص، كما يعتبرون في نفس الوقت كمهدمين للاقتصاد الوطني "[2].

---

[1] Harold Lubbel: op.cit, p 115.

[2] سامر رياض: **أزيد من مائة جمركي متابعون في قضايا الرشوة و تبديد المال العام و التزوير**، الخبر، العدد 4892، الجزائر، 2006، ص 10.

جدول رقم (35): توزيع المبحوثين على حسب العلاقة ما بين أسباب حجز السلعة مع الصعوبات المتلقاة في حالة ممارسة هذا النشاط بصفة رسمية

الصعوبات المتلقاة / أسباب الحجز	الإبلاغ بسرقة ما	محاربة السوق غير الرسمي	محاربة هذه التجارة خصوصا	عامل الغيرة (la jalousie)	المجموع
الحجز النهائي	2 %100	-	-	-	2 %100
غياب العدالة في تقسيم الحصة السنوية للذهب	-	1 %100	-	-	1 %100
المهنة أصبحت صعبة للغاية	-	-	1 %100	-	1 %100
المشاكل بين رجال الرقابة الضريبية مع الباعة الرسميين	-	1 %50	-	1 %50	1 %100
غياب كلي لتنظيم سوق الذهب بالجزائر	-	-	1 %50	1 %50	1 %100
عدم تحرير هذه التجارة	1 %100	-	-	-	1 %100
المجموع	3 %42.9	2 %28.6	2 %28.6	2 %28.6	7* %100

* 7 = عدد المبحوثين المحجوزة سلعتهم نهائيا.

التعليق:

صمّم هذا الجدول لمعرفة العلاقة بين توزيع المبحوثين على حسب أسباب الحجز والصعوبات التي يواجهها البائعون في حالة ممارسة تجارة بيع الذهب بصفة رسمية ومصرح بها، فنجد نسبة 42.90% من المبحوثين من حجزت سلعتهم بسبب الإعلان عن سرقة ما لكمية معينة من الذهب، لأحد البائعين أي أصحاب المحلات التجارية لبيع المجوهرات، حيث هؤلاء المبحوثين متخوّفون من ممارسة هذه المهنة بصفة رسمية لأسباب منها: الحجز، وأيضا بسبب القوانين البيروقراطية التي تسيّر سوق الذهب وإذا استطعنا القول أن القوانين التعسفية المطبقة بصفة غير عقلانية ومصلحية تخدم فقط بعض التجار الكبار المسوّقين لهذه المادة الثمينة (وهم ستة أشخاص، يُسمَون في سوق الذهب، بأصحاب الاحتكارات (les gens du monopole) بينما تنخفض النسبة إلى 28.60% من المبحوثين من حجزت سلعتهم بسبب محاربة السوق السوداء، وهم متخوفون من ممارسة هذه المهنة بصفة رسمية لسببين هما: عدم تطبيق العدالة على الجميع من حيث التقسيم السنوي لمادة الذهب من طرف شركة AGENOR، والسبب الثاني هو: المشكل المتعلق بينهم وبين رجال الرقابة الضريبية وهذا باستعمال رجال الرقابة الضريبية تطبيق القوانين التعسفية من أجل أخذ وكسب منتظم للرشوة ونجد أيضا نسبة 28.6% من المبحوثين حجزت سلعتهم من طرف أعوان الرقابة الأمنية بسبب محاربة هذه التجارة غير الرسمية خصوصا وأنهم متخوّفون من ممارسة هذه المهنة بصفة رسمية بسبب أن هذه التجارة أي بيع الذهب أصبحت ممارستها صعبة للغاية، كغلاء الحقوق المتعلقة بالدمغة والحقوق الضريبية الأخرى كـ TVA, IRG، وأيضا غياب التنظيم اللازم للقوانين المخصّصة لتسيير هذه التجارة على وجه الخصوص، ونجد أيضا نسبة 28.6% من المبحوثين من حجزت سلعتهم بسبب الغيرة "la jalousie" أي تحرض عليهم رجال الرقابة الأمنية وهذا يتم طبعا من طرف زملائهم البائعين مثلهم بصفة غير رسمية ويرجع هذا إلى أن البائعين الذين صرحوا بوجود عامل "الغيرة" أكدّوا لنا أن زملائهم

البائعين مثلهم يغيرون منهم لأنهم يبيعون أكثر منهم ولديهم زبائن كثيرون، وهم متخوفون من ممارسة هذه المهنة أيضا من سببين رئيسيين هما: المشكل الواقع بين السلطات (رجال الرقابة الضريبية أو الجبائية) وكذلك المشكل المتعلق بغياب التنظيم المحكم الذي يسيّر هذا السوق خصوصا (سوق الذهب بالجزائر).

ومن هنا نستنتج أن الحجز في واد كنيس يكون عن طريق 4 صفات رئيسية يستعملها رجال الرقابة الأمنية من أجل تطويق البائعين غير الرسميين لمادة الذهب وهي:

• التصريح أو الإعلان بسرقة ما لأحد التجار الرسميين أي أصحاب المحلاّت التجارية وما نؤكد به هذه المعلومة هو قول المبحوثة رقم (06): " **سيزاولي السلعة لخاطرش صرات سريقة لصياغ في بلكور وهذا الصياغ خوه commissaire principal donc بنهار نتاع سبت جات la police لهنا على 10 سا بدات ترفد في les jeunes والنساء وأنا مين كبيرة في l'age ماقدرتش نهرب رفدوني معاهم و سيزاولي 500 غ سمحت فيها ربي يخاف...** ".

• محاربة السوق السوداء عموما وهذا كتصريح المبحوث رقم (13): " **الدولة من 2005 راهي حابة تقضي على en général marché noir وراهي حابة قانيت تنظم المارشيات نتاع الذهب spécialement** ".

• محاربة السوق غير الرسمي خصوصا وهذا كتصريح المبحوثة رقم (19): "**الدولة قوات و كثرت بزاف la police باش يطراكيونا...parce que حنا نبيعو au noire والناس يجيوا بزاف يشريو من عندنا...**".

• عامل "الغيرة" المتفشي بين البائعين للذهب وهذا راجع إلى أن هناك بائعين يقصدهم الزبائن بكثرة وخاصة النساء بسبب الثقة الموجودة فيهم كحال المبحوثة رقم (01) المعروفة تحت اسم خالتي جميلة في سوق واد كنيس يقصدها الكثير من الزبائن المبعوثين إليها خاصة، وهذا هو تصريحها: " **la saisie ديالي سبابي بعض الغيورين و كيما يقولك المثل "عدوك صاحب حرفتك" وا ما علابالي pourtant قاع زواولة**

و نخدمو باش ناكلو الخبز...et en plus نبيع خير منهم وعندي les clients عليهم ا غالب يقصدوني بزاف...الرزق على ربي... ".

و ما نؤكد وندعم به هذه المعلومات الناتجة عن البحث الميداني هو قراءتنا التوثيقية لمختلف المصادر المتحصل عليها من الجهات الإدارية الرسمية مثلا، تصريح أو الإعلان عن سرقة تم استخراج مقالة من جريدة الخبر تحت عنوان " توقيف سارق المجوهرات والسائق القاتل بقالمة " (حيث كل السرقات المتعلقة بالمجوهرات تسوق غالبا بالسوق غير الرسمي للذهب، ولهذا أغلب المجوهرات المسروقة يجدها أعوان الرقابة الأمنية تباع في السوق غير الرسمي من طرف بائعين قد يكونون لهم صلة بالسرقة أو قد لا يكونون لهم علاقة بعملية السرقة أو قد يكونون قد اشتروها من اللصوص...)[1].

ومحاربة السوق غير الرسمي عموما أخذت مجراها الطبيعي من طرف السلطات الجزائرية قصد تنظيم الأسواق التجارية في الجزائر، " **وهذا بإعداد حملات تحسيسية ومطاردات بوليسية، تم تطبيقها في العديد من الأماكن العمومية والأسواق المنهوبة أرصفتها، ففرضت إجراءات صارمة لمعاقبة المخالفين، بحجز سلعهم وإحالة ملفاتهم على العدالة لمنع ممارسة النشاط الفوضوي بكل أحياء البلديات، وذلك بموجب القرار، رقم 68 المؤرخ في 16 أكتوبر 2004 الذي سعت البلديات في تطبيقه بصرامة "**[2].

ففي بداية جانفي 2005 أصدرت الدولة قرارات ردعية تقضي بموجبها محاربة السوق غير الرسمي للذهب الذي أصبح ظاهرة متفشية في المجتمع الجزائري ومنافس عنيد للسوق الرسمي ومهدم للاقتصاد الجزائري، ولذلك كوّنت وزارة المالية بالتنسيق مع وزارة التجارة والمديرية العامة للضرائب فرق تفتيش خاصة من الأمن والضرائب

---

[1] إغمري توفيق: **سارق المجوهرات والسائق القاتل بقالمة**، الخبر، العدد 4635، الجزائر، 2006، ص 14.
[2] سليمة حمادي: **إحصاء 97 سوقا وأزيد من 5 آلاف تاجر فوضوي بالعاصمة**، الشروق، العدد 1666.

وهذا لأجل تطويق الغشاشين من كلا السوقين الرسمي وغير الرسمي الذين أصبحوا ممولي لهذه المادة الثمينة بمادة أولية "[1].

وهذا ما يهدد فعلا ديمومة السوق الرسمي للذهب لأن هذه الوضعية الكارثية دفعت الكثير من أصحاب المحلات التجارية إلى غلق محلاتهم وورشاتهم وهذا ما أكده الأمين العام لتجار الذهب ورئيس جمعية الصائغين والسّاعاتيين والنقاشين على الأحجار الكريمة بالجزائر السيد توابتي مصطفى Touabti Mustapha، حيث أخبرنا بأن الجمعية تم إنشاؤها عام 1992 بهدف حماية حقوق الصائغين كضمان لاستمرار هذه الحرفة الشّريفة، وبناءً على ذلك تم وضع برنامج يقضي بتكوين الشباب فيما يخص الصياغة وصنع المرجان لكن لسوء الحظ، بظهور وتطور السوق الموازية للذهب، تراجع نشاط الجمعية " وتم إغلاق 80% من ورشات صياغة الذهب "[2].

وإلى جانب هذا اشتكى الكثير من بائعي الذهب بصفة غير رسمية من عامل "الغيرة" التي يعاني منها الشباب خاصة الذين لا يستطيعون دفع رشوة يومية لأعوان الشرطة، لأنهم يعانون كل مرة من مداهمات الشرطة التي تحجز سلعهم وتضربهم وتزّج بهم في السجن، " كما أن هناك البعض ممن يتواطئون مع بعض الدلاّلات اللاتي تدفعن لهم رشوة لا تقل عن 3 آلاف دج في اليوم ليسمحوا لهن بممارسة نشاطهن غير الشرعي، وحتى هؤلاء النساء يحرّضن رجال في غالب الأحيان على الشباب البائعين مثلهم لكي يفسحوا لهن المجال لبيع الذهب في سوق واد كنيس ولكي يكتسحن وحدهن المجال المخصص لبيع الذهب في العاصمة ولا يزاحمنهن الشباب "[3] الذين غزوا واكتسحوا سوق الذهب غير الرسمي في بداية التسعينات و هذا راجع لسبب البطالة المتفشية في المجتمع الجزائري المرهون بظهور قوانين وهمية للنظام اقتصاد السوق"[4].

[1] Nora Boudedja : **des brigades spéciales pour traquer les trafiquants**, El Wattan, Samedi, 16 Avril 2005, Algérie, p 01.

[2] **حقائق مستوحاة من الواقع، الدلاّلون أو خبايا السّوق الموازية**، الخبر حوادث، العدد 115، الجزائر، 25 مارس 2007، ص 18.

[3] نفس اليومية، نفس العدد، نفس الصفحة.

[4] -Musette Saib Mohamed et Jaques Charmes : op.cit, p 118.

جدول رقم (36): توزيع المبحوثين على حسب العلاقة ما بين نوع الرقابة الأمنية في حالة وجودها، مع إمكانية الوقوع في يد الرقابة

إمكانية الوقوع في يد الرقابة / نوع الرقابة الأمنية إن وجدت	نعم	لا	المجموع
مستمرة	4 %44.44	6 %28.57	10 %25
متقطعة	25 %55.55	15 %71.42	3 %75.5
المجموع	9 %100	21 %100	30 %100

التعليق:

صمم هذا الجدول أعلاه من أجل معرفة العلاقة بين توزيع المبحوثين على حسب نوعية المراقبة وإمكانية الوقوع في يد المراقبة، فنجد نسبة 44.44% من المبحوثين أكّدوا على وجود رقابة أمنية بصفة مستمرة ووقعوا أيضا في يد المداهمات البوليسية كحالة المبحوث رقم (22): " **زدموا عليّ deux policiers civils دّاولي سلعة لكني أنا هربت ومول السلعة "المعلم ديالي" هو اللي عاود رجعها** ". ونجد نسبة 28.57% من المبحوثين من أقروا بوجود مداهمات بوليسية لكنهم لم يقعوا في يديها، بينما نجد نسبة 55.55% من المبحوثين من أقروا بوجود مداهمات أمنية ووقعوا في أيدي رجال الرقابة، كحالة المبحوثة رقم (02): " **مين ذاك يزدموا بصح نهار اللي يكونوا معولين ما يخاو والو أنا en personne داولي سلعة نتاع 600غ سمحت فيها ا غالب ما عنديش "الروسو" la facture** "، ونجد نسبة 71.42% من المبحوثين من أكّدوا لنا بوجود رقابة أمنية لكنهم لم يقعوا في أيديها.

ومن هنا نستنتج أن هناك تعدد آراء المبحوثين حول نوعية الرقابة الأمنية، فمنهم من يؤكد ويقرّ بوجود رقابة أمنية مستمرة، هؤلاء منهم من خضع لهذه الرقابة الأمنية ومنهم من أفلت من يديها، ومنهم من أقرّ بوجود رقابة أمنية متقطعة، هؤلاء منهم من خضع لهذه الرقابة الأمنية ومنهم من أفلت من يديها.

فمن المبحوثين من أكّدوا على استمرارية الرقابة الأمنية لكنهم أفلتوا من الوقوع في أيديها، هؤلاء من لهم علاقة صداقة مع رجال الرقابة الأمنية كالمبحوث رقم (18): " **عندي حبيبي policier يعلمني قبل ما تصرى الحملة la traque** ". ومن المبحوثين أيضا من أقروا وأكدوا على استمرار الرقابة الأمنية لكنهم وقعوا وخضعوا في أيدي رجال الأمن وهؤلاء من ليس لديهم علاقة صداقة مع هؤلاء المراقبين ولا يفضلون ولا يحبذون أيضا تقديم لهم أجر شهري "رشوة" وهذا كقول المبحوث رقم (19): "...**وا ما ناكل الجيفة لهادوك الكلاب...وما نحبش ندير معاهم علاقة لأنهم اليوم صحابك...وغدوا كي ما تعطيهومش tcheppa يدورو عليك...** ".

ومن المبحوثين من أقروا بانقطاع الرقابة الأمنية لكنهم وقعوا في أيدي رجال الأمن هؤلاء من حرض عليهم من طرف زملائهم لأنهم يعملون عمل آخر خارج عن العمل في واد كنيس، ويأتون إلى واد كنيس لإضافة مصروف زائد ولتسويق سلعتهم كحالة المبحوث رقم (27): " ...**الحمد ، أنا ما خصني والوا...عندي سلعة نتاع مليار هنا مفركتها عند دلالات ودلالين، (خدامين à mon compte)...من ذاك يشروا عليهم la police هاذوا الناس حابين يبريزوني...أنا بالذات لأني ماعطيتمهش سلعة باش يبيعوهالي la solution alors هي يوكلو يا لطيف quelques policiers باش يسيزيو السلعة للخدامين دياولي...هذي غيرة ولا خليني...** ".

ومن المبحوثين أيضا من أكّدوا على انقطاع الرقابة الأمنية، إلا في حالات خاصة كـ: مرور المواكب الرئاسية والوزارية، أمر أمني صادر من الجهات الأمنية صاحبة القرار، إعلان عن حالة سرقة، لكن هؤلاء لم يقعوا في يد الرقابة الأمنية، لأنهم متحفظين كثيرا ولهم سرعة فائقة في الفرار ويعرفون كيف يفرّون ويهربون كقول المبحوث رقم (20): " ...**أنا خدام في جهة أخرى عند الدولة (عامل أجير) بصح مين نجي هنا نشوف مليح à droite et à gauche ونهار اللي يجوزو الشواكر منا**

ماندورش قاع وإذا صارت قانيت سريقة مانبانش لهم (الأصدقاء) مدة حتى تعود الأمور إلى مجاريها... ".

جدول رقم (37): توزيع المبحوثين على حسب العلاقة ما بين إمكانية التفكير في الرجوع في مواصلة العمل بعد تسليط العقوبة مع حالة الوقوع في يد الرقابة

حالة الوقوع في الرقابة / إمكانية التفكير في الرجوع	نعم	المجموع
نعم	2 %22.22	2 %22.22
لا	7 %77.77	7 %77.77
المجموع	9 %100	9* %100

التعليق:

صمم هذا الجدول لمعرفة العلاقة لتوزيع المبحوثين على حسب إمكانية ترك النشاط بعد العقوبة مع الوقوع في يد الرقابة، فاتضح لنا أن نسبة 77.77% من المبحوثين وقعوا في يد الرقابة وحجزت سلعتهم لكنهم رفضوا جملة وتفصيلا ترك النشاط، بحجة أنهم لا يملكون عمل سوى هذه المهنة المتعبة والصعبة ولا يحبذون العمل الرسمي لأنه لا يضمن لهم عيش رغيد، عكس النشاط غير الرسمي الذي رغم أنه يمارس بدون ضمان ولا تأمين لكنه يضمن عيش رغيد ويحسّن من مستواهم الاجتماعي ويمكنّهم إلى الوصول إلى الارتقاء الاجتماعي وهذا حسب قول المبحوث رقم (04): " **...أنا ماعنديش خدمة أخرى و en plus ما عنديش retraite، راني هنا خير من عند الدولة ونصوّر خير من الخدامين الشهارين، والحمد راني بنيت فيلا لولادي... ".**

* 9 = عدد المبحوثين المحجوزة سلعتهم من طرف أعوان الرقابة الأمنية.

" **وكما أن السوق غير الرسمي كقطاع يضمن الارتقاء الاجتماعي من الحالة الأجرية إلى الحالة المقاولة ويعتبر السوق غير الرسمي كقطاع ملجأ لمجموع النشاطات غير الأجرية التي يشغلها العديد من الأشخاص سواء كانوا رجالا أم نساءً الذين قد يكونوا عانوا من الفقر والبطالة** "[1].

بينما تنخفض النسبة لتصل إلى 22.22% من المبحوثين من وقعوا في يد الرقابة وبعد تسليط العقوبة عليهم قرروا وفكروا مليا بترك النشاط، والانتقال إلى عمل رسمي، أو فتح محل خاص أو الهجرة...الخ، حيث من فكر بترك النشاط والانتقال إلى عمل رسمي هم في غالبيتهن نساء كرهن من المطاردات والمداهمات البوليسية وبعض المضايقات السلوكية غير المهذبة التي يتعرضن لها من بعض العاملين معهم وكذلك خاصة من طرف رجال الشرطة وهذا كما عبرت لنا المبحوثة رقم (05): " ...**وا غير كرهت هذي المعيشة كل خطرة نجرو ونهربو راني حابة ندبر خدمة عند privé هكذا ونهني راسي خير ونتهنى قانيت من المخالطة نتاع الرجال اللي يخدموا معانا parce que كين اللي ماشي متربي وما يحشمش spécialement quelques policiers اللي يحبوا يديروا معانا معريفة!** ".

أما من فكّر بترك النشاط والانتقال إلى الرسمي وذلك بفتح محل خاص هم غالبيتهم الرجال الكهول والنساء المسنات بعد أن كوّنوا رأس مال يسمح لهم بشراء محل الذي يسمح من خلاله بكسب قوت رسمي يقيهم من المطاردات الأمنية ويمكن لهم الاستقرار النفسي والاجتماعي، وما ندعم به هذه المعلومة هو قول المبحوثة رقم (23): " ...**دوك خلاص بعدما درنا دراهم والحمد رانا رايحين نشروا محل ونديرو فيه magasin نتاع الذهب وهكذاك نريح راسي...واللي يحتاجني يجي لعندي للحانوت...** ".

ومن المبحوثين من فكّر بترك النشاط بدافع الهجرة إلى أوروبا، هؤلاء غالبيتهم الشباب الأقل سنهم من 30 سنة، طغت عليهم فكرة الاغتراب والعيش في أوروبا مع

[1] B.I.T (rapport): op.cit, p 22.

الأصدقاء أو الأقارب كتصريح المبحوث رقم (20): " ...**بإذن ا راني نستنى واحد projet إن شاء ا مين يصدق لي نحبس ونعطيها عند أولاد الحومة لهيك في لانقليز و نعيش لاباس عليا...** ".

جدول رقم (38): توزيع المبحوثين على حسب العلاقة بين أسباب حجز السلعة الذهب المعروضة للبيع في حالة الوقوع في يد الرقابة

حالة الوقوع في يد الرقابة / أسباب حجز السلعة المعروضة للبيع	نعم	المجموع
الإبلاغ بسرقة ما	2 %28.5	2 %28.5
محاربة السوق غير الرسمي عامة	2 %28.5	2 %28.5
محاربة هذه التجارة خصوصا	1 %14.27	1 %14.27
عامل الغيرة (la jalousie)	2 %28.5	2 %28.5
المجموع	7 %100	7* %100

التعليق:

بني هذا الجدول من أجل معرفة العلاقة لتوزيع المبحوثين المحجوزة فعلا سلعتهم مع أسباب الحجز التي تعرضوا لها فنجد نسبة 33.30% من المبحوثين حجزت سلعتهم بسبب حدوث سرقة لمحل تجاري لبيع المجوهرات لأحد الصائغين ونجد أيضا نسبة 33.30% من المبحوثين من حجزت سلعتهم بسبب الغيرة التي يحسدهم عليها أصدقائهم البائعين وذلك يتم بتحريض رجال الرقابة الأمنية عليهم لأنهم يبيعون أكثر منهم، زد على ذلك لكي يفسحوا لهم المجال للبيع لوحدهم فقط. بينما نجد نسبة 16.70% من المبحوثين من حجزت سلعتهم بسبب محاربة السوق السوداء عموما،

* 7 = عدد المبحوثين المحجوزة سلعتهم نهائيا.

وهذا راجع لاكتساحها وغزوها لمجالات عمومية هي ملك للدولة لأن التجارة الموازية تمارس على الرصيف وهذا ما سبب إعاقة للحياة الحضرية ولسير وحركة الراجلين، لأن في السنوات الأخيرة ظاهرة النشاط التجاري غير الرسمي لم ينقطع على ربح الأرصفة التي امتلكها، بل ربح وامتلاك أيضا الطريق العمومي وهذا على حسب الاتحاد العام للتجار، فحوالي 60% من النشاط التجاري هو غير رسمي.[1]

بينما نجد أيضا نسبة 16.70% من المبحوثين من قرروا ترك النشاط بعد تفكير طويل بعد حجز سلعتهم قصد محاربة السوق الذهب غير الرسمي "تسويق الدلاّلة"، وذلك تم بإنشاء فرق تفتيشية أمنية من الشرطة القضائية متخصصة في محاربة وتطويق التجار غير الرسميين (BMPJ) هذه العملية باشرتها ولاية الجزائر بالتنسيق مع أمن ولاية الجزائر، حيث تم حجز الكثير من الذهب المباع بطريقة غير رسمية بحوزة أشخاص استجوبوا من طرف رجال الفرقة التفتيشية للشرطة القضائية، حيث تم الكشف عن أسلحة بيضاء وقنابل مسيلة للدموع بحوزة هؤلاء البائعين للذهب المخبأة في جيوبهم بالنسبة للرجال وفي الحقائب بالنسبة للنساء، وهذا على حسب رأيهم دفاعا عن أنفسهم في حالة تعرضهم للسرقة.[2]

[1] Madjid Tchaubune: **bijoux de contrebande à Alger, un produit informel qui a pignon sur rue**, El Wattan, N° 15292, Mars, 2005, Algérie, pp 01-05.

[2] - M. kechad: **Lutte contre la petite et moyenne criminalité à Alger, Centre virée avec les éléments de la police judiciaire**, (le jour d'Algérie), N° 14-11-2006, Algérie, p 02.

جدول رقم (39): توزيع المبحوثين على حسب العلاقة بين أسباب الحجز مع مقدار الخسارة المتعرّض لها

أسباب الحجز / الخسارة المتعرض لها	السماح في السلعة	دفع مبلغ مالي كرشوة لإعادتها	المالك الأصلي للسلعة هو الذي أعادها	خاتمين ذو 6 غرامات ذهب	توبيخ شفوي من أجل التمويه	المجموع
الإبلاغ بسرقتها	1 %100	1 %33.3	-	1 %100	-	3 %42.9
محاربة السوق غير الرسمي	-	-	1 %100	-	-	2 %28.6
محاربة هذه التجارة خصوصا	1 %33.3	-	1 %100	-	-	2 %28.6
عامل الغيرة (la jalousie)	1 %33.3	-	-	-	3 %100	2 %28.6
المجموع	1 %100	3 %100	1 %100	1 %100	3 %100	9* %100

* 9 = عدد المبحوثين المحجوزة سلعتهم.

التعليق:

بني هذا الجدول لمعرفة توزيع المبحوثين على حسب العلاقة ما بين أسباب الحجز ومقدار الخسارة التي تعرضوا لها، فنجد نسبة 100% من المبحوثين من حجزت سلعتهم بسبب حدوث سرقة لإحدى المحلات التجارية وقدرت خسارتهم بالسماح الكلي للسلعة المحجوزة وهذا كحال المبحوثة رقم (06): " **...سيزاولي السلعة لخاطرش صرات سريقة لصياغ في بلكور وهذا الصياغ خوه commissaire principal donc بنهار نتاع السبت جات la police لهنا على 10 سا بدات ترفد في les jeunes والنساء وأنا مين كبيرة في l'age ماقدرتش نهرب رفدوني معاهم وسيزاولي 500غ سمحت فيها، ربي يخاف...** "، ونجد أيضا نسبة 33.3% من المبحوثين من حجزت سلعتهم بسبب حدوث سرقة لإحدى المحلات التجارية لبيع الذهب وخسارتهم قدّرت بدفع غرامة مالية من أجل استرجاعها، كحال المبحوث رقم (10)" " **عاودت جبتها من عند la police لكن بالرشوة، دفعت 6 ملايين سنتيم، ثم من يعيل الفقيرة والزوج المكفوف المريض** ". كما نجد نسبة 100% من حجزت سلعتهم بسبب حدوث سرقة وخسارتهم قدّرت بضياع خاتمين من 6 غرامات أثناء المداهمات البوليسية كحالة المبحوث رقم (19): " **...ماشي حاجة داولي deux bagues نتاع 6 gramme...ربي يخاف...! غالب طاحولي من يدي، في وقت الحملة...** ".

بينما نجد نسبة 100% من المبحوثين من حجزت سلعتهم لكنهم لم يتعرضوا للخسارة بل المالك الأصلي (السيد le patron)، وهذا كتصريح المبحوث (15): "**المعلم ديالي هو اللي عادو ريكيبيراها من عند la police، parce que عندو معريفة صحيحة في D.G.S.N...** ".

بينما نجد نسبة 33.30% من المبحوثين حجز لهم رجال الرقابة الأمنية سلعتهم المعروضة بسبب محاربة هذا النشاط بوجه الخصوص، كما صرحت لنا المبحوثة رقم

(04): " ...**الحالة من 2005 تزيرت علينا لاخاتش راهم حابين ينحيو المارشي نتاع واد كنيس...** ".

كما نجد أيضا نسبة 33.30% من المبحوثين، حجزت لهم مصالح الرقابة الأمنية سلعتهم المعروضة بواد كنيس بسبب "الغيرة" التي يتعرضون لها مرارا من طرف زملائهم البائعين ويتم هذا بالتحريض عنهم رجال الشرطة التي تجمع بينهم صداقة، قائمة على أساس مبدأ "الرشوة" المتعامل به كما صرحت لنا المبحوثة رقم (01): " **la saisie... ديالي كان سبابي بعض الغيورين...وكيما يقولك المثل عدوك صاحب حرفتك وا ما علاباالي pourtant قاع زواولة، ونخدمو باش ناكلو الخبز et en plus نبيع خير منهم وعندي les clients عليهم ا غالب يقصدوني بزاف...الزرق على ربي...وكاين منهم اللي يمد لـ tcheppa la police...** ".؛

لكن ترتفع النسبة كثيرا لتصل إلى 100% عند المبحوثين من حجزت سلعتهم بسبب عامل الغيرة الذي هو سائد غالبا ما بين البائعين، لكنهم أعادوا إرجاعها من محافظة الشرطة خفية عن طريق أصدقائهم في الأمن، وحيث تم توبيخهم شفويا بكلام فيه نوع من الغلاظة والقسوة وحتى استعمال بعض كلمات السب والشتم وتم هذا أمام مرأى الأشخاص البائعين مثلهم، من أجل إيهامهم بأن هذا الشخص الذي هو في نفس الوقت صديقهم والذي أرجع سلعته المحجوزة خفية، ما هو إلا شخص عادي مثلهم ومحاولة منهم لاستعمال نفس أساليب المعاملة، التي استعملوها مع البائعين الآخرين المحجوزة سلعتهم في محافظة الشرطة وهذا من أجل مراوغتهم وإيهامهم.

وهذه المعاملة الاستثنائية تمت مع المبحوثين رقم (28)، (29)، (30) واستنتجنا هذا من خلال استجوابنا لهؤلاء المبحوثين الثلاثة (المقابلة مع المبحوثين رقم (26)، (27)، (28)، (29)، (30) تمت في محلاتهم التجارية لكنّ مع التعهد والقسم بألا يظهر اسمهم ولا أي معلومة خاصة جدا على موقع المحل ونوعه وشكله)، فالمبحوث رقم (28) صرّح بهذه العبارة " **الخسارة اللي واجهتها، خسرت téléphone برك هذا ما كان...العشية جابوهولي للحانوت هنا...** ". والمبحوث رقم (29) قال لنا بهذه العبارة:

" **...يدوها للخدامين دياولي الصباح يجيبها العشية dans le jour même... même في le port ... kif kif، et en plus متكي مليح...؟؟؟** ". أما المبحوث رقم (30) فصرّح لنا بهذه العبارة: " **وا غير jamais شفيت قاع السلعة اللي سيزاتها la police للخدامين دياولي في واد كنيس جابوها هم برواحهم لهنا عندي للحانوت، واللي راهو حاب يزيد من راسوو يدير حاجة خاطياتو بتليفون نبعثوه للصحراء باش يكمّل حياتو تماك...** ".

ومن هنا نستنتج أن ما توحيه هذه المعلومات الصادرة من المبحوثين أن هناك نسق كبير ذو نوع سياسي-سلطوي يتحكم في تسيير سوق الذهب غير الرسمي بالجزائر، " ولهذا لم تقدر السلطات الجزائرية على محو محاربة ظاهرة سوق الذهب غير الرسمي نظرا لاحتوائه على ميكانزيمات: سياسية، سلطوية بالدرجة الأولى، ولهذا يبقى هذا السوق غامض من حيث أهميته وخصوصيته العلمية البحتة، وأيضا لوجود غياب كبير وإن استطعنا القول منعدم من حيث الإحصائيات اللازمة والمعلومات الكافية لإفادة القرّاء والباحثين في هذا المجال الغريب ".[1]

---

[1] M. Kechad : op.cit, p 04.

جدول رقم (40): توزيع المبحوثين على حسب العلاقة ما بين مقدار الخسارة المتعرّض لها مع الصعوبات المتلقاة في حالة ممارسة هذا النشاط بصفة رسمية

الصعوبات المتلقاة / الخسارة المتعرض لها	السماح النهائي في السلعة	مبلغ مالي كرشوة من أجل إعادتها	المالك الشخصي للسلعة هو الذي أعادها	خاتمين ذو 6 غرامات ذهب	توبيخ شفوي من اجل التمويه	إعادتها عن طريق الهاتف فقط	المجموع
الحجز النهائي	1 %50	-	-	-	-	1 %100	2 %100
غياب العدالة في توزيع الحصة السنوية للذهب	-	-	1 %100	-	-	2 %100	1 %100
المهنة أصبحت صعبة في الجزائر	-	1 %100	-	-	-	-	1 %100
المشاكل بين رجال الرقابة الضريبية مع الباعة الرسميين	-	1 %100	-	-	-	-	1 %100
غياب كلي لتنظيم هذه التجارة النبيلة	-	-	-	1 %100	-	-	1 %100
الدولة لا ترغب في مساعدة هؤلاء الشباب البائعين للذهب	-	1 %100	-	-	-	-	1 %100
عدم تحرير هذه التجارة في الجزائر	-	1 %50	-	-	-	1 %50	1 %100
المجموع	1 %11.1	4 %44.4	1 %11.1	1 %11.1	1 %11.1	1 %100	9* %100

* 9 = عدد المبحوثين المحجوزة سلعتهم.

التعليق:

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه، توزيع العلاقة بين مقدار الخسارة التي تعرّض لها المبحوثون مع الصعوبات التي تعترضهم في حالة ممارسة هذا النشاط بصفة رسمية، فعن طريق الاتجاه العام للجدول نجد نسبة 44.40% من المبحوثين من حجزت سلعتهم، لكنهم دفعوا غرامة مالية من أجل إعادتها بحيث منهم من رفض ممارسة هذا النشاط بنسبة 100% بسبب أن مهنة صياغة الذهب أصبحت صعبة للغاية في الجزائر، بينما نجد من المبحوثين من رفضوا ممارسة هذا النشاط بصفة رسمية بنسبة 100% بسبب كثرة وقوع المشاكل مع رجال الرقابة، بينما أيضا نسبة 100% من المبحوثين من رفضوا ممارسة بصفة رسمية بسبب أن الدولة لا تساعد إطلاقا ولا تفكر أبدا بتسوية وضعية البائعين غير الرسميين عامة، بينما نجد من المبحوثين من رفضوا ممارسة هذا النشاط بصفة رسمية بنسبة 50% بسبب أن تجارة الذهب هذه أو قطاع تجارة الذهب بالجزائر مقنن بقوانين تعسفية وصارمة ولا تخدم إلا أشخاص ذوي سلطة والمصالح الشخصية الذين يعتبرون أشخاص بارونات مستوردين لمادة الذهب.

فنستنتج أن أغلب البائعين غير الرسميين يعزفون عن ممارسة تجارة الذهب بصفة رسمية وهذا بسبب العراقيل والصعوبات السيوسيو-مهنية مثل أن مهنة أو قطاع الذهب بالجزائر أصبح صعبا للغاية وهذا نظرا للقوانين والمراسيم الصادرة مؤخرا بموجب القرار رقم 68 المؤرخ في 16 أكتوبر 2004 القاضي بأخذ إجراءات صارمة ضد المخالفين للقوانين الخاصة بالاستيراد والتصدير لمادة الذهب[1]. وهذا كل ما أكده لنا المبحوث رقم (25): " **métier de la bijouterie... رجع صعيب بزاف في بلادنا...وdans 10 ans...إذا حمات الحالة هكذاك...نضمن لك بلي métier يزول و يدسباري** ".

---

[1] الخبر حوادث: مصدر سابق، ص 18.

أما فيما يخص المشكل المتعلق بين رجال الرقابة والبائعين يكمن في عملية المداهمة البوليسية، فمن سنة جانفي 2005 أخذت الدولة الجزائرية إجراءات صارمة وذلك من أجل تطويق البائعين غير الرسميين للذهب وتضييق الحصار عليهم، لكي يهجروا الأماكن العمومية أو المجالات التي احتكروها وأصبحت ملكا لهم.[1]

وهذا كما يخص أيضا مشكل التقسيم غير العادل لحصة الذهب السنوية الموزعة من طرف شركة أجينور (AGENOR) التي تقسم الحصة السنوية للذهب على أساس البيع بالمزاد العلني (par enchère) ؟ لو حللنا هذه العملية، من يصح له 01 غرام واحد من هذه الحصة لو لم يوجد هناك خلل وظيفي ؟ لأن الحصة السنوية لتوزيع حصة الذهب والمقدرة بـ 60 كلغ فقط من الذهب المعالج والسبائك الذهبية les lingots en or، في حين تحتاج سوق الذهب الجزائرية في السنة الواحدة إلى كمية 17 طن ذهب معالج[2]، حيث هذه الحصة تتوزع على ستة أشخاص ذوي قدرة مالية معتبرة زد على ذلك ذوي سلطة سياسية عالية (des gens intouchables)؛ ولهذا السبب أغلب الصائغين المقدّر عددهم بـ 18000 صائغ جزائري وحرفيين آخرين يتموّلون من السوق غير الرسمي عن طريق نساء دلالات.[3]

أما فيما يخص المشكل المتعلق بالقيود الضابطة لهذه التجارة النبيلة على حسب تعبير أهل حرفة الذهب أن المشكل الذي يواجه أغلب الصائغين هو أن سوق الذهب ضحية القوانين، حيث وجّه اتحاد التجار والحرفيين، في نهاية ديسمبر 2006، مراسلة إلى السيد مراد مدلسي وزير المالية، دعاه فيها إلى مراجعة القوانين التي تسيّر سوق الذهب في الجزائر، من التسعيرة الجمركية إلى ضريبة الدمغة التي اعتبرها الاتحاد محفزات لانتشار السوق الموازية، وباعتبار أن سوق الذهب في الجزائر يعاني من القوانين المطبقة ومن المنافسة غير الشرعية التي خلفتها هذه الوضعية بفعل اقتحام

---

[1] Madjid Tchaubane: op.cit, p 03.
[2] Amel Blidi : **Des économistes tirent la sonnette d'alarme**, El Wattan économie, édition du 27 Novembre 2006, Algérie, p 02.
[3] Ibid, p 03.

العديد من المصنوعات الذهبية القادمة من عدد من الدول في مقدمتها إيطاليا وإمارة دبي في دولة الإمارات العربية، والذي يهدد باختفاء هذه الحرفة في الجزائر، وبين ما أعابه الاتحاد على القوانين التي تسيّر السوق الجزائرية للذهب، هو عدم وجود المادة الأولية في الجزائر وارتفاع التسعيرة الجمركية (la taxe douanière)، حيث يضطر الحرفيون إلى التمويل بالمادة الأولية من المستوردين وفق الأسعار التي يحددها هؤلاء، مما ترتب عنه ارتفاع الأسعار بمبرر أن ما يدفعه هؤلاء المستوردون لجلبها بطرق ملتوية لكي لا تخضع للتعريفة، وبالتالي فهي تمر على العديد من الأطراف، مما يجعل سعرها جد مرتفع عند وصولها للحرفي، وهذا ما أثر سلبا على الذهب الجزائري الذي أصبح سعره مرتفعا مقارنة بالذهب الإيطالي الذي أضحى يغزو السوق، وأدّى إلى ظهور منافسة غير عادلة، وطالب الاتحاد العام للتجار والحرفيين وزير المالية بمراجعة سعر الدمغة الذي يبقى بنظر الحرفيين مرتفعا كثيرا، ما دفع بالعديد منهم إلى العزوف عن دمغ منتوجاتهم وبالتالي تسجيل ثغرات كبيرة في ميزانية الدولة، أما المصنعين الذين يرفضون التعامل دون دمغة فقد دفعتهم هذه الوضعية لإغلاق محلاتهم أو تغيير النشاط.[1]

كما دعا أيضا الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين لإنشاء تنظيم وطني جديد خاص بالصيّاغين للتكفل بالانشغالات المادية والمعنوية لهذه الفئة ودعا أيضا إلى تنظيم المهنة وتحريرها ورفع ما سمي بالعراقيل الضريبية والبيروقراطية عن حرفي الذهب، إضافة إلى انتشار الاضطرابات ونقص الشفافية في سوق الذهب.[2]

[1] سفيان بوعياد: **اتحاد التجار يراسل وزير المالية ويكشف: سوق الذهب ضحية للقوانين**، الخبر، العدد: 4900، الجزائر، 02 جانفي 2007، ص 09.

[2] م. هواري: **قصد الخروج بتنظيم جديد للمهنة، المتعاملون في الذهب يلتقون هذا الأربعاء**، الخبر، العدد 4715، الجزائر، 29 ماي 2006، ص 06.

جدول رقم (41): توزيع المبحوثين على حسب العلاقة بين إمكانية الوقوع في يد الرقابة مع الصعوبات المتلقاة في حالة ممارسة هذا النشاط بصفة رسمية

الصعوبات المتلقاة في حالة الممارسة بصفة رسمية / إمكانية الوقوع في يد الرقابة الأمنية	نعم		لا		المجموع	
الضرائب	-		4	%100	4	%100
نقص الأموال	-		4	%100	4	%100
الحجز النهائي	2	%40	3	%60	5	%100
غلاء المادة الأولية للذهب	-		1	%100	1	%100
غياب العدالة في تقسيم الحصة السنوية لمادة الذهب	1	%50	1	%50	2	%100
المشاكل المتلقاة مع مصلحة الضمان ومراقبة الجودة والعيار	-		1	%100	1	%100
مهنة أو تجارة الذهب أصبحت صعبة في الجزائر	1	%50	1	%50	2	%100
مشكل التمويل بمادة الذهب	-		1	%100	1	%100
المشاكل بين رجال الرقابة الجبائية	1	%33.3	2	%66.7	3	%100
الدولة لا ترغب في مساعدة هؤلاء الشباب	1	%50	1	%50	2	%100
غلاء المحلات التجارية	1	%50	1	%50	2	%100
غياب كلي للتنظيم لهذه التجارة النبيلة	1	%100	-		1	%100
عدم تحرير هذه التجارة في الجزائر	1	%50	1	%50	2	%100
المجموع	9	%30	21	%70	30	%100

التعليق:

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه، توزيع المبحوثين على حسب العلاقة بين إمكانية الوقوع في يد الرقابة مع الصعوبات التي تعترضهم في حالة ممارسة هذا النشاط بصفة رسمية، فعن طريق الاتجاه العام للجدول الملاحظ نجد نسبة 70% من المبحوثين من لم يقعوا في يد الرقابة، فمنهم من يرفض ممارسة هذا النشاط بصفة رسمية بنسبة 100% بسبب ارتفاع الحقوق الجبائية وكذلك فيما يخص عدم وفرة الأموال اللازمة للاستثمار، وأيضا المشاكل التي تتعلق مع مصلحة الضمان من أجل الجودة والنوعية والعيار، كما نجد أيضا المشكل الذي يواجه أغلب الصائغين والحرفيين هو نقص وانخفاض المموّلين الحقيقيين لمادة الذهب خاصة من بداية جانفي 2005 منذ صدور قوانين ومراسيم رئاسية تقضي بمحاربة الأسواق غير الرسمية في الجزائر، وكذلك محاربة ظاهرة تفشي تهريب السلعة المستوردة وإدخالها للجزائر عبر الموانئ والمطارات والحدود والمراكز الإستراتيجية.

بينما تنخفض النسبة لتصل إلى 66.70% من المبحوثين من لم يقعوا في يد الرقابة ويرفضون رفضا قاطعا ممارسة هذه المهنة بصفة رسمية بسبب المشاكل المتعلقة بين الإدارات الرسمية المعنية والمكلفة بتجارة الذهب وبين الصائغين والحرفيين، كمشكل صعوبة التحصل على المادة الأولية الخام من المؤسسة الخاصة بتوزيع الحصة السنوية للذهب (AGENOR) في السوق الوطنية الجزائرية عن طريق المزاد العلني (par enchère)، بينما نجد أيضا من المبحوثين من لم يقعوا في يد الرقابة بينما لا يحبذون ممارسة مهنة بيع الذهب بصفة رسمية ومصرّح بها بنسبة 60% وهذا طبعا بسبب خوفهم من الحجز في حالة ما إذا اكتشف مفتش الرقابة بأن السلعة المعروضة في الواجهة مغشوشة bas titre، أو حاملة لدمغة مزورة، ففي هذه الحالة تحجز السلعة من طرف مصلحة الضمان من أجل مراقبة الجودة والنوعية والعيار.

وكذلك خوف أغلب البائعين غير الرسميين من ممارسة نشاط تجارة الذهب بصفة رسمية بنسبة 50% بسبب أن تجارة الذهب في الجزائر صارت صعبة للغاية ومقننة بقوانين تعسفية مبنية بصفة غير عادلة تخدم فقط طبقة معينة من أشخاص ذوو سلطة مالية وسياسية وعسكرية.

وكذلك أيضا بسبب عدم مساعدة الدولة هؤلاء البائعين غير الرسميين فيما يخص تسوية وضعيتهم الاجتماعية، وغياب أي رغبة أو نية حسنة في تنظيم الأسواق غير الرسمية للذهب من طرف، واعتماد سياسة الكيل بمكيالين من طرف الجهات الرسمية المعنية كوزارة المالية ووزارة التجارة أي تطبيق فقط القانون على الضعفاء من التجار الصائغين الحرفيين، محاولة منهم إرسال فرق تفتيشية لتطويقهم ومحاربتهم وطردهم من الرصيف الذي هو مصدر رزق أغلب عائلات البائعين غير الرسميين للذهب في واد كنيس، ونسيان البارونات المستوردون الذين يصولون ويجولون في الأراضي الجزائرية كما يريدون بالتواطؤ مع أشخاص إطارات عليا وضباط ساميين في الأمن الوطني، الدرك الوطني، الجيش الوطني الشعبي، رجال الجمارك منها الإستراتيجية والحدودية باستعمال أحدث تقنيات الاتصال كجهاز (Thoria) وأحدث تقنيات ووسائل الهروب كالحوامات Hélocopthéres و سيارات من نوع Toyota 4×4.[1]

كما أن عزوف أغلب البائعين غير الرسميين عن ممارسة مهنة بيع الذهب بصفة رسمية ومصرّح بها بنسبة 50% بسبب غلاء المحلات التجارية للبيع أو الكراء، وهذا طبعا ما يدفعهم إلى البيع على الرصيف سلعة الذهب، وهذا تجنبا لمصاريف وتكاليف التجهيز الخاصة بالمحل التجاري، وكذلك أيضا نجد من أسباب عزوف أغلب البائعين غير الرسميين عن ممارسة تجارة بيع الذهب بصفة رسمية هو المشكل المتعلق، كما يسمى بالعراقيل الضريبية والبيروقراطية المطبقة على حرفي الذهب، إضافة إلى انتشار الاضطرابات ونقص الشفافية في سوق الذهب.[2]

---

[1] جاء هذا الاستنتاج بعد محادثة أجريت مع نائب المفتش المكلف بقمع الغش بمصلحة الضمان من أجل مراقبة الجودة والنوعية و العيار.

[2] م. هواري: مرجع سابق، ص 06.

فمن خلال ما سبق، نستنتج أن الصعوبات التي تعترض البائعين غير الرسميين في حالة ممارستهم هذا النشاط بصفة رسمية هي متعددة ومتنوعة، حيث أن أغلب البائعين يشتكون بالدرجة الأولى من المعاملات التي يتلقونها مع مصلحة الضمان لمراقبة الجودة والنوعية والعيار بسبب ارتفاع الحقوق الجبائية المتعلقة بالدمغة (le poinçon) وهذا كما عبر عنه المبحوث رقم (13): " **...يا أخي ما نقدرش نطبع سلعة غالية بـ 180دج للغرام...نبيعها sans poinçon خير ما تستقاملي بقرة وبنتها...** ".

وكما أشرنا سابقا في رسالة وجهها اتحاد التجار والحرفيين في نهاية ديسمبر 2006 المنصرم إلى السيد مراد مدلسي وزير المالية السابق الذي دعاه فيها إلى مراجعة القوانين التي تسيّر سوق الذهب في الجزائر، من التسعيرة الجمركية إلى ضريبة الدمغة التي اعتبرها الاتحاد محفزات لانتشار السوق الموازية...[1] فارتفاع سعر الطابع أنعش السوق السوداء فهذه مشكلة جوهرية تفسّر حسب الاتحاد، الفوضى التي يعرفها سوق الذهب والتي أدّت إلى ظهور "بارونات" استيراد وبيع هذا المعدن الثمين وبروز أقطاب "غش" في المادة أصبحت خلال العشرية الأخيرة، مركز مال ونفوذ حقيقيين ويتعلق الأمر-حسبهم- برفع طابع الضريبة من 50دج إلى 180دج عن الغرام الواحد[2]. وكذلك أيضا الصعوبة التي يتلقاها البائعون غير الرسميين في حالة ممارستهم هذا النشاط هو مشكل عدم وفرة المال اللازم في الاستثمار في الذهب ويكلف الكثير، وكما عبر لنا المبحوث رقم (18) بأن الاستثمار في الذهب يلزم صاحبه ما يقارب مليار سنتيم لكي يجهز محله بمادة وسلعة الذهب: " **... باش دير magasin نتاع la bijouterie يليقلك مليار تحتك...** "، وهذا طبعا ما يعكس قيمة الذهب كمعدن ثمين متعامل ومنافس للعملة الصعبة بالجزائر، وهذا كما أشار إليه الأستاذ أحمد هني: " بأن خاصية الذهب هي أنها أصبحت سيولة مالية متعامل بها بين الاقتصاديات العالمية، كما

---

[1] سفيان بوعياد: مرجع سابق، ص 09.
[2] إ. غمري: مرجع سابق، ص 14.

أنها أصبحت تعادل التبادل مع العملة الصعبة "[1]، وكما لمشكل انخفاض وتراجع بالنسبة للممولين الحقيقيين بمادة الذهب عامل أساسي لعزوف أغلب البائعين غير الرسميين عن ممارسة تجارة بيع الذهب بصفة رسمية، و هذا من بداية جانفي 2005، أين بدأت الدولة تصدر قوانين لاستخدام سوى الأشخاص الذين لهم وزن اقتصادي-مالي-سياسي سلطوي وهذا كما جاء على لسان الدلالة رقم (01) التي قالت لنا بهذا التصريح: " **...الحالة تزيرت من 2005 c'est pour ça اللي les fournisseurs نقصّوا في livraison ولاو يخافوا بزاف من la saisie هنا...** ".

فمن خلال بداية جانفي 2005، سوق الذهب بالجزائر باشر تحوله، الذي قررته المديرية العامة للضرائب مسبقا عن طريق قرارات هامة اتخذت في هذا السياق من طرف الدولة، حيث طبقت هذه القرارات من جانفي 2005، أهمها: **رفع الاحتكار السائد من الدولة الذي يخص قصة استيراد الذهب، والأشياء الذهبية المصنعة من الخارج، إلا عن طريق وثيقة اعتماد تمنحها المديرية العامة للضرائب (DGI) لكن من تمنح له وثيقة الاعتماد؟ هو ذلك الشخص الذي هو من الدولة وإلى الدولة...كالمستوردين والتجار الكبار الذين يمثلون الدولة في المعاملات والمبالادت التجارية في الأسواق الأوروبية، بحيث هؤلاء الأشخاص فقط منحوا وثيقة الاعتماد وبدون شروط تعجيزية التي هي ممنوحة للتجار والممولين المستوردين العاديين.**[2]

---

[1] Henni Ahmed: op.cit, p 82.

[2] N. Benouaret : **le marché de l'or en Algérie**, journal El Watan, du mardi 25 janvier 2005, Algérie, p 03.

جدول رقم (42): توزيع المبحوثين على حسب العلاقة بين صفات الإفلات من الرقابة مع عدم الوقوع في يد الرقابة

عدم الوقوع في يد الرقابة / صفات الإفلات من الرقابة	التكرار	النسبة المئوية (%)
إعلام من طرف رجال الأمن قبل عملية المداهمة	06	28.57
تكليف شباب بعملية مراقبة رجال الأمن	03	14.28
الصراخ عاليا	03	14.28
الهروب بالسلعة في كل الاتجاهات	07	33.33
بدون إجابة	02	9.52
المجموع	21*	100

التعليق:

يتضح لنا من خلال الجدول توزيع المبحوثين على حسب العلاقة بين صفات الإفلات من الرقابة المتعامل بها في واد كنيس بين البائعين غير الرسميين للذهب، فمن خلال الاتجاه العام للجدول نجد أن نسبة 33.33% من المبحوثين لم يقعوا في يد الرقابة وهذا بفضل عملية الهروب بالسلعة في كل الاتجاهات وهذا خاصة عند فئة الشباب القادرين على الجري، بينما نجد نسبة 28.57% من المبحوثين من أفلتوا من يد الرقابة بسبب أنهم أعلموا من طرف رجال الأمن وقبل وقوع عملية المداهمة البوليسية، وهذا راجع إلى العلاقة التي تجمع بين بعض البائعين غير الرسميين خاصة النساء المسنات منهم مع بعض رجال الأمن أو أن من بعض رجال الأمن له قريب من العائلة، أو صديق يبيع الذهب بواد كنيس وتنخفض النسبة لتصل إلى 14.28% من المبحوثين من أفلتوا من يد الرقابة بسبب وبفضل المهمة التي يكلف بعض الشباب من قبل البائعين غير الرسميين للذهب وهي عملية المراقبة اليومية لرجال الأمن، وكذلك

* 21 = عدد المبحوثين الفالتين من يد الرقابة الأمنية.

نجد أيضا نسبة 14.28% من المبحوثين من أفلتوا أيضا من يد الرقابة بفضل عملية الصراخ عاليا، المتعارف عليها من قبل البائعين غير الرسميين، وهي على كل شخص يرى رجال الأمن المكلفين بالرقابة، يصرخ عاليا حتى يسمعه زملاؤه البائعون وبعد ذلك يجمعون سلعهم و يهربون.

ومن هنا نستنتج أن أغاب البائعين غير الرسميين بواد كنيس الذين يفلتون من الرقابة الأمنية عن طريق أربعة صفات للإفلات من الرقابة حيث هذه الصفات هي الأكثر تداولا في الأسواق غير الرسمية للذهب في الجزائر العاصمة، وهي كالتالي:

- الهروب بالسلعة في كل الاتجاهات في حالة وقوع مداهمة بوليسية وهي طريقة تقليدية يستعملها أغاب البائعين غير الرسميين للذهب في حالة المداهمة وهذا كحال المبحوث رقم (12) في سياق تعبيره هذا " **الهربة تسلك...** ". فالباعة عموما يدرسون أوقات مرور سيارة الشرطة والمفتشين، وكاستجابة لهذه الظروف غير المستقرة يحدد الباعة غير الرسميين سلعهم ليتمكنوا من جمعها وحملها في نصف دقيقة، ليهربوا بها، فعندما تأتي سيارة الشرطة يفرّ الباعة تجنبا لأي عقاب، وعندما تذهب يعودون إلى أماكنهم.[1]

- وهناك أيضا صفة ثانية للإفلات من يد الرقابة ألا وهي: الإعلام من طرف رجال الأمن قبل حدوث عملية المداهمة البوليسية، فبعض من الباعة غير الرسميين يكوّنون علاقات مبنية على المنفعة والمصالح الذاتية وأيضا لتجنب الوقوع في يد الرقابة الأمنية، فنجد الكثير من البائعين غير الرسميين يحضّرون أنفسهم لترك واد كنيس وذلك بجمع السلعة المعروضة في أيديهم بعدما أبلغوا من طرف أصدقائهم من رجال الأمن، وتتم عملية التحضير للهروب بالسلعة خفية عن زملائهم، وهذا لكي لا ينكشف أمرهم وهذا كحالة المبحوثة رقم (25): " **...يعلموني أصدقائي (الشرطة) يوم قبل la traque، ناخذ حذري ونعلم les jeunes اللي يخدمو عندي، بللي ما كان علاه تروحو غدوا للمارشي...** ". فعلى الرغم من أن البائع غير الرسمي هو من

---

[1] إسماعيل قيرة: مرجع سابق، ص 238.

الناحية النظرية "مؤسسة صغيرة مستقلة" إلا أنه في الواقع مرتبط بشبكة العلاقات السيوسيو-اقتصادية المعقدة، فرغم تنوع علاقات الباعة غير الرسميين بالبيئة الحضرية المحيطة به إلا أن بعضهم مازال يعتمد على العلاقات القرابية في حل مشاكله وتحقيق مآربه وغاياته عن طريق تلك العلاقات القرابية والصداقوية، فلقد حققت الأقلية من الباعة غير الرسميين بعض التوسع، لكن أغلبية الباعة لازالوا يواجهوه اللاأمن الاقتصادي و المهني، والمشاكل المتكررة الحدوث مع السلطات المحلية الأمنية.[1]

• فهناك أيضا صفة ثالثة للإفلات من الرقابة ألا وهي: تكليف شباب بعملية المراقبة لرجال الأمن المكلفين، حيث هؤلاء الشباب متعاملين مع البائعين بصفة متعاقدة فهم دورهم حراسة ومراقبة الدلالات خاصة، لأن الدلالات لا يستطعن الجري والهروب ولهذا الشيء يستأجرن الدلالات شباب قد يكونون أبنائهم أو أبناء أقاربهم، أو أبناء جيرانهن، و هذا كحال المبحوثة رقم (09) التي توظف ابن جارتها الشاب، حيث تطلب منه حمل السلعة سريعا والجري بها بعيدا وهذا هو قولها: " **الحمد دايرة وليد جارتي يعس عليا من تكون زدمة نتاع la police...يهرب بالسلعة...** ".

فالشباب ظهروا في سوق واد كنيس بسبب البطالة لكن علاقاتهم بالدلالات هي عبارة عن إعادة إنتاج للخاق العائلي، فهم يحمونهم من السرّاق ينادونهم بأسمائهم، المصحوبة بتسمية "الأخت"، "الأم"، "الخالة"، وقد يكونون من أقاربهم، كأبنائهم أو أبناء جيرانهم، ولهم أجرة قد تكون أسبوعية، نصف شهرية، شهرية.[2]

• والصفة الرابعة المتداولة بها من أجل الإفلات من الرقابة وهي: الصراخ عاليا، وهي طريقة تقليدية متعامل بها منذ القديم، حيث كل شخص أو بائع يرى رجال الأمن آتيين من أجل تطويقهم يصرخ عاليا لكي يفطن ويجلب انتباه زملاءه البائعين غير الرسميين للذهب لكي يجمعوا سلعهم المعروضة ويهربوا بها بعيدا من أجل الإفلات من الشرطة وتفاديا من الوقوع في يد الرقابة وبذلك الحجز النهائي للسلعة أو الزج بهم في السجن، وهذا كما قاله لنا المبحوث رقم (15): " **...عادة متفاهمين**

[1] إسماعيل قيرة: مرجع سابق، ص 239.

[2] Musette (Saib) et Charmes (Jaques): op.cit, p 206.

عليها من بكري...اللي شافهم أو عرفهم يعيّط fort حتى نسمعوه وهكذا باش نهربوا كامل... ".

فمن هنا نستنتج أن كل الفئات العمرية الشاغلة في السوق غير الرسمي عامة تتعاون فيما بينها لتجنب الوقوع في أيدي رجال الأمن، ولمواجهة هذا الموقف لجأ الباعة إلى خلق تنظيم داخلي يتكون من مجموعة من الشباب تحرس كل المنافذ المؤدية إلى أماكن تركز الباعة، وهؤلاء الشباب يشتركون مع الآخرين في الإتجار في السلع المستوردة من فرنسا بطريقة غير شرعية، ورغم محاولات رجال الأمن اقتحام هذه الأماكن في الأوقات غير المعتادة، إلا أن هذه المحاولات أحبطت أغلبها وباءت بالفشل، إذ تقوم بإعطاء إشارات وصراخ طويل تمر بسرعة إلى جميع المعنيين وما هي إلا ثوان وترى الشارع خاليا، كما تعمل أحيانا على تعطيل دخول سيارة الأمن سواء بافتعال مشادات كلامية فيما بينها أو الوقوف في منتصف الطريق على شكل حلقة يتحدث أفرادها ويضحكون غير مبالين بالقادم.[1]

[1] إسماعيل قيرة: مرجع سابق، ص 237.

جدول رقم (43): توزيع المبحوثين على حسب العلاقة ما بين الدخل الشهري في هذا النشاط مع طريقة البيع المتعامل بها مع الزبائن

طرق البيع المتعامل بها / الدخل الشهري في هذا النشاط	بالفائدة	بالنصف	آخر	المجموع
من 10.001دج إلى 20.000دج	1 %33.3	-	-	6 %20
من20.001دج إلى 30.000دج	12 %57.1	1 %33.3	-	13 %43.3
من 30.001دج فأكثر	3 %14.3	2 %66.7	6 %100	11 %36.7
المجموع	21 %100	3 %100	6 %100	30 %100

التعليق:

صمم هذا الجدول لمعرفة توزيع المبحوثين على حسب العلاقة بين الدخل الشهري في هذا النشاط مع طريقة البيع المتعامل بها بين المبحوثين ومموليهم بالسلعة، فاتضح من خلال الاتجاه العام للجدول أن نسبة 43.3% من المبحوثين البائعين غير الرسميين للذهب بواد كنيس دخلهم الشهري يتراوح ما بين 20.001دج و30.000دج، حيث أن هؤلاء البائعين طريقة بيعهم تعود عليهم بالفائدة مع مموليهم بنسبة 57.10%، كالباعة بالعمولة، حيث هؤلاء الباعة غير الرسميين يتاجرون في سلعة لبعض تجار التجزئة أو بالجملة أو لبعض المموّلين في القطاع الرسمي، ويحصلون على عمولة تتراوح ما بين 15% و30% من كل سلعة يبيعونها[1]، كما أن هناك من البائعين غير الرسميين طريقة بيعهم تعود عليهم بالفائدة أيضا لكنهم عبارة عن باعة تابعين، حيث هؤلاء الأفراد عملهم اليومي على مزوّد أو ممول سواء كان بسلعة معينة أو قرض

[1] إسماعيل قيرة: **التصورات الاجتماعية ومعاناة الفئات الدنيا**، مرجع سابق، ص 176.

مالي، فكلما كان البائع على الرصيف منتظما ومخلصا في تعامله، كلما وفرت له الإمكانات وفق الشروط المتفق عليها.[1]

بينما نجد نسبة 33.30% من المبحوثين البائعين غير الرسميين للذهب طريقة بيعهم تعود عليهم بالنصف مع مموليهم أو شركائهم في سلعة معينة أو في مبلغ مالي معين، فطريقة البيع بالنصف فهذا مؤشر يدل على الشراكة بين البائعين غير الرسميين للذهب في واد كنيس، فنجد أن التعامل بين البائعين الشريكين يتم على أساس عنصر الثقة باعتبار أن عملية التمويل والشراكة لا تتوفر على وثائق رسمية موثقة، فعنصر الثقة يأخذ مكانة رفيعة ونبيلة في عملية الشراكة أو التمويل غير الرسمي سواءً كان بالسلع المعروضة أو برؤوس الأموال.[2]

[1] إسماعيل قيرة: نفس المرجع، ص 177.

[2] Revue économie et management : op.cit, p 12.

الجدول رقم (44): توزيع المبحوثين على حسب العلاقة ما بين رغبة المبحوثين ما بعد ترك هذا النشاط مع إمكانية قناعتهم بهذا النشاط

إمكانية قناعتهم بهذا النشاط / رغبة المبحوثين ما بعد ترك هذا النشاط	نعم	لا	المجموع
اكتساب منصب دائم	1 %50	-	1 %25
محل خاص	1 %50	1 %50	2 %50
الاستمرار في هذه التجارة لكن بصفة رسمية	-	1 %50	1 %25
المجموع	2 %100	2 %100	4* %100

التعليق:

صمم هذا الجدول لمعرفة توزيع المبحوثين على حسب العلاقة بين معرفة رغبة المبحوثين في حالة عدم الاستمرار في هذا النشاط مع إمكانية رضاهم في هذا النشاط، فاتضح من خلال الاتجاه العام للجدول أن نسبة 50% من المبحوثين من قرروا عدم الاستمرار في تجارة بيع الذهب بواد كنيس ورغبتهم في الحصول على محل خاص، بيد أنهم راضون عن وضعيتهم هذه بنسبة 50% باعتبارهم أنها قدر محتم (sort fatal) ونجد أيضا نسبة 50% من هؤلاء من قرروا عدم الاستمرار في تجارة بيع الذهب بواد كنيس ورغبتهم في الحصول أيضا على محل خاص، لكنهم غير راضون تماما عن وضعيتهم هذه، لأنها منبع المشاكل وتفاقم الأضرار بالنسبة إليهم، وهذا كما عبّر عليه المبحوثان رقم (13)، (02) فالمبحوث رقم (13) قال لنا بصريح العبارة: "**...خلاص كرهت مارشي نتاع واد كنيس راني حاب ندير magasin ونريح**

* عدد المبحوثين الذين هم غير راضين عن نشاطهم الممارس بواد كنيس.

راسي...خلاص" والمبحوثة رقم (02) التي صرحت لنا أيضا بهذه العبارة " **...نشري محل تجاري و دراهم باش نعيش معيشة مقبولة...** ".

بينما نجد أن نسبة 25% من المبحوثين من فكّروا بتوقيف هذا النشاط والانتقال إلى البحث عن منصب في القطاع الرسمي كأن يعملوا كأجراء وبهذا ترك النشاط غير الرسمي لأنه لا يضمن لهم أيّ ضمان مستقبلي، عكس القطاع الرسمي الذي يمكنهم من منحة تقاعدية في حالة الشيخوخة وهكذا كما صرّح لنا المبحوث رقم (21): " **...أواه ندبر خدمة عند الدولة خير ...parce que راني نشوف فيها flou** ".

بينما نجد أيضا نسبة 25% من المبحوثين من فكروا بعدم مواصلة هذا النشاط بسبب المضايقات الأمنية ورغبتهم في مواصلة تجارة بيع الذهب بصفة رسمية كأن يتحول من بائع على الرصيف إلى بائع مجوهرات ومحل تجاري فخم كقول المبحوث رقم (22) " **...راني حاب نكون légal ونبيع بلا خوف عليا ونبيع à l'aise واللي يحب يشري يجي للحانوت ديالي مرحبا به...ومارانيش حاب نمد يدي للدولة (la police) باش يعاونوني...راك تعرف صحاب الكاسكيطا ...خداعين...** ".

ومن هنا نستنتج أن رغبات المبحوثين في حالة التفكير بالتوقيف نهائيا عن مواصلة هذا النشاط تكمن فيما يلي:

- بالدرجة الأولى وهذا ما يتمناه أغلب المبحوثين البائعين غير الرسميين للذهب بواد كنيس هو: رغبتهم في الحصول على محل تجاري لبيع المجوهرات، وهذا طبعا لميلهم وحبهم لهذه التجارة.
- وبالدرجة الثانية، وهذا ما يتمناه طبعا عامة البائعين غير الرسميين للذهب بواد كنيس هو: مواصلة هذا العمل بصفة رسمية كأن يصبح أحدهم ممول تجاري، والآخر رجل أعمال مختص في الذهب، والآخر مستورد للذهب.
- وأخيرا ما يتمناه طبعا البائعون غير الرسميين للذهب بواد كنيس لكن الفئة التي لا تزال في مرحلة الكهولة حيث رغبتها تكمن في الحصول على عمل رسمي يضمن لهم مستقبل فيما يخص الضمان الاجتماعي.

• " إن أغلبية البائعين غير الرسميين، عامة الذين هم يبيعون على الرصيف بصفتهم تابعون أو عاملين بالعمولة أو مشتغلين ذاتيا مستقلين، بحيث أنهم يعملون في النشاط غير الرسمي لكي يكسبوا قوت يومهم وقوت أبنائهم وعيالهم فقط، فهم يودون ويفضلون ترك العمل غير الرسمي على الأقل يضمن تقاعد مضمون وضمان اجتماعي، أو مواصلة التجارة الممارسة على الرصيف لكن بصفة رسمية ومصرح بها "[1].

[1] David Turnham et autres : op.cit, p 76.

الجدول رقم (45): توزيع المبحوثين على حسب العلاقة ما بين الجنس مع تمنياتهم

الجنس / التمنيات	ذكور	إناث	المجموع
كسب منزل عائلي	3 %42.9	4 %57.1	7 %100
إعداد مشروع عائلي ما	1 %50	1 %50	2 %100
الاستمرار في هذا النشاط	3 %75	1 %25	4 %100
بناء مستقبل للأبناء	2 %66.7	1 %33.3	3 %100
الزواج	1 %50	1 %50	2 %100
كسب محل خاص	1 %50	1 %50	2 %100
الهجرة	4 %100	-	4 %100
مستورد ورجل أعمال	2 %100	-	2 %100
مموّل كبير لمادة الذهب	2 %100	-	2 %100
الحرص على تدريس الأبناء من الانحراف	1 %50	1 %50	2 %100
المجموع	20 %61.5	10 %38.5	30 %100

التعليق:

يوضح لنا الجدول أعلاه توزيع المبحوثين على حسب الجنس وتمنياتهم، فمن خلال الاتجاه العام للجدول، نلاحظ أن نسبة 61.5% من المبحوثين ذكور تمنياتهم مختلفة ومرتبة على حسب الأفكار التالية:

1. فالتمنيات التي تأتي بالدرجة الأولى في رأي المبحوثين الذكور بنسبة 100% هي: الهجرة إلى أوروبا وهذا خاصة عند الذكور الشباب، والإصباح يوما ما مستورد كبير ورجل أعمال مختص في ميدان الذهب، وكذلك يتمنون أن يصبحوا مموليين كبار ذوي رأس مال كبير.
2. والتمنيات التي تأتي بالدرجة الثانية في رأي المبحوثين ذكور بنسبة 75% هي: مواصلة هذه التجارة بصفة رسمية ومصرح بها.
3. وكذلك التمنيات التي تأتي بالدرجة الثالثة على حسب رأي المبحوثين الذكور وبهذا نسبة 66.70% هي: بناء مستقبل للأبناء وتعليمهم.
4. التمنيات التي تأتي بالدرجة الرابعة على حسب رأي المبحوثين الذكور بنسبة 50% هي إعداد مشروع عائلي، وكذلك كسب وضعية مستقرة والزواج ثانية، كسب محل خاص، مساعدة الأبناء على تدريسهم لكي لا يلقوا نفس مصير آبائهم.
5. وأخيرا التمني الذي يأتي في المرتبة الخامسة لدى رأي المبحوثين الذكور بنسبة 42.90% هو الحصول على مسكن خاص لائق بهم وهذا خاصة نجده عند الشباب المتزوجين الساكنين مع عائلاتهم.

بينما نلاحظ أن نسبة 38.5% من المبحوثات الإناث تمنياتهن مختلفة ومرتبة على حسب الأفكار التالية:

1. التمنيات التي تأتي بالدرجة الأولى في رأي المبحوثات الإناث بنسبة 57.10% هي الحصول على مسكن خاص لائق بالنسبة للعائلة التي يتجاوز عدد أفرادها 8 أفراد و يتمنون أيضا تزويج الأبناء، وهذا عند المبحوثات المسنات.

2. أما التمنيات التي تأتي بالدرجة الثانية في رأي المبحوثات الإناث بنسبة 50% هي: إعداد مشروع عائلي وترك الأبناء يكملون العمل في هذا النشاط، وكذلك كسب مكانة أو وضعية مستقرة، كسب محل تجاري خاص، مساعدة الأبناء والحرص على تدريسهم لكي لا يلقوا نفس مصير أمهاتهم.

3. أما التمنيات التي تأتي بالدرجة الثالثة في رأي المبحوثات الإناث بنسبة 33.3% فهي تتلخص في فكرة بناء مستقبل للأبناء وهذا خاصة نجده عند النساء الكاهلات التي تحرصن كل الحرص على تدريس الأبناء لكي يصبحوا في المستقبل إطارات في أماكنهم المحترمة والمبجلة.

4. وأخيرا التمني الذي يأتي في المرتبة الرابعة في رأي المبحوثات الإناث بنسبة 25% هو مواصلة هذه التجارة بصفة رسمية ومصرح بها.

جدول رقم (46): توزيع المبحوثين على حسب العلاقة ما بين الجنس والاقتراحات

الجنس / الاقتراحات	ذكور	إناث	المجموع
محاربة البطالة	2 %40	3 %60	5 %100
مساعدة الدولة للشباب البطال	3 %37.5	5 %62.5	8 %100
تركهم على هذه الحالة	3 %75	1 %25	4 %100
مساعدة الدولة الشباب في كسب محلات تجارية	5 %100	-	5 %100
محاربة المخدرات وبائعيها في واد كنيس	1 %50	-	2 %100
خفض الرسوم الجبائية الضريبية والمتعلقة خاصة بالدمغة	6 %100	-	6 %100
المجموع	20 %66.7	10 %33.3	30 %100

التعليق:

يوضح لنا الجدول أعلاه توزيع المبحوثين على حسب العلاقة بين الجنس واقتراحاتهم، فمن خلال الاتجاه العام للجدول، نلاحظ أن نسبة 66.70% من الذكور اقتراحاتهم مختلفة ومرتبة على حسب الأفكار التالية:

1. الاقتراح الذي يأتي بالدرجة الأولى هو إزالة وتنحية القوانين التعسفية الهادفة إلى ضمان مصالح خاصة بالإطارات الجزائرية السامية على حساب أصحاب المهنة، و كذلك خفض الرسوم الجبائية والمتعلقة أيضا بالدمغة.

2. الاقتراح الذي يأتي بالدرجة الثانية هو ترك الدولة على حالهم هذه أي توقيف الحملات والمداهمات البوليسية، مادام أن الدولة عاجزة عن تشغيل معظم الشباب العاطلين عن العمل.

3. والاقتراح الذي يأتي بالدرجة الثالثة هو مطالبة الدولة بمحاربة الأشخاص الذين يبيعون المخدرات في السوق غير الرسمي للذهب بواد كنيس، باعتبار أن هؤلاء هم المفسدين وليسوا هم.

4. والاقتراح الرابع في رأي المبحوثين الذكور هو يجب على الدولة محاربة البطالة أو التخفيف من حدّتها.

5. وأخيرا الاقتراح الذي يأتي في المرتبة الخامسة على حسب رأي المبحوثين الذكور هو: مساعدة الدولة للشباب لكي يستطيعوا بناء مستقبلهم على الأقل بصفة لائقة بهم.

بينما نلاحظ أن نسبة 33.3% من الإناث اقتراحاتهن فيما يخص نظرتهن إلى هذا النشاط حيث يتمثل الاقتراح الأول في مساعدة الدولة الشباب لكي يستطيعوا بناء مستقبلهم على الأقل بصفة لائقة بهم.

* الاقتراح الثاني هو: محاربة الدولة لظاهرة البطالة.

* الاقتراح الذي يأتي بالدرجة الثالثة هو: يجب على الدولة محاربة الأشخاص الذين يبيعون المخدرات في واد كنيس باعتبار أن هؤلاء هم المفسدين وليسوا الدلالات أو الدلالين البائعين للذهب.

* وأخيرا الاقتراح الذي يأتي بالدرجة الرابعة هو: ترك الدولة ونسيانهم على حالهم هذه ما دام أن الدولة هي عاجزة على تلبية حاجات الشباب وتشغيلهم بصفة رسمية.

الجدول رقم (47): توزيع المبحوثين على حسب العلاقة بين السن والتمنيات

التمنيات / السن	أقل من 30 سنة	31-55 سنة	56 سنة فأكثر	المجموع
كسب منزل عائلي	3 %42.9	3 %42.9	1 %14.3	7 %100
إعداد مشروع عائلي ما	-	2 %100	-	2 %100
الاستمرار في هذا النشاط	1 %25	3 %75	-	4 %100
بناء مستقبل للأبناء	2 %66.7	1 %33.3	1 %33.3	3 %100
الزواج	1 %50	1 %33.3	1 %33.3	3 %100
كسب محل خاص	-	2 %75	1 %25	3 %100
الهجرة	4 %100	1 %50	-	2 %100
مستورد ورجل أعمال	-	1 %50	-	2 %100
مموّل كبير لمادة الذهب	-	1 %50	-	2 %100
الحرص على تدريس الأبناء من الانحراف	-	2 %100	-	2 %100
المجموع	7 %23.33	17 %56.66	6 %20	30 %100

التعليق:

صمم هذا الجدول أعلاه من أجل معرفة توزيع المبحوثين على حسب السن وتمنياتهم فاتضح من خلال الاتجاه العام للجدول أن نسبة 56.66% من المبحوثين الذين سنهم ما بين 31 سنة و55 سنة صنفت تمنياتهم على الترتيب الآتي:

1. التمني الذي جاء في الدرجة الأولى على حسب رأي المبحوثين المتراوحة أعمارهم ما بين 31 سنة و55 سنة هو إعداد مشروع تجاري، وكذلك الحصول على محل تجاري خاص، وكذلك تمنياتهم كأن يصبحوا ممولين كبار لمادة الذهب بالجزائر، وأيضا كذلك الحرص الدائم على تعليم وتدريس الأبناء لكي يصبحوا إطارات سامية وحتى لا يلقوا نفس مصير الآباء.

2. التمني الذي جاء بالدرجة الثانية عند نفس الفئة العمرية المتراوحة ما بين 31 سنة و55 سنة هو الخاص بمواصلة هذه التجارة بصفة رسمية ومصرح بها.

3. والتمني الذي جاء بالدرجة الثالثة هو كسب أو الحصول على وضعية مستقرة وهادئة وكذلك الزواج وكذلك تمني الهجرة إلى أوروبا لملاقاة الأصدقاء والالتحاق ببعض الأشخاص من العائلة.

4. والتمني الذي جاء بالدرجة الرابعة هو الحصول على مسكن لائق وخاص بالنسبة للعائلة التي يفوق عدد أفرادها 8 أشخاص.

5. أما التمني الذي جاء بالدرجة الخامسة هو تمني هؤلاء المبحوثين المتراوحة أعمارهم ما بين 31 سنة و55 سنة، بناء مستقبل للأبناء خاصة عند النساء الأرامل اللواتي أجبرن على الخروج إلى العمل بعد وفاة الأب أو الزوج وكذلك خاصة عند النساء المطلقات اللواتي أجبرن هن أيضا على ترك البيت واللحاق بواد كنيس من أجل كسب مال يسمح لهن بالإنفاق على أبنائهن وعلى أنفسهن وذلك من أجل إعفاء الوالدين من ذلك خاصة إن كان والدا المرأة المطلقة بأبنائها فقراء أو عاجزين على الإنفاق حتى على أنفسهم.

جدول رقم (48): توزيع المبحوثين على حسب العلاقة ما بين السن والاقتراحات

الاقتراحات / السن	أقل من 30 سنة	31-55 سنة	56 سنة فأكثر	المجموع
محاربة البطالة	1 %20	2 %40	2 %40	5 %100
مساعدة الدولة للشباب البطال	1 %12.5	7 %87.5	-	8 %100
تركهم على هذه الحالة	3 %75	1 %25	-	4 %100
مساعدة الدولة الشباب في كسب محلات تجارية	1 %20	4 %80	-	5 %100
محاربة المخدرات وبائعيها في واد كنيس	-	2 %100	-	2 %100
خفض الرسوم الجبائية الضريبية والمتعلقة خاصة بالدمغة	2 %33.3	4 %66.7	-	6 %100
المجموع	8 %28.7	20 %66.7	2 %6.7	30 %100

التعليق:

صمم هذا الجدول أعلاه من أجل معرفة توزيع المبحوثين على حسب السن واقتراحاتهم فاتضح من خلال الاتجاه العام للجدول أن نسبة 66.7% من المبحوثين التي تتراوح أعمارهم ما بين 31 سنة و55 سنة ترتبت اقتراحاتهم على حسب الترتيب الآتي:

1. الاقتراح الذي جاء بالدرجة الأولى تمثل في: يجب على الدولة مساعدة الشباب العاطل عن العمل لكي يستطيعوا بناء مستقبلهم عن طريق توفير مناصب الشغل والسكن.

2. يجب وضع التسهيلات التجارية المتعلقة بتجارة الذهب في الجزائر عن طريق حذف وتنحية القوانين التعسفية الهادفة إلى ضمان مصالح تخدم خاصة الإطارات الجزائرية السامية على حساب أصحاب المهنة وكذلك خفض الرسوم المتعلقة بالحقوق الجبائية وأيضا الحقوق المتعلقة بالدمغة.

3. محاربة البطالة المتفشية بشكل ملحوظ في المجتمع الجزائري عن طريق منح قروض مصغرة للشباب الطموح ببناء أو الساعي لإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4. أما الاقتراح الرابع والمتمثل في: يجب على السلطات الأمنية محاربة ومضايقة الأشخاص الذين يبيعون المخدرات في سوق واد كنيس، باعتبارهم أنهم يندسون ويختبئون في وسط الدلالين والدلالات من أجل قضاء حاجاتهم وبيع سلعتهم المحظورة قانونيا وجزائيا من طرف الرقابة الأمنية.

5. الاقتراح الأخير هو: مطالبة الدولة بتركهم على حالهم هذه أي المطالبة بتوقيف الحملات والمداهمات البوليسية، ما دام أن الدولة هي عاجزة عن تشغيل معظم الشباب العاطل عن العمل والعناية بهم.

الاستنتاج الجزئي للفرضية الثالثة:

لقد استنتجنا في هذا الفصل الثالث من الجانب الميداني المعلومات الميدانية المبنية عن طريق الجداول المستخرجة، وتحليلاتها بالإضافة إلى تحليل خطابات المبحوثين، دون أن ننسى تحليل محتوى مجال الدراسة (سوق الدلالاّت) واد كنيس، فاستنتجنا ما يلي:

- احتواء سوق الذهب غير الرسمي لواد كنيس لعدة أنساق من شبكة العلاقات منها الاجتماعية، العائلية، التجارية، المجالية، وما تحمله من معاملات متعلقة خاصة بالجانب المالي.
- غياب المراقبة الأمنية أو إن صحّ القول غض النظر من طرف رجال الرقابة الأمنية واستعمالهم لسلوكات غير وظيفية أو كما يسمى بالمصطلح السوسيولوجي، باللاتوظيف dysfonctionnement زد على ذلك استعمالهم لعدة مخالفات قانونية، من جهة يطبقون القانون على الفئة المهنية الضعيفة وذلك باستعمال وإجراء متحمس لتطبيق القانون عليهم ومن جهة أخرى التغاضي أو صرف النظر عن الأشخاص الذين لهم معهم علاقات مؤسسة على المصلحة والمنفعة الذاتية والمتبادلة بين الطرفين.
- فالتهرب الجبائي أو الضريبي، والحقوق المرتفعة المتعلقة بالدمغة عامل سيء، قد غير وجهه نظرا للعديد من التجار الرسميين نحو الممارسة غير الرسمية وهذا نظرا للأعباء المالية الثقيلة التي يعاني منها أغلب التجار الرسميين للذهب والتي تثقل كاهلهم، باعتبارها مقننة بقوانين تعسفية، هادفة وخادمة لمصالح أشخاص ذوي سلطات مختلفة منها: السياسية، العسكرية، المالية، حيث هؤلاء الأشخاص هم المسموح لهم فقط بطريقة عرفية مرخص لها من طرف الدولة بتسيير قطاع الذهب بالجزائر ناهيك عن بعض التواطؤ غير المشجع لقطاع التجارة في الجزائر، كتواطؤ إطارات جزائرية سامية في الدولة في عملية تهريب وتصدير الذهب وإدخاله بطرق ملتوية غير مشروعة وهذا على حساب طبقة الحرفيين والمهنيين العاديين بقطاع الذهب، والتي تطبق عليهم إلا هم، تلك القوانين التعسفية من أجل إرضاء هؤلاء الأشخاص ذوي

السلطات: العسكرية، السياسية، المالية، وهذا ما يشجع فعلا عن عزوف العديد من التجار الرسميين عن ممارسة تجارة الذهب بصفة رسمية وتجنيدهم ببيعها وممارستها بطريقة غير رسمية، خالية من الضرائب الجبائية والرسوم الجمركية.

- إذن السوق غير الرسمي للذهب، يبدو ضرورة اجتماعية تجارية، اقتصادية، لأنه يحقق مطلبا اجتماعيا محضا، فهذا المطلب الاجتماعي ناتج عن خلل وظيفي بنيوي لسياسة منتهجة من طرف الدولة، عن طريق إصدار قوانين مستنبطة بصفة وهمية وتعسفية المراد منها: إبعاد التجار الرئيسيين المعروفين بأصحاب الحرفة أو أصحاب المهنة الذين ليس لهم سلطة مالية كافية لتسيير قطاع الذهب بالجزائر، وهذا من أجل فسح وترك المجال للأشخاص ذوي السلطة بالدرجة الأولى: عسكرية، سياسية، مالية، لتسيير قطاع الذهب، باعتبارهم الأشخاص الوحيدين الذين بإمكانهم صرف ملايير الدينارات واستثمارها في مجال الذهب عن طريق: القروض البنكية التي يستفيد منها هؤلاء الأشخاص وبدون عراقيل وبدون إرجاع في الآجال المحددة، زد على ذلك امتلاكهم السلطة داخل البلاد من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب وتحكمهم أيضا في الحدود، المطارات، الموانئ.

- وأخيرا نستنتج أن نسبة 25% من المبحوثين التحقوا بسوق الذهب غير الرسمي بسبب عوامل ثلاثة: أنساق شبكة العلاقات، واللاتوظيف جهاز المراقبة الأمنية، والتهرب الجبائي من الضرائب، ولهذا نقول ونؤكد أن الفرضية الثالثة قد تحققت.

الاستنتـاج العـام:

يمثل نشاط تجارة الذهب غير الرسمي بأسواق الدلالة العاصمية، ميكانيزما لتفسير البدائل المتبقية للفئات التي تعيش على هامش تقسيم العمل الرسمي، أو السوق الرسمي المنظم، وبتركيز الدراسة على هذه المسألة، تم التوصل إلى نتائج لها عمومية التطبيق على مختلف أسواق الدلالة المختصة بالذهب على مستوى القطر الجزائري، وأخرى لها ارتباط وثيق بواقع مدينة الجزائر العاصمة.

ففيما يتعلق بالنتائج العامة، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. يتكون سوق الذهب غير الرسمي من طبقات سوسيومهنية، اجتماعية، التي لم تقتنع بالعمل الرسمي، أو التي لم تجد مكانا منتظما في التقسيم الاجتماعي للعمل.

2. هناك عملية للوزن النسبي والحيز الاجتماعي لهذه الفئات.

3. تعيش أغلبية هذه الفئات في ظروف اجتماعية واقتصادية متقلبة شديدة البؤس والقسوة.

4. لا يقتصر نشاط تجارة الذهب غير الرسمي على قطاع أو قطاعين من قطاعات المدينة، وإنما يوجد في كامل اقتصادياتها: الصناعة، التجارة، المواصلات، الإدارات، الخدمات، المؤسسات التنفيذية...

5. تلعب هذه التجارة دورا أساسيا في عملية التنمية الحضرية، سواء من حيث استيعاب العمل أو توفير سلعة الذهب بأسعار منخفضة على ما هي عليه في السوق الرسمي أو عند أصحاب المحلات التجارية.

6. العمل في السوق الموازي أو غير الرسمي هو ذو أهمية وحتمية لا مفر منها، من حيث كونه مصدرا لاكتساب القوت اليومي، وتحقيق الارتقاء الاجتماعي للطبقة العاملة.

7. صاحب تزايد عدد العاملين بالسوق غير الرسمي للذهب بواد كنيس:

- اتساع الازدحام بالطريق الرئيسي المؤدي إلى الجزائر الوسطى.

- تدهور الحياة الحضرية.
- ارتفاع معدل البطالة خاصة عند الشباب الأقل من 30 سنة.
- ازدحام الرصيف المحادي لبنك التنمية المحلية (BDL) من جرّاء تكاثر الباعة.
- ارتفاع عدد المتسولين والمنحرفين خاصة الشباب منهم.

أثبتت الدراسة الميدانية أن الفاعلين الحضريين الذين يشتغلون في سوق الذهب غير الرسمي ليسوا فئة اجتماعية طفيلية، كما يصنفها جلّ الباحثين المتخصصين في القطاع غير الرسمي، وإنما هي في الحقيقة إفراز لواقع اجتماعي ينطوي على العديد من المشكلات والمثالب، وكاستجابة لهذا الواقع المفروض، تحاول هذه الفئات " صنع حياتها " بأيديها، من خلال انخراطها في إنتاج وتوزيع سلعة لها قيمة مالية معتبرة.

وضمن هذا المنظور، تبين أن أفراد السوق غير الرسمي للذهب لا يشكلون قوة عمل حضرية سلبية، فهم على دراية تامة بما يجري حولهم ويساهمون في الحياة الحضرية من خلال العمل الجادّ والاسترزاق الكادح، وهذا من أجل تحقيق المشاريع المسطّرة آنفا من طرفهم، فهم أيضا يشكلون من ناحية ثانية فئة اجتماعية مظلومة ومهانة، حيث أنهم يتعرضون لأبشع استغلال من طرف أسيادهم أو مزوّديهم بسلعة الذهب المحلية أم المستوردة أم الذهب المكسّر (or cassée). والشيء الجدير بالذكر هنا، هو أنه رغم مقام المهان-المظلوم الذي تشغله هذه الفئة في البناء الاجتماعي، إلا أن المعطيات الكمية تؤكد أهمية دورها في عملية التسويق السلعي والتنمية الحضرية:

1. يشغل الفاعلون الاجتماعيون في سوق الذهب غير الرسمي لواد كنيس مكانة وراثية أبا عن جد، وابنا عن أب، وأخا عن أخ أكبر ...الخ.

2. يقومون بدور كبير في عملية التمهين وتوفير الكثير من السلع والخدمات بأسعار منخفضة وهذا حفاظا على الزبائن (les clients).

3. رغم خضوعهم إلى الرقابة الأمنية، إلا أنهم عمليا يتمتعون ببعض الاستقلالية في: الحركة التجارية والتعلم المهني، كمعرفة التفاوض التجاري la négociation commerciale.

يعمل سوق الذهب غير الرسمي في إطار غير محمي وغير منظم ومعرّض للرقابة الأمنية، وفي حين يعمل سوق الذهب الرسمي في إطار محمي، أدى هذا الاختلاف في عمل السوقين إلى تمايزهما إيكولوجيا، اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا، ثقافيا، هذا التمايز أدى من جهة أخرى إلى خلق نوع من التبعية تشبه إلى حدّ كبير تبعية اقتصاد متخلف لاقتصاد متقدم.

ومن بين النتائج التي يمكن الإشارة إليها هنا من خلال تحليل متغيرات: الإمكانات المادية، المواد الأولية والمتمثلة في مادة الذهب، السعر المضارب، الضغوط الخارجية، الوسط الاجتماعي- الثقافي-التنظيمي هي:

1. يتعرض أفراد الرأسمالية الرثة لصور من المحاصرة والاستغلال، تبدأ من المضايقات، الإزعاج، المداهمة، الشتم إلى المصادرة والتغريم الضريبي.

2. الفعل الاجتماعي المجزّأ هو السّمة الغالبة وسط أفراد سوق الذهب غير الرسمي، فتوزيعهم عبر مختلف أرجاء السوق، وتنقل بعضهم وصعوبات المحيط الاجتماعي، قلل من احتمالات الاحتكاك ومناقشة المشاكل المشتركة، الشيء الذي جعل عمال الحرفة أو المهنة الواحدة يبادرون دون أيّ تنسيق للدفاع عن أنفسهم في حالة تعرّضهم لأيّ خطر خارجي.

3. مما يدعّم علاقة التبعية بين السوقين " الرسمي-غير الرسمي " إلى جانب عملهما في سوقين مختلفين، هو ضعف الإمكانيات المادية للقطاع غير الرسمي، فقدانه لتكنولوجيا بسيطة ومستعملة، وكذلك احتلاله لمواقع لا تستجيب بأيّ حال من الأحوال لأيّ تطور معتبر، صعوبة الحصول على القروض والمساعدات، تحديد الأسعار خارج نطاقه، قيام بنائه التنظيمي على العلاقات المباشرة:

- وجود هرم تسلسلي للسلطة التجارية.
- العلاقات مباشرة وشفوية.
- غياب القواعد البيروقراطية.
- ظروف العمل والواجبات تتغير باستمرار:
- العمل يغيب عنه الضمان الاجتماعي ولا تأمين سواء من ناحية العمل الكادح أو المرض أو الشيخوخة.

4. تكمن الضغوط التي تتعرض لها ورشات الصائغين، جملة من الأشكال، كونها لا تملك دفترا تجاريا وغير مصرّح بها، وتنتج سلعها لتعيد بيعها بأسعار منخفضة على ما هي عليه عند أصحاب المحلات التجارية، تهرّبهم من دمغ سلعهم، باعتبار أن الحقوق المتعلقة بالدمغة (le poinçon) غالية جدا بسعر يقارب 180 دج للغرام الواحد، وإذا اضطروا إلى دمغ سلعهم وهذا نظرا لكون الزبون طالب مسبقا بدمغ السلعة المراد شراؤها، فما على الصائغ صاحب الورشة غير المصرّح بها إلا دمغ الكمية المراد شراؤها فقط، بـ 50 دج أو 100 دج كأقصى تقدير عند تجار المحلات التجارية لبيع المجوهرات، فالبعض يملك طابع أو دمغة موازية (un poinçon parallèl) يكون قد تحصل عليها هذا التاجر البائع للمجوهرات بطرق ملتوية وغير قانونية.

5. استغلال بعض من رجال الرقابة الجبائية مناصبهم لابتزاز الصّائغين وبائعي المجوهرات، وذلك من أجل كسب منتظم للرشوة.

6. تتفاوت درجة تبعية وخضوع الباعة غير الرسميين للذهب تبعا لتباين وضعهم في اقتصاد المدينة.

7. يعتبر استمرار القيادات أو السلطات المحلية في قمعها للأفراد أو الباعة غير الرسميين مضيعة للوقت (perdre de temps)، لأنها تواجه في الواقع مسألة بقاء أو عدم بقاء شرائح اجتماعية تشغل حيزا اجتماعيا كبيرا (une grande sphère) في

البنية الاجتماعية، وفي حالة نجاحها في القضاء على هؤلاء الباعة غير الرسميين للذهب -لا محالة- ستحوّلهم إلى مجرمين كي يحصلوا على رزقهم اليومي.

وجدير هنا بالذكر، هو أن هذه المحاولة تمثل تهديدا مباشرا لبعض فئات السوق غير الرسمي (إطارات سامية للدولة، ضباط ساميين ...الخ) لأن أموالهم وسلعهم تسوّق وتباع في سوق الذهب غير الرسمي لواد كنيس:

أ. تنظيم العمل.

ب. الإشراف على العملية الإنتاجية، التصلّحية (la réparation).

ج. تسويق سلعة الذهب على حسب الطلب المتفق عليه.

د. توزيع مادة الذهب على البائعين التابعين بالعمولة لدى الأشخاص المالكين الأصليين لمادة الذهب.

8. رغم الصراع الموجود بين مختلف فئات هؤلاء الفاعلين الاجتماعيين، إلا أنه غالبا ما تتكتل لمواجهة الضغوط المسلّطة عليها.

9. على الرغم أن الفرد الناشط أو " الرأسمالي الرث " كما يسمى عند أصحاب النظرية الماركسية المحدثة، هو عبارة عن مؤسسة صغيرة فرعية إلا أنه في الواقع مرتبط بشبكة من العلاقات السوسيو-اقتصادية المعقدة.

10. رغم تنوع علاقات الأفراد الناشطين بسوق واد كنيس، إلا أنهم مازالوا يعتمدون على العلاقات القرابية لحلّ مشاكلهم.

11. يكسب هؤلاء الأفراد قليلا من الدخل، مقابل العمل لساعات طويلة في مهن وقتية.

12. يكسب بعض هؤلاء الأفراد كثيرا من الدخل، مقابل العمل لساعات قليلة في واد كنيس، ونجد من هؤلاء الأشخاص: المستوردين، تجار الحقيبة، الممثلين التجاريين، أصحاب المحلات التجارية لبيع المجوهرات.

13. رغم تدهور أوضاعهم الاجتماعية بسبب التقلبات المناخية، الضغوط النظامية الأمنية، نقص أحيانا سلعة الذهب، قلة الزبائن، إلا أنهم يستمرون في الوجود ويتكيفون مع الأوضاع الجديدة.

14. رغم إحساس أفراد العينة بظلم الواقع الاجتماعي، إلا أن الأوهام الاجتماعية تجعلهم يعتقدون أن يوما ما سيصبحون هم الآخرين من كبار المنتجين أو ممثلين تجاريين، أو تجار كبار بالجملة أو مستوردين لمادة الذهب من دول أوروبية.

15. إن الحقيقة التي تبدو واضحة عند تأملنا للشواهد الكمّية والكيفية، هي أن العمل في سوق الذهب غير الرسمي موقوف على أساس عدة قضايا رئيسية منها:

- يكفيه أن يعرف قناة تمويل، أي مموّل يعطيه سلعة ذهب يبيعها له.
- يكفيه أن يكون حائزا على رأس مال البداية.
- يجب على الوافد الجديد على سوق واد كنيس، التعرف على زملاء يمرّسونه على المهارة، التعلم لطرق البيع، وتعلم أيضا الحيلة والمراوغة أحيانا خاصة مع بعض الزبائن الذين يرى عليهم السرقة والخداع.

16. يعتمد خاصة نشاط أو بيع الذهب على الرصيف على العمل العائلي والعلاقات غير الاقتصادية، فوجود سلسلة من شبكة العلاقات الاجتماعية المرتكزة على القرابة والجوار تمثل بالنسبة للفرد المنخرط الجديد في سوق واد كنيس لبيع الذهب نظام الحماية الاجتماعية.

يعتبر نشاط تجارة بيع الذهب على الرصيف -محلّ الدراسة- كأحد أهم الأنشطة غير الرسمية مكمّلا لطبيعة الحياة اليومية، فتركيزه الشديد وانتشاره الواسع جعل منه سوقا أو بالأحرى أسواقا ذات حقيقة معلومة توطدت في مجتمعنا، وباتت بذلك وسيلة لمواجهة الظروف الاجتماعية والاقتصادية تؤهلها لتوسّع أكثر يجعل حتى الإدارات العمومية والمؤسسات التعليمية وحدات توزيع لها.

وعلى الرغم من عدم مشروعيته لهذا النشاط، فإنه لا يمكن القضاء عليه جبريّا، لارتباطه الوطيد بمسبّباته الاجتماعية والاقتصادية. لأجل ذلك، لابدّ من البحث الدقيق بعمق وجدّية في العوامل المركّبة للنشاط، المشجعة منها والمعرقلة، مع توجيه اهتمام خاص للعوامل القانونية والتنظيمية والبيروقراطية قصد إصدار برامج وقرارات بشأنها، لا بتهدئة الوضع باتخاذ إجراءات تعديلية سطحية للتخفيف من حدّة انتشاره باستخدام:

- أسلوب المطاردات الأمنية ومصادرة أو حجز السلع المعروضة.
- منع تسهيلات قانونية.

لأنه على الرغم من ذلك تبقى عراقيل تكمن في علاقات الاستغلال من جهات مختلفة.

ويبقى الواقع أكبر وأعقد بكثير من إمكانية إيجاد حلول شاملة ومتكاملة، على قول سمير صبح: **هي معادلة اقتصادية - اجتماعية - صعبة الحلّ**.

الخـاتمة:

وتمثلت في اقتراحات المبحوثين:

- ◊ تجديد وتحديث القوانين المعنية المتعلقة بالنشاط التجاري خاصة فيما يخص البحث الجاري إنجازه والمتمثل في " تجارة الذهب غير الرسمية في أسواق الدلالة العاصمية"، بما يلاءم ويسوّي وضعية التجار الرئيسيين للذهب، وتحسين ظروف عملهم خاصة من حيث قنوات التزويد أو شبكات التمويل بسلعة الذهب، وبتخفيض الضرائب من أجل تحفيزهم على عدم الهروب الجبائي أو الانفلات من القطاع الرسمي إلى القطاع غير الرسمي أو السوق غير الرسمي للذهب قصدا ورغبة في تغطية أعباء الضرائب والتسعيرة الغالية المفروضة على حقوق الدمغة.
- ◊ تخفيض التسعيرة الجبائية المفروضة على حقوق الطبع (180 دج للغرام الواحد) بعدما كانت 50 دج قبل سنة 1994، وهذا ما عزف جميع التجار الرسميين، واضطروا أغلبيتهم إلى فتح شبكة في الكواليس، ودخول عالم التزوير.
- ◊ عناء وشكاية أغلب البائعين للمجوهرات من بعض السلوكات غير الأخلاقية التي يتخذها ويسلكها بعض من رجال المراقبة الأمنية وحتى رجال الرقابة الجبائية، وذلك عن طريق تطبيق متحمس للقانون من أجل أخذ وكسب منتظم للرشوة.
- ◊ يسخط أغلبية البائعين للمجوهرات من نظام التوزيع السنوي لحصة الذهب التي تقوم بها مؤسسة (AGENOR)، حيث هذا النظام يعتبر في نظرهم تعجيزيا، يخدم مصالح فئة معينة من 6 أشخاص بحدّ ذاتهم مستوردين لمادة الذهب وممّولين كبار لسوق الذهب غير الرسمي، يتحكمون كلّية في زمام الأمور، بحيث يقوم هؤلاء الـ 6 بالاستيلاء على الحصة السنوية للذهب، والمقدّرة بـ 63 كلغ، وهذا غير كافي إطلاقا لتجارة الذهب الجزائرية، وهذا ما يشجع على استيراد والتعامل فقط بالذهب المستورد خاصة الإيطالي.

◈ الاعتراف بالذهب المستورد وتسريحه في السوق الجزائرية قانونيا، وبدون التباس أو تعسف قانوني وإداري، وهذا طبعا من أجل إشباع السوق الواسعة للذهب، وكذلك طلبات السوق المتزايدة.

◈ العدالة في التوزيع والاعتراف بالجمعية النقابية لتجار الذهب المنحلّة، بدليل اعتراف الصائغين الرسميين وتعهّدهم بأن يدفعوا الضرائب بدون أيّ عقدة لو تحققت الحلول المقترحة من طرفهم، خاصة تخفيض الرسوم المتعلقة بالدمغة (poinçon).

◈ تسوية وضعية الشباب الحرفيين في ميدان صياغة الذهب، وذلك بتشجيعهم في إطار برنامج تشغيل الشباب (ANSEJ)، وكذلك بمنحهم قروضا مالية من أجل القيام بورشات مصغرة يستطيعون من خلالها دفع عجلة التنمية.

◈ تحسين الدخل الشهري للأجراء برفع الدخل القاعدي، الذي لم يكن يتجاوز 8000 دج وهو حاليا 12000 دج، وهو في الحقيقة غير كافي بالمقارنة مع التحولات والتقلبات الاقتصادية-الاجتماعية للمجتمع الجزائري.

◈ وضع حدّ للغش والتحايل بالذهب المغشوش المستورد من الدول الأوروبية، خاصة إيطاليا وتركيا.

◈ محاربة المتطفّلين على تجارة الذهب، باعتبارهم هم المفسدين الحقيقيين لهذه المهنة النبيلة على حسب تعبير تجار الذهب، وذلك بفعل ممارسات هؤلاء المتطفلين بإدخال المخدرات واستيرادها إلى جانب مادة الذهب، وهذا ما اعتبروه خسارة لتجارة الذهب في الجزائر، وأصبحت تهدد كيانها وبقاءها.

الاقتراحات والتوصيات:

وتطرح الحقائق النظرية والتاريخية الإمبريقية المشار إليها سابقا، جملة من التساؤلات حول مدى فعالية السياسات الحضرية التي اقترحت بغرض تخفيض الفقر الحضري، والبطالة الحضرية، وأخيرا ضبط النمو الحضري، ومن بين السياسات التي اقترحت في هذا الإطار، نذكر ما يلي:

1. خلق ما يسمى بالأسواق الجوارية، وهذه السياسة تعتبر وهما اجتماعيا، لأن الباعة غير الرسميين للذهب، لا يفضلون بتاتا أن يكونوا رسميين مصرّحين بتجارتهم.

2. إكثار عمليات المداهمات البوليسية، من أجل تطويق هؤلاء الباعة وفرض الخناق عليهم.

3. سنّ القوانين الردعية، وذلك بحجز السلعة نهائيا، والتغريم المالي، واحتمال الزجّ بهم في السجن.

وعلى أيّ حال، فإن السياسات الموجّهة نحو سوق الذهب غير الرسمي، قد انطلقت من ثلاثة نقاط رئيسية هي:

1. يتوسع سوق الذهب غير الرسمي، رغم القيود المفروضة عليه.

2. يمكن تسريع عملية نمو هذا السوق من خلال القضاء على المعوّقات الداخلية والخارجية.

3. الزيادة المفرطة للطلب على سلعة الذهب للسوق غير الرسمي من خلال التبعية الجديدة مع السوق الرسمي وذلك عن طريق الميكانيزمات والكواليس المستجدّة.

ومما يلفت الانتباه هنا، هو أن المضامين الرئيسية التي يمكن استخلاصها من هذه المناقشات مازالت غير متبلورة في التراث السوسيولوجي والاقتصادي ومع ذلك يبدو أن هناك بدائل لكبح ودحض هذه الظاهرة الفطرية خاصة من بداية فترة التسعينات، من أهمها:

1. زيادة وتيرة رفع العمل، وبذلك رفع أجور العاملين بقطاع الوظيف العمومي.
2. فرض القيود على السوق غير الرسمي عموما.
3. توفير مناصب شغل للشباب الجامعي البطّال.

وانطلاقا من أهمية عملية التنمية الشاملة وضرورة استمرارها لتلبية احتياجات المجتمع المتزايدة، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار ذلك السوق غير الرسمي، الذي يعمل في الخفاء بطريقة غير رسمية، لأن تركه ينمو بهذه الصورة يؤدي إلى نتائج مروّعة ومخيفة، فرغم دوره الإنتاجي-الاستيعابي-التقدمي، إلا أن تشجيعه، يعني خلق رأسمالية متخلفة وتابعة. وهذا يعني أن التشجيع لا يحلّ المشكلة بقدر ما يزيد في تعقيدها، على أن الاعتبار الرّامي بالقضاء على المرض يختلف اختلافا جذريا عن تهدئته وتسكينه.

قائمة المراجع

قـائمة المـراجـع

📖 المراجع باللغة العربية:

كتب المنهجية

1. (حسين) عبد الحميد رشوان: **العلم والبحث العلمي: دراسة في مناهج العلوم**، المكتب الجامعي الجديد، الإسكندرية، 1982.

2. (عبد الرحمان) بدوي: **مناهج البحث العلمي**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977.

3. (عمار) بوحوش: **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1978.

4. (غريب) سيد أحمد: **الإحصاء والقياس في البحث الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1989.

5. (موريس) أنجرس: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، أفريل 2004.

الكتب

1. (إسماعيل) قيرة وآخرون: **التصورات الاجتماعية ومعاناة الفئات الدنيا**، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة قسنطينة، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2004.

2. (إسماعيل) قيرة وآخرون: **التهميش والعنف الحضري**، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، دار الهدى للنشر، عين مليلة، الجزائر، 2004.

3. (إسماعيل) قيرة: **أيّ مستقبل للفقراء في البلدان العربية** ؟، مخبر الإنسان

والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، دار الهدى للنشر، عين مليلة، الجزائر، 2004.

4. (إسماعيل) قيرة، (إبراهيم) توهامي، (عبد الحميد) ديلمي: **العولمة والاقتصاد غير الرسمي،** مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، دار الهدى للنشر، عين مليلة، الجزائر، 2004.

5. (أندو) وليبستر: **مدخل لسوسيولوجية التنمية،** ترجمة: حمدي حميد يوسف، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، 1986.

6. (بن عيسى) عنابي: **سلوك المستهلك وعوامل تأثير البيئة،** ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.

7. (بيتر) ورسلي: العوالم الثلاثة: **الثقافة والتنمية العالمية،** ترجمة: صلاح الدين محمد سعد ا ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، 1987.

8. (بيتي) آل كوك: **فهم الفقر،** ترجمة: علي الدجوي، المكتبة الأكاديميا للنشر، بيروت، لبنان، 2000.

9. (ج) فريدمان، (ب) نايل: **رسالة في سوسيولوجيا العمل،** ج1، ترجمة: بونارد عمانويل، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر.

10. (حسن) محمود: **مقدمة الخدمة الاجتماعية،** دار السلاسل للمنشورات، الكويت، بدون سنة.

11. (عبد الخالق) عبد ا : **التبعية والتبعية السياسية،** المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1986.

12. (عبد العزيز) مهنا: **البطالة والعمالة الكامنة،** دار الشرق، مصر، 1950.

13. (عبد الفضيل) محمود: **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي،** دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة 1945-1985، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1988.

14. (عبد المعطي) عبد الباسط: **توزيع الفقر في القرية المصرية،** دار الثقافة

الجديدة، القاهرة، مصر، 1979.

15. (علي) وهب: **خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث**، دار الفكر اللبنانية، الطبعة الاولى، لبنان، بيروت، 1997.

16. (غامري) محمد حسن: **الأنتروبولوجيا الحضرية مع دراسة عن التحضر في مدينة العين (أبو ظبي)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1983.

17. (كارل) ماركس: **رأس المال: نقد الاقتصاد السياسي**، ترجمة: محمد عيتاني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، 1978.

18. (مجيد ضياء) الموسوي: **العولمة واقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

19. (محمد صالح) رويلي: **الاقتصاديات المالية العامة للجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

20. (محمد) الجوهري و(علياء) شكري: **علم الاجتماع الريفي والحضري**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1980.

21. (محمد) بومخلوف: التحضر، دار الأمة، الجزائر، ماي 2001.

22. (محمد) هشام خواجكية: **مبادئ الاقتصاد**، دار القلم، الكويت، الطبعة الأولى، 1977.

23. (محمود) الكردي: **التحضر: دراسة اجتماعية**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1986.

24. (نخلة) عايدة رزق ا : **سلوك المستهلك والاستراتيجيات التسويقية**، دار النشر، عين الشمس، القاهرة، 1998.

القواميس والمعاجم

1. (أحمد) بدوي زكي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (انجليزي-فرنسي-عربي)**، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، بيروت، لبنان، 1986.

2. (فريديريك) معتوق: **معجم العلوم الاجتماعية (انجليزي، فرنسي، عربي)**، دار الأكاديميا للنشر، بيروت، لبنان، 1993-1998.

3. المنجد الأبجدي: دار الشروق، بيروت، 1982.

الأطروحات والرسائل الجامعية

1. إسماعيل قيرة: **الأنشطة الاقتصادية الحضرية غير الرسمية في المجتمع الجزائري بين الاستغلال والتبعية في سياق عملية التنمية الحضرية**- حالة مدينة سكيكدة، رسالة قدمت لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، السنة الجامعية 1988-1989.

2. درويش محمد، قريش سفيان، قيروان سليمة: **تجارة الذهب غير الشرعية في السوق غير الشرعي لواد كنيس في حي العناصر**، مذكرة قدمت لنيل شهادة الليسانس في علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر، قسم علم الاجتماع، السنة الجامعية 2004-2005.

3. روان مليكة: **تصورات الشباب الممارس للنشاطات الرسمية تكيف أم نفور لقيمة العمل؟** دراسة ميدانية لمجموعة من شبان العاصمة-باب الواد، رسالة قدمت لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، قسم علم الاجتماع، السنة الجامعية 1998-1999.

4. عزي لخضر: **السوق الموازية وتدهور الدينار الجزائري**، رسالة قدمت لنيل شهادة الماجستير في فرع التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1992-1993.

5. وهواه عياش: **التنمية والتحولات الصحية-الديموغرافية في الجزائر خلال فترة من 1830 إلى 2002**، رسالة قدمت لنيل درجة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، قسم علم الاجتماع، السنة الجامعية 2005-2006.

التقارير

1. تقرير البنك العالمي: **النمو والشغل والحد من الفقر**، أكتوبر 1997.

2. تقرير حول: **حماية الشباب من جنوح الأحداث**، الصادر عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ماي 2003.

3. تقرير حول: **حماية الشباب من جنوح الأحداث -CNES-** الدورة العادية، جوان 2004.

4. تقرير حول: **التشغيل لدى الأسر الجزائرية**، سبتمبر 2003، الصادر عن الديوان الوطني للإحصائيات O.N.S.

5. وزارة التجارة: **مداخلة حول التجارة غير الرسمية**، الجزائر، 2003/09/08.

6. وزارة التضامن والتشغيل الوطني: **الندوة الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء**، الجزائر، أكتوبر 2002.

7. وزارة المالية: **مصالح مندوب التخطيط**، قسم الدراسات الاجتماعية، الجزائر، 2002.

المجلات والدوريات

1. **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، تلمسان، الجزائر، العدد الأول، مارس 2002.

2. **الخلاص من الفقر**، تقرير المدير العام لمؤتمر العمل الدولي، التقرير الأول، الدورة الأولى بعد الألف، مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا، 2003.

3. **القطاع غير الرسمي: أوهام وحقائق**، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة الرابعة والعشرون، جوان 2004.

4. مجلة الكوثر: **العولمة والنوع الاجتماعي: المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية**، تقرير تنمية المرأة العربية، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، تونس، تونس، 2001.

الجرائد اليومية

1. يومية الخبر، العدد 4369.
2. يومية الخبر، العدد 4635.
3. يومية الخبر، العدد 4715.
4. يومية الخبر، العدد 4820.
5. يومية الخبر، العدد 4838.
6. يومية الخبر، العدد 4888.
7. يومية الخبر، العدد 4892.
8. يومية الخبر، العدد 4900.
9. يومية الشروق اليومي، العدد 1872.

الجرائد النصف شهرية

جريدة الخبر، حوادث، العدد 115.

📖 المراجـع باللغة الأجنبية:

Ouvrages

1. Albertini (Jean Michel) : **Les mécanismes de l'emploi et du chômage**, les éditions d'organisation, Paris, France, 1990.

2. Arellano (P) et Gasse (Y) et Verna (G): **Le monde de l'entreprise informelle : économie souterraine ou parallèle**, (éd) Aupelf-uref : john libbey eurotext, Paris, France, 1993.

3. Ben Achenhou. (A) : **formation de sous développement en Algérie**, (éd) O.P.U, Alger, 1976.

4. Bernard Bawin Legros avec la collaboration de J. François Stassen : **in sociologie de la famille, le lien familial sous question**, (éd), de Boek université, Paris, France, 1996.

5. Bourne (Franciss): **Groups influences in marketing and public relations, some application behavioral research**, ed Rensislikert and Samuel (P). Ilayes (TR), Paris (UNESCO), 1957.

6. Catherine Coquery et autres : **Tiers-mondes, l'informel en question ?** (éd) : l'Harmattan, Paris, France, 1991.

7. Chambart de Lauwe. (P.H) et autres : **Transformation de l'environnement des aspiration et des valeurs**, les éditions du C.N.R.S, Paris, France, 1989.

8. Charmes (J): « **Le secteur informel : nouvel enjeu des politiques de développement** », (éd) l'Harmattan, Paris, France, 1992.

9. De Bernis. (G.D): « **Deux stratégies pour le tiers-monde** »,

Temps modernes, vol 47, 1976.

10. Faronda (O.V) : **Les sciences sociales aux problèmes du chômage des jeunes**, UNESCO, Paris, France, 1986.

11. Frank. (G): **Le développement du sous-développement**, (éd) Maspero, Paris, France, 1972.

12. Freyssinet (J): **« Le chômage »**, (éd) La découverte, Paris, France, 1989.

13. Gaspard (B), Muheme : **Comprendre de l'économie informelle**, (éd) l'Harmattan, Bruxelles, Belgique, 1996.

14. Gréfneyer (Yves), Issak (Joseph) : **L'école de Chicago**, (éd) les Aubiers, Paris, France, 1990.

15. Henni (Ahmed) : **Essai sur l'économie parallèle, cas de l'Algérie**, (éd) E.N.A.G, 1991.

16. Henni (Ahmed): **« Informel et sociétés en voie de développement »**, in Actes du colloque international de Nouakchott du 8-11 décembre 1988, éd P.U.F, France, 1991.

17. Hoerner (Jean Michel): **Le tiers-monde, entre la survie et l'informel**, éd l'Harmattan, Paris, France, 1995.

18. Houtart. (F) et Polet. (F), L'autre Davos: **Mondialisation des résistances et des luttes**, éd L'harmattan, Paris, France, 1999.

19. Hugon (Philipe): **Approches pour l'étude du secteur informel** (dans le contexte africain), le cas Africain, (éd) IDES, Paris, France, 1977

20. Illich (Ivan) **: Le travail fôntome**, (éd) le seuil, Paris,

France, 1981.

21. Ledrut (Raymond) : **La sociologie urbaine**, (éd) P.U.F, Paris, France, N° 3L957, 1973.

22. Ledrut (Raymond): **La sociologie du chômage**, (éd) P.U.F, Paris, France, 1986.

23. Lepage (J.M) : **Les chômages**, (éd) P.U.F, Paris, France, 1966.

24. Lioyd. (P): **Slums of hops ? Shanty town of the third world**, Middlesex (eds), panguin books, London, England 1979.

25. Lubbel (Harold): **Le secteur informel dans les années 80 et 90**, (éd) : O.C.D.E, Paris, France, 1991.

26. Musette (M) (S) et Charmes (J) : **Informatisation des économies maghrébines**, volume 1, CREAD, Alger, 2006.

27. Opperlian (T) : **Le problème algérien**, (éd) MASPERO, Paris, France, 1968.

28. Rahmani. (Ch): **La croissance urbaine en Algérie**, (éd) OPU, 1982.

29. Rousselet (J) : **L'allergie au travail**, (éd) le seuil, Paris, France, 1974.

30. Salaheddine (M): **Le secteur informel au Maroc : sou potentiel économique et les contraintes de la réglementation**, in Acte du colloque, université de Fès, Maroc, 1991.

31. Amine (Samir) : **L'économie du Maghreb**, (éd) MASPERO, Paris, France, 1983.

32. Amine (Samir) : **Le développement inégal**, (éd) MASPERO, Paris, France, 1973.

33. Temmar (H) : **Les explications numériques de l'inflation**, (éd) O.P.U, Alger, 1984.

34. Tokman. (V.E): **« An exploitation into the nature of informal-formal sector relationships », world development**, vol6, N°9-10, 1978.

35. Touraine (Alain): **Sociologie de l'action**, édition le seuil, Paris, France, 1965.

36. Turnham (David) et autres: **Nouvelles approches du secteur informel**, (éd) : O.C.D.E, Paris, France, 1990.

37. Ulf Hannerz : **Explorer la ville**, (E.D.S) des minuits, Paris, France, 1983.

38. Uzzel. (J.D): **« Mixed strategies and the informal sector, three cases of reserve labor », human organization**, vol 39, N° 1.

Revues et périodiques

1. André Prénant : **quelle crise en Algérie ?** Cahiers du GREMAMO, deuxième partie, quel rôle joue l'informel ? , N° 17, 2002.

2. Bounoua (Ch): **Etat, illégalisation de l'économie et marché en Algérie**, le cahier du CREAD, N° 50, 1999.

3. Coutsinas (G) : « A propos des circuits de l'économie urbaine : un exemple Algérien », **Revue tiers-monde**, vol 16, 1975.

4. Coutras (Jaqueline) : **La construction sexuée de l'espace urbaine**, (Ed) L'Harmattan, Paris, France, 2004.

5. Morrison (Ch): **Quel cadre institutionnel pour le secteur informel ?** Cahier de politique économique, N° 10, centre de développement de l'O.C.D.E, (éd) O.C.D.E, Paris, France, 1995.

6. Musette Belhouari Djamila : « La vendeuse de bijoux tante Zohra, une vendeuse honorable», **CREAD**, Alger ,12/2002.

7. Revue économie et management : **« L'économie informelle en Algérie »**, université Aboubakr belkaid, Tlemcen, faculté des sciences économiques et de gestion, N° 1, Mars 2002.

8. Revue : **l'homme et la société, vers quel désordre mondial ?** (éd) : l'Harmattan, N° 105/106, 1992.

Dictionnaires

1. Bremond (J), Geledon (A) : **Dictionnaire économique et social**, (éd) Hatier, Paris, France, 1981.

2. Marie Camille Debourg et Joël Clavelin et Olivier Pavier : **Pratique du marketing**, 2éme édition du BERTI, Alger, Algérie, 2004.

Rapports

1. B.I.T (rapport): **« Le dilemme du secteur informel »**, conférence internationale du travail, 78éme session, Paris, France, 1991.

2. Brochure de la lettre de la D.G.I : **Le marché de l'or**, N° 19, Février 2005.

3. Cahiers du Gratice, N° 22, 1er semestre 2002.

Journaux:

1. El Moudjahid.

2. El watan.

3. Le jour d'Algérie.

4. Le quotidien d'Oran.

Journaux hebdomadaires:

1. Journal El watan économie.


الملاحق

الاستمارة بالمقابلة

بصفتي باحث بغرض تقديم رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري نرجو منكم ملء هذه البيانات بأجوبة صحيحة وصادقة ونتعهد بأن هذه المعلومات التي تقدمونها لنا لن نستخدمها إلا في إطار وأغراض البحث العلمي.

I. البيانات الأولية:

1. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2. العمر: أقل من 30 سنة ☐ 31- 55 سنة ☐ 56 سنة فما فوق ☐

3. المستوى التعليمي: أمّي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐
ثانوي ☐ جامعي ☐

4. الحالة المدنية: أعزب(ة) ☐ متزوج(ة) ☐ مطلق(ة) ☐ أرمل(ة) ☐

5. كم هو عدد الأسرة: أقل من 3 ☐ 4 إلى 7 ☐ 8 فما فوق ☐

6. كم هو عدد أفراد العائلة: ....

7. نوع المسكن: فيلا ☐ شقة ☐ تقليدي ☐ كوخ ☐

II. البيانات الخاصة بالظروف الاجتماعية والمهنية لمدخول المبحوث لنشاط تجارة الذهب غير الرسمية على الرصيف:

8. ما هي الظروف التي دفعتك إلى ممارسة هذا النشاط: ....
....

9. هل سبق لك وأن شغلت منصب عمل من قبل: نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ " نعم ": تعاقدي ☐ دائم ☐

في حالة الإجابة بـ "لا ": هل قدّمت طلب عمل من قبل لأيّ مؤسسة:

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ " نعم "، كيف كان الرّد: ....

في حالة الإجابة بـ " لا "، لماذا: ....

10. هل تمارس هذا النشاط مع عمل آخر: نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ " نعم "، ما نوعه: ....

11. هل تمارس هذا النشاط بشكل:

دائم ☐ شبه دائم ☐ مؤقت ☐ آخر ☐

12. ما هي المدة المخصصة لهذا النشاط: ....

13. منذ متى وأنت تمارس هذا النشاط: ....

14. لماذا تم اختيارك لهذا النشاط: لديك أفراد من العائلة العاملين فيه ☐

خبرة سابقة ☐ على علم بهذه الحرفة ☐ سهولة الدخول إليه ☐

الحصول عل الربح السريع ☐ الأصدقاء ☐ آخر ☐

III. بيانات خاصة بأهمية النشاط للمبحوثين والزبائن:

15. ما نوع السلعة المعروضة: ذهب حقيقي ☐ ذهب « bas titre » ☐

16. ما مصدرها: محلي ☐ مستورد ☐

17. حقيقتها: مطبوعة ☐ غير مطبوعة ☐

18. طبيعتها، أي كم من قيراط (carras): ....

19. المصدر المفضل لدى الزبائن: المحلي ☐ المستورد ☐

في كلتا الحالتين لماذا: ....

20. من زبائنكم: ذوي الدخل المرتفعة ☐ المتوسطة ☐ المنخفضة ☐

21. تتعاملون معهم: بالتقسيط ☐ cash ☐

في كلتا الإجابتين، على أيّ أساس: ....

....

22. ما هي المواسم التي يكثر فيها البيع: ....

23. هل موّلتم سلعتكم: أكيد ☐ أحيانا ☐ مطلقا ☐

حدد: بعض الأصدقاء ☐ أم أفراد العائلة ☐ غير ذلك ☐

في حالة تمويلكم، ما هو السبب: ....

24. هل سمح لكم هذا النشاط بتلبية حاجاتكم:

المالية ☐ نعم ☐ لا ☐

الاجتماعية ☐ رفع المستوى المعيشي ☐ اكتساب مكانة اجتماعية ☐

أخرى ....

25. هل كل ما تعرضونه يباع: نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ " نعم "، هل يعود ذلك إلى:

الأسعار المنخفضة مقارنة بالأسعار في السوق الرسمي أي المحلات التجارية لبيع المجوهرات ☐ سلعة متوفرة حسب الطلب ☐ نوعية السلعة ☐

أخرى ....

IV. بيانات خاصة بشبكة العلاقات وغياب المراقبة الأمنية والتهرب الجبائي:

26. هل تعمل لصالحك الخاص: نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ " لا "، لصالح من: تجار خواص ☐ ممثلين تجاريين ☐

تجار الحقيبة ☐ كلاهما ☐

أخرى ....

27. ما هو نوع الشركة إن كان لديكم:

رأس المال ☐ سلعة ذهب ☐ وسائل خاصة بصياغة الذهب (le matériel) ☐

28. طريقة البيع تعود عليك: بالفائدة ☐ النصف ☐

آخر...

29. دخلك الشهري في هذا النشاط:

[- 10.000 دج[☐ [10.001 دج- 20.000 دج[☐

[20.001 دج- 30.000 دج[☐ [30.001 دج فأكثر ☐

30. هل هناك مراقبة من طرف الدولة: نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ " نعم "، ما نوعها: مستمرة ☐ متقطعة ☐

أخرى ....

31. هل سبق لك وأن وقعت في يد المراقبة: نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ " نعم "، كم مرة: ....

32. هل تم حجز لك سلعة ما في يوم ما: نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ " نعم "، كما مقدار الخسارة التي تعرّضت لها:

الضريبة الجبائية ☐ حجز نهائي ☐ سجن ☐

آخر ....

33. هل فكرت في ترك هذا النشاط بعد العقوبة: ....

....

34. لماذا تم حجز سلعتك:

لبلاغ سرقة ☐ لمحاربة السوق السوداء ☐ لمحاربة هذه التجارة خصوصا ☐

آخر ....

35. هل هناك طريقة أو كيفية من أجل الإفلات من الرقابة الأمنية ومواجهة الخطر:

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ " نعم "، اشرح كيف يتم ذلك: ....

....

36. الذهب cassé تتعاملون به، أم تبيعونه لتجار المهنة أي أصحاب الورشات لصياغة الذهب: ....

....

37. هل أنتم راضون عن وضعيتكم على هذا الشغل: نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ " لا ": لوضعية عدم الاستقرار ☐ حالات أخرى ☐

حددها...

38. في حالة ممارستكم لهذا النشاط بصفة رسمية مصرّح بها، ما هي الصعوبات التي تعترضكم:..

....

....

39. هل أنت مرتاح في المهنة هذه: نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ " لا "، هل تريد: الحصول على وظيفة عمومية ☐

عند الخواص ☐ محل خاص ☐ مواصلة هذا النشاط بطريقة رسمية ☐

40. ما هي تمنياتكم واقتراحاتكم: ....

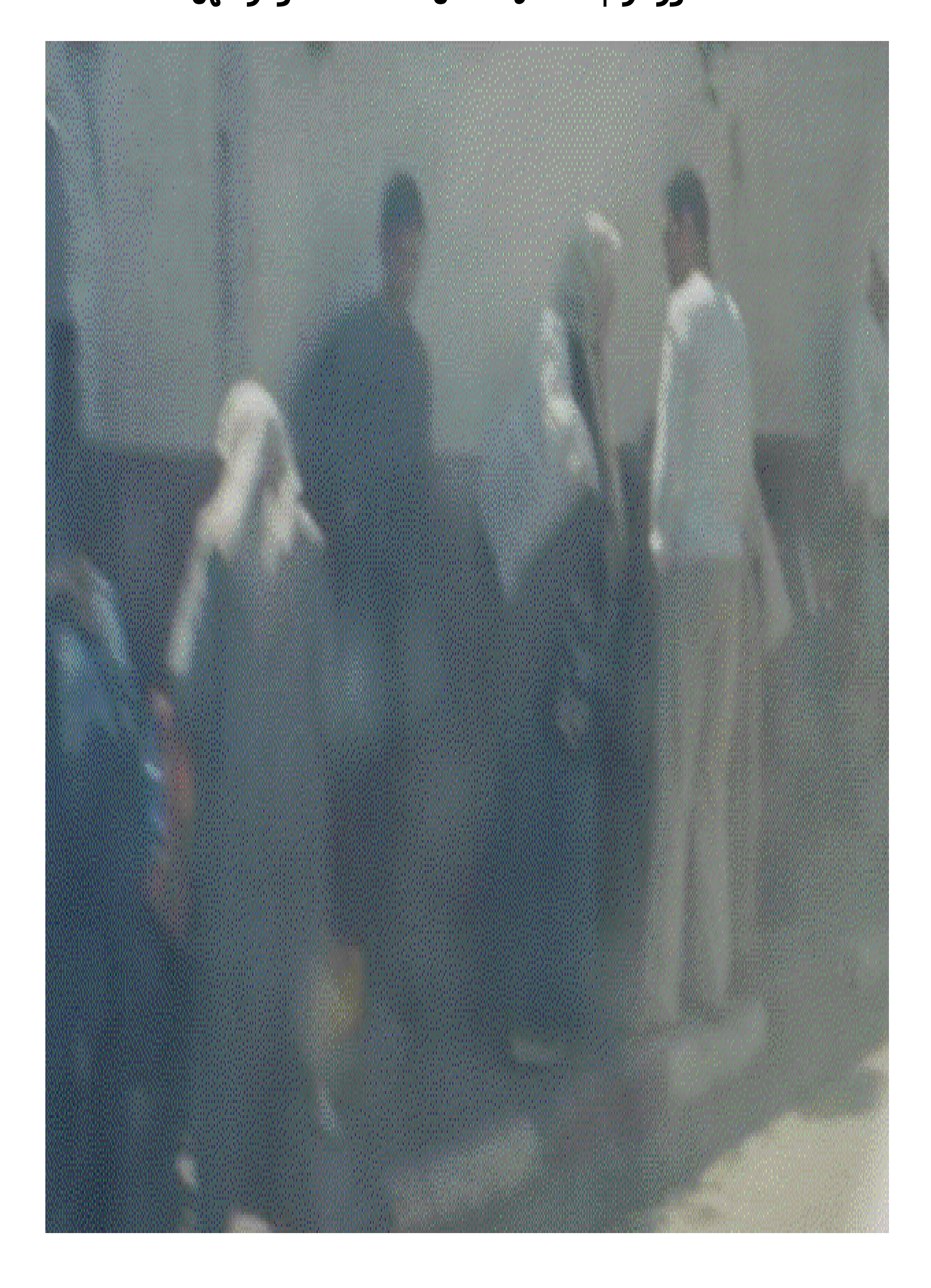
....

....

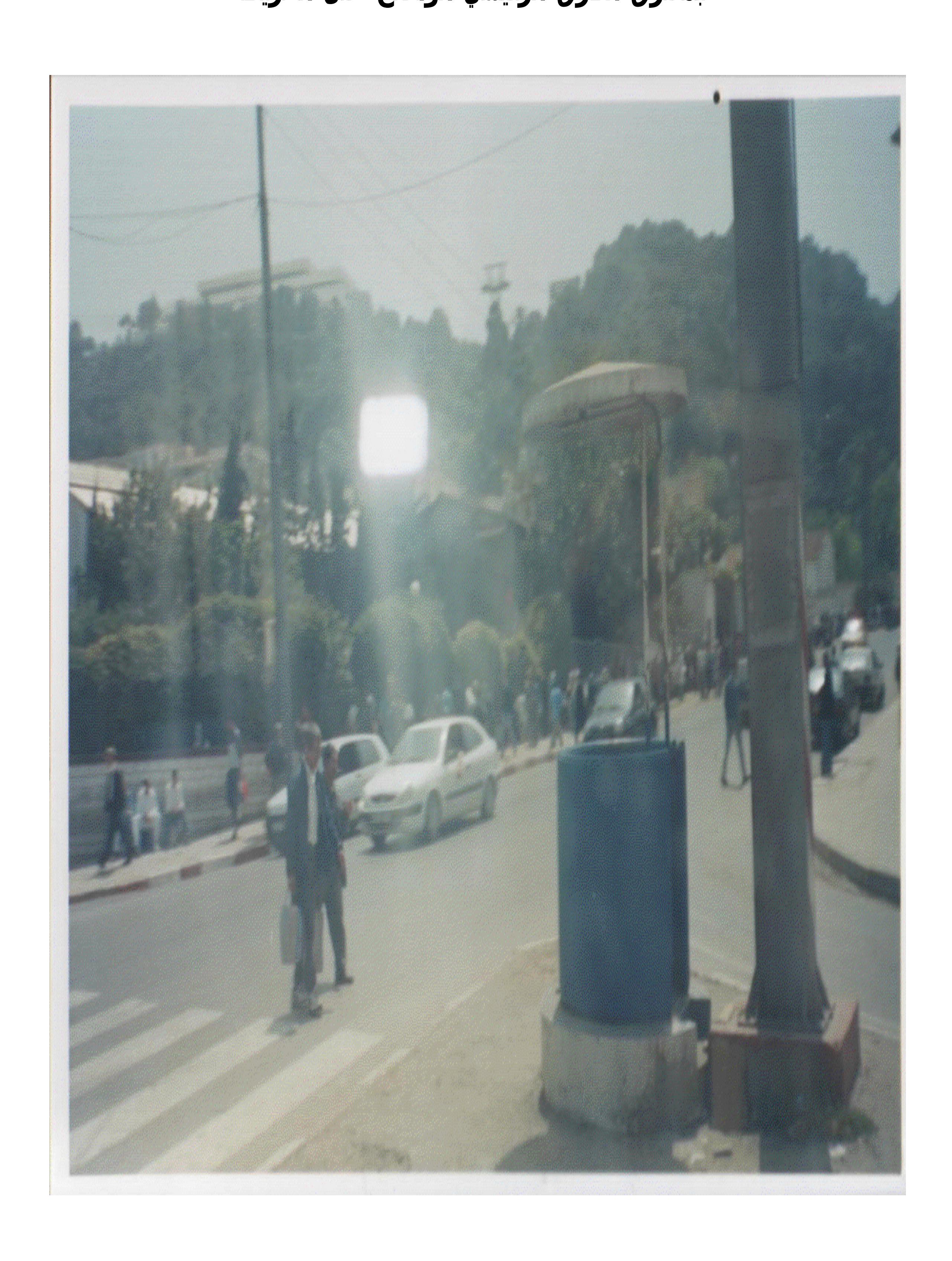
الصورة رقم 1: تمثل جانب من " سوق الدلالات " بواد كنيس (زبائن وباعة)



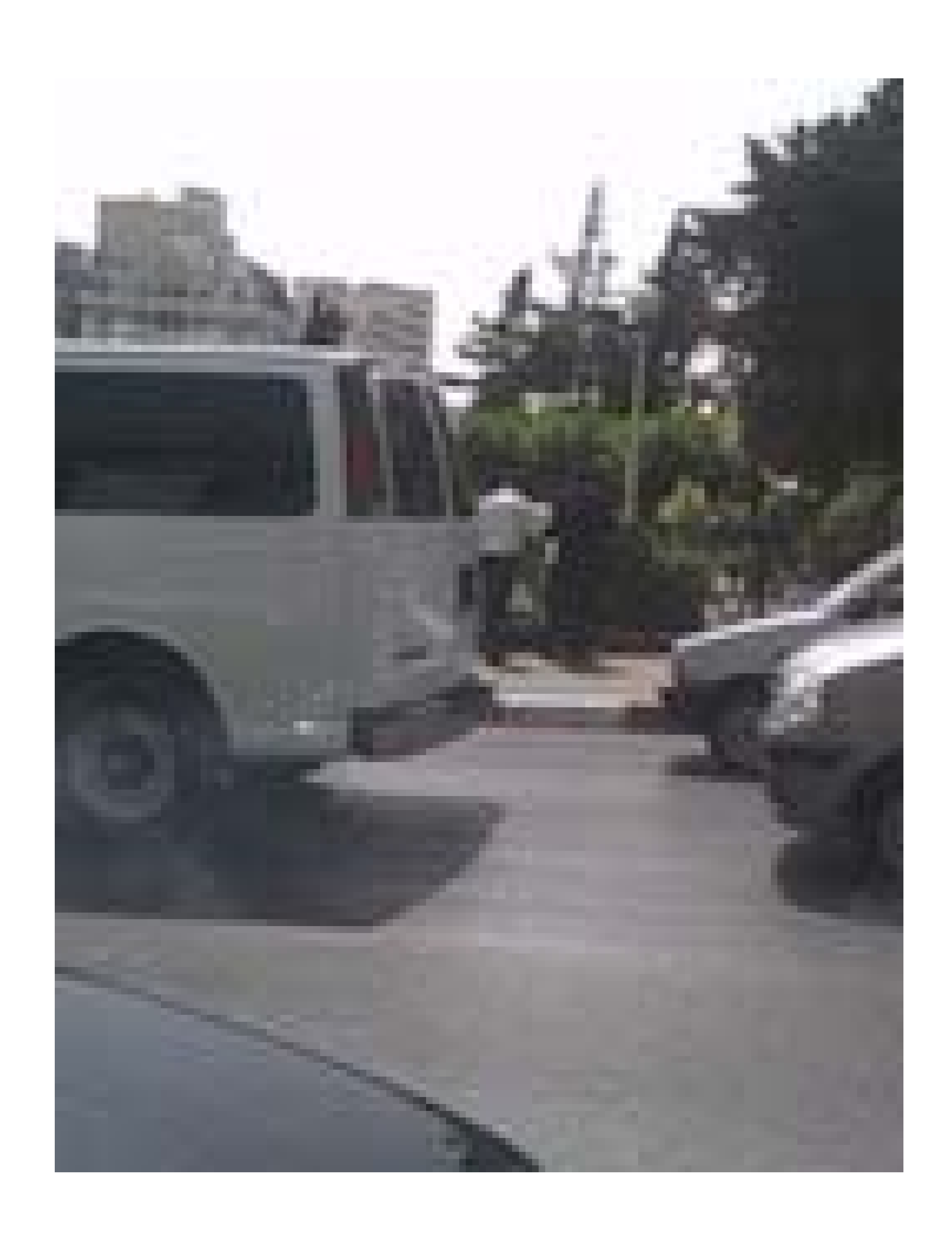
الصورة رقم 2: تمثل فئة من نساء دلالات وحرّاسهن



الصورة رقم 3: تمثل " سوق الدلالات " بواد كنيس بأكمله من الجهة السفلية بمفترق الطرق الرئيسي الواضح على الخريطة



الصورة رقم 4: تمثل شرطيين أحدهما بالزي المدني والآخر بالزي الرسمي للشرطة يمسكان بائع غير رسمي للمجوهرات بسوق واد كنيس



الصورة رقم 5: تمثل الجهة السفلية من سوق واد كنيس المؤدية الى الحراش



الصورة رقم 6: تمثل شباب بائعين للمجوهرات يترقبون ويترصّدون المارّة المشترين



الصورة رقم 7: تمثل بائع مجوهرات مع امرأة بائعة للمجوهرات كذلك بواد كنيس



الصورة رقم 8: تمثل دلالة تترصّد وتترقب المارّة المشترين لمادة الذهب المخبأة داخل حقيبتها التي هي في حجرها



الصورة رقم 9: تمثل مجموعة من الدلالين من كلا الجنسين مع الزبائن المارّين على الرصيف



الصورة رقم 10: تمثل شابين بأيديهما ذهب معروض لامرأة زبونة



الصورة رقم 11: تمثل مجموعة من الشباب البائعين للذهب في واد كنيس وهم حاملين في أيديهم مادة الذهب المصنوع

